النقود والبنوك
والعلاقات الاقتصادية الدولية

الدكتور محمد عبد العزيز عجمية
الأستاذ بجامعة الاسكندرية
وعميد كلية التجارة بجامعة بيروت العربية

الدكتور مدحت محمد العقاد
الأستاذ المساعد بكلية التجارة
جامعتي الزقازيق وبيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩

النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية

الدكتور محمد عبد العزيز عجمية
الأستاذ بجامعة الاسكندرية
وعميد كلية التجارة بجامعة بيروت العربية

الدكتور مدحت محمد العقاد
الأستاذ المساعد بكلية التجارة
جامعتي الزقازيق وبيروت العربية

١٩٨٠

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩

تقديم

تعتبر الدراسات الاقتصادية الخاصة بالنقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية من أهم الدراسات الخاصة بالنظرية الإقتصادية ، ولم توجه النظرية التقليدية إهتماما كبيراً للدراسات النقدية قدر اهتمامها بالتجارة الخارجية أو التجارة الدولية كما كانوا يسمونها ، فقد خصص كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستوارت ميل أبواباً مستقلة فى مؤلفاتهم لهذا الموضوع ، ولعل هذا يعكس فلسفتهم الاقتصادية التى تدعوا إلى الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى ، فالإقتصاد القومى إقتصاد طبيعى وقادر على التوازن التلقائى ، وأن هذا التوازن لابد وأن يكون فى مستوى العمالة الكاملة ، وأن أى تدخل من جانب الدولة ، عن طريق السياسة النقدية مثلا لابد وأن يؤدى إلى اختلال للاقتصاد القومى ، والنقود فى نظرهم دورها حيادى فى الحياة الاقتصادية وهى تعكس فقط المعاملات الحقيقية فى المجتمع فهى مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم ، ولكنهم لم يعطوا أهمية لوظيفتها كمخزن للقيم وأداة لحفظ المدخرات ، ولما كانت النقود مجرد وسيط للمبادلة ، فلم يتصوروا أنها عكن أن تحدث أى أثر ضار بالاقتصاد ، بل على عكس ذلك تصورها أداة تسهل سيره وتيسر مبادلاته ، ولذلك فإنهم أقاموا تحليلهم كله كما لو كنا فى إقتصاد عينى لانقود فيه وأن معتبروا النتائج التى يصلون إليها فى دراستهم لهذا الاقتصاد العينى معبرة عما يحدث فى اقتصاد توجد فيه النقود ، لأنهم نظروا للنقود على أنها مجرد ستار يخفى الطبيعة العينية للاقتصاد عن نظرنا ولكنه لايؤثر فى السير الطبيعى للاقتصاد العينى .

وعلى العكس من ذلك فقد اهتموا بالتجارة الدولية لأنه من شأنها أن توسع حجم السوق وتؤدى إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين وكل هذا يعود بالنفع على المجتمع الإنسانى مباشرة ، فالحرية فى التجارة الخارجية ومايترتب عليها من تخصص كل بلد فى الإنتاج على أساس المزايا النسبية يزيدان إذن من الرفاهة الاقتصادية لشعوب العالم ، ولنا ملاحظة سريعة هنا وهى أن الكتاب الإنجليز عندما نادوا بهذا التخصص الدولى كان ذلك من مصلحة انجلترا لأنها كانت عندئذ بلدا صناعياً على

حين كانت كل البلاد الأخرى بلادا زراعية ، وكان مقتضى النظرية أن تبقى بلادا زراعية تصرف فيها انجلترا منتجاتها وتستورد منها المواد الخام .

غير أن ماحدث من تطور فى الأحداث الإقتصادية ، وماصادف العالم من كساد كبير عام ١٩٢٩ أحدث إنقلابا فى الفكر الإقتصادى ، ولم تعد الأفكار التى نادت بها النظرية الكلاسيكية من المسلمات ، بل ثبت خطأها مع تغير الظروف ، وبدأ الإقتصاديون يوجهون دراسات هامة فى النظرية النقدية وفى العلاقات الإقتصادية الدولية ، ولقد بين كينز فى كتابه النظرية العامة فى الفائدة والعمالة والنقود ، والذى ظهر فى عام ١٩٣٦ دور النقود فى الحياة الإقتصادية وهو دور كبير بلاشك ، كذلك فقد ترتب على الأزمات الإقتصادية منذ الحرب العالمية الأولى ، وعدم إتباع الدول المختلفة لنظام نقدى دولى ثابت ، ولاسيما بعد انهيار نظام الذهب فى عام ١٩٣١ ، أن بدأ الإهتمام بين الاقتصاديين فى محاولة وضع حلول للمشكلات الاقتصادية الدولية

كل هذا يبين لنا مدى ارتباط الدراسات النقدية بالدراسات الخاصة بالعلاقات الإقتصادية الدولية .

وقد روعى فى هذا المؤلف ، إعطاء الحد الأدنى من المعلومات فى هذا المجال ذلك أن الدراسات الخاصة بالنظرية النقدية والعلاقات الإقتصادية الدولية ، دراسات واسعة وتحتاج إلى مؤلفات ضخمة فى كل أجزائها ، كذلك روعى أيضا فى هذا المؤلف إعطاء دراسة شاملة ومتكاملة مع التركيز على الجوانب ذات الطابع العملى والتى قد تكون مرجعاً للطالب فيما بعد .

ويحتوى هذا المؤلف على جزئين رئيسيين ، الجزء الأول يتعلق بالنظرية النقدية والجزء الثانى خاص بالعلاقات الإقتصادية الدولية .

وفى هذا المجال لايفوتنى إلا أن أعبر عن تقديرى لمن سبقونى من أساتذة لاينكر فضلهم ، ومن زملاء لاينس مجهودهم .

والله ولى التوفيق .

بيروت في كانون أول ١٩٧٩ المؤلفان

مقدمة

النظرية النقدية والتحليل الاقتصادى :

فى البداية وعند دراسة النقود والبنوك لا بد أن نحدد مكان النظرية النقدية فى إطار النظرية الاقتصادية ، ولذلك فإننا سنتعرض لأنواع التحليل الاقتصادى ، فالنظرية الاقتصادية يمكن تناولها بنوعين من التحليل : التحليل الاقتصادى الجزئى والتحليل الاقتصادى الكلى .

ويختص النوع الأول من التحليل الاقتصادى بدراسة النشاط الاقتصادى للوحدات الفردية كالمستهلك بصفته الفردية والمشروع بصفته الفردية أيضاً ، أما النوع الثانى من التحليل ، وهو التحليل الاقتصادى الكلى فيختص بدراسة النشاط الاقتصادى للاقتصاد القومى فى مجموعه ، والعلاقات القائمة بين الكميات الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومى والاستهلاك والادخار والاستثمار والعمالة كظواهر اقتصادية كلية ، والمستوى العام للاسعار .

والتحليل الاقتصادى الجزئى Micro Economic Analysis ، ينصب أساساً على نظرية القيمة والتوزيع ، فالظاهرة الاقتصادية — محل البحث — إنما تتوقف على عدد كبير من المتغيرات variables ، والتحليل الاقتصادى الجزئى عندما يتناولها فإنه يقوم على فرض أساسى وهو ثبات جميع المتغيرات ما عدا أحد المتغيرات ، وبذلك يحاول معرفة أثر هذا المتغير على الظاهر محل البحث ، ويمكن أن نضرب مثلا فى هذا بدراسة الطلب ، فالطلب على سلعة

معينة لا يتوقف على سعرها فقط وإنما يتوقف على مجموعة من العوامل الأخرى ، وهى الدخل ، وأثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ، وعند دراسة الطلب فإن التحليل الاقتصادى الجزئى يفترض ثبات العوامل الأخرى على حالها ، Other things bieng Constant ، وتتناول أثر تغير الثمن على الطلب .

وفرض ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ولو أنه فرض غير واقعى ، إلا أن هذا لا يقلل من قيمة هذا النوع من التحليل ، فالبحث القائم على عدة فروض لتبسيط الموضوع وتسهيل عملية البحث ، هو بحث علمى ، لأنه يلقى ضوءاً على الظاهرة محل البحث لا بد أن يستكمل بمناهج أخرى للبحث ، ولذلك فهذا النوع من التحليل الاقتصادى الجزئى — ولو أنه يعتبر بحثاً علمياً ، إلا أنه غير كامل ، ولا بد من أن يستكمل بنوع آخر من التحليل وهو التحليل الاقتصادى الكلى والذى يتناول كافة المتغيرات فى نفس الوقت ، وفى اتجاهات مختلفة .

والتحليل الاقتصادى الكلى Macro economic analysis يقوم بدراسة الاقتصاد القومى وذلك بتحديد وقياس العوامل التى تؤثر على الدخل القومى والاستهلاك والاستثمار والعمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، عن طريق استخدام نماذج Models تحتوى على تلك المتغيرات الكلية والتى تشمل هذا الاقتصاد .

وهذا الأسلوب من التحليل مفيد فى البحث العلمى ، إلا أنه ليس صحيحاً على وجه الإطلاق ، ففى أغلب الأحوال فإن سلوك الكميات الكلية يختلف عن مجموع سلوك العناصر المكونة لها ، ومثال هذا إذا قام المنتج الفرد بتخفيض

أجر العامل فإنه سيؤدى إلى زيادة أرباحه ، ولكن فى نفس الوقت إذا قام كل المنتجون بتخفيض أجور عمالهم لزيادة أرباحهم ، فإن النتيجة ستكون نقص فى الطلب الكلى ونقص فى أرباحهم بدلا من زيادتها .

مما سبق يتبين لنا أن النظرية الاقتصادية يمكن تناولها من خلال نوعين من التحليل ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، والتحليل الاقتصادى الكلى ، والنوعين من التحليل ، لازمان لدراسة النظرية الاقتصادية ، ومكملان لبعضهما البعض .

ودراسة النظرية النقدية يدخل فى نطاق التحليل الاقتصادى الكلى ، ودراسة النقود والبنوك تمكننا من دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولذلك فإن دراسة النظرية النقدية تستلزم دراسة الدخل القومى والعمالة والتضخم والاستهلاك والادخار والاستثمار .

ومنذ عام ١٧٧٦ ، تاريخ صدور كتاب آدم سميث ، ثروة الأمم ، وهو البداية الحقيقية لعلم الاقتصاد ، وحتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن كان التحليل الاقتصادى الجزئى يكاد يستغرق النظرية الاقتصادية كلها ، إذ كان التحليل الاقتصادى بصفة رئيسية تحليلا جزئيا ولم يكن تحليلا كليا إلا فى بعض جوانب النظرية النقدية وبالذات نظرية كمية النقود .

ولقد بدأ التحليل الاقتصادى الكلى فى احتلال مكانه فى النظرية الاقتصادية إلى جانب التحليل الجزئى ، وذلك منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، وذلك لجهود المدرسة السويدية ، وكذلك جهود الاقتصادى البريطانى جون

ماينرد كينز ، وإن كان التحليل الجزئى لا زال يسهم فى جزء كبير من البحوث الاقتصادية النظرية .

والكلام السابق لا يعنى أن التحليل الكلى لم يستخدم فى تناول المشكلات الاقتصادية قبل منتصف الثلاثينات من هذا القرن ، فقد اهتم التجاريون بتحقيق مصلحة المجتمع ككل عن طريق تحقيق ميزان تجارى موافق للدولة ويؤدى إلى دخول المعدن النفيس باعتباره مصدر القوة للدولة ، ونادوا بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتحقيق ذلك ، وبالنسبة للطبيعيين فإن مؤسس مدرستهم فرانسوا كيناى قد تناول دراسة الظواهر الاقتصادية فى المجتمع على أساس التحليل الكلى ، وذلك فى كتابه «الجدول الاقتصادى» عام ١٧٥٨ . كذلك فإن الاقتصادى الفرنسى جان باتست ساى قدم أفكار فى التحليل الكلى عرفت فيما بعد باسم قانون ساى للاسواق . كذلك فإن المدرسة الاشتراكية العلمية ، التى أسسها كارل ماركس وفردريك إنجاز ، تناولت مشكلات النظام الاقتصادى ككل ولرسم صورة للعلاقات الكلية التى يشتمل عليها النظام الاقتصادى ، كذلك فإن الكتاب الاقتصاديين النيوكلاسيك ساهموا فى التحليل الاقتصادى الكلى ، من أمثال الكاتب الفرنسى ليون فالراس ، والاقتصادى السويدى فيكسل وذلك فى أواخر القرن الماضى ، والاقتصادى الأمريكى أرفنج فيشر فى أوائل القرن الحالى .

إلا أن أهم إسهام فى التحليل الكلى جاء على يد كينز فى عام ١٩٣٦ عندما أصدر كتابه « النظرية العامة فى العمالة والفائدة والنقود » والذى يعتبر نقطة تحول فى التفكير الاقتصادى والأساس للتحليل الاقتصادى

الـكلى الآن ، فلقد أمدنا بأدوات التحليل الحديثة التى يمـكن عن طريقها دراسة حركة الاقتصاد القومى فى مجموعه وتفسير ما يطرأ على هذا الاقتصاد من تغير ، وانتقاله من نقطة توازن إلى نقطة توازن أخرى ، أو بعده عن التوازن ، واقتراح السياسة النقدية والمالية المناسبة ، كذلك استطاع كينز أن يكتشف العلاقات الرئيسية التى تحـدد مستوى الدخل القومى والعمالة ، ومن ثم وضع نظرية متماسكة توضح كيفية التداخل بين هذه العلاقات .

الفصل الاول

أوليات النقود

١ — مقدمة :

من الأهميـــة بمكان دراسة النقود والتعرض للنظرية النقدية بالتحليـــل والدراسة ، فغالبية المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الحديث لهـــا جوانبهـــا النقدية وتتطلب إجراءات نقدية للتغلب عليها ، ومن أمثلة تلك المشكلات التضخم الذي تعاني منه معظم دول العالم اليوم .

ولم تعط المدرسة الـكلاسيكية أهمية للنقود واعتبرتها مجرد مرآة تعكس المعـــاملات الاقتصادية في المجتمع ، فلقد عبر عن عـــدم أهميتهـــا الاقتصادي الـكلاسيكي « جون ستوارت ميل » بقوله أنه لا يوجد شيء عديم المغزى أكثر من النقود ، كذلك فان الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي يستبعد النقود كلية من تحليله الشهير والمعروف فيما بعد بقانون ساي للأسواق ، كذلك فان الإقتصادي ليون فالرأس يقوم بعرضه الشيق عن التوازن العـــام مستخدماً أسلوبه الرياضي الذي يصل به إلى إستبعاد النقود ، وأن التوازن يحدث بين العرض الـكلي والطلب الـكلي .

ثم يأتي كينز ويعطي للنقود حقها في التحليل الإقتصادي ، وذلك بظهور كتابه النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود عام ١٩٣٦ ، والذي يعتبر

يحق ثورة فى التحليل الإقتصادى وذلك بالتمرد على العلاقات الأساسية التى تنادى بها النظرية الـكلاسيكية ، فلقد كان الإعتقاد السائد بين الإقتصاديين حتى بداية الـكساد الـكبير عام ١٩٢٩ هو أن التغيرات فى الأرصدة النقدية المتاحة تؤثر فى المستوى العام للأسعار ، وكانت النظرية السائدة حتى ذلك الوقت والتى تعرف بنظرية كمية النقود تقرر أن سعر كل سلعة على حدة تحدده ظروف العرض والطلب الخاص بهذه السلعة وإذا حدث تغير فى ظروف عرض أو ظروف طلب أى سلعة فأن هذا التغير يقابلة تغير فى إتجاه عكس فى ظروف عرض أو ظروف طلب سلعة أخرى أو مجموعة أخرى من السلع ويترتب على هذه التغيرات إرتفاع أسعار بعض السلع وإنخفاض أسعار سلع أخرى ، ويبقى المتوسط العام للأسعار ثابتاً ، ولا يتغير هذا المتوسط العام إلا إذا حدث تغير فى عامل مشترك يؤثر فى أسعار جميع السلع فى وقت واحد وبدرجة واحدة وهذا العامل المشترك هو النقود .

وعلى هذا تقرر النظرية أنه إذا حدث تغير فى كمية النقود فأن المستوى العام للأسعار يتغير فى نفس الاتجاه وبنفس النسبة التى تغيرت بها كمية النقود. ويستند هذا التحليل إلى فرض أساسى وهو أن جميع موارد الإنتاج موظفة توظيفا كاملا وأنه لا يوجد مجال لزيادة الإنتاج أو تخفيضة كنتيجة لتغير كمية النقود ، وهذا الفرض يعتبر من الفروض الأساسية للنظرية الـكلاسيكية ، وهو أن النظام الإقتصادى قادر دائماً على توظيف موارده توظيفا كاملا ، وأنه إذ حدثت قوى تؤدى إلى سحب الموارد الموظفة فى قطاع معين فانه لابد وأن تتولد من هذه القوى قوى أخرى تخلق فرصا لتوظيف الموارد فى قطاعات

أخرى ، بحيث أن البطالة التى تتعرض لها الموارد هى بطالة مؤقتة لا تستغرق غير الوقت اللازم لتحويل الموارد من قطاع إلى قطاع آخر .

٢ — نشأة النقود :

نشأت النقود مع تطور المجتمعات البشرية ، فبعد نمو القوى الإنتاجية فى المجتمعات البدائية ، وزيادة إنتاجية العمل ، إنتقلت تلك المجتمعات من مرحلة الإنتاج الذى يكفيها بالكاد إلى مرحلة جديدة أصبحت تلك المجتمعات تنتج أكثر من إحتياجاتها ، أى أنها تحقق فائضاً إقتصادياً إستلزم مبادلته مع المجتمعات الأخرى ومن هنا ظهرت المقايضه وهى المبادلات العينية بين المجتمعات المختلفة .[1] إلا أن المقايضة مساوئها والتى اضطرت الإنسان من أن يستخدم النقود بدلا منها ، ومن صعوبات المقايضة :

١ — ضرورة وجود توافق بين رغبات الأفراد :

أن أول الصعوبات التى تواجهها عمليات المقايضة هى إيجاد التوافق بين رغبات الأفراد عند التبادل فالشخص الذى يرغب فى مبادلة السلعة أ بالسلعة ب لابد وأن يبحث بين أفراد المجتمع عن منتج للسلعة ب ، وأن يكون الشخص الذى ينتج السلعة ب يرغب بالذات فى مبادلتها للحصول على السلعة أ ، فإذا كان الشخص منتج السلعة ب يرغب فى الحصول على السلعة جـ ، فان منتج

---

(1) crowther. G. : An Outline of Mony , Thomas Nelson and Sons Ltd, London, 1950, p. 4.

السلعة أ عليه أن يقنع منتج السلعة ج لمبادلتها بالسلعة ب ثم مبادلة السلعة ج بالسلعة أ .

ومن هذا المثال يتبين لنا مقدار الجهد الذى سيتحمله منتج السلعة أ فى سبيل مبادلتها بما يحتاجه ، ويمكننا فى هذا المجال أن نذكر أمثلة كثيرة تتضمن صعوبات أكبر حتى يتم التوافق بين الحاجات بين أفراد المجتمع . ويمكننا أيضاً أن نتبين مدى تلك الصعوبات إذا أدخلنا فى إعتبارنا ضرورة التوافق بين الحاجات فى الزمان والمكان .

٢ — ضرورة وجود معدل للاستبدال مقبول :

كذلك لابد من تحديد المعدل الذى ستجرى على أساسه عملية التبادل ، وذلك قبل كل عملية من عمليات المبادلة ، وبعبارة أخرى لابد أن تكون هناك نسبة المقايضة بين السلع المختلفة ، ففى المثال السابق يجب أن يتفق الطرفان على عدد وحدات السلعة أ التى تساوى وحدات معينة من السلعة ب حتى يمكن أن يتم التبادل بينهما ، ولا يجاد معدل للاستبدال بين السلعة أو السلعة ب يقتضى الأمر أن تنسب وحدات السلعة ب إلى وحدات السلعة ج أولا ومعرفة نسبة المقايضة بينهما ، وفى ضوء ذلك يتم حساب معدل التبادل بين المتعاملين فى السلعتين أ ، ب

وتتعقد الأمور أكثر فى حالة وجود أكثر من ثلاث سلع ففى مثل تلك الأحوال لابد من أن تنسب السلعة أ إلى بقية السلع فى الأسواق، وكذلك السلعة ب إلى بقية السلع فى الأسواق أيضاً ، ونتبين من هذا أنه فى غياب

مقياس موحد للقيمة فانه يلزم أن يبذل المتعاملون فى الأسواق وقتاً كبيراً فى محاولة الوصول إلى نسب التبادل بين السلع المختلفة .

٣ — صعوبة إستبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة :

كذلك يجب أن يوجد تقابل فى قيمة كل من السلعتين محل المبادلة حتى يمكن أن تحدث فعلا فالشخص الذى يريد أن يحصل على كمية معينة من البيض فى سبيل عنزة يمتلكها مثلا سيضطر إلى قبول شىء آخر بجانب البيض وذلك حتى تكتمل له قيمة معادلة للقيمة التى سيتخلى عنها أى لقيمة العنزه وقد لا يكون فى حاجة إلى هذا الشىء فى وقت المبادلة .

٤ — صعوبة إيجاد مقياس المدفوعات الآجلة :

كذلك فانه فى نظام المقايضة لا يستطيع الإنسان أن يحتفظ بقوة شرائية تكون فى متناول يده ويستطيع إستخدامها فى أى وقت من أجل الحصول على ما يحتاجه من سلع ، وقد يقال أنه يمكن أن يحتفظه بالقوة الشرائية عن طريق تخزين السلع المختلفة لكن للتخزين مساوئه ، فقد تتلف السلعة ، أو يكون هناك تكاليف تخزين كبيرة ، كذلك قد يعجز صاحب السلعة المخزنة فى إيجاد شخص آخر يبادله بتلك السلع فى سبيل سلع يريدها .

ومن هذه الصعوبات اقتضى الأمر وجود وسيط لعمليات التبادل الإقتصادية يقسم عمليات المتبادلة إلى عمليتين منفصلتين ومتتاليتين ، عمليات البيع وعمليات الشراء ، وبذلك يحل التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر

لكن إنفصال عملية المبادلة إلى عمليتى البيع والشراء من شأنه أن يفصل بين عمليات البيع والشراء من الناحية الزمنية فوجود وسيط للتبادل يعنى فى نفس الوقت أن الأفراد المتعاملين سيحتفظون به لوقت من الزمن ·

ولما كان لوجود وسيط فى التبادل القضاء على عيوب المقايضة فقد اكتشف الإنسان هذا الوسيط وهو ما يعرف بالنقود .

ولقد بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم مقام النقود بشرط أن يتوفر لها صفة القبول العام ، أينما ومتى استخدمت ومن هذا القبيل استخدام مجتمعات للأغنام والابل ، واستخدام المجتمعات الزراعية للغلال ، وإستخدام أدوات الزينة فى مجتمعات الصين · وعندما اكتشفت المعادن بدىء فى إستخدام الحديد والبرونز والفضة ثم الذهب تبعاً لندرتها النسبية .

وقد كان التجار يحملون أنواع معينة من المعادن بأوزان محددة يعاد الكشف عليها من آن لآخر للتأكد من مطابقتها للأوزان والصفات المتفق عليها · وقد كانت المسكوكات ثم السبائك الذهبية هى الأكثر شيوعا إلى أن زاد حجم المعاملات التجارية زيادة كبيرة ، وأصبح حمل الذهب يمثل عبئاً كبيراً ، فبدأت النقود الورقية تظهر على أيدى رجال الصاغة ، فقد كان يلجأ إليهم التجار لإيداع معاملاتهم النفيسة نظراً للثقة والسمعة الطيبة التى اكتسبوها مقابل تحرير إيصالات تدون فيها قيمة ودائعهم بدلا من إستخدام المعادن فى كل مقابل ، وكان للصاغة وكلاء يقومون بصرف هذه الإيصالات ، ومن ثم أصبحت قابلة للتحويل دون الرجوع إلى رجال الصاغة وبعد أن إمتد نطاق التعامل بهذه الإيصالات والشهادات تدخلت الدولة لتنظيم عملية تداول الذهب

وحجم النقود المتداولة ، وقامت بالاشراف على البنـوك فزادت ثقة النـاس بالبنـوك ، وأصبحت الودائع المصرفية تمثـل نقوداً ، وإنتهى الأمر إلى أن أصبحت النقود الورقية والودائع المصرفية هى الشكل الحديث للنقود بعد أن إنتهى تماماً عهد النقود الذهبية .

٣ — وظائف النقود :

تقوم النقود بوظائف متعددة وتتلخص فيما يلى : ـ

(أ) النقود وسيط فى التبادل .

(ب) النقود مقياس للقيم .

(ج) النقود مستودع للقيمة .

(د) النقود وسيلة لتسوية المعاملات الآجلة .

أ — النقود وسيط فى التبادل :

إرتبطت نشأت النقود بالحاجة إلى وسيط لتسهيل عمليات التبـادل ، ومن هنا فان الوظيفة الأولى للنقود هى إستخدامهـا كوسيط للمبادلات الإقتصادية وكون النقود وسيط المبادلات فقد جعلها تؤدى وظائفها الثلاث الأخرى فالنقود سلعة مقبولة لدى الجميع ويمكن لمن يبيع سلعة ويأخذ نقود فى مقابلها أن يستخدم هذه النقود فى شراء ما يلزمه من السلع الأخرى .

ويترتب على إستخدام النقود كوسيط فى المبادلات الإقتصادية وإنفصال

عمليتى البيع والشراء من الناحيتين الزمانية والمكانية عدم التزام البائع بشراء مايحتاجه من منتجات من نفس المشترى كما لا يلتزم المشترى ببيع ماعنده من سلع إلى نفس البائع ، وهذا يعطى فرصة للبحث عن أفضل المشترين بالنسبة للبائع ، وكذلك بالنسبة المشترى فى البحث عن أفضل البائعين ، ويترتب على ذلك أن النقود تعطى مجالا — أكبر للاختيار بالنسبة للافراد ، فالفرد يستطيع شراء أى شيء يريده من أى مكان ومن أى شخص .

ويترتب على إستخدام النقود كوسيط للتبادل التخصص وتقسيم العمل فى الانتاج ، فالمجتمعات البشرية تستطيع بعد إستخدام النقود كوسيط للتبادل من التخصص الدقيق فى الانتاج وتحقيق فائض اقتصادى كبير نتيجة لزيادة إنتاجية العمل ومبادلة هذا الفائض بالنقود ، ثم الاحتفاظ بالنقود لحين الاحتياج لسلع أخرى .

النقود مقياس للقيم :

الوظيفة الثانية للنقود إستخدامها لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة ، إلى غيرها من السلع . وفى هذه الحالة تصبح النقود معدلا للاستبدال وخاصة بين السلع الكبيرة الحجم التى يصعب تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون أن تفقد قيمتها .

ومن هذه الوظيفة اشتقت وظيفة فرعيه هى إستخدامها كوحدة للتحاسب فالوحدة النقدية لأى دولة هى وحدة تقاس بها قيم السلع والخدمات فى المجتمع فإذا كان يمكن مبادلة آلة معينة بعشرة قناطير من القطن ، وكان ثمن قنطار القطن عشرة جنيهات ، فإن هذا يعنى أن ثمن الآلة

١٠٠ جنيه ، وفى حالة تواجد النقود ليس من الضرورى أن يكون كل طرف محتاجا لسلعة الآخر ، أنما يكفى تقديم النقود للحصول على السلعة . وهكذا قضت هذه الوظيفة على صعوبات المقايضة التى كانت تقتضى ضرورة وجود إتفاق مزدوج للحاجات بين الطرفين . كما يسرت حساب التكاليف النسبية المشروعات البدائل فى الإنتاج ، وكل ما يتصل بالإنتاج من حسابات أخرى، وكذلك لتوزيع الأرباح. وتظهر أهمية هذه الوظيفة كلما كانت الوحدة النقدية ثابتة القيمة نسبياً .

(ج) النقود مستودع للقيمة :

ليس من الضرورى لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها فى الحال ولكن الذى يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزء ويدخر جزء آخر ليقوم بالشراء فى فترات لاحقة . وطالما أن الفرد لا يحتفظ بالنقود لذاتها وأنما يقصد إنفاقها فى فترات لاحقة ، أو لمقابلة إحتياجات طارئة ، فإن النقود فى هذه الحالة تقوم بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة ، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها ، كما أنها تجنب الفرد فى نفس الوقت تكاليف التخزين والحراسة فضلا عن حفظ السلع لفترات طويلة قد يعرضها للتلف .

ولكن يشترط لكى تؤدى النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة ، وهذا يعنى الثبات النسبى لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتا . ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدى إلى أرتفاع أثمان السلع والخدمات أرتفاعا كبيراً ، مما ترتب عليه إنخفاض قيمة النقود .

فإزاء ذلك لجأ الأفراد إلى الأحتفاظ بالقيمة فى صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالمنازل وغيرها ، ومن مزايا الأحتفاظ بالقيمة فى هـذا الشكل أنه يدر عائد لصاحبه فى صورة ربح أو فائدة أو ربع ، فضلا عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما أرتفعت الأسعار ، ولـكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا إنخفضت الأسعار . ومع ذلك قد يفضل الأفراد الأحتفاظ بالقيمه فى صوره نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيوله خاصه وأن هناك دوافع تقتضى الأحتفاظ بالقيمه فى هـــذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الأحتياط ودافع المضاربة .

(د) النقود وسيلة لتسوية المعاملات الأجلة :

عندما أصبح الإنتاج للسوق أدى التخصص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدة الإنتاجيه . ومنعاً لتـكدس المنتجات وإستمرار الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادى تسويق المنتجات على أساس العقود .

فالعقد يتم فى الوقت الحاضر على أساس أثمان معينه والتسلم يتم فى وقت لاحق ، لذلك كان لا بد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور .

وفى مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجـل ، قامت البنوك باقراض الشركات لتمويل المشروعات ، وبذلك يسرت النقود التوسع فى عمليات الائتمان وكذلك استطاعت الحـكومات أن تمـول مشروعاتها عن طريق إصـدار السندات ، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمه على أن يتم سـداد القرض فى آجال لاحقه . وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة المدفوعات

الآجلة . ولكن يشترط أيضاً لكى تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبيا ، أى لا بد من توافر الثقة بين المدين والدائن فى أن وحدة النقود لن تتغير قيمتها فى وقت السداد عنها فى وقت إبرام العقود .

٤ — تعريف النقود :

من الدراسة السابقة لماهية النقود ووظائفها ، يمكن التساؤل عن تعريف محدد للنقود ، والواقع أن التعريفات الشائعة للنقود هى تعريفات وظيفية تعتمد على ما تقوم به النقود من وظائف . فتعرف النقود « بأنها أى شىء يلقى قبولا عاما فى التداول ، ويستخدم وسيطا للتبادل ، ومقياسا للقيم ومستودعا له ، ويستخدم أيضاً كوسيلة للمدفوعات الآجلة » .

ويلاحظ على التعريف السابق ما يلى : —

١ — يلاحظ استخدام كلمة أى شىء وهى تعنى تعدد الأشياء التى استخدمت كنقود ، كالجلود والإبل وقطع المعادن ثم النقود الورقية والنقود المصرفية .

٢ — استخدام عبارة « يلقى قبولا عاما فى التداول » بمعنى أن الأفراد يتخلون عما يمتلكون فى سبيل الحصول على النقود وبكميات غير محدودة .

٣ — استخدام الوظائف المختلفة للنقود فى التعريف ، وعلى هذا فان التعريف الموجز للنقود هو « أن النقود هى كل ما تفعله النقود »
Money is what Money Does

خصائص النقود :

هناك عدة خصائص يجب توافرها فى النقود إذا ما أريد لها أن تكون نقوداً جيدة ، أى أن تقوم بوظائفها خير قيام ، وأول هذه الخصائص أن تتمتع بصفة القبول العام من كافة أفراد المجتمع ، باعتبارها وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية كافة المعاملات الاقتصادية .

وثانى تلك الخصائص هى سهولة حملها بأن تكون خفيفة الوزن وصغيرة فى الحجم وإلا أصبحت نقوداً رديئة .

وثالث تلك الخصائص أن تكون وحدات النقود متماثلة تماما وإلا سيقدر الأفراد لبعض وحدات النقود قيمة أكبر من الوحـدات الأخرى وبالتالى سيطلبون عدد مختلف من وحدات النقود نفسها فى مقابل السلعة أو الخدمة ذاتها ، وبعبارة أخرى سيوجد أكثر من ثمن واحد للسلعة أو الخدمة الواحــدة .

ورابع تلك الخصائص أن تكون النقود قابلة للانقسام ، بمعنى أن تكون وحداتها الأساسية قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة القيمة لتناسب المعاملات الاقتصادية صغيرة القيـمة أو المعاملات الاقتصادية الكبيرة لتسهيل حسابها .

وخامس تلك الخصائص عدم قابليتها للهلاك السريع وذلك لأنها

تنتقل من يد لأخرى ويمضى عليها الوقت فالحبوب تعتبر نقوداً رديئة فى هذا المجال .

وسادس تلك الخصائص أن تتمتع بثبات نسبى فى قيمتها أى لا تتغير من وقت لآخر بشكل كبير[1] .

Newlyn, W.; Theory of Money, Clarendon Press, Oxford, (1) 1962, P.7

الفصل الثاني

الدورة النقدية في الحياة الاقتصادية

لمزيد من التعرف على طبيعة ووظائف النقود ودورها فى المجتمع لابد لنا من محاولة تحديد مركزها فى الاقتصاد القومى .

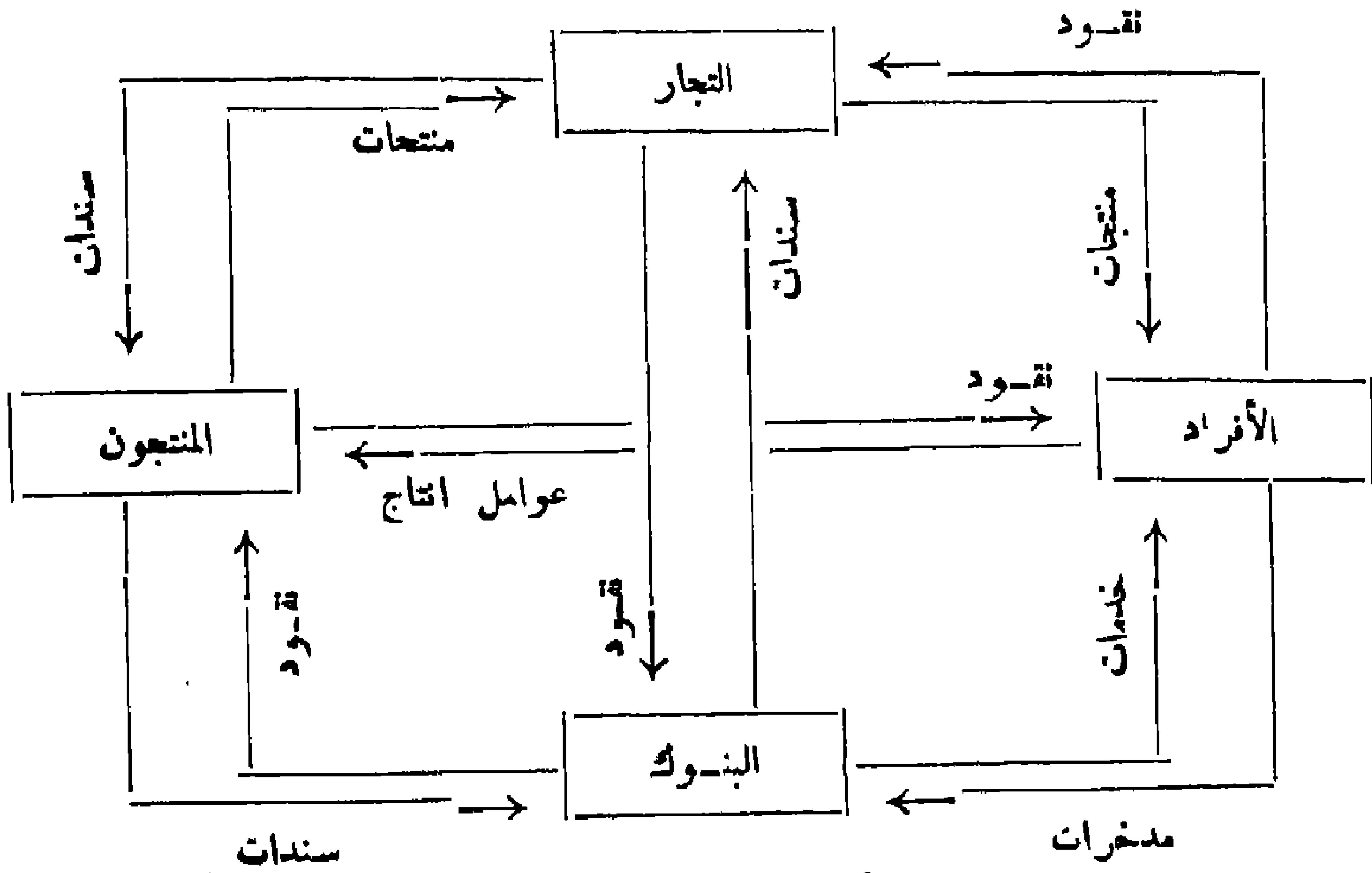
وتحديد مركز النقود فى الاقتصاد القومى يتم عن طريق تصوير هذا المركز فى صورة تيارات وتدفقات تربط بين جوانب مختلفة من الاقتصاد القومى ، وتصوير هذا المركز فى صورة تيارات وتدفقات يمكن فهمه من خلال مجموعة لانهائية من العمليات والصفقات التى تعقد كل لحظة بين مختلف الوحدات الاقتصادية ، ولا بد للباحث أن يقوم باختصار هذه العمليات وذلك لتبسيطها وعرضها فى الصورة التى يمكن فهمها .

ومن الممكن أيضاً افتراض نماذج مختلفة للتركيز على جوانب معينة من تلك العمليات والصفقات ، فيمكن مثلا بناء نموذج يركز على العلاقة بين التجار والبنوك ، ونموذج ثان يركز على العلاقة بين التجار والمنتجون كمجموعة والبنوك كمجموعة أخرى ، وهكذا فإن الباحث يقوم بتجميع الوحدات الاقتصادية تبعا للغرض الذى ينشده ، وبديهى أنه يمكن تكوين نماذج كثيرة لتصوير تلك العمليات ، وما سنقوم به هو عرض لأحد هذه النماذج وذلك لتصوير أهمية النقود فى الحياة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، ولا شك

أن التقسيمات الواردة للمجموعات الاقتصادية هى تقسيمات تحكمية وكما قلنا أنه يمكن عمل أى نموذج بتجميعات مختلفة .

نموذج يبين التيارات الدائرية أو دوره النقود :

فى هذا النموذج نقوم بتقسيم الوحدات الاقتصادية إلى أربعة أقسام رئيسية وذلك بغرض تبيان ما يربطها من تيارات وتدفقات سلعية ونقدية .



وفى الرسم السابق نرى أن الوحـدات الاقتصادية فى المجتمع مقسمة إلى أربع مجموعات وهم الأفراد والتجار والمنتجون والبنوك .

والرسم السابق أيضاً لا يظهر إلا جانباً محدوداً من الواقع الاقتصادى ويهمل جوانب أخرى كثيرة ، فهو يدخل التجار فى مجموعة واحدة ولا يظهر العلاقات والتيارات النقدية والسلعية التى تربطهم ، وكذلك الحال بالنسبة المنتجين فهو يجمعهم فى مجموعة واحدة دون أن يظهر كذلك العلاقة بين هؤلاء المنتجين ، كما يتجاهل هذا النموذج العلاقات والتيارات النقدية والسلعية التى تعقدها الدولة مع الوحدات الاقتصادية فى المجتمع .

ولا يدلنا أى معيار موضوعى من أين نبدأ ، فالتيارات والتدفقات فى

هذا النموذج مستمرة وإذن فلابد من إختيارنا نقطة نبدأ بها التحليل على أساس تحكمى ، فإذا بدأنا بالعلاقة بين مجموعة التجار ومجموعة المنتجين فإننا نجد أن السلع تنتقل من المنتج إلى التاجر بعد إتمام صنعها ، ولنفرض أن التاجر لا يملك النقد اللازم لسداد ثمن مشترياته فوراً ولذلك فهو يكتب سنداً بما عليه أو كمبيالة بالمبلغ المستحق ، انتظاراً لبيع المنتجات والوفاء بالدين ، وبالنسبة المنتج فإنه وهو فى سبيل إنتاجه للسلع التى يبيعها للتاجر فانه يحتاج إلى عوامل الإنتاج المختلفة من أرض وعمل ورأس مال ومواد خام ، ولذلك فانه يلجأ إلى البنوك ويسلمها السندات أو الكمبيالات التى أخذها من التاجر ويحصل على القيمة الحالية لهذه الأوراق التجارية نقداً ، وهكذا فاننا نجد أن الأوراق التجارية سواء أكانت سندات أو كمبيالات قد إنتقلت من التاجر إلى المنتج ومنه إلى البنك ، ثم النقود السائلة من البنك إلى المنتج لدفع عوائد عناصر الإنتاج الموظفة فى العملية الإنتاجية ، ويقوم أصحاب عناصر الإنتاج بأنفاق ما يحصلون عليه أو جزء منه على السلع المعروضة لدى التجار ، أما الجزء الآخر من دخولهم فانهم يدخرونه ، وفى الدول الرأسمالية المتقدمة فان تلك المدخرات تتجه إلى البنوك وهذا ما يظهره الرسم .

أما العلاقة المتبقية فهى العلاقة بين مجموعة التجار والبنوك ، فبعد عمليه البيع يقوم التجار بسداد ديونهم من الأوراق التجارية التى دفعوها المنتجين فى سبيل إسترجاع تلك الأوراق لهم وهذا ما يبينه الرسم .

ويستمر التيار الدائرى ، فالمنتجون يقومون بتوظيف عوامل الإنتاج ، والبنوك تقوم بتمويل هذه العملية ، والتجار يحصلون على السلع المنتجة لبيعها

فى نظير دفع سندات أو كمبيالات وعند البيع يسددون ديونهم للبنوك وتقوم البنوك بارجاع الأوراق التجارية التى كتبوها على أنفسهم لهم .

والنموذج المبسط السابق لإقتصاد السوق يغض النظر فيه عن الدولة وعن دورها فى حياة المجتمع الإقتصادية ، ويتبين من هذا النموذج أن النقود إنما تدور على الدوام من الأفراد إلى التجار فى شكل أثمان السلع والخدمات الإستهلاكية ، ومن المنتجين إلى الأفراد مرة ثانية فى شكل أثمان عوامل الإنتاج وهكذا إلى ما لا نهاية ، ذلك أنه يترتب على بيع المنتجات الإستهلاكية وضع النقود تحت تصرف التجار والمنتجين ، وهم يستخدمونها من أجل الحصول على خدمات عناصر الإنتاج ومواصلة عملية الإنتاج ، كذلك فان دفع أثمان عوامل الإنتاج لأصحابها يضع النقود تحت تصرف أصحاب هـذه العوامل ، وهم يستخدمونها من أجل شراء المنتجات الإستهلاكية وهكذا تكتمل دورة النقود .

الفصل الثالث

أشكال النقود

لقد ظهرت كثير من أشكال النقود خلال التطور . الاقتصادى لمختلف الدول ، واختفت بعض أشكال النقود تدريجياً وظهرت أشكال جديدة ، وأول نوع من النقود عرفته الانسانية لم يكن سوى سلعة ، فقد كانت هناك سلع عديدة محلا للتبادل وكان بينها بعض السلع التى بانت أكثر فائدة من حيث طبيعتها الاستهلاكية ، ولذلك فقد كانت مرغوبة من الناحية التسويقية، فاستخدمت الحبوب والأغنام والماعز وغيرها : وبذلك كان لها منفعتين فى نفس الوقت : منفعتها كنقود ومنفعتها كسلع قابلة للاستهلاك،وبا كتشاف المعادن بدأ الانسان فى إستخدام المعادن غير النفسية كالبرونز والنحاس ، ثم استخدم بعد ذلك المعادن النفيسة وهى الفضة والذهب وذلك الميزات التى تتمتع بها تلك المعادن من حيث تميزها بالصلابة وعدم التآكل مع طول فترة الاستعمال وكان يستخدم الذهب والفضة على أساس الوزن ، ثم كان لفكرة سك العملة لأول مرة فى تاريخ الانسانيه أثره فى إيجاد النقود بكل ماتحمله هذه الكلمه من معنى حقيقى فكانت العمله المسكوكة ذات تصميم معين تميزها عن السلع العاديه ، و كان الغرض من ذلك أنها تستخدم بمثابه نقود .

وبعد ذلك أصبحت الأداة المستخدمه كنقود هى ورق يكون ممثلاللمعادن

أو غير ممثلا ، وهو نظام النقود الورقيه ثم تعددت الأداة النقدية لتشمل النقود المصرفية :

أولا : النقود المعدنية (١)

عرف الإنسان النقود المصنوعة من الفضة والذهب منذ القدم ، كشكل من أشكال النقود تؤدى وظائف النقود المذكورة سابقاً ، ولم ينته دور تلك المعادن وبالذات الذهب إلا فى هذا القرن ، فى الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالرغم من ذلك فلا زال الذهب يؤدى دوره فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الآن .

وقد حلت المعادن النفيسة ، وهى الفضة والذهب ، محل المعادن غير النفسية لأسباب كثيرة ، ترجع إلى طبيعة تلك المعادن ، وهى قابليتها للتقسيم إلى أجزاء صغيرة تلائم المعاملات الاقتصادية الصغيرة وتماثل وحداتها تماماً ، وندرتها النسبية والتى تجعل قيمتها ثابتة نسبياً إلى حد كبير ، وكذلك اصغر حجمها وخفة وزنها وكبر قيمتها مما يسهل حملها من مكان إلى آخر دون تكاليف كبيرة .

وقد إستخدمت تلك المعادن النفيسة كنقود فى شكل سبائك تختلف من سبيكة إلى أخرى فى وزنها ودرجة نقاء المعدن فيها ، كذلك كان المتعاملين يقومون بوزن السبيكة وتحديد درجة نقائها ، وذلك قبل البدء فى عملية

(1) Steiner, w. and Shapiro, E., Money and Banking, An introduction to Financial System, New York, 1953, p. 53.

المبادلات ، غير أن الأمر تطور وأصبحت الدولة تقوم بذلك نيابة عن الأفراد بتحديد وزن السبيكة ودرجة نقائها وتسجيل ذلك على السبيكة نفسها فى شكل أختام ، وهو ماعرف فيما بعد بسك النقود حيث تقوم الدولة باعتبارها صاحبة السيادة فى المجتمع بسك قطع من الذهب ذات أحجام مختلفة تحدد فيها الوزن ودرجة نقاء كل منها وبانتشار السك انتقلت النقود إلى مرحلة النقود المسكوكة .

وقد مرت النقود المعدنية بتطورات تاريخية كانت فى مرحلة منها لايحكمها قواعد وإجراءات معينة ، ثم مرت بمرحلة المعدنين وهما الذهب والفضة ، ثم مرحلة المعدن الواحد وهو قاعدة الذهب .

ا — المرحلة الأولى :

وفيها استخدم الذهب والفضة كقواعد نقدية دون أى علاقة ثابتة تربطهما ونظرا لتعدد السلطات السياسية فإن النقود المتداوله تعددت أيضاً ، فكل سلطة سياسية ممثلة فى إمارة سياسية تقوم بسك نقودها .

ونتيجة لهذه الفوضى النقدية وتعدد النقود المستخدمة فى التعامل كان لابد من التمييز بين النقود الحسابية والنقود الوفائية ، والنقود الحسابية تبين فى العقد بين المتعاملين الأساس الذى سيتم عليه وفاء الدين ، وعند حلول أجل الدين فإن النقود الموجودة فى التداول تصبح نقودا وفائية فقط كان يكفى أداء قدرا من النقود المتداولة لها نفس الوزن المقرر فى النقود الحاسبية المبينة فى العقد .

وقد صارت صعوبات كثيرة نتيجة لتعدد العملات المتداولة ، فاذا كانت

العملات المتعددة من نفس المعدن فيكون تحديد العلاقة بينها على أساس الوزن الموجود فى كل منها ، إلا أن الصعوبة الأكبر تنشأ عندما لاتكون العملتان من نفس المعدن وفى هذه الحالة فانه ينبغى مقارنة أثمان المعدنين فى السوق ، وهى عملية تستغرق وقتا طويلا يعطل المعاملات فضلا عن المنازعات فيما لا يستقر عليه من رأى .

وفى تلك المرحلة عمد أمراء المقاطعات السياسية إلى تخفيض وزن العملة مع عدم تخفيض قيمتها وبذلك يحصلون على موارد مالية جديدة .

ب — مرحلة المعدنين : الذهب والفضة :

ونتيجة للفوضى النقدية والتى أدت إلى صعوبات بالغة فى التعامل وكان لابد من بعض المحاولات لايجاد علاقة ثابتة بين المعدنين ووضع قواعد لنظام يضمن استمرار المعاملات بالتغلب على العقبات التى أدى إليها غياب التنظيم .

وبدأت هذه المحاولات فى فرنسا عام ١٨٠٣ بمقتضى قانون ينظم استخدام المعدنين : الذهب والفضة ، دون تدخل مباشر من السلطات العامه .

وفى هذا النظام يستخدم الذهب والفضة وتحدد العلاقة بينهما ، ويتمتع كلا من المعدنين بقوة إبراء غير محدودة بمعنى قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته بأى من المعدنين ، على أن تشرف السلطات العامة على سك المعدنين .

وقد حددت العلاقة بين المعدنين على أساس سعر قانونى يربط بينهما وهو ١ : ١٥٫٥ ذهب إلى فضة ، وقد طبق هذا النظام فى فرنسا ثم تبعته عدة دول مثل إيطاليا وبلجيكا وسويسرا وأسبانيا .

ولم يستمر هذا النظام وذلك للصعوبات البالغة التى واجهته ، ذلك أن ضمان استمرار العمل بهذا النظام يشترط تطابق السعر القانونى مع السعر التجارى ولكن هذا لم يحدث أبداً وذلك لوجود نظم نقدية أخرى ودخول المضاربون للاستفادة من فروق السعر ، فقد كانت انجلترا تتبع نظام المعدن الواحد وهو الذهب ، ولذلك كانت الفضة أقل سعراً ، أو بعبارة أخرى أن السعر التجارى للفضة فى انجلترا أقل من السعر القانونى لها ، فيقوم المضاربون بشراء الفضة من انجلترا بالسعر التجارى وإعادة بيعها خارج انجلترا بالسعر القانونى مما يؤدى إلى أرباح طائله لهؤلاء المضاربون .

وقد أدت هذه الصعوبات إلى هجر كثير من الدول التى كانت تتبع نظام المعدنين هذا النظام كليه .

ولقد سبقت انجلترا الدول المختلفة فى اتباع نظام المعدن الواحد وذلك لاختفاء الذهب من التعامل عندما كانت تتبع نظام المعدنين ، وكان تفسير ذلك مايعرف بقانون جريشام Gresham الذى يقضى بأن العمله الرديئه تطرد العمله الجيدة .

وقد كان جريشام وزيرا للخزانه فى انجلترا فى القرن السادس عشر وقد لاحظ أنه إذا كان فى التداول عملتان وكانت قيمة إحدى هاتين العملتين أكبر فى نظر المتعاملين من العمله الأخرى لأى سبب كان فان تلك العمله تعتبر جيدة وتختفى من التعامل ، فالعمله الجيدة تتمتع بقيمه تجاريه أكبر من قيمتها القانونيه .

جـ — مرحلة المعدن الواحد : قاعدة الذهب :

يقصد بنظام المعدن الواحد أن يكون أساس الوحدة النقديه معدن واحد وتحدد الوحدة النقديه على أساس وزن معين من هذا المعدن تحديدا دقيقا مع تحديد درجه نقاء المعدن ويترتب على اتخاذ الدوله لنظام المعدن الواحد ، أن تكون الوحدة النقديه قوة إبراء غير محدودة ، أى أنها قادرة وبدرجه غير محدودة على تسويه المعاملات والديون بين أفراد المجتمع ، كذلك يترتب على اتخاذ الدوله لنظام المعدن الواحـد أن أى فرد يستطيع أن يذهب إلى دار سك النقود ويقدم كميات من هذا المعدن يحصل بعدها على وحدات نقديه من هذا المعدن تماثل فى قيمتها كميات المعدن التى قدمها إلى دار سك النقود .

ثانيا : النقود الورقيه[1] :

تعتبر النقود الورقيه من أهم التطورات فى تاريخ النقود بما تنطوى عليه من إمكانيات وفوائد ضخمه لتسهيل المعاملات الاقتصاديه ، وقد نشأت النقود الورقية فى أوربا فى القرن السابع عشر ، عندما درج الأفراد على الذهاب إلى الصياغ وإيـداع ما لديهم من معـادن نفيسه ، على أساس أن هـؤلاء الصياغ يملـكون خزائن بعيـدة عن السرقة والضياع ، فى نظير أن يعطيهم هـؤلاء الصياغ شهادة أو إيصـال بمـا أدعـوه بدقة ويتعهدوا برد هـذه المعـادن عند الطلب .

وفى البداية كان الأفراد يتوجهون إلى الصياغ لسحب مالديهم من معادن

(1) Crowther : An outline of money, op. cit., P.5

نفيسة أو جزء منها لاتمام عمليات البيع والشراء ، ويقوم الأفراد الآخرون ممن تسلموا المعادن النفيسة بدورهم بتسليمهـا إلى الصياغ نظير أخذ شهادة أو إيصال ، ثم تطور الأمر فأصبحت الشهادات والايصالات تحل محل المعادن النفيسة ، ويتم الوفاء بالديون والالتزامات بدون استخدام المعـادن النفيسة ، ويكفى تداول تلك الشهادات .

وقد وجد الأفراد فى هـذه الخطوة ميزة كبيرة فهى تغنيهم عن حمل الذهب والفضة ، ويجنبون مخاطر ضياعها وسرقتها ، وحدثت عدة تطورات أيضاً ، فبدأ الصياغ يصدرون شهادات أو إيصالات بمختلف القيم تصلح لجميع المعاملات ، كذلك بدأ الصياغ يصدرون شهادات أو إيصالات لحاملها بعد أن كانت تلك الايصالات إسمية .

ويعتبر بنك استـكهولم بالسويد أول بنك فى العالم يصدر مثل تلك الايصالات ، ولم يأت القرن التاسع عشر إلا وكانت كل البنوك تصدر تلك الايصالات التى سميت فيما بعد بأوراق البنـكنوت .

وقد كانت تلك النقود الورقية قابلة للتحويل إلى ذهب وفضة فى أول الأمر ، إلى أن انتهت قابلية تلك الأوراق للتحويل بصفة نهائية فى الثلاثينات من هذا القرن .

١ — النقود الورقية القابلة للتحويل :

ويقصد بهذه النقود ان يتعهد بنك الاصدار ، بمقتضى ما هو مكتوب بتلك النقود الورقية بتحويلها ، بناء على طلب حاملها ، إلى عملة معدنية

قانونية بنفس القيمة وهكذا تكون الورقة قابلة للتحويل إلى ذهب أو فضة حسب اتباع الدولة لنظام الذهب أو الفضة أو نظام المعدنين ، ولما كان نظام المعدن الواحد وهو الذهب هو النظام المتبع فى غالبية دول العالم فى بداية القرن العشرين ، فإن قابلية النقود الورقية للتحويل إنما تعنى قابليتها للتحويل إلى ذهب .

ولم تكن تتمتع تلك النقود الورقية القابلة للتحويل بصفتها كنقود كأداة نقدية كاملة ، لأن القانون لم يكن يلزم الدائن على قبولها وفاء لدينه ، لذلك اضطر المشرع فى الدول المختلفة إلى فرض هذه النقود بقوة القانون وهو ما يعرف بالسعر القانونى للنقود الورقية على أساس أن تتمتع تلك النقود بقوة إبراء غير محدودة ، وقد تم هذا فى انجلترا فى عام ١٨٣٣ وفى فرنسا فى عام ١٨٧٧ .

وقد يبدو لأول وهلة أن على البنك المصدر أن يصدر أوراقاً مساوية تماماً لما هو مودع لديه من ذهب ، غير أن هـذا غير صحيح فالبنك المصدر اعتماداً على الثقة المتوافرة فيـــــه يصدر أوراقاً تفوق فى قيمتها قيمة الذهب بخزائنه ، وذلك لأن قليلا من الأفراد الحاملين للنقود الورقية المصدرة سيتوجهون للبنك للحصول على قيمة تلك الأوراق ذهباً ، ومن ناحية أخرى فإن هناك أفراداً آخرين سيتوجهون للبنك طالبين تحويل ما لديهم من ذهب إلى نقود ورقية ، ويظل الأغلبية من الأفراد يتداولون تلك الأوراق دون أن يطالبوا البنك بتحويلها إلى ذهب ، ويجد البنك أن لديه كميات كبيرة من الذهب لا تخرج منه مطلقاً .

وقد استغلت البنوك هذه الحقيقة بعد فترة وأصبحت تصدر أوراقاً بقيمة

أكبر مما لديها من ذهب ، ولهذا وجدت تلك البنوك أن لديها إمكانيات ضخمة فيمكنها أن تصدر نقوداً يكون غطاؤها الذهبى فى حدود ١٠٪ أو ١٥٪ ، وقد أدى هذا إلى تدخل الدولة لتنظيم عملية الاصدار وقصر هذه العملية على بنك واحد ، وذلك لما تحدثه النقود من تأثيرات كبيرة فى الحياة الاقتصاديه سوف نتناولها فى فصول لاحقة .

٢ — النقود الورقية غير القابلة للتحويل (الالزامية) :

وبمقتضى تلك النقود فإنه لا يجوز تحويلها إلى ذهب وتفرض الدولة السعر الالزامى لتلك الأوراق ، وهـذا لا ينفى عنها بالطبع صفة النقود فهى تتمتع بقوة إبراء غير محدودة فى الوفاء بالديون والالتزامات ، والفرق بينها وبين النقود المعدنية أو النقود الورقية القابلة للتحويل أن الأنواع الأخيرة تستمد قيمتها من قيمة المعدن أما النقود الورقية الالزامية فتستمد قيمتهـا من قبولها العام المجتمع والثقة فى الدولة .

وقد أصبحت جميع العملات فى العالم أوزاقاً إلزامياً ، وذلك منذ إنهيار نظام الذهب كنظام نقدى عالمى فى الثلاثينات من هذا القرن ، وأما ما تحدده الدولة من وزن معين من الذهب الوحده من العملة المحلية فهو لغرض تحديد سعر الصرف الرسمى بين العملة المحلية والعملات الأخرى فى المعـاملات الدولية .

ثالثاً : النقود المساعدة :

وهى قطع نقود ذات قيمة بسيطة وتصدرها الخزانة العامة وتقوم بمساعدة

النقود فى تسهيل المبادلات ضئيلة القيمة ، ولذلك لا تتمتع عادة إلا بقوة إبراء محدودة .

وهذه النقود قد تكون فى شكل قطع نقدية من معادن مختلفة ، فضة ، نيكل ، برونز ، وقد تكون فى شكل نقود ورقية تصدرها الخزانة العامة .

وأهم ما يميز النقود المساعدة هى أنها لا تتمتع بقوة إبراء غير محدودة وعلى ذلك يمكن للدائن أن يرفض قبولها فى تسوية دينه متى جاوز حداً معيناً .

رابعاً : النقود المصرفية[1] :

تعتبر النقود المصرفية أهم أنواع النقود نظراً لما تمثله كوسيلة هامة للدفع فى الدول المتقدمة ، فهى تمثل نسبة عالية من إجمالى النقود الكلية فى تلك المجتمعات .

وكما حدث فى حالة النقود الورقية كتطور للنقود المعدنية ، فإن النقود المصرفية قد نشأت كتطور فى أشكال النقود المتداولة ، فإيداع الذهب لدى البنوك أدى إلى استخدامها فى خلق النقود الورقية ، وايداع النقود الورقية أدى إلى خلق النقود المصرفية .

ففى البداية أيضاً بدأ الأفراد فى إيداع ما لديهم من نقود ورقية لدى

---

(1) Cairncross, A., : Introduction to Economics, Butterworth & Co., London, 1960, P. 494.

البنوك التجارية ، وبدلا من أن يأخذوا شهادة بذلك أو إيصالا ، كما فى حالة إيداع الأفراد الذهب لدى الصياغ ، يقيد ما دفعوه فى حساب لهم بالبنك ، وأيضاً عندما كانت تعقد عمليات تجارية بين أطراف مختلفة فان الطرف الذى لديه حساب بالبنك يقوم بسحب ما لديه أو جزء منه الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الآخر ، وتطور الأمر ووجد أنه من الأسهل للفرد الذى لديه حساب بالبنك أن يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى الطرف الآخر الذى يتعامل معه ، ومن الممكن أن يكون الطرف الآخر له حساب بنفس البنك فيقوم البنك بانقاص حساب الطرف الأول وزيادة حساب الطرف الثانى دون أن يخرج من البنك أى نقود ورقية .

والعملية السابق شرحها لاتؤثر على مديونية البنك فكل مايفعله البنك إنقاص حساب أحد الأطراف وزيادة حساب الطرف الآخر بنفس المبلغ ، أى أن الأمر لايعد وأن يكون إنتقال لمديونية البنك بمبلغ مايدفع عند الطلب ، هو المبلغ المحول ، للشخص الثانى بدلا من الشخص الأول .

أما وسيلة الشخص الذى لديه حسابا بالبنك يأمر البنك بتحويل مبلغ من النقود من حسابه إلى حساب شخص آخر فهو مايسمى الشيك ، فالشيك هو الورقة التى يتمكن بها الشخص الذى له وديعة بأحد البنوك من أن يأمره بدفع مبلغ محدد من النقود إما لأمره وإما لشخص معين بالاسم وإما لحامل هذه الورقة . وعلى ذلك فيوجد ثلاثة أطراف فى الشيك :

الطرف الأول الساحب وهو صاحب الوديعة لدى البنك ، والمسحوب

عليه وهو البنك ، أما الطرف الثالث فهو المستفيد الذى سيتسلم المبلغ المكتوب فى الشيك ، ومن الممكن أن يكون المستفيد هو الساحب نفسه وبذلك نكون أمام طرفين إثنين فقط .

ومن الناحية القانونية فإن الشيك لا يعتبر نقودا فى حد ذاته ، فهو مجرد أداة تتضمن أمرا إلى البنك بأن يحول التزامه بدفع مبلغ من النقود بمجرد الطلب من حساب صاحب الوديعة إلى حساب شخص آخر وعلى ذلك فإن المقابل لتداول النقود الورقية هو تداول الودائع ذاتها أو القيم فى الحسابات التى يحتفظ بها البنك .

فالشيك لا يتمتع بقوة إبراء غير محدودة ، أى إن الدائن يستطيع رفض قبول الشيك كوسيلة للوفاء بالدين ، ولا يلزمه القانون بقبول الشيك بعكس النقود الورقية التى تتمتع بقوة إبراء غير محدودة .

وقد وجدت البنوك التجارية أن غالبية المودعين لودائع فى شكل نقود ورقية ، لا يقومون بسحب مالديهم من نقود لدى البنك ، وإنما يستخدمون الشيكات فى معاملاتهم اليومية ، وأن أقلية فقط هى التى تقوم بسحب ما لديها أو جزء مما لديها من النقود المودعة لدى البنوك ، بالإضافة إلى أن هناك أفرادا آخرين يقومون بإيداع مبالغ نقدية أخرى كودائع لدى البنوك .

وقد أدى هذا بالبنوك التجارية إلى وجدت فى خزائنها نقودا ورقية تزيد فى قيمتها عن قيمة النقود التى تسحب من خزائنها يوميا ، ولذلك فهى لديها المقدرة على إصدار تعهدات بدفع نقود عند الطلب تزيد فى قيمتها عن قيمة

ما لديها فعلا من نقود فى خزائنها ، ولكن ليس إلى الحد الذى يجعلها عاجزة عن تلبية طلبات السحب اليومية ، والعملية الأخيرة هى عملية الإقراض التى تقوم بها البنوك التجارية لعملائها نظير فائدة تتقاضاها منهم وبهذا لم يعد حجم الودائع بالبنوك التجارية مماثلا لحجم النقود المودعة بالبنوك التجارية بل يضاف إليه قيمة الودائع التى خلقتها البنوك نتيجة للقروض التى منحوها للعملاء ولهذا فالبنوك التجارية لها دور خطير فى زيادة العرض الكلى للنقود فى المجتمع .

الفصل الرابع

نظام الذهب

من خلال تعرضنا لأشكال النقود ، وجدنا كيف تطور شكل النقود من نقود سلعية ، ثم نقود معدنية إتخذت شكل معادن غير نفيسة كالنحاس والبرونز ، ثم معادن نفيسة وهى الذهب والفضة ، ثم مراحل تطور النقود المعدنية النفيسة ، من مرحلة الفوضى النقدية ، ونظام المعدنين وهما الذهب والفضة ، إلى مرحلة المعدن الواحد وهو النظام النقدى الذى يسير على قاعدة الذهب ، وقد رأينا أن نفرد لهذا النظام فصلا مستقلا ، لأهمية فهمه فى تتبع النظم النقدية التى تلته من جهة ، ولتبسيط عرضه من جهة أخرى .

وقد إتخذ هذا النظام صورا مختلفة بدأ بنظام المسكوكات الذهبية Gold specie standard ، ثم تطور وإتخذ صورة سبائك الذهب ، ثم ظهر بعد ذلك نظام الصرف الذهبي ، وسنتعرض لكل من هذه الصور على حدة .

أولا : المسكوكات الذهبية :

وهو نظام يقضى بوجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب التى تسيطر عليها السلطات النقدية فى دولة ما وبين كمية النقود فى تلك الدولة ، فتقوم الدولة بربط قيمة وحدة النقد المحلية وقيمة الذهب وذلك بتحديد سعر الذهب ،

ونظراً لأن الذهب سلعه لهاسوق عالمي تكون وحدة النقد المحلية لها قيمة دولية، كذلك فإن السلطات النقدية ملزمة بتحويل العملة المحلية إلى الذهب سواء بطريق مباشر أو غير مباشر وذلك عند الطلب وبالسعر المحدد ، وأن تكون حرية دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة مكفولة .

وقد ظل معمولا بنظام المسكوكات الذهبية فى دول العالم حتى بداية قيام الحرب العالمية الأولى ، وقبلها تعرض لبعض العقبات فى تطبيقه ،فكمية النقود فى المجتمع تعتمد أساساً على كمية الذهب فى حوزة السلطات النقدية ، ونظراً لا تساع حجم المعاملات الإقتصادية مع مرور الزمن ، أصبحت كمية الذهب لا تكفى لزيادة المعروض من النقود مما اضطر عدة دول إلى عدم التقيد بهذا النظام أحياناً وإصدار أوراق بنكنوت الزامية بجانبه ، إلا أن هـذا الاجراء كان مقيداً بحد أقصى، ففى إنجلترا مثلا فى عام ١٩١٤ كان الحد الأقصى للاصدار النقدى الطليق من قيود الذهب هو ٢٠ مليون جنيه .

وطبقاً لنظام المسكوكات الذهبية فإن حرية سك الذهب مكفولة ، فإذا كان لدى أى فرد كمية من الذهب يستطيع الذهاب إلى السلطات النقدية ويحصل بدلا منها على نقود بقيمة الذهب التى فى حوزته .

ثانيـاً : قاعـدة السبائك الذهبية Gold Bullion Standard .

ونتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى واضطرار الدول المتحاربة إلى إصدار نقود إلزامية لتمويل نفقات الحرب ،أصبح العودة إلى المسكوكات الذهبية مستحيلا وهنا اتخذ نظام الذهب العالمى صورة السبائك الذهبية ، وفى هـذه

الصورة لا تكفل السلطات النقدية حرية سك وتداول النقود الذهبية ، بل تلزم بنك الإصدار بالإحتفاظ بكمية من الذهب فى خزائنه تعادل كمية النقود فى المجتمع أو جزء منها ، وذلك لكى يظل النقد المتداول مرتبط بالذهب ، كذلك يمكن تحويل أوراق البنكنوت إلى سبائك ذهبية إذا جاوزت قيمة النقود المطلوب تحويلها حداً معيناً ، كذلك فإن حرية تصدير وإستيراد الذهب تظل قائمة كما فى قاعدة المسكوكات الذهبية .

وقد أخذت إنجلترا بهذا النظام عام ١٩٢٥ . ثم تبعتها فرنسا فى عام ١٩٢٨ .

ثالثاً : قاعدة الصرف الذهبي: Gold Exchange Standard

نظراً لتزايد الطلب على الذهب من جانب الدول المتقدمة ، بالاضافة إلى تزايد عدد الدول الناشئة والتى تريد أن ترتبط أيضاً بنظام الذهب ، ونتيجة للحرب العالمية الأولى وما صاحبها من إستدانة الدول المتحاربة من الدول المقيمة بها جيوشها ، فلم تعد كمية الذهب تكفى للوفاء بالالتزامات الدولية للدول المدينة ، فكان لابد من البحث عن قاعدة نقدية تحقق الإستقرار والتوازن النقدى ، وهذا ما أوصى باتباعه فى مؤتمر جنوة عام ١٩٢٢ وما اقتضى من ظهور قاعدة جديدة للصرف وهى قاعدة الصرف الذهبي وبمقتضى هذه القاعدة فان البنوك المركزية أو بنوك الإصدار فى البلاد الناشئة حديثاً يمكنها أن تحتفظ فى حزائنها بدلا من سبائك الذهب بسندات أجنبية كغطاء للنقد المتداول على أن تكون هذه السندات مسحوبة على حكومة تسير فعلا على نظام

الذهب ، وهذا النظام يتسم بالمرونة ، فتستطيع دولة كانجلترا مثلا أن تسدد التزاماتها للدول الدائنة فى فلكها عن طريق سندات دون أن يخرج من خزائنها كميات من الذهب ، بالاضافة إلى أن هـذا النظام يدر فائدة الدول المالـكة لتلك السندات المسحوبة على حكومات أجنبية .

غير أن الدول الناشئة كانت تشـكك فى مدى ملاءمة هـذه القاعدة لها خاصة وأن انجلترا عندما عادت إلى نظام الذهب فى عام ١٩٢٥ حددت للجنيه الاسترليني قيمة خارجية تساوى حد التعادل القديم قبل فى بداية الحرب العالمية الأولى وهى قيمة منخفضة كثيراً عن القيمة الحقيقية التى تعكس التضخم التى عاشته انجلترا نتيجة لنفقات الحرب وتزايد النقد المصدر فى صورته الإلزامية .

هذا ولم تمهل الأزمة العالمية عام ١٩٢٩ الاصلاحات النقدية ، فقد حاول مؤتمر جنوة أن يحمى أسعار الصرف من التدهور الذى تعرضت له منذ توقف العمل بالقواعد التقليدية لنظام الذهب فى عام ١٩١٤ ، غير أن نجاح النظـام الجديد فى تنظيم العلاقات المالية الدولية على أساس التعاون المشترك والثقة المتبادلة أصبح موضع الشك عندما وقعت الأزمة الاقتصـــــادية العالمية فى أكتوبر عام ١٩٢٩ وأدى هذا الشك إلى انتشار القلق فى الدوائر العالمية ، ونتج عنه فى نهاية الأمر خروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى سبتمبر عام ١٩٣١ ، وكان هذا القرار بداية لمرحلة مريرة من الفوضى النقدية إذ حذت بقية الدول حذو انجلترا وفصلت عملاتها عن الذهب ، وانتقل هذا النظام التقليدى ـ الذى افترض خلوده ـ إلى ذمة التاريخ .

التوازن فى نظام الذهب :

عرفنا نظام الذهب بأنه النظام الذى يربط بين قيمة وحدة النقد مع قيمة وزن معين من الذهب ، ويكون للذهب فيه المكان الرئيسى بين الأنواع المختلفة من النقود المتداولة ، وعلى هـذا فقاعدة الذهب تؤدى إلى اعتبار الذهب مقياساً للقيم ، فتقدر قيمة الوحدة النقدية المتداولة طبقاً لما تحتويه من وزن معين من الذهب ، كذلك فإن إمكانية تصدير واستيراد الذهب مكفولة بكل حرية ، وهذه الحرية المطلقة فى التصـــــدير والاستيراد تسمح بزيادة أو إنقاص المعروض والمطلوب من النقود والنتيجة المترتبة على ذلك أن تصبح العملات النقدية الدولية التى تسير على قاعدة الذهب متصلة مع بعضها البعض بشـكل ما ، طالما أن جميع العملات تشترك ارتباطها بوزن معين من الذهب . وعند ذلك تصبح الصفة الأساسية لقاعدة الذهب هى هـذا الاتصال المتين الذى يقوم بين عملات الدول المختلفة فيدعوا ذلك إلى سهولة تنقل الذهب من دولة أخرى .

وطبقاً لقاعدة الذهب فإن سعر الصرف بين العملات المختلفة يتحدد طبقاً لقوانين العرض والطلب ولـكن فى حدود ضيقة ، أى أن التقلبـات فى سعر الصرف خفيفة ، فسعر الصرف الفعلى يدور حول المستوى العادى الذى تحدده نسبة احتواء الوحدة النقدية من الذهب ، ومن هنا قيل بأن سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب « سعر ثابت » .

وينبغى الإشارة إلى إن سعر الصرف السائد فعلا فى سوق الصرف الخارجى تبعاً لقاعدة الذهب كان يختلف اختلافاً طفيفاً عن سعر التعـادل ،

وهذا الفرق هو فى الواقع نتيجة تكاليف نقل الذهب والتأمين والنولون وما إلى ذلك من النفقات ولذلك فإن المدين الذى يدفع دينه بالذهب إنما يدفع على أساس ثمن السلعة بالذهب زائداً تكاليف نقل الذهب إلى الدائن ، والسبب فى ذلك أن سعر الصرف الفعلى هو سعر التعادل زائداً مبلغ بسيط يتقاضاه تجار النقد الأجنبى نظير الخدمات التى قدموها .

أما الدائن فإذا طلب من مدين أن يدفع بالذهب كان عليه أن يتلقى حقه على أساس ثمن الذهب المدفوع ناقصاً نفقات نقله إلى الدائن ومعنى هذا أن الدفع بالذهب كان يقتضى نفقة يتحملها المدين أو الدائن على حسب الأحوال ، ومن هنا يفضل كل منهما أن يتم الدفع بغير الذهب كلما كان ذلك يكلفه نفقة أقل ، أى أن المدين كان يضع لنفسه حداً أعلى يفضل قبله أن يدفع بطريقة أخرى غير الذهب ـ عن طريق الكمبيالات مثلا ـ وبعد هذ الحد يفضل أن يدفع بالذهب ، أى يبعث بالذهب إلى الخارج ولذلك سمى هذا الحد بحد خروج الذهب ، وكذلك الدائن يطلب الدفع بالذهب كلما وجد أن الدفع بالكمبيالة يكلفه نفقة أكثر أى أنه يضع لنفسه حداً أدنى لا يتعداه يفضل قبله أن يدفع له مدينه بالكمبيالة وبعده أن يدفع بالذهب ، ولذلك سمى هذا الحد بحد دخول الذهب .

وهكذا نلاحظ أن سعر الطرف فى ظل قاعدة الذهب كان معرضاً للتقلب فيما بين حدين : حد أعلا وحد أدنى ، ومن هنا قيل بأن سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب كان ثابتاً ، بمعنى أن تقلباته كانت فى أضيق الحدود ، هما حدا دخول الذهب وخروجه .

أما كيف تؤدى حركات دخول وخروج الذهب من وإلى الدولة إلى

التوازن فى اقتصاديات الدول التى تسير على نظام الذهب فهى تكمن فى العلاقة بين الأرصدة الذهبية التى تملكها الدولة والمعروض من النقود فى المجتمع ، فكلما زادت تلك الأرصدة الذهبية كلما استطاعت السلطات النقدية زيادة المعروض من النقود والعكس صحيح .

وتغير الأرصـــدة النقدية لدى الدولة إنما ينتج من العجز أو الفائض فى الميزان الحسابى ، ففى حالة وجود عجز فى الميزان الحسابى فإن كميات من الذهب لابد أن تخرج من الدولة لتسوية مدفوعاتهـا إلى العالم الخارجى ، وفى حالة وجود فائض فى الميزان الحسابى فإن كميات من الذهب تدخل إلى الدولة سدادا لالتزامات على العالم الخارجى واصالح الدولة ومن خلال حركات دخول وخروج الذهب فإن اقتصاديات الدول تتأثر عن طريق التأثير فى السياسة الائتمانية التى تقومها السلطات النقدية فى الدول المختلفة لمحاولة استعادة التوازن فى موازين حساباتها

ولضمان سريان قاعدة الذهب كما شرحناه يجب ألا يكون لدى الدول المختلفة فائض غير مستغل من الرصيد الذهبى لدى السلطات النقدية وأن يؤدى خروج الذهب من الدولة حتما إلى نقص الائتمان ، كذلك ألا يكون لدى دولة معينة رصيد ضخم جداً من الذهب بحيث لا يؤثر خروج ودخول الذهب فى حدود ضيقة على الائتمان .

الفصل الخامس

مستوى الأسعار والتغيرات فى قيمة النقود

تختلف النقود عن بقية السلع فى أنها لا تطلب لذاتها ، وإنما للحصول على سلع وخدمات ، وكنتيجة لإستخدام النقود كوسيلة للتبادل فإن ثمن أى سلعة هو النسبة التى يتم بها إستبدالها بالنقود ، فإذا كان ثمن كيلو اللحم هو ١٥٠ قرشا فنسبة الإستبدال هى ١٥٠ قرشا = كيلو من اللحم ، وطالما أن النقود هى وسيلة للتبادل فقط ، فإنه لابد للمستهلك أن يقارن ثمن كيلو اللحم وأثمان السلع الأخرى ليقف على قيمة النقود التى فى حوزته فأثمان السلع مجتمعة والتى يريد المستهلك الحصول عليها تحدد قيمة النقود التى يريد أن ينفقها .

ويمكن إيضاح الفرق بين الثمن والقيمة لو افترضنا أن أثمان جميع السلع قد تضاعفت ، فى هذه الحالة فإن المستهلك لن يحصل إلا على نصف كميات السلع التى يطلبها فى حدود ما خصص من نقود للانفاق ، ويمكن القول فى هذه الحالة أن قيمة النقود قد إنخفضت للنصف ، فقيمة النقود هى مقلوب المستوى العام للأسعار .

وعلى ذلك فإن مشكلة التغيرات فى قيمة النقود تثير مناقشات واسعة بين رجال الاقتصاد ، وذلك لأنها تحتاج إلى تحديد دقيق ، وقد يقال أن المسألة

واضحة فقيمة النقود تتمثل فيما تستطيع شراءه من سلع وخدمات ، غير أن الأمر مختلف تماماً ، فتعبير « قيمة النقود » Value of money إذا ذكرناه بدون تخصيص ولا تمييز فإنه لا معنى له ، وذلك لأنه يوجد عدد كبير من قيم النقود لكل مايمكن أنه يشترى بالنقود ، فهناك أنواع مختلفة من قيم النقود ، وعلى سبيل المثال لدينا قيمة النقود التى تحدد على أساس أثمان السلع التى تسجل فى الأسواق العامة ، وأثمان هذه السلع تسمى أثمان تجارة الجملة wholesale prices

أما النوع الثانى من قيمة النقود فيتحدد على أساس أثمان السلع والخدمات التى تستهلكها الأسرة ، وتثور عدة صعاب فى تحديد قيمة النقود طبقاً لأثمان هذه السلع ، فيقتضى الأمر تحليل ميزانية الأسرة المتوسطة للوصول إلى نمط إنفاقها على السلع والخدمات ، والعقبة الثانية هى معرفة أثمان السلع المختلفة التى تستهلكها الأسرة ، وهذا أمر صعب وذلك لإختلاف أثمان السلع من مكان إلى آخر ، وتسمى قيمة النقود فى هذه الحالة أنها قيمة النقود على أساس أسعار التجزئة أو تكاليف المعيشة .

وفى ضوء ما تقدم لا بد لنا من تحديد قيمة النقود التى نعنيها ، وكذلك لا بد من تحديد طريقة قياسها ، وعلى سبيل المثال ما هى قيمة جنيه واحد فى تجارة الجملة ، والإجابة على هذا قائمة طويلة من وحدات من الحديد والألمنيوم والقمح والقطن ، كذلك فإن قيمة جنيه واحد فى تجارة التجزئة هى قائمة طويلة من وحدات من اللحوم والخضر والفاكهة والملابس والأحذية ، هذه المحاولات لمعرفة قيمة النقود هى محاولات شاقة وذلك لاحتواء كل قائمة على عدد كبير جداً من السلع والخدمات ، كذلك فإن أثمان السلع والخدمات المختلفة لا تتغير

تغيرا منتظماً يميل بها إلى الارتفاع أو الإنخفاض بدرجة واحدة . فمن الأثمان مايرتفع كثيراً ، ومنها مايرتفع قليلا ، ومنها مالا يرتفع بتاتا تماماً كما هو الحال بالنسبة للانخفاض ، فالمشاهد فى أغلب الأحوال أن للأثمان بصفة عامة ميلا « متوسطا » حركة إرتفاعية أو أخرى إنخفاضية، وبالفعل تسيطر على موضوع قيمة النقود فكرة « المتوسط » وهو مانعبر عنه بالمستوى العام للأثمان .

ويستخدم الاقتصاديون للتعبير عن هذا المتوسط مايسمى « بالأرقام القياسية» Index numbers ، وعلى الرغم من أن تركيب الأرقام القياسية يدخل فى نطاق علم الأحصاء إلا أنه لابد للاقتصادى من دور هام عند وضع الأرقام القياسية وتفسيرها (١) .

والهدف من الرقم القياسى أن يبين عن طريق رقم واحد التغيرات التى تلحق بمجموعة مركبة من الأرقام بين فترتين ، فترة الأساس والفترة الحالية .

فإذا اقتصرت هذه المجموعة المركبة من الأرقام على سلعة أو خدمة واحدة فإن الأمر يصبح سهلا ويكفى فى هذه الحالة أن نقارن النسبة المئوية للتغير بين فترة الأساس والفترة الحالية ويسمى الرقم القياس فى هذه الحالة الرقم النسبى . Relative number

ويأخذ الصيغة التالية

$$\frac{س_١}{س_٠} \times ١٠٠$$

(1) Siegel, Barry N. : Aggregate Economics and public policy, Richard D, Irwin, Lncr. Homewood, Illinois, 1960, p. 294.

حيث $س_1$: الأسعار فى الفترة (١)

، $س_0$: الأسعار فى الفترة (صفر)

ولتوضيح الفكرة السابقة نفترض أن لدينا مستهلكا ينحصر إنفاقه فى ثلاث سلع هى أ ، ب ، جـ وأن أسعارها يبينها الجدول التالى :

السلعة	الثمن بالجنيه	عدد الوحدات المشتراة
ا	٤	١
ب	٣	١
جـ	٥	١
المجموع	١٢	٣

∴ متوسط الأسعار = $\frac{١٢}{٣}$ = ٤ جنيه

وإذا افترضنا أن الأسعار قد تغيرت فى العام التالى وأصبحت كالآتى :

السلعة	الثمن بالجنيه	عدد الوحدات المشتراة
أ	٦	١
ب	٥	١
جـ	٧	١
المجموع	١٨	٣

∴ متوسط الأسعار = $\frac{١٨}{٣}$ = ٦ جنيه

وعلى هذا يمكن تركيب الرقم القياسى العام الذى يقيس التغيرات فى المستوى العام للأسعار كالآتى :

السلعة	أسعار سنة الأساس	أسعار سنة المقارنة	عدد الوحدات	الرقم القياسى
أ	٤	٦	١	$\frac{٦}{٤}$ × ١٠٠ = ١٥٠
ب	٣	٥	١	$\frac{٥}{٣}$ × ١٠٠ = ١٦٦
ﺟ	٥	٧	١	$\frac{٧}{٥}$ × ١٠٠ = ١٤٠
المجموع	١٢	١٨	٣	٤٥٦

∴ الرقم القياسى = $\frac{٤٥٦}{٣}$ = ١٥٢

وهكذا يتضح لنا أن الرقم القياسى للاسعار يبين أن الأسعار قد ارتفعت بمقدار يعادل ٥٢ خلال العام .

لكن المثال السابق من البساطة بحيث يبعد عن الحقيقة لأن المستهلك لا يوزع دخله على الوحدات المستهلكة بالتساوى فهناك سلع يستهلك منها عدد وحدات أكبر من السلع الأخرى تبعاً لحاجته من ناحية وفى حدود ميزانيته من ناحية أخرى .

وعلى هذا فهو يعطى أهمية أكبر لسلع وأهمية أقل لسلع أخرى ، وهذه الأهمية تسمى الأوزان **weights** .

وإذا رجعنا لنفس المثال واقتربنا من الواقع فإننا سنجد الآتى :

السلعة	السعر فى سنة الأساس	الوحدات المشتراة
ا	٤	٢
ب	٣	٣
جـ	٥	١
المجموع	١٢	٦

وعلى هذا يمكن تركيب الرقم القياسى على أساس الأوزان كالآتى :

السلعة	السعر فى سنة الأساس	السعر فى سنة المقارنة	الوزن أو أهمية السلعة	الرقم القياسى
ا	٤	٦	٢	$\frac{٦}{٤}$ × ٢ × ١٠٠ = ٣٠٠
ب	٣	٥	٣	$\frac{٥}{٣}$ × ٣ × ١٠٠ = ٤٩٨
جـ	٥	٧	١	$\frac{٧}{٥}$ × ١ × ١٠٠ = ١٤٠
المجموع	١٢	١٨	٦	٩٣٨

∴ الرقم القياسى للاسعار = $\frac{٩٣٨}{٦}$ = ١٥٦ر٣٣

وهكذا اختلف الرقم القياسى الجديد طبقا للاوزان عن الرقم القياسى النسبي ، وهذا الاختلاف ناتج عن الأهمية النسبية للسلعة بالنسبة المستهلك .

وعموما فالأمر يتعقد كلما زاد عدد السلع والخدمات الداخلة فى الرقم القياسى للمستوى العام للاسعار ، وتثور مشاكل جديدة لا بد من حلها ، أولها مشكلة اختيار السلع التى ستدخل فى الرقم القياسى إذ سنجد أمامنا عددا كبيراً من السلع لا بد من الاختيار بينها ، وثانى هذه المشاكل هى تحديد الأوزان weights لحساب الأرقام .

أولا : السلع المختارة فى وضع الأرقام القياسية :

نظراً لأن السلع المتداولة فى أى دولة تعد بالآلاف ولكل سلعة أصناف لها سعر مختلف عن بعضها البعض ، ومن غير المعقول إدخال جميع هذه السلع وأصنافها فى تركيب الأرقام القياسية ، لذلك يثور أمام الباحث مشكلة اختيار السلع الداخلة فى تركيب الرقم القياسى ، وعلى هذا الأساس يختار الباحث مجموعات معينة من السلع يحددها موضوع دراسته ، فهناك على سبيل المثال الأرقام القياسية الخاصة بنفقات المعيشة وتحتوى على أهم السلع اللازمة لاستهلاك الأفراد وعلى الأخص المواد الغذائية ، كما أن هناك الأرقام القياسية لأسعار الجملة وتحتوى على السلع الغذائية (غلال ، بقوليات ، لحوم ، أسماك ، ألبان ومنتجاتها ، سكر ، بن ، شاى) والمواد الأولية (مواد وقود ، الزيوت والشحومات ، الورق ، الأسمنت ، جلود ، كيماويات وغيرها) .

ويتجه الرأى بين الاقتصاديين إلى إدماج أكبر عدد من السلع الداخلة فى تركيب الأرقام القياسية أملا فى إعطاء صورة شاملة عن تطور الأسعار ، وكذلك بغية أن تلغى الانحرافات الخاصة بكل سلعة بعضها البعض فلا يظهر فى الرقم القياسى سوى الاتجاه العام ، إلا أن البعض الآخر من الاقتصاديين

يرى الاقتصار على عدد أقل من السلع واختيار السلع ذات الثقل والمركز الهام فى مجموعات السلع ، ولا يوجد حكم مطلق فى هذا الموضوع إلا أننا نرى أن اختيار السلع ذات المركز الرئيسى فى مجموعات السلع والإكثار من عدد السلع بقدر الامكان يمكن جمعهما للحصول على رقم قياسى شبه ممثل للاتجاه العام ، ومهما يكن من رأى فإنه ستواجهنا المشاكل العامة التى تواجه الباحث فى تركيب الأرقام القياسية والناتجة عن التغير الفنى، فالسلعة التى توجد فى سنة الأساس قد لا توجد فى سنة المقارنة والعكس صحيح ويظهر هذا إذا كانت الفترة المغطاة طويلة ، كذلك فإن التغير فى الجودة الناتج عن التقدم الفنى لا زال من الصعب معالجته .

وللتغلب على هذه العقبات فإنه من الواجب من وقت لآخر تركيب أرقام قياسيه وتغيير أساس الاختيار بالنسبة للسلع تبعاً لأهميتها النسبيه وللتغير الفنى .

وللحصول على سلسلة زمنيه لهـذه الأرقام القياسيه لا بد من تعديل الأرقام القياسية الجديدة إلى فترة أساس واحدة حتى تصبح قابلة المقارنة مع بعضها البعض(1) .

ثانياً : تحديد الأهمية النسبية للسلع :

بعد التغلب على مشكلة اختيار السلع الداخلة فى تركيب الأرقام القياسية

---

(1) Fabricant, S., A primer on Productivity ,Random House, New york, 1969. P. 30.

فإنه لا بد من التفرقة بين السلع المختلفة وعدم معاملتها معاملة واحدة ، فارتفاع سلعتين بمقدار ١٠٪ عما كانت عليه كل منهما فى سنة الأساس ، وكانت إحدى السلعتين تمثل أهمية نسبية كبيرة فى مجموع الانفاق بينما لا تمثل الأخرى سوى أهمية ضئيلة فى مجموع الانفاق ، فمن غير المعقول أن يكون تأثير كل من السلعتين على المستوى العام للاسعار واحداً فارتفاع ثمن الخبز فى مجتمع فقير يؤثر بدرجة أكبر على المستوى العام للاسعار من ارتفاع سلعة أخرى كالسيارات الفاخرة . ولذلك فلا بد من إعطاء أوزان ترجيحية إلى جانب المتوسطات السعرية التى سبق التحدث عنها .

والطريقة أن يضرب كل عنصر من عناصر المجموعة الداخلة فى تركيب الأرقام القياسية فى معامل يسمى الوزن ثم تجمع هذه العناصر بعد ترجيحها بالاوزان السابق الإشارة إليها ، ويعبر الوزن عن الاهمية النسبية التى يحتلها العنصر فى المجموعة .

وتختلف الاوزان باختيار الرقم القياسى المستعمل فهناك أرقام قياسية ترجح أوزانها بالكميات فى سنة الاساس وأخرى ترجح أوزانها بالكميات فى سنة المقارنة ، وثالثة ترجح أوزانها بمتوسط كميات سنه الاساس وسنه المقارنة .

ويستخدم الاحصائيون عدة صيغ للارقام القياسيه نشير إلى بعضها فيما يلى

(١) صيغة لاسبير : Laspeyres formula

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\sum \text{س}_{1}\ \text{ك}_{0}}{\sum \text{س}_{0}\ \text{ك}_{0}} \times ١٠٠$$

حيث س . ثمن السلعة

، ك : الكمية

، $\sum$: المجموع

وتشير الرموز ٠ ، ١ إلى سنة الأساس وسنة المقارنة ونجد أن الوزن هنا هو الكميات فى سنة الأساس مقدرة بأثمان سنة الأساس .

(ب) صيغة باش : Paache formula

$$\text{الرقم القياسي} = \frac{\sum \text{س}_{0}\ \text{ك}_{1}}{\sum \text{س}_{1}\ \text{ك}_{1}} \times ١٠٠$$

والوزن فى هذه الصيغة عبارة عن الكميات فى فترة المقارنة مقدرة بأثمان سنة الأساس .

(ج) الرقم القياسي لفيشر : Fisher Index number

وهو متوسط هندسى لصيغتى Paache, Laspeyres

$$\text{الرقم القياسي} = \sqrt{P.\ L.}$$

ويعكس رقم لاسبير التغير فى وحدة القيمة أو السعر منذ سنة الأساس ، بينما يعكس رقم باش التغير فى وحدة القيمة فى سنة المقارنة والرجوع بها خلال سنوات المقارنة .

والاختيار بين رقمى لاسبيز وباش يتوقف على السؤال الذى ينبغى الإجابة عليه ، فرقم لاسبير يعطينا إجابة عن تطور القيمة والسعر منذ سنة الأساس ، أما رقم باش فهو يعطينا إجابة عن تطور الاسعار والقيمة بالنسبة للسلع فى الفترة الجاريه ، والإجابه عن السؤالين قد تكون مختلفة جداً إذا كانت مكونات الإنتاج قد تغيرت تغيراً أساسياً ، أما الرقم القياسى لفيشر فلا يعطينا إجابة محددة عن السؤالين السابقين .

الفصل السادس

البنوك التجارية

مقدمة

أصبحت للبنوك أهمية كبرى بسبب مساسها بالحياة الاقتصادية من جميع نواحيها ولعلاقتها بالحكومات والأفراد إذ يندر أن لا تعرض للفرد فرصة للتعامل مع البنوك ، وقد قامت البنوك بقسط كبير فى سبيل إنشاء الشركات وتمويلها بالمال فصار لها الهيمنة على أعمالها وأقامت ممثلين لها فى مجالس إدارتها وتتعدد المؤسسات المالية التى تتصف بالبنوك فهناك بنوك الادخار وبنوك الاستثمار والبنوك التجارية ، وما نعنيه هنا هو النوع الأخير وهو ذلك النوع من البنوك الذى يخلق النقود فى شكل ودائع تحت الطلب قابلة للسحب عليها بشيكات فى الحال .

وقد تعددت نواحى نشاط البنوك بتدرج غير محسوس فقد كانت أعمالها قاصرة فى أول الأمر على بيع النقود ونقلها من مكان إلى آخر ، ثم تناولت عمليات إقراض الأفراد ، ثم دعت حاجة بعض الحكومات إلى الاقتراض فأنشئت البنوك لاقراضها .

ونشأت البنوك [1] فى إيطاليا فى القرون الوسطى وكان تجار النقود يجلسون فى الأماكن العامة وأمامهم منضدة لمزاولة أعمالهم .

ولعل أقدم بنك عرف فى التاريخ هو بنك البندقية وكان الغرض من إنشائه إقراض الجمهورية بسبب حروبها مع الإمبراطورية الشرقية فى القرن الثانى عشر ، ثم اتسعت أعماله بعد ذلك فكان يقبل ودائع الأفراد ويفتح حسابات جارية ، وظل يعمل حتى عام ١٧٩٧ حيث زال بزوال الجمهورية التى أنشأته .

وأنشىء بنك جنوة فى عام ١٤٠٧ وكان فى الأصل عبارة عن مجموع الدائنين الذين أقرضوا الدولة نقوداً بضمان إيراداتها وإيرادات المستعمرات ، ولما أنشئت هذه الحركة أعطى لكل شريك مقدار من الأسهم معادل لنصيبه فى الدين العام وهذه الأسهم كان تعطى للشركات الحق فى قبض أرباح سنوية، وظل هذا البنك يعمل حتى عام ١٧٤٠ حيث نهبه النمساويون فتوقف عن الدفع وأغلقت أبوابه .

وأنشىء بنك استردام فى عام ١٦٠٩ وقصر أعماله على التجارة وقضى قانونه النظامى بأن تدفع الكمبيالات التى تزيد على ستمائة فلورين بالعملة المصرفية

---

(١) كلمة بنك هى كلمة إيطالية معربة banco كمعظم الألفاظ المستعملة فى الأعمال المصرفية ، وترجع هذه التسمية إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون فى الأسواق وأمامهم منضدة banco لمزاولة أعمالهم ، وكانوا يحطمون بنك التاجر الذى لايستطيع أن يفى بما عليه من الديون للدلالة على ضعته وإنحطاط قدره banco rotto ومنها اشتقت كلمة bancruptcy

فكان هذا سبب ذيوع إستعمالها ، وصار البنك مستودع الأفراد والمدن المتأخرة وكان يعطى المودعين إثباتاً لودائعهم صكوكا قابلة للتداول ثم ضمنت مدينة استردام هذه الودائع فإشتهر البنك وحاز ثقة الناس وظل مدة قرنين ذائع الصيت ، لكنه لم يحافظ على هذه الثقة فى أثناء الثورة الفرنسية توقف عن الدفع وظهر أنه أقرض الدولة الهولندية مبلغاً طائلا من النقود وختمت حياته فى عام ١٨١٤ .

وظائف البنوك التجارية

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية فى خلق النقود ، والتى تعرف باسم النقود المصرفية ، وسنفرد لهذه الوظيفة فصلا كاملا تحت عنوان خلق نقود الودائع وعموماً تتمثل وظائف البنوك التجارية فى قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية بجانب وظائف أخرى ثانوية . (١)

أولا : قبول الودائع :

وتتمثل هذه الوظيفة فى قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حق أصحابها فى السحب عليها فى الحال بواسطة دفاتر الشيكات التى تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب .

وتعتبر الوديعة تعهدا من البنك لصاحبها بأن يدفع له أى مبلغ فى شكل نقود قانونية فى حدود قيمة الوديعة وذلك فى أى وقت يشاء له، أو لأى شخص

---

(1) Fairchild, Buck, and Slesinger: Principles of Economics, Machmillan Company, New York, 1954 P. 243.

آخر يعينه صاحب الوديعة ويتم ذلك بواسطة شيكا يحرره صاحب الوديعة

والودائع نوعان ، ودائع تحت الطلب ، وودائع لأجل وعادة ما تدفع فائدة أقل أولا تدفع فائدة إطلاقا للودائع تحت الطلب ، تمييزاً لها عن الودائع لأجل ، وعموماً فالودائع تحت الطلب أكبر حجماً من الودائع لأجل وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية بين الأفراد .

وتنشأ الوديعة بمجرد تلقى البنك مبلغاً من النقود الحاضرة ، ينشىء بمقتضاه حساباً جارياً بقيمة الوديعة للعميل وفي مقابل هذا يتعهد البنك برد النقود الحاضرة أو جزءا منها في أى وقت يرغبه العميل ، وقد تنشأ الوديعة أيضاً بتلقى البنك شيكا محرراً لصالح العميل من عميل آخر ومسحوباً على نفس البنك أو أحد البنوك التجارية الأخرى .

والودائع تحت الطلب وهى ما يطلق عليها إسم الحساب الجارى ، ويعبر الحساب الجارى من وجهة نظر البنك عن ديون متقابلة بين العميل صاحب الحساب والبنك المفتوح ذلك الحساب في سجلاته ، وتمثل الودائع الرصيد الدائن للعميل ، ويمثل ما يسحبه العميل على رصيده الدائن الرصيد المدين للعميل أو دين البنك على العميل بتعبير آخر ، والحساب الجارى يبدأ ببداية الحقوق التى تنشأ بالتعامل بين العميل والبنك ، فقد تبدأ بإقراض العميل للبنك وذلك بإيداعه وديعة تحت الطلب لديه ، وقد تبدأ بإقراض البنك للعميل شيئاً من المال على المكشوف بلا رصيد سابق .

والودائع لأجل عبارة عن مبالغ يستهدف أصحابها من وضعها في البنك الحصول على فوائدها ماداموا ليسوا بحاجة ماسة إليها في الوقت القريب ، ولا

يجوز سحبها من البنك إلا بعد مدة يتفق عليها العميل مع البنك ويجدد عقد إيداعها فى نهاية المدة إذا رغب المودع فى إبقاء الوديعة كما يتفق فى أ كثر الأحيان .

الأهمية الإقتصادية للودائع المصرفية :

تتلخص الأهميه الإقتصاديه للودائع المصرفيه فى البنوك القائمه فى النقـاط الثلاث التالية :

١ — أن الودائع المصرفية بالرغم من أنها مجرد قيد فى سجلات البنك يتضمن حساب لأحد العملاء ، تعتبر وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط بها من الضمانات القوية المشتقة من عنصر الثقة فى البنوك وإن لم يعترف لها القانون بصفة النقد فى التداول ، ولهذا ليس هناك إجبار على قبول الوفاء بها كما هو الحال فى النقود الأخرى ، ولـكن عدم إعترافه هذا لم يمنع من اتساع نطاق التعامل بالودائع المصرفية وذلك بنقل ملـكيتها من شخص لآخر عن طريق إستعمال الشيكات وبذلك تزداد وسائل الدفع فى المجال التجارى والاقتصادى

٢ — أن الودائع المصرفية تمثل على الأغلب أموالا كانت عاطلة قبل إيداعها فى البنك ، وأتيح لها عن طريق إيداعها فى البنك دخول مجال الانتاج والاستثمار على شكل قروض مصرفية لرجال الأعمال ، وبذلك أصبح بامكانها أن تساهم بدور كبير فى إنعاش إقتصاد البلاد دخره الصناعى والتجارى .

٣ — أن الودائع المصرفية تمنح البنك القدرة على خلق الائتمان بدرجة أ كبر من كمية تلك الودائع ، والائتمان يخلق بدوره الوديعة المصرفية أيضاً ،

وهكذا تزداد بهذا الشكل كية الودائع المصرفية ، وبالتالى تكثر وسائل الدفع التى تعوض عن النقود . . وكلما كثرت وسائل الدفع اتسمت الحركة التجاريه ونمت .

ثانياً : منح الائتمان :

وتتمثل هذه الوظيفة فى منح البنك التجارى نقوداً أما فى شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الافراد ورجال الأعمال لمدد مختلفة تكون فى الغالب لأجل قصير لا يتجاوز العام الواحد ، وذلك لمساعدتهم فى مواجهة الانفاقات العاجلة والتى لا تتحمل التأجيل وكذلك لمباشرة أعمالهم ونشاطهم ، على أن يقوموا برد تلك المبالغ مع دفع فوائد على هذا الاقراض .

وفى الواقع فان القروض قصيرة الأجل والتى تستغرق شهوراً والتى يمنحها البنك التجارى تعتبر هامة لمواصلة النشاط التجارى والاقتصادى بالمجتمع وتعتبر خدمة جليلة يؤديها الجهاز المصرفى للنشاط الاقتصادى ، فعدم التوافق الزمنى بين الايرادات والمصروفات بالنسبة لرجال الأعمال والمشروعات المختلفة يجعل هناك بعض بنود المصروفات لا يمكن تأجيل دفعها لحين ورود الايرادات ومن ثم يقوم الجهاز المصرفى بتذليل تلك العقبة بتقديم القروض المختلفة القصيرة الأجل .

كذلك فان البنوك التجارية تمنح أنواعا أخرى من القروض لآجال متوسطة لأكثر من سنة وآجال طويلة وذلك للأغراض الانتاجية والتجارية والعقارية ، إلا أن الائتمان قصير الأجل يمثل الجزء الأكبر من الائتمان الكلى للجهاز المصرفى .

وتضع البنوك التجارية هدفها وهى بصدد تخطيط سياسـتهـــــا الائتمانية فى اعتبارات ثلاثة : احتياجات عملائها ، وسلامة الودائع لديها ، وأخيراً الحصول على إيراد كاف لتغطية نفقاتها ، فالبنوك التجارية تحاول تلبية طلبات عملائها مما يعود عليها بالفائدة فى شكل فوائد تدفع لها ، كذلك فإن البنوك التجارية تحاول أن تحصل على ضمانات كافية فى حالة منح القرض ، فقد يقدم المقترض أوراقاً مالية مثل سندات حكومية أو أسهم فى الشركات أو مستندات تثبت ملكية المقترض لبعض القيم المنقولة أو العقارية أو الاثنين معاً ، وفى جميع الأحوال يراعى البنك سلامة الودائع لديه مع عدم أضعاف قدرته على مواجهة طلبات أصحاب الودائع وذلك بسحب مبالغ من ودائعهم عندما يريدون ذلك .

ثالثاً : خصم الأوراق التجارية :

يستطيع حامل أى ورقة تجارية ، وغالباً ما تكون فى شكل كمبيالة من أن يتقدم إلى البنك التجارى ، وذلك قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على نقود حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد فى تاريخ استحقاق الكمبيالة ، والفرق بين قيمة الورقة التجارية فى تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها وقيمه للمبلغ فى تاريخ استحقاقها ، يقوم البنك التجارى بخصمه ، نظير الفائدة التى يستحقها البنك نظير الخدمة التى أداها لهذا الشخص بتخليه عن أمواله لمدة معينة وتسمى تلك الفائدة فى هذه الحالة بمبلغ الخصم وتسمى النسبة بين قيمة هذين المبلغين محسوبة على أساس سنوى بسعر الخصم ، ويطلق على هذه العملية بخصم الأوراق التجارية ويضاف إلى مبلغ الخصم نسبة ضئيلة كعمولة مع نسبة أخرى كمصاريف تحصيل .

ويرتبط سعر الخصم بسعر الفائدة قصير الأجل فى بورصة الأوراق المالية ويعادل سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل ، ويحدد البنك التجارى سعر الخصم على ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل ويتأثر بسياسة البنك المركزى فى هـذا الشأن إذا ما أحتاج البنك التجارى لإعادة خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزى للحصـول على نقود حاضرة وتسمى نسبة المبلغ الذى يحصل عليه البنك التجارى إلى جملة المبلغ فى الورقة التجارية محسوباً على أساس سنوى بسعر إعادة الخصم .

وهذه الوظيفه هامة لأنهـا تمـكن التجار ورجال الأعمال من التوسع فى مبيعاتهم لأجل والحصول على أوراق تجارية يمـكن خصمهـا من البنوك التجارية ، وبديهى أنه كلما كانت نسبه قليلة كلما توسع التجار ورجال الأعمال فى البيع الآجل .

رابعاً : بعض الوظائف الأخرى :

تقوم البنوك التجارية بالإضافة إلى الوظائف الثلاثة السابقة بوظائف أخرى إزدادت أهمية فى العصر الحديث نذكر منها ما يلى : —

١ — التحصيـل :

فقيام البنوك بقبول ودائع العملاء جعلها تتصدى لإتمام جميع التسويات التى تترتب على ذلك بعمولة أو بدون عمولة ، وعلى هـذا الأساس تمارس البنوك تسوية الديون عن طريق المقاصة أو الترحيل فى الحساب دون حاجة إلى تداول كميات كبيرة من العملة وما يترتب على ذلك من نقل وتـكاليف

وتعرض لمخاطر السرقة والضياع . . وتتمثل التسويات التي تقوم بها البنوك في تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات ، والتحصيلات المستندية وقبول الشيكات والكمبيالات .

(أ) تحصيل الشيكات :

من أساليب الإيداع فى الحساب الجارى أن يتقدم أحد العملاء إلى البنك بشيك مسحوب لمصلحته على حساب محرر الشيك فى البنك فيقوم البنك بخصم قيمته من حساب المسحوب عليه وترحيلها إلى حساب المستفيد بالشيك بعد التأكد من صحة الشيك من الناحية الشكلية وتصديق قسم مراكز العملاء على وجود رصيد المحرر يسمح بخصم قيمة الشيك منه .

والشيك قد يكون مسحوباً على نفس المركز أو الفرع الذى يقوم بتحصيله لحساب المستفيد ، وقد يكون مسحوباً على فرع آخر من فروع البنك ، وقد يكون مسحوباً على بنك آخر . .

ففى الحالة الأولى نواجه فى عملية تحصيل الشيك بحوالة واحدة من محرر الشيك لدائنه أى المستفيد من الشيك على البنك المدين المحرر ، وفى الحالة الثانية لا توجد إلا حوالة واحدة أيضاً لأن مركز البنك وكل فروعه لها ذمة واحدة شرعاً ، وأما فى الحالة الثالثة فهناك حوالة من صاحب الشيك على البنك المسحوب عليه والبنك الآخر يحصل قيمة الشيك من البنك الأول بتسجيل قيمة الشيك فى الرصيد المدين للبنك الأول فى سجلاته لكى يستوفى بعد ذلك بالمقاصة .

(ب) التحصيل المستندى :

قد يستغنى المصدر للبضاعة عن الاعتماد الذى يطلب المستورد فتحه لصالح المصدر عادة ، ثقة منه بالمستورد وتعويلا على وعده الشخصى بتسليم الثمن عند تسليم مستندات البضاعة .

وفى هذه الحالة يقدم المصدر إلى مصرفه المستندات المتفق عليها بينه وبين المستورد ويقوم البنك بإرسال هذه المستندات إلى مراسله فى بلد المستورد ويطلب منه تسليم مستندات الشحن إلى المستورد مقابل دفع ثمن البضاعة ، وعندما يسدد المستورد يخطر البنك المراسل بنك المصدر بما يفيد تحصيل القيمة وقيدها فى الحساب الجارى له .

(حـ) عمليات التحويل الداخلى :

إذا اتفق أن شخصاً فى بلد أصبح مديناً لشخص فى بلد آخر فبإمكانه بدلا من إرساله شيك إليه بالبريد مثلا أن يستعمل طريقة الحوالة المصرفية وهى عبارة عن أمر كتابى يصدره العميل المدين إلى البنك لدفع مبلغ من النقود إلى شخص آخر فى جهة أخرى فيتولى البنك المأمور الاتصال بفرعه أو مراسله فى الجهة المحددة لتنفيذ أمر عميله ، ويتصل الفرع أو البنك المحول إليه حينئذ بالمستفيد طالباً منه الحضور إلى البنك لتسلم قيمة الحواله أو يقوم البنك بنفسه بتقييد المبلغ فى الحساب الجارى المستفيد إذا كان هذا الحساب موجوداً وإرسال إشعار بذلك المستفيد .

(د) تحصيل الكمبيالات :

يقوم البنك أيضاً بخدمه أخرى من خدمات التحصيل وهى تحصيل قيمه

الـكمبيالة لحساب عميله ، إذ يقوم عادة قبل حلول موعد استحقاق الـكمبيالة ببضعة أيام بإرسال إخطار المدين يوضح فيه رقم الـكمبيالة وتاريخ استحقاقها وقيمتها ، وبعد الحصول على قيمتها من المدين بقيدها فى الرصيد الدائن المستفيد من الـكمبيالة بعد خصم المصاريف .

٢ — الخدمات التى يؤديها البنك فيما يختص بالأوراق المالية :

الأوراق المالية هى الأسهم والسندات ، والسهم يمثل جزءاً من رأس مال الشركة المساهمه ، والسند صك يمثل جزءاً من قروض الحـكومه أو الهيئات الرسميه أو غير الرسميه ، وتصدر الأوراق الماليه بقيمه إسميه محدودة وتتغير أسعارها بعد ذلك كسائر السلع ويقبل الناس على شرائهـا بغرض الاستثمار والربح من الفرق بين قيمه الشراء وقيمه البيع ، والبنك نفسه يمارس شراء وبيع الأوراق الماليه نظراً لما تدر عليه من أرباح مجزيه إلى جانب سيولتهـا النسبيه وهو ما يسمى بعمليات المحفظه الخاصه ، لـكن الأمر هنا يتعلق بتوسط البنك لشراء وبيع الأوراق المالية تنفيذاً لأوامر عملائه بعد أن يتأكد البنك من سلامه الأوامر وصحة التوقيعات ووجود أرصدة دائنه أو اعتمادات مدينه فى حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر بيـــدأ بالاتصال بالبورصه للوقوف على سير الأسعار وإنجاز الشراء أو البيع إذا كان السعر بالنحو المرغوب فيه للعميل عن طريق سماسرة الأوراق الماليه أو ممثل خاص للبنك .

كذلك قد يودع العملاء لدى البنك أوراقهم الماليه المحافظه عليهـا والقيام بخدمتها فتهيىء البنوك خزائن محـكمه لحفظ تلك الأوراق نظير أجر حفظ يتقاضاه البنك من مودعى تلك الأوراق وهو يستفيد إضافه إلى ذلك المزيد من ربط عملائه به وميلهم إلى إيداع أموالهم لديه ، ومن الخدمات

التى يقوم بها البنك بشأن الأوراق المالية وتحصيل كوبوناتها نيابة عن العملاء .

كما يقوم البنك بدور وسيط فى عمليـــــات إكتتاب الأسهم لبعض الشركات ، فالشركة المصـدرة للأسهم قد تتفق مع البنك على أن يتولى نيابة عنهـا إصدار أسهمهـا ويقوم الاتفاق بين الشركة والبنك على أساس إحدى الطريقتين التاليتين :

— إصدار الأوراق بدون ضمان ، وفى هذه الحالة لا يكون البنك مسـؤولا عن تغطية الإصـدار كاملا وإنما يتقاضى عمولة فقط لقاء ما استطاع تصريفه من أسهم .

— إصدار الأوراق بضمان ، وفى هـذه الحالة يكون البنك ملزماً بأن يشترى لحسابه الخاص الأوراق التى لم يتم الإكتتاب فيها .

٣ — خطـابات الضمان :

خطاب الضمان هو تعهـد من البنك بقبول دفع مبلغ معين لدى الطلب إلى المستفيد فى ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عنـد عدم قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد .

وتقوم الفـكرة الأساسية فى خطاب الضمان على حاجة الجهة الحـكومية التى تحاول إجراء المنـاقصه على مشروع أو المزايدة على تصريف أشياء معينه إلى ضمان جديه عرض كل شخص من المشتركين فى المناقصه أو المزايدة أولا ثم ضمان عدم التورط فى مضاعفات أو خسائر عند الاتفـاق مع أحدهم ورسو

العملية إذا تخلف عن الوفاء بالتزاماته ولأجل ذلك تتجه الجهات التى تقوم بالمناقصة أو المزايدة إلى مطالبة المشترك — أى مشترك — أولا ومطالبة من ترسو عليه العملية ويبرم معه العقد ثانياً بتقديم تأمينات نقدية تبلغ نسبة معينة من قيمة العملية على أن تصبح هذه التأمينات من حق الجهة التى قدمت لصالحها فى حال عدم اتخاذ الشخص الإجراءات اللازمة لرسو العملية عليه أو تنفيذ العقد ، ولكن بدلا من تكليف الشخص بتقديم هذه التأمينات وتجميد مبلغ نقدى من المال لذلك يتقدم الشخص إلى البنك طالبا خطاب ضمان فيكون هذا الخطاب بمثابة تأمين نقدى وإذا تخلف الشخص عن الوفاء بالتزاماته إضطر البنك إلى دفع القيمة المحددة فى خطاب الضمان ويرجع فى استيفائها على الشخص الذى صدر خطاب الضمان إجابة لطلبه .

٤ — الاعتمادات المستندية :

الاعتماد المستندى يعتبر من أهم وسائل الدفع وأكثرها انتشاراً فى عمليات التجارة الخارجية ، وهو يعنى تعهداً من قبل البنك المستفيد وهو للبائع بناء على طلب فاتح الاعتماد وهو المشترى ويقرر البنك فى هذا التعهد أنه قد إعتمد تحت تصرف المستفيد (البائع) مبلغاً من المال يدفع له مقابلها مستندات محددة تبين شحن سلعة معينة خلال مدة معينة .

ويقسم الاعتماد : إلى اعتماد استيراد ، واعتماد تصدير فاعتماد الاستيراد هو الذى يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية ، واعتماد التصدير هو الذى يفتحه المشترى الأجنبى فى الخارج لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه هذا المصدر من بضائع محلية ولا يختلف أحدهما عن الآخر فإن

الاعتماد دائماً هو تعهد مصرفى للبائع بالثمن يتقدم بطلبه المشترى من البنك ، وتقسيمه إلى اعتماد استيراد وتصدير قائم على أساس اعتبارى .

ودور البنك فى الاعتماد المستندى هو فى الواقع دور التعهد بوفاء دين المشترى الذى يستحقه عليه البائع لقاء البضاعة التى صدرها إليه وهذا التعهد يكسب المشترى قوة ويعزز اعتباره وثقة البائع به ، ويقوم البنك على أساس هذا التعهد بتسلم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له بمجرد تسلم تلك المستندات إذا كانت شروط الدفع التى سبق أن تم الاتفاق عليها بين المصدر والمستورد بالاطلاع ، وأما إذا كان الاعتماد بالقبول فإن البنك غير مسؤول عن دفع القيمة بمجرد وصول المستندات إليه وإنما تبدأ مسئوليته فى ذلك حين قبول المستورد لتلك المستندات .

٥ — بيع وشراء العملات الأجنبية :

تهتم البنوك بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لغرض توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء يوما بعد يوم ولأجل الحصول على ربح فيما إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع ، ولهذا تقوم البنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية التى يحملها السياح الأجانب أو السياح العائدون من الخارج ، وإذا أريد شراء العملة الأجنبية بالعملة المحلية حولت قيمة الكمية المطلوب شراؤها إلى العملة المحلية بالسعر الرسمى السائد فى ذلك التاريخ .

خلق نقود الودائع

فكرة خلق الودائع : —

من دراستنا لانواع النقود ، وجدنا أنهـا تتـكون من النقود المعدنية والنقود الورقية ، والنقود المصرفية ، وبما أن النقود تستخدم أساساً كوسيط للتبادل فإن عرضها يخضع لاعتبارات تزايد حجم المعاملات الاقتصـادية ، كذلك فإن النوع الثالث من النقود ، وهو النقود المصرفية ، يشكل أهم الأنواع فى المجتمعات المتقدمة ، وكلما زادت نسبة هـذا النوع من النقود إلى العرض الـكلى من النقود ، كلما كان ذلك نتيجة لتقدم المجتمع .

واعتماد على الحقيقة التى تؤكد أن العملاء الذين لديهم ودائع لا يمـكن فى الظروف العادية أن يتوجهوا إلى البنك ويطلبون نقوداً حاضرة ، كما وأن هناك عملاء آخرون فى نفس الوقت سيتوجهون إلى البنك لإيداع نقود حاضرة أخرى ، فإن البنك عادة لا يحتفظ بنسبة احتياطى كامل ، أى بنسبة ١٠٠ ٪ ، وبعبارة أخرى لا يحتفظ بنقود يبلغ حجمها ١٠٠ ٪ من حجم الودائع لديه ، بل يحتفظ باحتياطى جزئى فقط ، أى يحتفظ بنسبة من النقود الحاضرة من حجم الودائع التى لديه ، ويستطيع فى تلك الحالة أن يقرض أفراداً آخرين مبالغ تقيد فى البنك فى شكل ودائع تحت الطلب وقابلة للسحب عليها بشيكات مثلها مثل الودائع الأصلية .

وتجدر الإشارة أنه اعتماداً على الحقيقة السابقة يمـكن للبنك التجارى أن

يزيد من عرض النقود فى المجتمع اعتماداً على نسبة الاحتياطى الجزئى وحجم الودائع الحقيقية التى لديه .

كيفية خلق الودائع :[1]

لفهم فكرة خلق الودائع لا بد من التعرض لكيفية خلق الودائع بالبنوك التجارية ، ولنفرض أن شخصاً قد قام بإيداع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى أحد البنوك وليكن البنك (أ) ومن الممكن تتبع كيفية قيد تلك العملية بميزانية البنك ، وطبقاً لمبدأ القيد المزدوج فإن البنك يقيد المبلغ فى الجانبان الأصول والخصوم ، فى الأصول تحت بند نقوداً حاضرة ، وفى الخصوم تحت بند « ودائع » وذلك كما يلى :

(فى حالة الاحتياطى الكامل) :

ميزانية البنك (أ) فى حالة الاحتياطى الكامل

أصول		خصوم	
نقود حاضرة	٢٠٠٠	ودائع	٢٠٠٠
مجموع	٢٠٠٠	مجموع	٢٠٠٠

(1) Whittlesey, Ch. principles and Practices of Money and Banking, Mc Millan Company, New York, 1948.

وفى مثل تلك الحالة فان العرض الكلى للنقود فى المجتمع يظل ثابتاً وكل ما حدث هو تغير فى هيكل عرض النقود ، فزادت كمية النقود المصرفية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، ونقصت كمية النقود الورقية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وكل مافعله البنك هو استلام المبلغ (٢٠٠٠ جنيه) ووضعه فى خزائنه ، واعطاء المودع حقاً بالسحب على وديعته بمقتضى دفتر شيكات .

واعتماداً على ماعرفناه فى فكرة خلق الودائع أن البنك التجارى يعرف مقدماً أن الأفراد المودعين لن يتوجهوا مرة واحدة وفى نفس الوقت لسحب ودائعهم فى شكل نقود حاضرة ، كما وأنه فى نفس الوقت ، وإذا حدث مثل تلك الأحوال ، أن يتوجه أفراد آخرون بايداع مبالغ نقدية حاضرة أخرى ، فان البنك يجد أمامه فرصة للاستفادة من الأموال الحاضرة التى لديه واستثمارها للحصول على ربح ، وعليه أن يحتفظ بنسبة من الاحتياطى النقدى لمواجهة الطلبات الطارئة للعملاء ، فاذا افترضنا أن هذه النسبة ٢٠٪ فان البنك يجد أمامه أنه يكفى له أن يحتفظ بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، وأنه يمكن أن يستثمر مبلغ ١٦٠٠ جنيه ، أما فى شكل قروض ، أو أى من الاستثمارات التى تعود عليه بالربح . وفى هذه الحالة فان ميزانية البنك (أ) ستكون كالآتى : —

ميزانية البنك (أ) فى حالة الاحتياطى الجزئى (٢٠٪)

نقود	٤٠٠	ودائع	٢٠٠٠
قروض واستثمارات	١٦٠٠		
مجموع	٢٠٠٠	مجموع	٢٠٠٠

وسنجد البنك (أ) بالرغم من احتفاظه بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى خزائنه فى شكل نقود حاضرة قد استطاع أن يضيف مبلغ ١٦٠٠ جنيه إلى العرض الكلى للنقود فى شكل نقود مصرفية ، وقد يقال أن العرض الكلى للنقود لن يتغير وإن كل التغيير يحدث فى كميات أنواع النقود وتحولها من النقود الورقية إلى النقود المصرفية ، ولكن الأمر ليس كذلك إذا ما تتبعنا العملية بعد ذلك واعتبارها نقطة البداية .

فنتيجة لخلق البنك (أ) لمبلغ ١٦٠٠ جنيه فإن الأفراد الذين حصلوا على مبلغ الـ ١٦٠٠ جنيه سيعمدون إلى إيداع نقودهم فى أحد البنوك الأخرى وليكن البنك (ب) . وسيقوم البنك (ب) بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطى النقدى وهى ٢٠٪ وهى مبلغ ٣٢٠ جنيه ويقوم باستثمار الباقى فى شكل قروض واستثمارات أخرى وتكون ميزانية البنك (ب) كالآتى :—

ميزانية البنك (ب) فى حالة الاحتياطى النقدى ٢٠٪

أصول		خصوم	
نقود حاضرة	٣٢٠	مجموع	١٦٠٠
قروض واستثمارات	١٢٨٠		
مجموع	١٦٠٠	ودائع	١٦٠٠

وهكذا فإننا نجد أن البنك ب قد أضاف مبلغ ١٢٨٠ جنيه إلى العرض الكلى للنقود فى المجتمع ، وبنفس الطريقة يمكن أن نتعبع خط سير مبلغ

الـ ١٢٨٠ جنيه الذى حصل عليه أفراد آخرون وأدعوه لدى بنكا ثالثاً وليكن البنك (ج) الذى نفترض فيه أن نسبة الاحتياطى النقدى ٢٠٪ وسيقوم البنك (ج) بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطى النقدى وهى مبلغ ٢٥٦ جنيه ويقوم باستثمار الباقى فى شكل قروض واستثمارات أخرى وتكون ميزانية البنك (ج) كالآتى : —

ميزانية البنك «ج» فى حالة نسبه الاحتياطى النقدى (٢٠٪) .

أصول		خصوم	
نقود حاضرة	٢٥٦	ودائع	١٢٨٠
قروض واستثمارات	١٠٢٤		
مجموع	١٢٨٠	مجموع	١٢٨٠

وهكذا نجد أن البنك (ج) قد أضاف إلى العرض الكلى للنقود مبلغ ١٠٢٤ جنيه ، وإذا ما تتبعنا تلك السلسلة إلى آخرها فإننا سنجد أن حجم الودائع المشتقة التى خلقها الجهاز المصرفى يمكن حسابها طبقاً المعادلة الآتيـة : —

$$\text{حجم الودائع المشتقة} = \frac{\text{حجم الوديعة الأصلية} - \text{قيمة الاحتياطى النقدى}}{\text{نسبة الاحتياطى}}$$

$$= \frac{٢٠٠٠ - ٤٠٠}{\frac{٢٠}{١٠٠}}$$

$$= ٨٠٠٠ \text{ جنيه}$$

مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه هى مقدار الائتمان الذى خلقه الجهاز المصرفى مضافا إليه الـ ٢٠٠٠ جنيه وهى قيمة الوديعة الاصلية ، فكأن مجموع المبالغ التى ستصدر لتزيد عرض النقود الكلية هى ١٠٠٠٠ جنيه نقوداً مصرفية ونقصاً فى النقود الورقية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

جدول مجمع للنظام المصرفى فى حالة خلق الودائع

اسم البنك	الزيادة فى الودائع	الزيادة فى الاحتياط النقدى	الزيادة فى القروض والاستثمارات
البنك أ	٢٠٠٠	٤٠٠	١٦٠٠
البنك ب	١٦٠٠	٣٢٠	١٢٨٠
البنك جـ	١٢٨٠	٢٥٦	١٠٢٤
مجموع الثلاث بنوك	٤٨٨٠	٩٧٦	٣٩٠٤
مجموع باقى البنوك التجارية الاخرى	٥١٢٠	١١٢٤	٤٠٩٦
إجمالى	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠

ويمكن لزيادة الإيضاح عرض الميزانية المجمعة للنظام المصرفى فى صورة كالآتى : —

أصول			خصوم
نقود حاضرة (٢٠ ٪)	٢٠٠٠	ودائع	١٠٠٠٠
قروض واستثمارات(٨٠٪)	٨٠٠٠		
مجموع	١٠٠٠٠	مجموع	١٠٠٠٠

وفى نهاية العرض تجدر الاشارة إلى أن العرض السابق المبسط ، قد لا يتحقق فى الحياة الواقعية فثمة شروط يجب أن تتوفر لكى يتحقق ، فأولا يجب أن يوجد الشخص الذى يودع الوديعة الأصلية فى أحدالبنوك التجارية ، وثانياً : أنه يجب أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة فقط من النقود كأحتياطى نقدى وأن تحول الباقى فى شكل قروض وإستثمارات ، وثالثاً أن يوجد الأفراد الذين يقبلون أن يقرضهم البنك ، ورابعاً أن يفضل الأفراد الذين يحصلون على النقد أن يحتفظوا بها فى شكل نقود مصرفية أى ودائع والاحتفاظ بشيكات بدلا من الأحتفاظ بها فى شكل نقود ورقية .

(١) ميزانية البنك التجارى

تعتبر عملية خلق الودائع من أهم العمليات التى يمارسها البنك التجارى وبقى لنا أن نستعرض ميزانية البنك التجارى وهى تعبر عن جميع العمليات التى يقوم بها البنك التجارى بما تحتوى عليه من أصول وخصوم ، فالأصول تبين العمليات التى أصبح البنك التجارى بمقتضاها دائنا ، والخصوم تبين العمليات التى أصبح البنك بمقتضاها مدينا، فالخصوم تعتبر موارد تدخل البنك

وتعتبر دينا عليه ، والأصول تعبر عن مجالات إستخدام البنك التجارى لتلك الموارد ، وفيما يلى عرضا لميزانية البنك التجارى[1] .

الأصول	الخصوم
(١) نقود حاضرة بالخزينة وفى البنوك الأخرى ولدى المراسلين .	(١) رأس المال المصدر والمكتتب فيه
(٢) محفظة الأوراق المالية	(٢) الاحتياطى القانونى
(٣) أوراق تجارية مخصومة	(٣) الاحتياطى الخاص
(٤) سلف بتأمين أوراق مالية	(٤) الودائع والأمانات لأجل
(٥) سلف بتأمين بضائع	(٥) الحسابات الجارية للحكومة
(٦) سلف بتأمين أوراق تجارية	(٦) الحسابات الجارية للافراد والهيئات الأخرى .
(٧) اعتمادات مستندية .	(٧) صندوق التوفير
(٨) سلف بضمانات أخرى	(٨) حسابات دائنة متنوعة
(٩) سلف صناعية وزراعية	(٩) البنوك والمراسلون
(١٠) أعيان وعقارات تحت التصرف .	
(١١) حسابات مدينة متنوعة	
(١٢) إملاك وأثاث	

(1) Woodworth, George walter: The Monetary and Banking system, McGraw - Hill Book Company, Inc., New york, 1950, p. 84.

الخصوم :

يمكن تلخيص خصوم البنك فى البنود الأربعة الرئيسية التالية : ـ

١ — رأس المال

٢ — الاحتياطى المالى

٣ — الودائع

٤ — الديون الأخرى المتنوعة

١ — رأس المال :

يتكون رأس المال من أسهم يقوم المساهمون بالاكتتاب فيها ، ويميز بين رأس المال المدفوع ورأس المال المصدر ، ويعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوع وذلك لأنه كلما كبرت قيمة رأس المال كلما كان ذلك ضمانا لسائر المودعين فى استرداد حقوقهم وذلك فى حالة إفلاس البنك ذلك أن المساهمون لايتلقوا حقوقهم إلا بعد وفاء كافة الديون على البنك ومنها ديون المودعين .

ويكون رأس مال البنك نسبة ضئيلة من خصومه تبلغ حوالى ٣٪ من إجمالى الخصوم ، وهذا يبين ضآلة دور رأس المال فى قيام البنك التجاري بعملياته ذلك أن أهم عمليات البنك كما ذكرنا سابقا هى خلق الائتمان الذى يتحدد بحجم الودائع وإعتبارات أخرى . وهنا يجب أن نبين الفرق بين دور رأس المال فى عمليات البنك التجارى ودور رأس المال فى البنوك الأخرى المتخصصة كالبنك

الصناعى أو البنك العقارى ذلك أن عمليات البنوك المتخصصة تؤثر وتتحدد أساساً بحجم رأس مال تلك البنوك .

٢ — الاحتياطى المالى : —

يتكون الاحتياطى المالى فى البنك التجارى من اقتطاعه لنسبة من الأرباح السنوية ، وينقسم الاحتياطى المالى إلى :

(أ) إحتياطى قانونى : يحدده القانون وفيه ينص القانون على إحتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية تضاف إلى الاحتياطى كل سنة ، فى مصر ينص القانون على إحتجاز ٥ ٪ من الأرباح السنوية للبنك التجارى وضمها إلى الاحتياطى المالى إلى أن يبلغ هذا الاحتياطى ٢٠ ٪ من رأس المال .

(ب) إحتياطى خاص : وهو إحتياطى يكونه البنك دون نص من القانون وفيه يجابه البنك إحتمالات خسارته فى المستقبل بالإضافة إلى تقوية مركزه أمام جمهور المتعاملين .

وعموما فإن الاحتياطى سواء أكان إحتياطى قانونى أو إحتياطى خاص يعتبر اقتطاع من أرباح المساهمين ، ويكونه البنك كعنصر أمان ، وقد يفوق قيمة الاحتياطى قيمة رأس المال نفسه . والقاعدة هنا أنه كلما زادت قيمة الاحتياطى كلما دعم هذا من مركز البنك التجارى وجعله يواجه الخسائر المحتملة فى المستقبل .

٣ — الودائع :

تعتبر الودائع دينا على البنك التجاري ، وهو يقيدها في جانب الخصوم بوصفها حسابات دائنة لعملاء هذا البنك ، سواءاً كانت تلك الودائع ودائع حقيقية نتيجة إيداع الأفراد أو ودائع إئتمانية قام البنك التجاري بخلقها .

ويمكننا أن نفرق بين الأنواع التالية من الودائع :

(أ) الودائع الجارية :

وهي ودائع تحت الطلب في أي وقت ، وكنتيجة لأن تلك الودائع تحت الطلب وتطلب في أي وقت فإن البنك التجاري لا يدفع عنها سعر فائدة بل أن البنك التجاري نفسه يحصل عمولة كنتيجة لفتحه تلك الحسابات لتسهيل المعاملات التجارية والمالية للافراد .

(ب) الودائع لأجل :

بالنسبة للودائع لأجل فإن البنك التجاري يشترط على المودعين أن يخطروه بوقت كاف لسحب تلك الودائع ، لذلك فإنه يدفع سعر فائدة على تلك الودائع .

(ج) ودائع التوفير :

ينشأ البنك قسما في عملياته لحسابات التوفير فيقبل ودائع التوفير ولا يمكن السحب منها إلا بعد اخطار سابق للبنك وفي العادة يدفع البنك التجاري عنها فائدة ضئيلة .

ومن الممكن أن تتوفر المرونة لدى البنوك التجارية فتسمح بالسحب الفوري من الودائع لأجل وذلك بعد خصم الفائدة المستحقة ، وهي تفعل ذلك لتسهل على جمهور المتعاملين .

والودائع من أهم أنشطة البنك التجارى ، ولذلك كان يطلق على البنوك التجارية سابقاً بنوك الودائع .

٤ — الديون المتنوعة الاخرى :

يندرج تحت هذا البند الديون الاخرى للبنك التجارى ، ومثال ذلك القروض التى حصل عليها البنك التجارى وخاصة من البنوك الأخرى سواء أكانت تجاريه أو من البنك المركزى ، فالبنك المركزى يسارع بمعاونة البنك التجارى إذا ما أحس أن هناك أزمة يمر بها ، ذلك أن إفلاس بنك تجارى يهز الاقتصاد القومى بأسره . كذلك يقيد فى بند الديون المتنوعة الاخرى الديون التى تستحق على البنك التجارى نتيجة تعامله مع البنك المراسل ، والبنك المراسل عبارة عن بنك أجنبى يكون وكيلا للبنك التجارى فى عملياته خارج حدود الدولة .

الاصول :

بعد عرض الخصوم وبنودها المختلفة ، وهى تعتبر موارد للبنك تمكنه من أداء وظائفه الاساسية وهى منح الائتمان قصير الأجل ، وأصول البنك تعتبر سجل باستخدامات تلك الخصوم ، ويمكن تقسيم أصول البنك التجارى إلى البنود التالية :

١ — الاحتياطى النقدى الحاضر .

٢ — الحوالات المخصومة .

٣ — محفظة الاوراق المالية .

٤ — القروض والسلف .

١ ــ الاحتياطى النقدى الحاضر :

وهذا الاحتياطى يعتبر نسبة معينة من قيمة الودائع التى خلقها البنك وسنرى بعد ذلك أن هذه النسبة يستخدمها البنك المركزى كسلاح لتنظيم عمليات الائتمان بالاقتصاد القومى وذلك فى إطار الضوابط التى تتبع لمنع التضخم وتجنب الانكماش .

وهذا الاحتياطى النقدى أما أن يكون نقوداً بخزينة البنك وأما أن أن يحتفظ به لدى البنوك الاخرى وخاصة البنك المركزى ، ففى مصر ينص القانون على الاحتفاظ بنسبة معينة من قيمة الودائع كنقود حاضرة تودع بخزينة البنك المركزى وبدون فائدة .

ويعتبر الاحتياطى النقدى الحاضر ، نقوداً عاطلة لا تغل أى ربح ويحتفظ بها البنك التجارى ، وذلك لتوفير عنصر هام للبنك وهو عنصر السيولة وذلك لتأمين مركز البنك التجارى أمام عملائه ومواجهة أى طلبات طارئة لسحب الودائع .

٢ ــ الحــوالات المخصومة :

تعنى كلمة الحوالات المخصومة كل ورقة يمكن خصمها من البنك التجارى فامتلاك شخص لورقة تتضمن ديناً لصالحه سواء أكان هذا الدين على شخص أو مشروع ، فيتوجه هذا الشخص إلى البنك التجارى ويطلب من البنك التجارى خصم تلك الورقة أى أن يعطيه قيمة هذا الدين قبل ميعاد إستحقاقه فيدفع البنك القيمة بعد إقتطاع جزء من قيمة هذا الدين كعمولة له فى مقابل الانتظار لحين حلول الأجل بدلا من الدائن الأصلى الذى يستلم القيمه حالا .

فعملية الخصم تعنى شراء حق دين يستحق فى المستقبل عادة لا يزيد عن ثلاثة أشهر ، ويقوم البنك بدفع قيمة أقل من قيمة الدين ، والفرق بين القيمة المدفوعة وقيمة الدين يحتفظ بها البنك التجارى كعمولة له تعتبر فائدة عن المبلغ الذى دفعه للبائع ، محسوبة من تاريخ عملية الخصم إلى تاريخ الاستحقاق .

والحوالات المخصومة نوعين :ـ

(ا) أذونات الخزانة .

(ب) الأوراق التجارية .

(ا) ـ أذونات الخزانة :

أذونات الخزانة عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة وذلك لتغطية نفقاتها لعدم التوافق الزمنى بين الايرادات والنفقات بميزانيه الدولة ، وهو دين لا يتجاوز شهوراً قليلة وفيه تلجأ الدولة للبنوك لشراء أغلب تلك الأذونات ، وهى نوع من السندات والفائدة التى تنتج من تلك السندات ضئيلة للغاية ، ومن الممكن أن يذهب الأفراد المشترين لتلك الأذون إلى البنك التجارى ويقوم البنك بخصمها لهم فى سبيل خصم مبلغ معين وهى تتمتع بدرجة كبيرة من السيولة لسرعة تاريخ إستحقاقها .

(ب) الأوراق التجارية :

وهى تشتمل هنا على الكمبيالة والسند الأذنى والكمبيالة عبارة عن ورقة صادرة من الدائن يأمر فيها المدين بأن يدفع إما لحامله أو لشخص معين مبلغاً من المال فى تاريخ معين هو تاريخ الاستحقاق ، أما السند الأذنى فهو

ورقة صادرة من المدين فى شكل إقرار يتعهد فيها بدفع مبلغ معين وفى تاريخ معين لشخص معين أو لحامله ٠

وتخصم الكمبيالة والسند الأذنى من البنك التجارى فيتقدم صاحب الورقة التجارية قبل ميعاد الاستحقاق للبنك ، فيقوم البنك بدفع قيمة له أقل من قيمة الدين هى قيمة الخصم الذى حصل عليه نظير شرائه لحق الدين قبل ميعاد الاستحقاق ٠

وسيولة تلك الأوراق التجارية كبيرة ، ونقصد هنا بسيولتها إمكانية بيعها والحصول على نقود حاضرة ، فيمكن للبنك التجارى أن يقوم ببيعها قبل ميعاد إستحقاقها للبنك المركزى ، وفى هذه الحالة يحصل البنك التجارى على قيمة أقل من القيمة المستحقة فى تاريخ الاستحقاق وتسمى تلك العملية بعملية إعادة الخصم .

٣ ـ محفظة الأوراق المالية : ـ

وهى تمثل إستثمارات البنك التجارى وتبين ممتلكات البنك من الأوراق المالية سواء أ كانت أوراق مالية خاصة وهى الأسهم والسندات التى تصدرها المشروعات الخاصه ، أو أوراق مالية عامة وهى سندات تصدرها الدولة كقروض عليها مستحقة بعد فترة طويلة فهى قروض لآجال طويلة ، وبالتالى تكون الفائدة المستحقة عنها أكبر منها فى حالة أذونات الخزانة .

وامتلاك البنك التجارى لأسهم وسندات المشروعات بالاضافة إلى السندات العامة يعتبر خروجاً من البنك على وظائفه التقليدية ، وذلك لأننا كما أشرنا أن الوظائف التقليدية للبنك التجارى هى عمليات الائتمان قصير

الأجـــــل ، ويعتبر هذا تطوراً لعمليات البنوك التجارية فى القرن الحالى وذلك لأن إغراقه لأصوله فى عمليات طويلة الأجل شيئاً جديداً عليه ، ويهدف بالطبع من ورائه الربح ٠

وبذلك أصبحت البنوك التجارية كنتيجة لهذا التطور مساهم كبير فى التوسع الصناعى وكمقرض رئيسى للدولة .

على أن إستثمارات البنك من هذا النوع يخل بعامل السيولة الذى يتوخاه البنك التجارى ، وذلك أن البنك التجارى منشأة إقتصادية تهدف أساساً للربح ، وعليه إذا أراد تحقيق درجه عالية من السيولة أن يتنازل عن عامل الربح ، ولذلك فإن البنك يوزع أصوله بحيث يحقق عامل السيولة وعامل الربح ٠

على أنه يمكن القول أنه فى ظل النظام الاقتصادى الحديث حيث تتوفر سوقاً واسعة للأوراق المالية فإن البنك التجارى يمكنه التصرف فى أوراقه المالية وطرحها للبيع فى أى وقت يشاء فى سوق الأوراق المالية ولـكن سيولتها تتوقف على سرعة بيعها والحصول بدلا منها على نقود حاضرة بالإضافة إلى بيعها دون خسارة تذكر .

٤ ـ القروض والسلف :

يمنح البنك التجارى قروضاً تتراوح آجالها فى العادة بين ٣ شهور وستة شهور والغرض منها تزويد رجال الأعمال سواء فى المجال التجارى أو الصناعى بما يحتاجونه من الأموال فى الأجل القصير وهو أقل من سنة عادة .

وتختلف القروض العامة حسب الضمان الذى يطلبه البنك التجارى فهناك .

(ا) قروض بلا ضمان ثقة فى الأشخاص الذين يقترضون وهم عادة ذوى سمعة ناجحة .

(ب) قروض بضمان البضائع .

(ح) قروض بضمان مستندات .

(د) قروض بضمان أوراق تجارية ومالية .

وبالنسبة للقروض بضمان البضائع فهى تمنح عادة المزارعين وتجار الحاصلات الزراعية ، فيمكن للمزارع أن يتقدم إلى البنك التجارى لطلب قرض بضمان محصوله ويقوم فعلا بتخزين محصوله فى شون خاصة تابعة للبنك التجارى فى الأقاليم ومن الممكن أن يودعها فى شون عامة تابعة للدولة فى حالة عدم وجود شون خاصة للبنك التجارى فى الأقاليم .

ويحصل المزارعون على القروض وذلك لتوقعهم إرتفاع الأسعار فى المستقبل وإن البيع الفورى ليس فى مصلحتهم ولذلك يفضلوا الانتظار ويحصلوا على القرض من البنك لتغطية نفقاتهم الجارية .

ولكن ينبغى أن نبين هنا أن البنك التجارى يتدخل فى الأعمال قصيرة الأجل فى مجال الزراعة أما العمليات الزراعية فهى من إختصاص البنك الزراعى .

أما بالنسبة للقروض بضمان المستندات فيقيدها البنك تحت بند الاعتمادات

المستندية أى الائتمان الممنوح بناء على مستندات ، وهو يعنى أساساً عمليات التجارة الخارجيـة ، فالبنك التجارى يمكنه تمويل التجارة الخارجية لأجل قصير ويتم التمويل كالآتى :

١ — فى حالة إحتياج مصدر البضاعة إلى أموال ،فانه يمكنه خصم كمبيالة على المستورد وبذلك يحصـل على قيمة صادراته ، أو جزء منهـا قبل ميعـاد إستحقاقها بعد خصم مبلغ معين .

٢ — كذلك فان المستورد يمكنه أن يقترض من البنك بضمان المستندات الخاصة بسلعته المستوردة وهى فاتورة الشراء وبوليصة الشحن وبوليصة التأمين البحرى ، وبذلك يستطيع الحصول على قرض يمثـل نسبة من قيمة السلع المستوردة .

كذلك فان البنك يستطيع تقديم خطابات ضمان تتضمن إستعداده لدفع قيمة البضائع وذلك لضمان المستوردين ، أو أن يبدى اسـتعداده لخصم الـكمبيالات المسحوبة على المستوردين .

أما بالنسبة للقروض بضمان الأوراق المالية والتجارية ، فإن البنك التجارى يقوم بضمان الأوراق التجارية والمالية بأقراض الأفراد مالـكى تلك الأوراق .

ويقوم البنك التجارى ضمانا لحقوقه بأقراض الأشخاص أموالا تقل فى قيمتها عن قيمة الأوراق المـالية وذلك لتوخى الأمان من تقلب أسعار تلك الأوراق .

(٢) مشكلة البنك التجارى

السيولة أم الربح

تعنى السيولة المطلقة للمال إتخاذه الشكل النقدى ذاته ، وكلما قلت درجة سيولة المال كلما ابتعد عن الشكل النقدى واتخذ شكلا آخراً من الأشكال المتعددة للأموال . لكنه يلاحظ أن الأصول المالية مهما اختلفت أشكالها يمكن تحويلها إلى نقود طالما أنها تتبادل فى الأسواق فى مقابل النقود،فالسيولة تتوفر فى كافة الأصول والأموال ولكن بدرجات مختلفة ، ومعيار درجة السيولة هو إمكانية تحويل الأصل إلى نقود فى أسرع وقت دون التعرض لخسارة تذكر ، وكلما زادت إمكانية تحويل الأصل إلى نقود حاضرة كلما ارتفعت درجة سيولة ذلك الأصل .

وتأتى فى الشريحة الأولى من السيولة للنقود ، وتأتى فى الشريحة الثانية من السيولة الأموال التى يمكن تحويلها فوراً إلى نقود دون خسارة ، وفى الشريحة الثالثة من السيوله تأتى الأصول التى لا يمكن أن تحول إلى نقود إلا بعد وقت طويل وكلما طال الزمن كلما عرضت صاحبها لاحتمالات الخسارة .

ومشكلة السيولة بالنسبة للبنك التجارى مسألة حيوية ، وتتعلق بمدى إستمرار البنك فى عمله الرئيسى وهو عمليات الائتمان قصير الأجل ، ومواجهة طلب عملائه اليومية فى سحب مبالغ نقدية من ودائعهم فى الحال أو بعد فتره قصيرة من طلبهم فاذا عجز البنك التجارى عن تلبية طلبات عملائه كان عليه أن يغلق أبوابه ويعلن إفلاسه ، لعدم مقدرته على الدفع ، ومن هنا كانت

الأهمية البالغة لوجود أصول سائلة لدى البنك التجارى يواجه بها طلبات العملاء الطارئة .

على أن إعتبار السيولة يجب ألا يغفل أيضاً عامل الربح ، فالبنك التجارى منشأة إقتصادية فى سبيل أدائها لوظائفها الأساسية وهى منح الائتمان قصير الأجل ، لابد أن تغطى نفقاتها ، وتتمثل تلك النفقات فى المصاريف الإدارية مثل أجور الموظفين والايجارات وغير ذلك من المصروفات الادارية ، ولهذا فانه يجب على البنك أن يحتفظ بجزء من موارده فى شكل أصول تدر عليه دخل ، لذلك فان البنك عليه أن يوزع أصوله ، وهى كما ذكرنا قبـــــلا سجل باستخدامات موارد البنك ، بين الاستخدامات المختلفة السيولة والأمان وعامل الربح .

ومن هنا نشأت مشكلة الربح والسيولة ، بالنسبة للبنك التجارى فتوزيعه لأصوله بين درجات السيولة المختلفة الثلاث التى أشرنا إليها ، ونسبة كل درجة من إجمالى الأصول يعتبر قرار هام ، لانه لو أساء البنك التجارى توزيع أصوله بين درجات السيولة الثلاثة فانه قد يعرض إستمراره للخطر ، وإذا نظرنا إلى أصول أى بنك وتتبعنا نسبة كل نوع من السيولة إلى إجمالى الاصول فاننا نستطيع تبين ما إذا كان البنك التجارى الذى نحن بصدده يغلب عليه إعتبار الربح أو إعتبار السيولة .

وعموماً فالبنك يجب علية أن يترتب أصوله بحيث يلبى طلبات العملاء الطارئة فى المسحوبات النقدية ، وفى نفس الوقت عليه التزاما لدى جمهور

المساهمين فى أن يحقق لهم ربحاً مجزياً ويتوقف نجاح الادارة فى البنك التجارى على التوفيق بين هذين العاملين .

ترتيب أصول البنك التجارى من حيث درجة سيولتها[1] :

بناء على ما سبق يمكن تقسيم أصول البنك التجارى إلى ثلاثة أنواع حسب درجة سيولتها ، فالنوع الأول من الأصول يعتبر أعلى درجات السيولة وبالتالى أقلها ربحا ، والنوع الثانى من الأصول يتضمن الأصول أقل درجة من النوع الأول فى السيولة وبالتالى فإنهـا تتمتع بربح ، أما النوع الثالث من الأصول فهو أقل الأصول على الإطلاق فى درجة السيولة وأكثرها ربحاً .

أولا : الأصول السائلة من الدرجة الأولى :

وهى تمثل النقود الحاضرة التى يحتفظ بها البنك التجارى فى خزائنه ، بالإضافة إلى أرصدة البنك التجارى لدى البنك المركزى ، والودائع تحت الطلب التى يحتفظ بها البنك التجارى لدى البنوك التجارية الأخرى ، والشيكات تحت التحصيل من البنوك التجارية لصالح البنك .

ويحاول البنك التجارى قدر إمكانه تقليل نسبة تلك الأصول إلى إجمالى الأصول وذلك لانعدام الربح فيهـا تقريباً ، ويحاول أن تكون عند حدها الأدنى الذى تتطلبه الحالة التجارية للسحب النقدى المعتادة وذلك بناء على تجربته فى الماضى وما يمكن أن يحدث فى المستقبل .

على أن النقود الحاضرة والتى يلتزم البنك التجارى بايداعهـا فى البنك

(1) Ibid, p. 219.

المركزى لا تمثل نقوداً سائلة وذلك لأنه لا يستطيع الحصول عليها طالما أنهـا تعبر عن الاحتياطى النقدى الذى ينظم به البنك المركزى عمليات عرض النقود المصرفية .

ثانياً : الأصول السائلة من الدرجة الثانية : —

وأهم أنواع المجموعة أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة وهى كلها أوراق مالية يتراوح أجلهـا ما بين ثلاثة شهور وعام كامل ، وطبيعة الأمور أن يزيد فى تلك الأموال عامل الربح ويحقق البنك التجارى ربحا من تلك العمليات .

ويعتمد البنك التجارى على أصوله السـائلة من الدرجة الثانية لمواجهة طلبات السحب النقدى غير المعتـادة أكثر مما يعتمد فى ذلك على أصوله السائلة من الدرجة الأولى . وذلك لتجنب الاحتفاظ بنقود حاضرة تزيد عن حاجته المعتادة منها ، فهـذا النوع من الأصول يتمتع بالقدرة على التحويل بسرعة ودون خسارة تذكر إلى نقود أكثر من قدرتها على تحقيق ربح للبنك .

وتختلف نسبة الأصول من الدرجة الثانية إلى مجموع الأصول وهذه النسبة تعتمد على الأحوال الاقتصادية والمالية ودرجة استقرارها ، فـكما قلنا أن هذا النوع من الأصول ينشأ لمواجهة الطلبات غير العادية للسحب النقدى ومن ثم فإنه لو كانت الأحوال المالية والاقتصادية غير مستقرة فإن النسبة تـكون كبيرة .

ثالثاً : الأصـــول السائلة من الدرجة الثالثة :

وهى أقل الأصول فى درجة السيولة وأكبرها فى تحقيق الأرباح ، وهى تتمثل فى الأوراق المالية طويلة الأجل والقروض طويلة الأجل والتى يمنحهـا البنك لعملائه ، وعلى ذلك فهى تتعرض لدرجة أكبر من المخاطر وذلك لعدم قابليتهـا للتحول إلى الشكل النقدى فى الحال ودون خسارة ، وذلك بسبب التقلبات الـكبيرة المحتملة فى أسعارها ، فى السوق المالية نتيجة لمخاطرها .

وتتمثل تلك المخاطر فى احتمال تدهور المركز المالى لمن أصدر تلك الأوراق المالية أو لمن تلقى القروض ، ومن احتمال ارتفاع أسعار الفائدة وما يترتب عليه من انخفاض فى قيمة السندات ذات الفائدة الثابتة .

سيولة البنك التجارى وسيولة الجهاز المصرفى :

يتضح مما سبق أن سيولة البنك التجـارى الواحد تتوقف على حسن توزيعه لموارده على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتوافر لديه قدر من الأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة بحيث يمـكن تحويلهـا باستمرار إلى نقود حاضرة دون خسارة تذكر .

وينادى البعض أنه طالما أن وظيفة البنك التجـارى الأساسية هى تقديم الائتمان قصير الأجل وهى عمليات خصم الـكمبيالات وتقديم القروض قصيرة الأجل اللازمة لتمويل المستلزمات اللازمة فى المجالات الصناعية والتجـارية ، وذلك حتى يستطيع البنك تلبية طلبات السحب غير العـادية فى أى وقت ،

إلا أن هذا الرأى وإن كان صحيحاً بالنسبة للبنك التجارى الفردى إلا أنه لا يصح بالنسبة للجهاز المصرفى كله وذلك أنه إذا ما تعرض البنك لأزمة واشتدت طلبات السحب على ودائعه فإنه يستطيع أن يقترض من البنوك التجارية الأخرى لمدة قصيرة حتى يسترد قروضه قصيرة الأجل والتى تسدد إليه على دفعات متتالية ويتمكن من تسديد ما عليه من ديون للبنوك التجارية الأخرى .

ولكن ما هو الحال فى حالة حدوث أزمة مالية كبيرة ، هل يمكن أن تلجأ البنوك التجارية مجتمعة إلى الاقتراض من بعضها البعض ، فى الواقع سوف يكون استحالة أن يحصل أى بنك على قروض من البنوك الأخرى ، إذ أن جميع البنوك ستكون فى حالة أزمة مالية نظراً لحاجتها كلها وفى نفس الوقت إلى نقود حاضرة ، ولا يمكن للبنوك التجارية إلى بيع ما لديها من أوراق مالية فى سوق الأوراق ومرة واحدة ، لأنها لو فعلت ذلك لانخفضت أسعار الأوراق المالية إنخفاضاً كبيراً وتعرضت لخسارة قد تهز النظام المصرفى كله .

وليس هناك فى مثل هذه الأحوال إلا أن تلجأ البنوك التجارية جميعاً إلى البنك المركزى وتطلب إعادة خصم ما لديهـا من أوراق تجارية وأذونات خزانة والاقتراض منه بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفى حتى تستطيع مواجهة طلبات السحب النقدى .

والخلاصة أن السيولة بالنسبة للبنك الواحد تختلف عن السيولة لدى الجهاز المصرفى بأ كمله ، وأن السيولة لدى البنك التجارى الواحد تتوقف على ما لديه من نقود حاضرة ، أو بعبارة أخرى من أصول من الدرجة الأولى

وكذلك على أصول من الدرجة الثانية من السيولة يستطيع بيعها لمواجهة الطلبات غير العادية للسحب النقدى ، أما السيولة لدى الجهاز المصرفى كله فهى تتوقف على مدى ما فى حوزة البنوك التجارية من أصول سائلة وعلى مدى استعداد البنك المركزى لمباشرة دوره كمقرض أخير للنظام المصرفى فى مجموعه[1] .

(1) Steiner and Shapiro, Money and Banking, op. cit.,P. 120.

الفصل السابع

البنوك المركزية

١ ــ نشأة البنك المركزى : (١)

يرجع تاريخ دور البنــوك المركزية ودورها فى الحياة النقــدية إلى بنك إنجلترا وتطور مهامه ، فلقد تأسس عام ١٦٩٤ كبنك تجارى ، وفى أول الأمر كان البنك يقوم بعملية إصدار الأوراق النقدية شأنه شأن البنوك التجارية الأخرى ، لــكنه تقرر فى عام ١٨٣٣ فرض السعر الألزامى للنقود الورقية التى يصدرها بنك إنجلترا وحدها دون غيرها من الأوراق، كما أوقف حق البنوك الأخرى فى إصدار النقود الورقيه فى عام ١٨٤٤ .

وبدأت البنوك التجارية الأخرى فى إنجلترا فى الاحتفاظ بحسابات لدى بنك إنجلترا وذلك لتسوية عملياتها فيما بينها، ولــكى يقوم بنك إنجلترا بإجراء المقاصة بينها ، وفى أوائل القرن التاســع عشر كان لدى بنك إنجلترا الجــزء الأكبر من الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية .

وبعد ذلك تطورت دور ومهام بنك إنجلترا فأصبح ـ بمقتضى القانون ـ

(1) De Kock, M. H., : Central Banking, Stables press, London, 1950, p. 11.

المقرض الأخير في حالة مرور البنوك التجارية بأزمة مالية ، وإعتبر بمثابة المشرف على النظام النقدى ، كل هذا أصبح تجربة للدول الأخرى وحقها في إنشاء بنك مركزى مشرف على النظام النقدى ، وقد كانت تجربة انجلترا وتطور مهام وظيفته إلى أن أصبح بنك انجلترا المركزى مشجعاً لكثير من الدول في إنشاء بنوك مركزية أو منح اختصاصات البنك المركزى لأحد البنوك التجارية ولقد تأسس بنك فرنسا في عام ١٨٠٠ ، وبنك هولندا في عام ١٨١٤، وبنك بلجيكا في عام ١٨٥٠ ، وفي الولايات المتحدة تأسس البنك المركزى في عام ١٩١٣ .

أما مصر فلم يقم بها بنك مركزى إلا عندما بدأ البنك الأهلى المصرى يتولى وظائف البنك المركزى ، وتبلور هذا في القانون رقم ٥٧ لعام ١٩٥١ الذى خول البنك الأهلى رسمياً مهام البنك المركزى ، ويرجع إنشاء البنك الأهلى إلى عام ١٨٩٨ ، وقدمنح عند نشأته حق إصدار الأوراق النقدية بجانب قيامه بحسابات الحكومة بجانب الأعمال التجارية العادية ، وفي عام ١٩١٤ فرض السعر الدولى للنقود الورقية التى يصدرها البنك ومنذ ذلك التاريخ بدأ البنك يوسع من سلطاته كبنك مركزى حتى صدرت في شكل قانون عام ١٩٥١ ، وفي ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٤٠ في شأن إنتقال ملكية البنك الأهلى إلى الدولة وقد قسم إلى بنكين أحدهما تجاريا والآخر مركزيا ، والهدف الرئيسى للبنك هو العمل على سلامة واستقرار النظام النقدى والمصرفى في الدولة وتطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومى في نطاق السياسة العامة للدولة .

٢ — البنك المركزى والبنوك التجارية (بنك البنوك) :

تحتاج البنوك التجارية إلى البنك المركزى فى الاحتفاظ لديه بالودائع وإلى اجراء المقاصة فيما بينها وإلى اقراضها فى وقت الحاجة إليه .

أولا : الاحتفاظ بودائع البنوك التجارية :

تقيد البنوك التجارية ودائعها لدى البنك المركزى على أساس أنها عقوداً حاضرة تماماً مثلما ينظر الأفراد إلى حساباتهم الجارية على أنها نقوداً حاضرة ، وعلى ذلك تستطيع البنوك التجارية أن تسحب شيكا على حساباتها لدى البنك المركزى لتسوية عمليات الدفع والمقاصة فيما بينها وعلى ذلك فان البنوك التجارية تودع لدى البنك المركزى إحتياطياتها النقدية التى تكون قابلة للسحب فى كل وقت ولا تحتفظ بخزائنها ، الا بقدر يسير من الاحتياطيات النقدية ، على أنه بالإضافة إلى الاحتياطيات النقدية التى تقوم البنوك التجارية بإيداعها لدى البنك المركزى بمحض إرادتها فان القانون عادة ما ينص على الحد الأدنى الذى يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية من الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى وذلك لتنظيم عمليات النقد بالدولة ، وهذا الحد الأدنى الذى تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزى لا يجوز التصرف فيه من جانب البنك التجارى لأنه يتحدد بحجم الودائع التى يقوم البنك التجارى بخلقها ، ولذلك فان الاحتياطيات النقدية التى فوق هذا الحد الأدنى توضع فى حسابات مستقلة لأنها هى التى يمكن التصرف فيها .

ويمارس البنك المركزى من خلال الاحتياطيات النقدية سواء منها الاجبارى بحكم القانون أو الاختيارى مهمة تنظيم عمليات النقد بالاقتصاد القومى ، ولا تدر تلك الاحتياطيات أية دخل بالنسبة للبنوك التجارية شأنها

فى ذلك شأن الحسابات الجارية التى تنشأ من الودائع التى يودعها الأفراد لدى البنوك التجارية فهى أساساً لتسهيل عمليات التعامل وهى بمثابة خدمة .(1)

ثانياً : تسوية عمليات المقاصة بين البنوك :

يقصد بعمليات المقاصة أن يكون هناك طرفان يعتبران دائنان ومدينين لبعضهما فى نفس الوقت ، ولذلك يدفع الطرف المدين بمبلغ أكبر إلى الطرف الآخر الفرق ما بين مبلغى الدينين فقط ، وعلى سبيل المثال لو كان أحد الاشخاص مدين لشخص آخر بمبلغ خمسون جنيهاً وفى الوقت نفسه دائن له بمبلغ ثلاثون جنيهاً ، فان الشخص الاول يمكن أن يدفع له الفرق بين الدينين وهو عشرون جنيهاً وهذه هى جوهر عمليات المقاصة .

ومن خلال العمليات اليومية للبنك التجارى فإنه يتلقى يومياً آلاف الشيكات من أفراد هم المستفيدون بتلك الشيكات بعد تظهيرها وبهذا تزداد حساباتهم الجارية لدى البنك التجارى ، وفى هذه الحالة فإن البنك سيقوم بانقاص حسابات أصحاب الشيكات إذا كانوا عملاء لنفس البنك وزيادة حسابات المستفيدين ، الا أن الأمر غالباً ما يختلف ، وذلك لأن صاحب الشيك قد يكون عميلا لبنك آخر غير بنك المستفيد ، وفى هذه الحالة يصبح البنك الذى سحب عليه الشيك مديناً للبنك الذى أودع لديه الشيك ، ولما كان كل بنك تجارى إنما يتلقى يومياً شيكات كثيرة مسحوبة على مختلف البنوك التجارية الأخرى فى الوقت نفسه الذى يتلقى فيه كل بنك من هذه البنوك الأخرى شيكات مسحوبة على البنك المذكور فإن نتيجة هذا أن ينشأ يومياً حجم هائل من الديون المتبادلة مابين بنوك الجهاز المصرفى .

---

(1) De Kook, : Central Banking, op. cit., P. 105 .

ومن الطبيعى أنه يمكن تسوية الديون بين البنوك التجارية بطريقة ثنائية إلا أن هذه الطريقة غير عملية لأن على البنك التجارى أن يتصل بكل بنك تجارى آخر على حده ، ولذلك فإن البنك المركزى يقوم بإجراء المقاصة بين البنوك التجارية على النحو الذى أشرنا إليه فى شرح عملية المقاصة وتكون الطريقة أن ينشىء ما يسمى بغرفة المقاصة يكون الأعضاء فيها البنوك التجارية أنفسهم ، وفى وقت معين كل يوم يجتمع مندوبوا البنوك التجارية ومع كل منهم الشيكات التى سحبت على بنك من البنوك الأخرى لصالح البنك الذى يمثله وبذلك يظهر لهم جميعاً صورة كاملة من المبالغ التى يستحقها كل بنك لدى أى بنك من البنوك الأخرى وكذلك المبالغ التى يلتزم بها كل بنك فى مواجهة أى بنك من البنوك الأخرى .

ولما كانت مجموع ديون البنوك التجارية فى مواجهة بعضها البعض إنما يساوى تماماً مجموع حقوقها فى مواجهة بعضها البعض ، وتأسيساً على تلك الحقيقة فان غرفة المقاصة تقوم بتنظيم عمليات المقاصة ، فيعتبر البنك التجارى الدائن دائناً لغرفة المقاصة ، وكذلك فمجموع المبالغ المدينة بها غرفة المقاصة تساوى المبالغ الدائنة بها تماماً ، ولذلك تخرج غرفه المقاصة فى آخر الأمر برصيد صفر فهى لا دائنة ولا مدينة لأحد ، ويقوم كل بنك تجارى بعد ذلك إذا كان مديناً بتحرير شيكا لصالح الدائن ويقوم بعد ذلك البنك المركزى بانقاص حساب المدين وزيادة حساب الدائن ، وبهذه الطريقة يتم تسوية المدفوعات اليومية ما بين البنوك التجارية عن طريق البنك المركزى .

وكنتيجة لعمليات المقاصة أن يزداد الاحتياطى النقدى لبعض البنوك

التجارية على حساب البنوك التجارية الأخرى ، وستكون فى وضع يسمح لها — البنوك الدائنة — فى أن تتوسع فى منح الائتمان .

ثالثاً : تنظيم عمليات الائتمان والنقد :

تستطيع البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزى متى احتاجت لنقود حاضرة وذلك عن طريق خصم وإعادة خصم أذونات الخزانة التى يملكها البنك التجارى لدى البنك المركزى أو إعادة خصم الأوراق التجارية التى سبق أن قام البنك التجارى بخصمها ، أو قد يقوم البنك التجارى بالاقتراض مباشرة من البنك المركزى لمدد قصيرة نظير تقديم ضمانات عادة ماتكون أذونات الخزانة وسندات الحكومة الأخرى ، ويدفع البنك التجارى فائدة على القرض يحددها البنك المركزى .

وعادة ما يفضل البنك التجارى طريق الاقتراض مباشرة من البنك المركزى بضمانات لما يتضمنه هذا الأسلوب من إجراءات بسيطة ، كما أن أن البنك التجارى يفضل الاحتفاظ بأوراقه التجاريه لحين إستحقاقها ، ويقوم البنك المركزى بتقديم الاقتراض إما فى صورة نقود سائلة يحتاجها البنك التجارى لمواجهة طلبات السحب النقدى الطارئة أو فى صورة حساب دائن فى حساب البنك التجارى لدى البنك المركزى لتسوية عمليات المقاصة بين البنك التجارى ومجموعة البنوك التجارية الاخرى :

ولا شك أن إمكانية إقتراض البنوك التجارية من البنك المركزى سواء أكان هذا الاقتراض عن طريق إعادة خصم الاوراق التجارية التى

لدى البنوك التجارية أو من طريق الاقتراض المباشر بضمان أذونات الخزانة والسندات الحكومية الاخرى ، يزيد من مرونة الجهاز المصرفى فى الاقتصاد القومى ، فيمكن بذلك للبنوك التجارية أن تحصل على السيولة اللازمة لقيامها بعمليات الائتمان الضرورية .

ونظراً لدور البنك المركزى فى تنظيم عمليات الائتمان التى تقوم بها البنوك التجارية ، فانه يجب أن يتبع أسلوب التشدد فى الاوقات العادية لان الاصل أن تعتمد البنوك التجارية على أصولها السائلة فى خلق الائتمان وليس على البنك المركزى .

وتظهر أهمية البنك المركزى فى حالات الازمة المالية التى تعترض البنوك التجارية جميعاً ، فيواجه البنوك التجارية مجتمعة حالات السحب النقدى الفجائى ، ولا يكفى ما فى خزائن البنوك التجارية من نقدية حاضرة لمواجهة طلبات السحب فيقوم البنك المركزى بامدادها جميعاً بالنقود الحاضرة التى تغطى طلبات السحب وإلا إنهار النظام النقدى بأكمله فهو المقرض الاخير لتلك البنوك فى الحالات الاستثنائية .

أساليب الرقابة على الائتمان المصرفى :

يقوم البنك المركزى باعتباره بنك البنوك بالرقابة على الائتمان المصرفى وتنقسم أساليب الرقابة على الائتمان المصرفى إلى : ـ

أولا . أساليب الرقابة الكمية :

والغرض من أساليب الرقابة الكمية التحكم فى حجم الائتمان المصرفى

كله ، وتتخذ شكل التأثير على حجم الارصدة النقدية الحاضرة لدى البنوك وبالتالى على قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع .

ثانياً : أساليب الرقابة الكيفية :

والغرض من أساليب الرقابة الكيفية التأثير على كيفية إستخدام البنك التجارى للموارد التى سيحصل عليها من البنك المركزى وذلك بالتمييز السعرى وسهولة الحصول على القروض .

ثالثاً : أساليب الرقابة المباشرة :

إذا لم يستطيع البنك المركزى أن يحقق سياسته عن طريق أساليب الرقابة الكمية والكيفية فانه يلجأ إلى أسلوب الرقابة المباشرة إما بالاقناع أو بقوة القانون بعد ذلك .

وفيما يلى تفصيل لاساليب الرقابة الثلاثة :

أولا : الرقابة الكمية :

تتوقف قدرة البنوك التجارية على التوسع فى الائتمان على حجم الارصدة النقدية المتاحة للبنوك التجارية لدى البنك المركزى وعلى نسبة الاحتياطى النقدى وعلى ذلك فان البنك المركزى يستطيع تنظيم الائتمان المصرفى عن طريق التأثير على العاملين السابقين من خلال أسلحة البنك المركزى المعروفة وهى سياسة سعر إعادة الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة وسياسة تغيير نسب الاحتياطى النقدى .

(أ) سياسة سعر إعادة الخصم أو سعر البنك :

يقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة الذى يعيد به البنك المركزى خصم الأوراق التجارية التى سبق وأن خصمها البنك التجارى ، ولا شك أن زيادة سعر اعادة الخصم أو سعر البنك يؤدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض التى يتحملها البنك التجارى و العكس صحيح فنقص سعر إعادة الخصم يؤدى إلى نقص تكلفة الاقتراض التى يتحملها البنك التجارى فى سبيل الاقتراض .

ولذلك فان البنك المركزى إذا أراد التوسع فى الائتمان إلى حد معين فانه يقوم بتخفيض سعر إعاده الخصم وبالتالى يقلل من تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية ، فتقوم البنوك التجارية بدورها بتخفيض سعر خصم الأوراق التجارية مما يقلل تكاليف الاقتراض بالنسبة للافراد وبالتالى يقبل الأفراد على الاقتراض ويحدث توسع فى الائتمان .

وبالعكس لو قام البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم هادفا إلى انقاص عمليات الائتمان فانه يزيد من تكلفة البنوك التجارية إليه ، وبالتالى تقوم البنوك التجارية بزيادة سعر الخصم بالنسبة للأوراق التجارية المقدمة بواسطة الأفراد مما يزيد من تكلفة الاقتراض ومما لا يشجع الأفراد على الاقتراض بخصم الأوراق التجارية وبالتالى يضيق الائتمان .

والبنك المركزى يقوم بسياسته هذه آخذا فى إعتباره ظروف الحالة الاقتصادية ، فى ظروف التوسع والانتعاش الاقتصادى والتى يخشى أن تؤدى

إلى التضخم فان البنك المركزى يقوم برفع سعر الخصم لزيادة تكلفة الاقتراض على البنك التجارى والأفراد على النحو الذى شرحناه آنفا وبالتالى يضيق الائتمان وتقف عملية الاستمرار فى التوسع الائتمان . وفى ظروف الكساد والتشجيع على زيادة الائتمان يقوم البنك المركزى بخفض سعر إعادة الخصم لتشجيع البنوك على الاقتراض حتى تتمكن من التوسع فى الاقراض بدورها .

غير أن التحليل السابق يفترض تأثير سياسة إعادة الخصم باعتبار سعر الفائدة عنصراً هاماً من عناصر التكاليف التى يحسب رجال الأعمال لها حساباً كبيراً ، ولكن الأبحاث أثبتت عدم أهميتها فى كثير من الاحيان وخاصة فى ظروف الرواج الاقتصادى ولذلك يلجأ البنك المركزى إلى أسلحته الاخرى التى لديه لتحقيق أهدافه .

(ب) سياسة السوق المفتوحة :

ويقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزى ببيع وشراء الاوراق المالية الحكومية فى سوق الاوراق المالية .

فاذا شعر البنك المركزى بأن منح الائتمان قد زاد وانه لابد من الحد من التوسع فى الائتمان فان البنك المركزى يقوم ببيع الاوراق المالية الحكومية التى لديه بسوق الاوراق المالية ، وسيقوم الافراد الذين سيشترون الاوراق المالية الحكومية من البنك المركزى بسحب شيكات على حساباتهم فى البنوك التجارية وتقل حسابات البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، فاذا كانت

البنوك التجارية تحتفظ بالحد الادنى لنسبة الاحتياطى النقدى فانها تضطر إلى تخفيض حجم القروض وتقل الودائع بالجهاز المصرفى حتى تعود نسبة الاحتياطيات النقدية والودائع إلى الحد الادنى المطلوب .

ونجد فى الحالة العكسية أن قيام البنك المركزى بشراء الاوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة فانه يضيف إلى ما فى حوزته من السندات التى يشتريها من الافراد ويدفع قيمتها فى شكل شيكات للافراد يودعونها فى حساباتهم فى البنوك وبالتالى تزيد حسابات البنوك التجارية التى يحتفظ هؤلاء الافراد بحسابات لديها ، تزيد تلك الحسابات لدى البنك المركزى فتزيد سيولة الجهاز المصرفى وتتوسع البنوك التجارية فى الائتمان وفى منح القروض .

كذلك فان هناك علاقة عكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها، فقيام البنك المركزى ببيع السندات الحكومية مرة واحدة يؤدى إلى خفض قيمتها الفعلية عن القيمة الاسمية وبالتالى إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية ، وبالتالى تزيد من تكلفة الاقتراض ، ولا شك أن العاملين وهما بيع الاوراق المالية وإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية يخدمان غرض واحد وهو عدم التوسع فى الاقتراض .

والعكس أيضاً يمكن تصوره فى حالة شراء الاوراق المالية الحكومية التى يقوم بها البنك المركزى، فعملية الشراء مرة واحدة تؤدى إلى إرتفاع فى أسعار السندات الحكومية وإرتفاع أسعار السندات الفعلية عن أسعارها الاسمية يؤدى إلى انخفاض فى أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية وبالتالى انخفاض تكلفة الاقتراض مما يجعل الأمر يسير للتوسع فى الاقراض .

ولا شك أن ضمان تنفيذ سياسة السوق المفتوحة يرتهن بمقدار ما يحتفظ به البنك المركزى من الاوراق المالية الحكومية ، ومدى إستعداده لتحمل خسائر فى حالات البيع ، ومدى وجود سوق منظم للاوراق المالية .

(ج) سياسة تغيير نسب الاحتياطى :

تحتفظ البنوك التجارية برصيد دائن كنسبة من الودائع لدى البنك المركزى ويحق للبنك المركزى تغيير النسبة حسب الاصول التى تستهدفه السياسة النقدية .

فاذا أراد البنك المركزى تضييق الائتمان فانه يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطى النقدى وفى هذه الحالة فان البنوك التجارية تقوم بتضييق حجم الائتمان عن طريق تقليل حجم القروض والاستثمارات المختلفة .

وتكون هذه السياسة فعالة فى حالات التضخم عنها فى حالات الانكماش ففى أوقات التضخم وعن طريق رفع نسبة الاحتياطى تضطر البنوك التجارية إلى تقليل القروض الممنوحة وذلك عن طريق زيادة إحتياطيها بالبنك المركزى وبالتالى تقل قدرتها على خلق الودائع ، أما فى حالات الانكماش فانه على الرغم من إنخفاض الاحتياطى الواجب إيداعه بالبنك المركزى إلا أن الطلب على القروض نفسه قد لايكون قويا برغم تخفيض شروط الاقراض .

وتستخدم سياسة تغيير نسب الاحتياطى فى البلاد النامية فى حالة تمويل المحصول الرئيسى بالبلاد ورغبة البنك المركزى فى إستجابة البنوك التجارية لتلك الاحوال وبمجرد إنتهاء فترة تمويل المحصول الرئيسى تعود نسبة الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى إلى الارتفاع .

ثانياً : الرقابة الكيفية :

وتهدف الرقابة الكيفية إلى التأثير على الائتمان لتوجيهه للاستخدام المقصود ، فقد يكون الهدف هو التأثير على الائتمان بالتوسع فى مجالات الانتاج الصناعى ، أو تشجيع بيع سلع الاستهلاك وتشجيع البيع بالتقسيط فيشجع القروض التجارية

وتتخذ أساليب الرقابة الكيفية صورة تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القرض ، أو تشجيع الافراد على اقتناء أصول مالية بعينها كتشجيع الافراد على إقتناء الاوراق المالية الحكومية وزيادة القرض طالما أن طالبه يقدم تلك الاوراق المالية الحكومية كضمان .

ثالثاً : الرقابة المباشرة :

(ا) أسلوب الاقناع الأدبى :

ويتخذ هذا الأسلوب صورة الاجتماعات بين مندوبى البنك المركزى والبنوك التجارية ، ومحاولة إقناعهم بهدف البنك المركزى وشرح الاوضاع التى تمر بها البلاد لهم .

(ب) أسلوب الاوامر

ويتخذ هذا الاسلوب صورة قرارات ملزمة للبنوك التجارية كان يحدد نصيب كل بنك فى تمويل الصناعات الصغيرة وتخفيض القروض للصناعات المنتجة للصناعات الكمالية .

٣ — البنك المركزى بنك الحكومة :

تقوم الحكومة بالاحتفاظ بحساباتها لدى البنك المركزى ، فتودع حصيلتها من الايرادات المختلفة من ضرائب ورسوم وغيرها ، كما تقوم الحكومة بتحرير شيكات خاصة على هذه الحسابات وهى بصدد أدائها لوظائفها من دفع مرتبات للموظفين وفوائد للقروض وأثمان للسلع والخدمات التى تحتاجها وتقوم الحكومة عادة بدفع مقابل مالى نظير تلك الخدمة التى يؤديها البنك المركزى لها ، وقد ينص القانون على مزاولة البنك المركزى تلك المهام بدون مقابل .

كما يتولى البنك المركزى مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويتلقى طلبات الاكتتاب فى هذه القروض من الهيئات والأفراد ، ويقوم بدفع فوائد القروض واقساط استهلاكها .

كذلك تلجأ الحكومة لدى البنك المركزى للاقتراض وذلك كما أشرنا سابقاً لعدم التوافق الزمنى بين الايرادات والنفقات .

ويقوم البنك المركزى بالاحتفاظ برصيد الحكومة من الذهب والعملات الأجنبية المختلفة .

ونظراً للصلة الوثيقة بين البنك المركزى والحكومة ، فإنه يشترك معها حسب الظروف والأحوال فى صياغة السياسة النقدية بالدولة وذلك لخبرته الطويلة ولارتباطه مع البنوك التجارية فى عمل مستمر يستطيع من خلاله تبين الموقف النقدى بل والتنبؤ بما سيطرأ عليه فى المستقبل .

٤ — البنك المركزى بنك الاصـــدار :

يقوم البنك المركزى بعملية إصدار العملة الورقية ، دون أن يشاركه بنك آخر وذلك رغبة فى الوحدة والتماثل فى نظام النقود الورقية فى الدولة وتنظيم عملية عرض تلك النقود ، وتنظيم عملية الائتمان بالدولة .

وقيام البنك المركزى بعملية الاصدار بدلا من الحكومه مباشرة إنما هو أسلوب يجنب الحكومة خطأ التوسع فى إصدار النقود الورقيه ، وتحويل تلك السلطة إلى هيئة مشرفة على الجهاز المصرفى وهى البنك المركزى إنما هو أسلوب لاعطاء الاعتبارات النقدية وزنها الحقيقى ، خشية أن تطغى الاعتبارات المالية عليها .

تنظيم الإصدار النقدى :

يختلف الإصدار النقدى باختلاف النظم النقدية ، فقديماً كانت النقود الورقيه قابلة للتحويل إلى نقود معدنية ولذلك كانت القاعدة هى أسلوب الإصدار الآلى ، ثم تغير الوضع وأصبح السائد هو أسلوب سياسة الإصدار :

(١) أسلوب الإصدار الآلى :

وأسلوب الإصدار الآلى يعنى تقييد بنك الإصدار فى تقدير حجم ما يصدره من نقود ورقية ، مع تحديد الحجم المصدر من النقود تلقائياً طبقاً لقواعد دقيقة .

والطريقة الأولى للاصدار الآلى أن يتحدد حجم النقود الورقية بقدر

ماهو موجود من ذهب بحيث يتطابق حجم النقود الورقيه مع حجم الذهب والطريقة الثانية أن يترك حرية الإصدار وتتحدد حسب الأحوال التجارية .

وقد ظهرت ثلاث نظم للاصدار النقدى الآلى ، ويقضى النظام الأول بوجوب تغطية بنك الإصدار لما يصدره من نقود ورقية مهما كانت قيمتها تغطية كاملة بالذهب مع السماح باصدار مبلغ محدد بحد أقصى دون غطاء ذهبي وقد إتبعت إنجلترا هذا النظام عام ١٨٤٤ وحددت المبلغ المذكور بأربعة عشر مليونا من الجنيهات وقد اضطرت انجلترا إزاء هذا النظام الجامد إلى وقف العمل به عدة مرات .

أما النظام الثانى فقد اتبعته فرنسا من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٢٨ وهو يقضى بتحديد حد أقصى بصفة مطلقه لحجم الاصدار من النقود الورقيه وذلك دون أى ربط للنقود المصدرة بالغطاء الذهبي .

أما النظام الثالث والذى اتبعته فرنسا من عام ١٩٢٨ ودول أخرى فتكون هناك تغطية جزئية بالذهب وذلك بتحديد نسبة مئوية معينة من النقود الورقية المصدرة يتعين تغطيتها على الأقل بالذهب ، وقد كانت هذه النسبة فى حدود الثلث .

(ب) أسلوب سياسة الأصدار .

وبمقتضى هذا الأسلوب والذى ظهر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية فى عام ١٩٢٩ وانهيار نظام الذهب ، فان نظام الإصدار الجديد لا يرتبط

بالذهب وإن إحتياطى الذهب يستخدم فقط فى تسوية المدفوعات الدولية عند ما لا تتوفر العملات الأجنبية اللازمة .

وأصبحت الفكرة السائدة هى أن قيمة النقود الحقيقية أصبحت تعتمد ليس على العلاقة بين كمية النقود وحجم الذهب وإنما على العلاقة بين الكمية الكافية من النقود والحجم الكلى من السلع والخدمات فى المجتمع ، وعلى ذلك فان البنك المركزى يجب أن يصدر ذلك الحجم من النقود اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادى وينطى المبادلات فى المجتمع .

الفصل الثامن

الجهاز المصرفى فى البلاد الإشتراكية

مقدمة

يقتضى الأمر الإحاطة بالجهاز المصرفى بالبلاد الإشتراكية التى تتبع أسلوب التخطيط القومى الشامل وتمتلك الدولة فيه جزء كبير من وسائل الإنتاج ، وفى ظل هذا النظام يقوم الجهاز المصرفى بوظيفة الرقابة ومتابعة تنفيذ الخطة الإقتصادية .

ويتكون الجهاز المصرفى فى البلاد الإشتراكية من بنك الدولة ، وعدد من البنوك المتخصصة وهى بنك الاستثمار وبنك التجارة الخارجية ومجموعة من بنوك الإدخار .

ويقوم بنك الدولة بمهام البنك المركزى فى الدول الرأسمالية ويقوم أيضاً بمنح الإئتمان قصير الأجل ، وأحياناً الائتمان طويل الأجل فى مجالات معينة كذلك فان بنك الاستثمار يتعامل فى الائتمان طويل الأجل ، ويتولى بنك التجارة الخارجية عمليات التجارة الخارجية والإشراف على عمليات النقد الخاصة برجال السلك الدبلوماسى ، أما بنوك الإدخار فتتولى تجميع المدخرات الفردية .

١ — بنك الدولة

يقوم بنك الدولة بوضع خطة الإئتمان فى الاقتصاد القومى ، ونقصد هنا الائتمان قصير الأجل والذى يتراوح بين شهر واثنى عشر شهراً ، كما يقوم بنك الدولة بكافة وظائف البنك المركزى بالدولة الرأسمالية ويزيد عليها الوظائف التى تتفق وظروف إدارة النظام الاشتراكى .

ونستطيع تبيين أهداف بنك الدولة من التشريع الصادر من مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ بتحديد مهام بنك الدولة فيما يلى :

— المساهمة فى زيادة الإنتاج وتداول المنتجات والاستثمار عن طريق إطراد العمل على تحسين أساليب الائتمان والمحاسبه وتحقيق رقابةمالية حقيقية على تنفيذ المشروعات للخطط الإقتصادية وعلى إحترامها لنظم التوفير والاقتصاد.

— تدعيم التداول النقدى فى البلاد وتحديد إصدار النقد بما يتفق والحاجة إلى زيادة تداول النقود .

— تحقيق رقابة دقيقة على إحترام نظم الخزانة والإصدار فى فروع بنك الدولة .

— فرض رقابة مالية دقيقة على المشروعات ذات العمل السيء التى لا تنفذ خطط الاستثمار والمهام المكافئة بها فيما يتعلق بنفقات الإنتاج والتى تتعرض للخسائر وتتعدى مخصصات الأجور .

— تدعيم الرقابة المالية على حالة المخزون من القيم المادية والعمل على منع تراكم وتجميع ما لا حاجة إليه من هذه القيم .

– تشجيع الائتمان المخصص لزيادة إنتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع القديم منها والجديد .

وظائف بنك الدولة :

١ – إصدار أوراق النقد : يقوم بنك الدولة بإصدار أوراق النقد والعملة المساعدة ، وذلك طبقاً لخطة التداول النقدى التى يضعها بالاشتراك مع وزارة المالية .

٢ – الاحتفاظ بحسابات الدولة : فبنك الدولة يركز كافة الايرادات والمصروفات والمتعلقة بالميزانية على جميع المستويات ولذلك فإن الصورة العامة والموقف المالى المشروعات المختلفة تكون لديه .

٣ – أعمال المقاصة : يقوم بنك الدولة بعمليات المقاصة بين مختلف المشروعات ويقوم بتسوية معاملاتها .

٤ – الائتمان قصير الأجل : يقوم بنك الدولة بإعطاء ومنح القروض والائتمان قصير الأجل الذى لا يزيد عن سنة لمختلف المشروعات الإنتاجية والتسويقية .

٥ – الائتمان طويل الأجل : يتولى بنك الدولة أحياناً تقديم بعض الائتمان طويل الأجل المزارع الجماعية وماتحتاجه من إستثمارات وكذلك فى مجالات تعاونيات الاسكان .

٦ – حسابات التجارة الخارجية : يشترك بنك الدولة مع بنك التجارة

الخارجية في الاحتفاظ بالحسابات الناتجة من التعامل التجاري مع العالم الخارجي .

بنك الدولة وخطة الائتمان :

يقوم بنك الدولة بإعلان خطة الائتمان كل ثلاثة شهور ، ومنها يمكن تبين الزيادة أو النقص في موارد البنك وكذلك الائتمان الممنوح لمختلف مشروعات الدولة ، وبهذا يمكن تبين مدى الانحرافات عن الخطة السنوية .

ويقوم بنك الدولة بوضع خطة الائتمان بالتنسيق مع وزير المالية ومع الأخذ في الاعتبار كافة الخطط الأخرى وعلى رأسها الخطة المادية للدولة وكذلك ميزانية الدولة وخطة النقد المتداول وخطه بنوك الادخار وغيرها .

وتتكون ميزانية بنك الدولة من جانب النفقات وجانب الايرادات ، ففي جانب النفقات نجد القروض التي يمنحها البنك على أساس المستفيد منها وعلى أساس نوع تلك القروض ، أما الموارد المالية المتاحة للبنك فتتمثل في شكل الاحتياطيات السائلة لدى البنك في أول فترة الخطة والزيادة في ودائع المشروعات والهيئات لدى البنك ، والزيادة في احتياطيات ميزانية الدولة والزيادة في موارد هيئات بنوك الادخار المودعة في البنك ، والمنح التي تمنحها ميزانية الدولة للبنك والقروض المستردة .

والميزان التالي يبين الخطة الائتمانية العامة لبنك الدولة ومنها يمكن تبين وظائف بنك الدولة بصفة عامة :

مصادر الائتمان	إستخدام الائتمان
(ا) قصير الأجل :	(ا) قصير الأجل :
١ ـ ودائع الاقتصاد القومى	١ ـ قروض لأصول متداولة
القطاع العام	القطاع العام
القطاع التعاونى	القطاع التعاونى
القطاع المختلط	القطاع المختلط
القطاع غير الاشتراكى	القطاع غير الاشتراكى
٢ ـ ودائع المؤسسات الاجتماعية	٢ ـ حاجات ائتمانية للاعمال الجارية .
٣ ـ ودائع الأفراد .	٣ ـ رصيد العمليات مع الخارج
٤ ـ ودائع الميزانية العامة	٤ ـ أرصدة الخزينة .
٥ ـ رصيد التداول النقدى	
٦ ـ موارد خاصة للبنك المركزى .	
(ب) طويل الأجل :	(ب) طويل الأجل :
١ ـ ودائع الادخار .	١ ـ قروض لتشييد المساكن
٢ ـ احتياطى الميزانية العامة	٢ ـ قروض لادخال إنتاج جديد أو لتحسين الأربحيـة فى القطاع العام .
٣ ـ ودائع قطاع التأمين .	٣ ـ قروض لتمويل الأصـول الثابتة فى الجمعيات التعاونية فى القطاع غير الاشتراكى .
٤ ـ موارد خاصة للبنوك المتخصصة .	

بنك الدولة والرقابة على المشروعات :

يقوم بنك الدولة بالرقابة على النشاط الجارى للمشروعات ، فبنك الدولة يتولى امداد المشروعات المختلفة بالائتمان قصير الأجل، وتحصل المشروعات على القروض من بنك الدولة لتمويل رأس المال العامل مثل شراء المواد الأولية والوقود أو دفع أجور العمال ويتخذ بنك الدولة من حصول المشروعات على تلك القروض وسيلة لمتابعة تنفيذ المشروعات لخطط الإنتاج والمبيعات والأرباح ويسمى هذا النوع من الرقابة « الرقابة عن طريق العملة » .

وتمر الرقابة المصرفية بثلاث مراحل :

١ ــ المرحلة الأولى ، وهى مرحلة إعداد الخطة الإنتاجية للوحدة الانتاجية ثم صياغتها فى صورة خطة مالية .

٢ ــ المرحلة الثانية ، تتعلق بالتنفيذ والمتابعة وفيها يتابع البنك نشاط الوحدات الإنتاجية المختلفة ومدى إتساق ذلك النشاط مع الخطة المرسومة .

٣ ــ مرحلة التحليل والتقييم وفيها يقوم البنك باعداد تقرير يحلل فيه ويقيم نشاط الوحدات الإنتاجية ويرسلها إلى المؤسسات المشرفه على الوحدات الانتاجيه وإلى الوزارات المشرفة .

وبالنسبه المرحلة الأولى فإن مختلف الوحدات الإنتاجيه تقوم باعداد خطتها الإنتاجيه فى شكل موازين توضح الإنتاج فى حدود الطاقه الانتاجيه والمستلزمات السلعيه والخدميه من مواد خام ووقود وخدمات نقل وتخزين التى تلزم لتحقيق أهداف الإنتاج كما تتضمن تلك الموازين بيانا بالاحتياطيات

من القوى العاملة ، وتعرف تلك الموازين العينية لأنها تعبر عن مجموعة من العلاقات الفنية قبل صياغتها فى شكل نقدى ، وتعد تلك الموازين على أساس دورى شهرياً وكل ثلاثة شهوراً وكل ستة شهور وسنوياً ثم ترسل تلك الموازين من خلال المؤسسات إلى الوزارات وجهاز التخطيط لمناقشتها ودراستها وإدخال مايلزم عليها من تعديلات ثم تعاد للوحدات الإنتاجية مرة أخرى لمناقشتها فى نظام تخطيطى يعرف بنظام المكوك أى نظام تبادل المعلومات من أعلى إلى أسفل وبالعكس ، حتى يتم أخيراً إقرارها على ضوء خطط الوحدات الأخرى .

بعد ذلك يتم تحويل تلك الموازين العينية إلى موازين مالية حتى نحصل من الخطة العينية على خطة مالية فى شكل قيمى وذلك للتعرف على الإيرادات والنفقات المستقبلة ، ويتم ذلك عن طريق ضرب الكميات المنتجة فى أسعار البيع والمستلزمات من الخامات والوقود فى أسعار شرائها وساعات العمل فى معدل الأجر .

وعلى ضوء ذلك لا بد وأن تكون الوحدات الإنتاجية على علم مسبق بأسعار بيع منتجاتها وبأسعار شراء المستلزمات المختلفة وأيضاً على معدلات الأجور طبقاً لدرجات المهارة المختلفة .

وبناء على ما تقدم لابد أصلا من وجود هيئة مركزية تقوم بالتنسيق مع الوحدات الإنتاجية وجهاز التخطيط بوضع سياسة للاسعار تحدد فيها أسعار بيع المواد الخام والمنتجات النهائية ويتم هذا عن طريق دراسة تكاليف الإنتاج

فى مختلف الوحدات الإنتاجية وهذا يتطلب مسبقا وجود سياسة محددة للأجور باعتبار أن الأجور أحد العناصر الداخلة فى تكاليف الإنتاج .

وتحتاج الوحدات الإنتاجية إلى موارد مالية لتمويل الإنتاج فى أثناء مرحلة التصنيع وكذلك فى مرحلة تسويق السلعة ، ويتم تدبير تلك الموارد المالية أما عن طريق التمويل الذاتى باستخدام الاحتياطيات المحتجزة من فائض الأعمال وأما عن طريق الاقتراض قصير الأجل من بنك الدولة ، ويقوم بنك الدولة بتجميع الخطط المالية الجزئية من الوحدات المختلفة ويقوم بعمل الخطة المالية الشاملة لكافة الوحدات الإنتاجية ويلزم بالطبع موافقة بنك الدولة على الخطة المالية للوحدات الإنتاجية باعتبار أن الصورة أشمل عنده .

وبالنسبة للمرحلة الثانية وهى مرحلة التنفيذ والمتابعة فان البنك يراقب التصرفات المالية للوحدات الانتاجية والتأكد من مدى سيرها فى حدود المرسوم لها أم لا ويتأكد هذا عن طريق المقارنه بين الموازين الماليه المرسلة من الوحدات الإنتاجيه المختلفة مع الموازين الفعليه فى آخر السنه .

٢ — بنك الاستثمار

يقوم بنك الاستثمار بتمويل الاستثمارات فى كافه فروع الاقتصاد القومى عدا الزراعه ، وينطبق هذا على المشروعات الاقتصاديه كما ينطبق على الهيئات الحكوميه ، كما يقوم بنك الاستثمار بالاشراف على إدارة نصيب الدوله فى المشروعات المختلطة بما يضمن سير تلك المشروعات طبقاً للصالح العام ويقوم أيضاً بتقديم القروض طويلة الأجل للجمعيات التعاونيه فى مجالات الإنتاج والإستهلاك .

وعموما فان الاستثمارات التى تمول عن طريق بنك الاستثمار تكون على أساس التمويل وليس على أساس الاقراض وذلك بالنسبة لمشروعات القطاع العام ، أما بالنسبة للاستثمارات التى تمول عن طريق بنك الاستثمار والمقدمة للجمعيات التعاونية فانها تكون على أساس الأقراض وليس على أساس التمويل باعتبار أن الملكية التعاونية هى ملكية لمجموعة من الأفراد وليست ملكية عامة للدولة كلها .

٣ — بنوك الإدخار الحكومية

تقوم بنوك الإدخار بتنظيم المدخرات فى الدولة ، وبنوك الادخار جزء من الجهاز المالى للدولة الاشتراكية وتقوم بنوك الإدخار بالوظائف التالية المرتبطة بتنظيم المدخرات الشخصية فى المدن والريف وغيرها من التسهيلات المصرفية والودائع ، واستلام مختلف أنواع المدفوعات وسدادها ، وعمليات قروض الدولة .

وعمليات الإيداع هى النشاط الرئيسى لبنوك الإدخار ، وهناك أنواع مختلفة من الودائع ، ودائع قابلة للدفع عند الطلب ، وودائع محددة المدة وودائع الطوارىء ، وودائع اليانصيب والحسابات الجارية .

والودائع القابلة للدفع عند الطلب هى الأكثر شيوعاً ، ويستطيع المودعون أن يسحبوا ودائعهم كلها أو جزء منها فى أى وقت ، والفائدة على هذه الودائع ٢ ٪ سنويا ، وحسابات الإيداع القابلة للرد عند الطلب على خلاف الأشكال الأخرى ، يمكن أن تفتح باسم شخص محدد أو لحامله .

والودائع المحددة المدة تتم لفترة لا تقل عن ستة أشهر ، وهذا هو أكثر

أنواع الودائع من حيث المزايا ، وحيث أن الودائع المحددة المدة تضمن قدراً أكبر من الاستقرار لارصدة بنوك الإدخار فان لها سعر فائدة أعلى ٣ ٪ سنويا ، ويحتفظ المودع بحق سحب النقود فى أى وقت ، بيد أنه إذا تم السحب قبل إنقضاء ستة أشهر تصبح الوديعة قابلة للدفع عند الطلب وسعر فائدتها ٢ ٪ سنويا .

وودائع الطوارىء لأغراض خاصة تحكمها ظروف نوعية خاضعة لتقدير المودع ، فمثلا يمكن للاباء فتح حسابات إيداع بأسماء أطفالهم ، مشترطين الا تدفع النقود إلا بعد انتهاء فترة الدارسة .

وتقوم بنوك الإدخار بعدد من العمليات المصرفية نيابة عن الدولة والتنظيمات العامة ، وتشمل مثل هذه العمليات تحصيل المدفوعات والضريبة ومدفوعات التأمين الصحى وتحصيل رسوم العضوية فى التنظيمات السياسية ودفع المعاشات الخاصة .

الفصل التاسع

النظرية النقدية وتطورها

تبحث النظرية النقدية المعاصرة فى تحليل التفاعل بين الأرصدة النقدية والتفضيل النقدى وأثر هذا التفاعل على مستوى النشاط الاقتصادى .

وكما بينا ، فقد كان الاعتقاد الذى كان سائداً قبل الكساد الكبير فى عام ١٩٢٩ هو أن التغيرات فى الأرصدة النقدية تؤثر فى المستوى العام للاسعار ، وقد كانت النظرية السائدة فى ذلك الوقت هى نظرية كمية النقود ، والتى تقرر أنه إذا حدث تغير فى كميه النقود فان المستوى العام للاسعار يتغير فى نفس الاتجاه وبنفس نسبة تغير كمية النقود . ويعتمد هذا التحليل على افتراض أن حجم الإنتاج مستقل تماما عن التغيرات النقدية ، وهذا الافتراض ينبع من الفلسفة الكلاسيكية والتى تقرر أن الاقتصاد القومى قادر ذاتياً على الوصول إلى مستوى التوظف الكامل وأنه لا مجال لأى قوى خارجية لأن تتدخل وبالتالى فان النقود دورها حيادى ولا تؤثر إلا فى الأسعار ولذلك فان الجانب النقدى من النظرية الاقتصادية انحصر فى ذلك الوقت فى البحث عن العوامل التى تؤثر فى الأسعار .

إلا أن تطور الفكر الاقتصادى قد أثبت تناقض تلك الفروض لأن العلاقات النسبية بين أسعار السلع ليست بمعزل عن التغيرات فى كمية النقود ، وكذلك فان حجم الإنتاج لابد وأن يتأثر بالتغيرات فى كمية النقود .

وقد حاول الفريد مارشال أن يعالج أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادى حيث ناقش العلاقة بين التغيرات النقدية وقيمة الدخل النقدى ، وكان نقطة الارتكاز فى تحليله هى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقـــدية .

ولم تمض سنوات الكساد الكبير ، ألا وقد أنهار التفكير الكلاسيكى ، وبالتالى أنهارت نظرية كمية النقود ونظرية الأرصدة النقدية وذلك لعدم التمكن من التحليل العميق لاكتشاف كيفية تدفق الأرصدة النقدية فى الاقتصاد القومى وبالتالى الفشل فى تحليل ديناميكية المستوى العام للاسعار من جهة ، وديناميكية الدخل القومى من جهة أخرى .

وقد حاول الاقتصاديون بعد ذلك استخدام أساليب جديدة فى التحليل النقدى وذلك للربط بين التغيرات النقدية والنشاط الاقتصادى عن طريق السلوك الانفاقى للمجتمع .

وأصبح اهتمام النظرية النقدية فى ذلك الوقت فى تحديد الشروط التى يجب أن تتوفر لتحقيق التوازن النقدى والآثار التى تترتب على اختلال التوازن النقدى .

وتعتبر نظرية ويكسل زعيم المدرسة الاقتصادية السويدية أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدى وتحليل العلاقة بين الإدخار والاستثمار .

وقد حاول كينز فى كتابة « رسالة عن النقود » عام ١٩٢٩ أن يسهم فى تطوير نظرية التوازن النقدى وذلك بمناقشة العوامل المختلفة التى تؤثر

على مستوى الأسعار ، وتعتبر كتابات كينز فى هذا المجال مرحلة الأنتقال بين التحليل الكلاسيكى ممثلا فى نظريات فيشر ومارشال إلى التحليل المعاصر .

فيقرر كينز فى كتابه « رسالة عن النقود » :

أن الشرط الذى يجب أن يتوفر لكى يتحقق التوازن النقدى هو التعادل بين الاستثمار والإدخار المادى ، وإذا اختلفت العلاقة بين الاستثمار والإدخار فإن الإختلال ينعكس على المستوى العام للاسعار ، وليس من الضرورى أن تتغير أسعار السلع الاستهلاكية فى نفس الاتجاه ، وأسعار السلع الاستثمارية فى نفس الاتجاه ، وبنفس الدرجة وفى نفس الوقت ، وذلك لأن العوامل التى تتوقف عليها أسعار السلع الاستهلاكية تختلف عن العوامل التى تتوقف عليها أسعار السلع الاستثمارية .

كذلك يقرر كينز فى نفس كتابه السابق أن حدوث تغير فى مستوى الأسعار لا يعنى بالضرورة اختلال التوازن النقدى وذلك لأنه من الممكن أن يتغير مستوى الأسعار نتيجة لتغير متوسط تكاليف الإنتاج ، ولذلك فإنه يقرر ضرورة التمييز بين مجموعتين من العوامل التى تؤثر فى مستوى الأسعار ، العوامل النقدية التى تؤثر فى العلاقة بين الإدخار والاستثمار والعوامل الصناعية التى تؤثر فى متوسط نفقة الإنتاج ، والمجموعة الأولى من العوامل هى التى تحدد التوازن النقدى وحدوث أى أختلال فى العلاقة بين الإدخار والاستثمار من شأنه أن يؤدى إلى الاختلال

النقدى وينعكس هذا الاختلال على الأرباح فتنشأ أرباح قدرية إذا زاد ما ينفقه المجتمع على شراء السلع الاستثمارية عما يدخره المجتمع من دخله العادى وتظهر خسائر قدريه إذا نقص الإنفاق الاستثمارى ، عن الإدخار ، بينما أن المجموعة الثانية من العوامل ، وهى العوامل ، الصناعية — لا تهدد التوازن الاقتصادى وأن كانت تؤثر فى مستوى الأسعار ، فإذا أرتفع متوسط نفقة الإنتاج فان المستوى العام للأسعار ، يرتفع بنفس النسبة ، وذلك بافتراض عدم حدوث عوامل تخل بالعلاقة بين الإدخار والاستثمار ولا يؤدى هذا الإرتفاع إلى ظهور أرباح قدرية وبالتالى لا يعنى ارتفاع مستوى الأسعار فى هذه الحالة وجود اختلال فى التوازن النقدى ، ومن ناحية أخرى او انخفض متوسط نفقة الإنتاج فان المستوى العام للأسعار ينخفض بنفس النسبة ولا يؤدى هذا الانخفاض إلى ظهور خسائر قدرية .

ويلاحظ أن كينز قد اعتبر التوازن النقدى مرادفا للتعادل بين مستوى الأسعار ومتوسط نفقة الإنتاج ، فاذا توفر هذا التعادل تنعدم الأرباح والخسائر القدرية ، وبالتالى لا يوجد دافع لدى رجال الأعمال لتغيير خطط الإنتاج ، وهذا الوصف للتوازن النقدى إنما يرتكز على تعريف الدخل النقدى والادخار ، فهو يستبعد الأرباح والخسائر القدريه من الدخل النقدى والإدخار وبالتالى فهو يميز بين الأنفاق القومى والدخل القومى ، وأن الاختلاف بينهما هو الذى يسبب الاختلال فى التوازن النقدى .

وفى عام ١٩٣٦ يقدم لنا كينز كتابه « النظرية العامة فى التوظف

والفائدة والنقود » والتى تعتبر ثورة فى علم الاقتصاد وذلك لأنها غيرت من المسلمات الأساسية للنظرية الاقتصادية ، فالدخل النقدى يمكن أن يستقر عند أى مستوى من مستويات التوظف ، ويقرر كينز أنه ليس صحيحا أن سعر الفائدة هو الذى يربط العلاقة بين الإدخار والاستثمار وذلك لأن سعر الفائدة لا يتحدد بالعلاقة بين الإدخار والاستثمار ، وإنما يتحدد بالعلاقة بين الأرصدة النقدية المتاحة والتفضيل النقدى .

ويقرر كينز أن المستوى التوازنى للدخل النقدى يتحقق بالتعادل بين التفضيل النقدى والارصده النقدية المتاحة ، وهو التوازن فى الأجل القصير أما التعادل بين الإدخار والاستثمار فهو شرط التوازن فى الأجل الطويل .

كذلك فان كينز يقرر أن الدخل النقدى لا ينتقل من مستوى توازن إلى مستوى توازن جديد إلا إذا حدث تغير تلقائى فى الانفاق الاستثمارى ، وهذا التغير التلقائى يحدث إما نتيجة لتغير توقعات رجال الأعمال فحيث تؤثر هذه التوقعات فى تقديرهم للكفاية الحدية لرأس المال وإما نتيجة لتغيير فى كية النقود المتداوله حيث تؤثر كمية النقود فى سعر الفائدة .

وسواء اكان السبب الذى يدعو رجال الأعمال إلى تغيير إنفاقهم الاستثمارى ناتج من التغيرات فى توقعاتهم والتى تؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال ، أو أن هذا التغير فى الانفاق الاستثمارى ناتجا من تغير كمية النقود المتداولة ، فإن الأثر الذى يترتب على هذا التغيير هو تغيير مستوى الدخل النقدى عن طريق مضاعف الاستثمار ويستمر الدخل النقدى فى التغير بكميات متناقصة حتى

يستقر عند مستوى التوازن الجديد حيث تكون المدخرات قد تغيرت بنفس القدر الذى تغير به الاستثمار .

وبعد بيان شروط التوازن النقدى ، بين كينز كيف تتوزع الزيادة فى الدخل النقدى بين الأسعار والإنتاج ، وهذا التوزيع يتوقف على قيمة كل من مرونة الأسعار ومرونة الإنتاج ، وأنه إذا كان المجتمع لديه موارد عاطلة فان كل زيادة فى الدخل النقدى تؤدى إلى زيادة الإنتاج دون أن تتأثر الأسعار حتى يقترب المجتمع من مستوى التوظف الكامل ، وعندها نجد أن أى زيادات فى الدخل النقدى لا تؤدى إلى زيادة فى الإنتاج وإنما تؤدى إلى ارتفاع الأسعار .

وترجع أهمية نظرية كينز إلى أنها تتضمن منهجا للاقتصاد القومى للانتقال من حالة الكساد والتى كانت سائدة إلى مستوى التوظف الكامل .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها لم تعد المشكلة تحقق التوظف الكامل لأن الموارد كانت موظفة أثناء الحرب بالنسبة للدول المتقدمة وبسبب تزايد نفقات الحرب تعرضت تلك الدول للتضخم ، وهكذا أعاد الاهتمام بالمستوى العام للاسعار وبحث التضخم ، ويعتبر كينز أول من استخدم أدوات التحليل الحديثة فى تحليله للتضخم وذلك فى كتابه « How to pay for war » والذى ظهر عام ١٩٤١ — والذى استحدث فيه اصطلاحا جديداً أصبح شائعاً لليوم وهو تعبير الفجوة التضخمية (1) Inflationary gap.

---

(1) Hawtrey, R. C. : Currency and Credit, Longmans, Green and Co. Ltd, London, 1956 P. 35.

الفصل العاشر

نظرية كمية النقود

ركزت المدرسة الكلاسيكية اهتمامها فى أثر التغيرات فى كمية النقود على المستوى العام للاسعار . ويستند التفكير الكلاسيكى إلى أن أسعار السلع التى تتعامل بها الأسواق تتأثر بعاملين .

١ — العامل السلعى : وهو العلاقة بين ظروف العرض والطلب الخاص بكل سلعة وهى تفضيلات المستهلكين والظروف الفنية للانتاج . وهذا العامل هو الذى يحدد الأسعار النسبية للسلع المختلفة .

٢ — العامل النقدى : وهو التغير فى كمية النقود المتداولة . وهذا العامل يؤثر فى أسعار جميع السلع تأثيراً واحداً بحيث يرفع المتوسط العام للاسعار مع الزيادة فى كمية النقود ويخفض المتوسط العام للاسعار مع النقص فى كمية النقود .

ويرى الكتاب الكلاسيكيون أن العامل السلعى مستقل تماما عن العامل النقدى بمعنى أن التغيرات النقدية لا تؤثر على الأسعار النسبية للسلع المختلفة، وذلك لأنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإن الطلب على جميع السلع سوف يزيد بنسبة واحدة ، دون أن يحدث تحول فى تفضيلات المستهلكين من سلعة

إلى أخرى ، وبالمثل لو انخفضت كمية النقود فإن الطلب على جميع السلع سوف ينخفض بنسبة واحدة دون أن تحدث تغيرات فى تفضيلات المستهلكين .

ويرى الكتاب الكلاسيكيون أيضاً أن ظروف العرض والطلب الخاصة بكل سلعة لا تتغير بطريقة منتظمة دائماً وتتعرض لتغيرات عشوائية لو اكتشف اختراع جديد يؤدى إلى تخفيض أسعار منتجات هذه الصناعة ، ومن المحتمل أن يقابل تلك الظروف عوامل أخرى مستقلة عن هذا الاختراع تؤدى إلى ارتفاع أسعار منتجات الصناعات الأخرى والنتيجة التى تترتب على هذه التغيرات العشوائية فى ظروف العرض والطلب الخاصة بكل صناعة هى تغيير الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة دون أن يحدث ارتفاع أو انخفاض فى المتوسط العام للاسعار وذلك لأن الارتفاع فى أسعار مجموعة من السلع يليه انخفاض مجموعة أخرى .

وفى حدود هذا الفرض يرى الكتاب الكلاسيك أنه يمكن فصل العامل السلعى عن العامل النقدى عن طريق اختيار عينة كبيرة من السلع بطريقة عشوائية لضمان عدم التميز فى اختيار مجموعة مع السلع المترابطة التى تشترك مع بعضها فى ظروف العرض والطلب . وكلما ازداد حجم العينة العشوائية كلما أمكن استبعاد تأثير العوامل الخاصة على المتوسط العام . ويبقى تأثير العامل المشترك وهو العامل النقدى .

ومعنى ذلك أنه بينما يتأثر سعر كل سلعة بالعامل السلعى والعامل النقدى فإن المستوى العام للاسعار (المتوسط العام للاسعار) يتأثر بعامل واحد فقط وهو العامل النقدى . وبعبارة أخرى فإن المستوى العام للاسعار يعتبر دالة لكمية النقود .

$$P = F(M)$$

حيث P هى المستوى العام للاسعار

M كمية النقود المتداولة

وعلى ضوء هذا التحديد للعلاقة بين المستوى العام للاسعار وكمية النقود المتداولة وضعت النظرية المعروفة باسم نظرية « كمية النقود » وهى تقرر أنه إذا تغيرت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للاسعار يتغير فى نفس الاتجاه وبنفس النسبة وذلك بفرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

ومعنى ذلك أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للاسعار يرتفع بنفس النسبة التى زادت بها كمية النقود وإذا نقصت كمية النقود المتداولة فإن المستوى العام للاسعار ينخفض بنفس النسبة التى انخفضت بها كمية النقود وواضح أن هـذه النظرية تفترض ثبات حجم المعاملات مع التغير فى كمية النقود أى أنها تفترض استقلال حجم المعاملات عن التغيرات النقدية أو بعبارة أخرى تفترض النظرية أن التغيرات فى كمية النقود المتداولة لا تؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج أو المعاملات وبالتالى فان تأثيرها ينعكس كله على المستوى العام للاسعار .

وقد عبر فيشر عن هذه النظرية جبرياً فى معادلته المشهورة باسم « معادلة كمية النقود » وهى تستند إلى الفروض الآتية[1] :

---

(1) Irving Fisher : The purchasing power of Money, 1911, P. 51

١ — أن الطلب النقدى يجب أن يتعادل مع عرض النقود .

$$(1) \quad D = S$$

حيث D هى الطلب النقدى

S هى التداول النقدى

٢ — أن الطلب النقدى يساوى القيمة النقدية للمبادلات وهى تساوى حجم المعاملات الحقيقية بالمتوسط العام للأسعار .

$$(2) \quad D = P\ T$$

حيث P هى المستوى العام للأسعار (المتوسط العام)

T حجم المعاملات الحقيقية .

٣ — أن التداول النقدى يساوى كمية النقود الورقية مضروبة فى سرعة تداولها مضافا إليها الودائع المصرفية مضروبة فى سرعة تداولها .

$$(3) \quad S = M_1\ V_1 + M_2\ V_2$$

حيث

M_1 أوراق البنكنوت

M_2 الودائع المصرفية

V_1 سرعة تداول أوراق البنكنوت

V_2 سرعة تداول الودائع المصرفية

وبالتعويض عن (D) و (S) فى المعادلة (١) نحصل على النتيجة الآتية :

$$(4) \quad P\ T = M_1\ V_1 + M_2\ V_2$$

وبالقسمة على (T) نحصل على العلاقة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود الورقية والودائع المصرفية وهى :

$$(5) \quad P = \frac{M_1 \; V_1}{T} + \frac{M_2 \; V_2}{T}$$

وإذا افترضنا أن سرعة تداول أوراق البنكنوت تساوى سرعة تداول الودائع المصرفية .

$$V_1 = V_2$$

فاننا نستطيع أن نحصل على الصيغة المبسطة لمعادلة كمية النقود وهى :

$$(6) \quad P = \frac{M \; V}{T}$$

حيث :

$$M = M_1 + M_2$$
$$V = V_1 + V_2$$

ومن ذلك يتبين أنه لو فرضنا ثبات كل من سرعة التداول (V) وحجم المعاملات الحقيقية (T) فإن التغيير فى كمية النقود المتداولة (T) يقابله تغير فى نفس الاتجاه وبنفس النسبة فى المستوى العام للأسعار (P) .

وهذه المعادلة لا تعدو أن تكون تعبيراً رياضياً عن نظرية كمية النقود وهى فى ذاتها ليست نظرية ، فهى لا توضح كيف يتحقق التعادل بين التداول النقدى والطلب النقدى .

وتوضح نظرية كمية النقود فى شكلها المبسط الكيفية التى يتحقق بها هذا التعادل كالآتى :

إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة زيادة تلقائية ، فإن هذه الزيادة تنتقل إلى أيدى الجمهور وتؤدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وترجع الزيادة فى إنفـاق المجتمع إلى أن الأفراد — فى بادىء الأمر — يعتبرون الزيادة فى كمية النقود إضافة غير مرغوب فيها فى الأرصدة النقدية ويحاولون التخلص منها عن طريق إنفاقهـا لشراء السلع والخدمات وحيث أن كمية السلع والخدمات التى يملـكها المجتمع ثابته فإن زيادة الإنفاق تؤدى إلى رفع الأسعار وهذه العملية تؤدى إلى رفع القيمة النقدية للمعاملات أى إلى زيادة الطلب النقدى وتستمر هذه الزيادة فى الطلب النقدى حتى يتم التعـادل بينه وبين التداول النقدى ، وعندما يصل النظام الاقتصادى إلى هذه المرحلة — وهى مرحلة التعادل بين الطلب النقدى والتداول النقدى — تستقر الأسعار عند مستواها الجديد .

وبالرغم من أن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة إلا أنها تعرضت إبتداء من سنة ١٩٣٠ لإنتقادات عنيفة أدت إلى انهيارها .

والانتقاد الأول هو أنها تفترض استقلال حجم الإنتاج — وبالتالى حجم الصفقات — عن التغير فى التداول النقدى بل ، أنها تفترض — أكثر من ذلك — أن حجم الإنتاج ثابت وهذا الفرض هو أحد مقومات التفـكير الـكلاسيكى الذى يؤمن بأن النظام الاقتصادى يتمتع بالقدرة على التحرك الذاتى نحو تحقيق التوظف الـكامل لموارده الإنتاجية .

وقد أنهارت هذه الفلسفة فى ١٩٣٠ بعد أن ثبت أنه إذا انحرف النظام

— الاقتصادى عن مستوى التوظف الكامل فانه لايستطيع أن يعود تلقائياً إلى هذا المستوى مرة أخرى ، وظهر رأى يقرر أن حجم الإنتاج ليس مستقلا عن التداول النقدى وإنما يرتبط به ارتباطا مباشراً ، بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدى فان هذا يؤدى إلى انكماش الإنتاج مقترنا بانخفاض الأسعار، وإذا زاد التداول النقدى فانه يمكن أن يؤدى ذلك إلى زيادة الإنتاج إذا كان المجتمع يملك طاقة إنتاجية عاطلة .

وهذا الارتباط بين التداول النقدى وحجم الانتاج يعنى ضعف العلاقة التى افترضت نظرية كمية النقود وجودها بين التداول النقدى من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى ... وذلك لأنه لو أدت زيادة التداول النقدى إلى زيادة فى الإنتاج فان المستوى العام للأسعار لن يرتفع بنفس النسبة التى زادت بها التداول النقدى ، وبالمثل لو أدى نقص التداول النقدى إلى تخفيض الإنتاج فإن المستوى العام للأسعار لن ينخفض بنفس النسبة التى انخفض بها التداول النقدى .

والاعتراض الثانى الذى وجه إلى نظرية كمية النقود هو أنها تفترض استقلال العوامل السلعية عن العوامل النقدية ومعنى هذا الفرض استقلال التغيرات فى الأسعار النسبية عن التغيرات فى التداول النقدى .

وترى النظرية النقدية الحديثة أنه من الخطأ تجاهل أثر العوامل النقدية على العلاقة النسبية بين أسعار السلع والخدمات ، وذلك لأن التغير فى كمية النقود لا يؤثر على جميع السلع بنفس القوة وبنفس الاتجاه . فتأثير التغير فى

التداول النقدى على أسعار السلع الاستهلاكية يختلف عن تأثيره على أسعار السلع الرأسمالية من حيث الدرجة والوقت ، فالتغير فى أسعار السلع الرأسمالية يسبق عادة التغير فى أسعار السلع الاستهلاكية .. وبالإضافة إلى ذلك فإن التغيرات النقدية تؤثر على توزيع الدخل القومى بين الطبقات تأثيراً من شأنه أن يغير توزيع الانفاق القومى على السلع والخدمات المختلفة ، وينعكس هذا التغير فى نمط الانفاق على الأسعار النسبية .

وهذا الاعتراض يفقد المستوى العام للأسعار قيمته العملية ، وذلك لأنه عبارة عن متوسط عام لاسعار عينة كبيرة تشمل السلع الاستهلاكية والإنتاجية كما تشمل أيضاً الأصول الرأسمالية القائمة كالعقارات والمعدات الرأسمالية كما تشمل الأوراق المالية ، وهذه المجموعات تفتقر إلى التجانس وكل منها تخدم أغراضاً تختلف عن الأغراض التى تخدمها المجموعات الأخرى ، ويتفاوت تقدير كل طبقة فى المجتمع للأهمية النسبية لكل من هذه المجموعات ، فالمستهلك لا تعنيه التغيرات فى أسعار سلع الإنتاج كما أن المنتج — كرب عمل — لا تعنيه التغيرات فى أسعار سلع الاستهلاك وإنما تعنية التغيرات فى أسعار سلع الإنتاج .

ولذلك يقرر كينز أن دراسة أثر التغيرات النقدية على الأسعار تقتضى التميز بين مستوى أسعار سلع الاستهلاك ومستوى أسعار سلع الاستثمار .

والاعتراض الثالث الذى يوجه إلى نظرية كمية النقود هو أنها تنسب التغيرات فى مستوى الأسعار إلى التغيرات فى التداول النقدى فقط . وسوف نتبين فيما بعد أن ، مستوى الأسعار يمكن أن يتغير مع بقاء كمية النقود

ثابتة وذلك إذا حدث تغيير فى توزيع الأرصدة النقدية بين التداول المالى والتداول الصناعى أو إذا حدثت تغيرات تلقائية فى الانفاق الاستثمارى أو إذا تغيرت نفقات الإنتاج نتيجة لتغير حجم الإنتاج أو نتيجة لتغير أجور الكفاية التى تحصل عليها عناصر الإنتاج .

وبجانب هذه الاعتراضات التى وجهت إلى منطق نظرية كمية النقود وجهت اعتراضات أخرى إلى معادلة كمية النقود التى وضعها فيشر ، فهذه المعادلة هى مجرد بديهية رياضية ولا تصلح للاختبار الاحصائى وذلك لأن حجم الصفقات (T) يشمل مجموعات من السلع غير المتجانسة ... ولا يمكن تجميع كميات هذه السلع فى كمية واحدة يطلق عليها « حجم الصفقات » إلا إذا استخدم مقياس موحد تنسب إليه الكميات الجزئية كالعمل مثلا وطالما أن هذا المقياس غير موجود فان حجم الصفقات يعتبر كمية غير قابلة للقياس . ولو فرضنا أن هذا المقياس قد وجد — وليكن العمل مثلا — فان المستوى العام للأسعار يفقد صفته كمتوسط عام للأسعار وتصبح له صفة أخرى وهى قيمة السلعة القياسية معبراً عنها بالنقود .

وقد حاولت الدراسات الاحصائية التغلب على هـــذه الصعوبة باستخدام الأرقام القياسية ، ولكن هذه المحاولات فشلت فى إثبات صحة أو خطأ النظرية .

غير أن الهجوم الأساسى على النظرية — من الناحية الاحصائية — قد تركز فى إثبات خطأ الفروض التى قامت عليها النظرية وهى :

١ — ثبات سرعة تداول النقود .

٢ — ثبات حجم الصفقات .

فقد بينت الدراسات الاحصائية لسرعة التداول الداخلية للنقود فى الولايات المتحدة أن هذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً حتى ١٩٢٩ ثم أخذت فى الهبوط التدريجى من ٢ر٣ فى سنة ١٩٢٩ إلى ٨٥ر١٠ فى سنة ١٩٤٧ ، كذلك أثبتت هذه الدراسات أن الدخل الحقيقى — رغم اتجاهه اتجاها عاما نحو التزايد — قد تعرض لتقلبات عنيفة ، وفى بعض الأحيان كانت هذه التقلبات فى الإنتاج مصحوبة بتقلبات خفيفة فى الأسعار .

وقد ترتب على هذه النتائج الاحصائية ضعف الثقة فى صحة نظرية كمية النقود وأصبحت العلاقة المباشرة بين التغيرات فى النقود والتغيرات فى المستوى العام للأسعار موضع الشك .

ولقد كان الكساد العظيم الذى أصاب العالم بعد سنة ١٩٢٩ أضخم حادث زعزع الإيمان بنظرية كمية النقود ، وذلك لأن المشكلة التى نشأت عن هذا الكساد لم تكن مشكلة انخفاض الأسعار وإنما مشكلة نقص الإنتاج وإنتشار البطالة الإجبارية ، وقد أدى هذا الكساد إلى تحول التفكير من تحليل العلاقة بين التغيرات النقدية والأسعار إلى تحليل العلاقة بين التغيرات النقدية والدخل النقدى وعلى الأخص تحليل العوامل التى تحدد المستوى التوازنى للدخل النقدى .

وقد وصل التحليل النقدى إلى هذه المرحلة عندما ظهرت نظرية كينز

« التوظف والنقود والفائدة » فى سنة ١٩٣٦ . غير أن التحول من نظرية كمية النقود إلى نظرية التوظف كان تدريجيا بدأ باحياء نظرية مارشال عن الأرصدة النقدية وأدخال فكرة التوازن النقدى فى نظرية كينز عن المستوى التوازنى للأسعار فى كتابة « رسالة فى النقود » .

* * *

الفصل الحادي عشر

نظرية الأرصدة النقدية

إهتم مارشال بالعلاقة بين الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها وبين قيمة الدخل النقدى ، وهو يقرر أنه توجد نسبة معينة من الدخل يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها للاغراض الدخلية · كما توجد نسبة أخرى من القيمة النقدية للأصول المالية يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها ويرى مارشال أن الرغبة فى الاحتفاظ بأرصدة نقدية — أى التفضيل النقدى — للاغراض الدخلية هى العامل الأساسى الذى يحدد أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادى .

وبذلك تعتبر نظرية مارشال عن الأرصدة النقدية تحولا جوهريا فى التحليل النقدى فبينما أن نظرية كمية النقود تركز إهتمامها فى التداول النقدى (عرض النقود) فان نظرية الأرصدة النقدية تركز إهتمامها فى التفضيل النقدى (الطلب على النقود) .

وتتلخص نظرية مارشال فى العلاقات الآتية :

١ — إن الطلب على النقود يساوى كمية النقود المتاحة .

$$L = M \quad (4)$$

حيث L الطلب على النقود

M كمية النقود المتاحة

٢ — إن الطلب على النقود يتكون من التفضيل النقدى للأغراض الدخلية والتفضيل النقدى للأغراض المالية .

$$(2)\ L = L_1 + L_2$$

حيث L_1 التفضيل النقدى للأغراض الدخلية .

L_2 التفضيل النقدى للأغراض المالية .

٣ — إن التفضيل النقدى الأغراض الدخلية يساوى نسبة معينة من الدخل النقدى .

$$(3)\ L_1 = K\,Y$$

حيث Y الدخل النقدى .

K نسبة الدخل النقدى التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل أرصدة نقدية .

٤ — إن التفضيل النقدى للاغراض المالية يساوى نسبة معينة من القيمة النقدية للاصول التى يملتكها الأفراد .

$$(4)\ L_2 = K\,A$$

حيث A القيمة النقدية للأصول .

K النسبة بين الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها للاغراض المالية والقيمة النقدية للاصول .

وبالتعويض عن (L_1) و (L_2) فى المعادلة (2) نحصل على المعادلة الآتية التى تتضمن العوامل التى تحدد الأرصدة التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها .

$$(5)\ L = K\,Y + K\,A$$

وبالتعويض عن (L) فى المعادلة (١) نحصل العلاقة الآتية :

$$(6)\ M = K Y + K A$$

وإذا إستبعدنا الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها للاغراض المالية فانه يمكن اختصار المعادلة إلى الصيغة الآتية :

$$(7)\ M = K Y$$

ومن هذه المعادلة يتبين أن $(8)\ K = \frac{M}{Y}$

أى أن (K) تساوى النسبة بين الأرصدة النقدية التى يحتفظ بها الأفراد — فى مركز التوازن — والدخل النقدى ، وهى بذلك تعتبر الصيغة العكسية لسرعة تداول النقود للاغراض الدخلية (V) حيث :

$$(9)\ V = \frac{Y}{M}$$

أى أن $(10)\quad K = \frac{1}{V}$

وبالتعويض عن (K) فى المعادلة نحصل على العلاقة الآتية :

$$M = \frac{1}{V}\ Y$$

أى أن $(11)\ M V = Y$

ومن تعريف الدخل النقدى يتبين أن

$$(12)\ Y = P\ O$$

حيث O الدخل الحقيقى

P المستوى العام للاسعار

وبالتعويض (٧) فى المعادلة (12) نحصل على العلاقة الآتية :

$$(13) \quad M V = P O$$

وبالقسمة على O نحصل على المعادلة الآتية :

$$P = \frac{MV}{O}$$

وهى معادلة فيشر عن كمية النقود مع إحلال الدخل الحقيقى محل حجم الصفقات وإحلال سرعة التداول الدخلية للنقود محل سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات .

وبالرغم من أن المعادلة (7) يمكن تحويلها إلى معادلة فيشر (12) إلا أن هذا لا يعنى أن نظرية الأرصدة النقدية هى صيغة أخرى من نظرية كمية النقود . فنظرية الأرصدة النقدية تختلف تماما عن نظرية كمية النقود، ويمكن أن نحصر أوجه الاختلاف فيما يلى :

١ ــ أن نظرية الأرصدة النقدية تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والدخل النقدى بينما أن نظرية كمية النقود تقرر وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار ، وبعبارة أخرى فإن نظرية الأرصدة النقدية تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج والمستوى العام للاسعار بينما أن نظرية كمية النقود لا تسمح للتغيرات النقدية بالتأثير على حجم الإنتاج وتقصر أثرها على المستوى العام للاسعار فقط .

٢ ــ أن نظرية الأرصدة النقدية تركز اهتمامها فى التفضيل النقدى أى ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية ، بينما أن نظرية كمية النقود تركز

اهتمامها فى كمية النقود المتداولة ، وتهمل أثر التفضيل النقدى كعامل محدد النشاط الاقتصادى ، وبعبارة أخرى فإن نظرية الأرصدة النقدية تقرر أنه يمكن أن يتغير مستوى الدخل النقدى (الانتاج والأسعار) ، حتى لو بقيت كمية النقود المتداولة ثابتة ، وذلك إذا حدث تغير فى التفضيل النقدى للمجتمع ، بينما أن نظرية كمية النقود تنفى إمكانية تغيير مستوى الدخل النقدى إذا ظلت كمية النقود المتداولة ثابتة .

وباختصار فإن نظرية الأرصدة النقدية لا تكتفى بالتغيرات فى التداول النقدى ، وإنما تدخل فى اعتبارها التغيرات فى الحالة النفسية للجمهور وفى توقعاته كعامل محدد للانتاج والأسعار .

وتتلخص نظرية مارشال فى أن ارتفاع ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية مع ثبات كمية النقود يؤدى إلى انخفاض الدخل النقدى وبالعكس يؤدى انخفاض ميل الجمهور إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية — مع ثبات كمية النقود — يؤدى إلى ارتفاع الدخل النقدى .

ويفسر مارشال هذه العلاقة بين الرغبة فى الاحتفاظ بأرصدة نقدية ومستوى الدخل النقدى بأن ارتفاع النسبة بين الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها والدخل النقدى أى ارتفاع يعنى انخفاض رغبة الجمهور فى الاحتفاظ بالسلع أى أن هذا التغير يعنى تحول فى تفضيل الجمهور من السلع إلى النقود . وتؤدى الرغبة فى التخلص من السلع إلى زيادة عرضها وانخفاض الأسعار مما يدعو رجال الأعمال إلى إعادة النظر فى خططهم الانتاجية لتخفيض حجم الإنتاج .

وهكذا تؤدى زيادة التفضيل النقدى إلى انخفاض الدخل النقدى عن طريق انخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج ، وكلما انخفض الدخل النقدى — مع ثبات كمية النقود — كلما ارتفعت النسبه الفعلية بين الأرصدة النقدية المتاحة والدخل النقدى ويستمر انخفاض الدخل النقدى حتى تصبح النسبة الفعلية مساوية للنسبة المرغوب فيها ، وعندما يتحقق هذا التعادل تتوقف الحركة النزولية للدخل النقدى وذلك لأن الأرصدة النقدية المتوفرة تصبح مساوية للارصدة المرغوب فيها عند هذا المستوى من الدخل النقدى .

وبالعكس يؤدى انخفاض النسبة بين الأرصدة النقدية التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها والدخل النقدى يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج . وذلك لأن الإنخفاض يعنى تحول تفضيل الجمهور من النقود إلى السلع وتؤدى الرغبة فى الحصول على السلع إلى زيادة الطلب عليها وبالتالى إلى ارتفاع الأسعار مما يدعو رجال الأعمال إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد . وهكذا يرتفع الدخل النقدى عن طريق ارتفاع الأسعار وزيادة الإنتاج وكلما ارتفع الدخل النقدى — مع ثبات الأرصدة النقدية المتوفرة — كلما انخفضت النسبة الفعلية بين الأرصدة النقدية والدخل النقدى ويستمر ارتفاع الدخل حتى تصبح النسبة الفعلية مساوية للنسبة المرغوب فيها ، وعندما يتحقق هذا التعادل تقف الحركة الصعودية للدخل النقدى وذلك لأن الأرصدة النقدية المتوفرة تصبح مساوية للارصدة المرغوب فيها عند هـــذا المستوى من الدخل النقدى .

ويمكن أن نعرض نظرية مارشال بطريقة أخرى وهى أن الطلب على النقود هو دالة للدخل النقدى كالآتى :

$$L = F(\bar{Y})$$

وهذه الدالة تبين الأرصدة النقدية التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها عند المستويات المختلفة للدخل النقدى ، فلو فرضنا أن الأفراد يرغبون فى الاحتفاظ بنسبة ٤٠٪ من الدخل النقدى فى شكل أرصدة نقدية فإنه يمكن أن نكون الجدول التالى الذى يمثل العلاقة بين الطلب على النقود والدخل النقـــدى :

الدخل النقدى	الطلب على النقود
١٠٠	٤٠
١٥٠	٦٠
٢٠٠	٨٠
٢٥٠	١٠٠
٣٠٠	١٢٠

وإذا افترضنا أن السلطات النقدية هى التى تحدد حجم الأرصدة النقدية الفعلية (M) فإن معنى ذلك أن عرض النقود مستقل تماما عن الدخل النقدى وبالتالى فإنه يمكن أن تبقى الأرصدة الفعلية ثابتة مع التغيير فى حجم الدخل النقدى .

وبالرغم أن نظرية الأرصدة النقدية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظرية كمية النقود إلا أنه توجد ظاهرة مشتركة تجمع بينهما وهى أن العلاقة الأساسية التى تستند إليها كل من النظريتين هى العلاقة بين الطلب على النقود

وعرض النقود فهذه العلاقة تحدد المستوى العام للاسعار طبقاً لنظرية فيشر أو تحدد مستوى الدخل النقدى طبقاً لنظرية مارشال .

وهذه النظرية هى التى تميز النظرية الكلاسيكية للنقود ، وقد اتجه التفكير النقدى المعاصر إلى التخلى عن هذه العلاقة كعامل محدد للنشاط الاقتصادى وحلت محلها علاقة أخرى وهى العلاقة بين الادخار والاستثمار . وأول من استخدم هذه العلاقة هو Wicksell فى السويد وبعد ذلك استخدمها كينز فى كتابة « رسالة فى النقود » .

الفصل الثاني عشر

التحليل النقدى الحديث (النقود فى الفكر الكينزى)

النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود

تعتبر النظرية العامة لكينز عن التوظف والفائدة والنقود نقطة تحول فى التفسير النقدى وذلك لأنها تحاول أن تكشف عن العلاقات الاساسية التى تحدد مستوى النشاط الاقتصادى وتبين كيفية التفاعل بين هذه العلاقات إذا تعرض النشاط الاقتصادى لمؤثرات خارجية .

والنقطة الأساسية التى يقررها كينز فى هذه النظرية هى أنه إذا تعرض الدخل القومى لمؤثرات خارجية تبعده عن مستوى التوازن ، فان الدخل لن يعود إلى المستوى السابق وإنما سوف يتحرك إستجابة للمؤثرات الخارجية حتى يستقر عند مستوى توازنى جديد ، وليس من الضرورى إطلاقاً أن يكون المستوى التوازنى الذى يستقر عنده الدخل والانتاج هو مستوى التوظف الكامل كما كانت تفترض النظرية الكلاسيكية ، وإنما يمكن أن يستقر الدخل عند أى مستوى بعيداً عن مستوى التوظف الكامل .

ولعل أهم تطور أحدثته النظرية العامة فى التحليل النقدى هى أنها ربطت الانتاج والتوظف والاسعار والنقود فى نظرية واحدة متماسكة بحيث أصبح من الممكن تتبع التدفقات الدخلية داخل الجهاز الاقتصادى التى يمكن أن تترتب على أحداث تغير فى كمية النقود الكلية أو فى توزيع الارصدة النقدية المتاحة بين « التداول الصناعى » و « التداول المالى » وأثر هذه التدفقات الدخلية على كل من الانتاج والاسعار .

وعلى أساس النظريه العامة تؤثر العوامل النقدية على الدخل النقدى عن طريق عدد من العلاقات الاساسية ، وهذه العلاقات هى : ـ

١ ــ دالة الاستهلاك .

٢ ــ دالة الاستثمار .

٣ ــ دالة التفضيل النقدى .

<u>دالة الاستهلاك :</u>

يقرر كينز أن التغيرات التى تطرأ على الانفاق الاستهلاكى ليست تغيرات تلقائية وإنما هى تغيرات تبعية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتغيرات فى مستوى الدخل ، ويسمى كينز العلاقة بين التغير فى الانفاق الاستهلاكى والتغير فى الدخل «داله الاستهلاك» .

ويقابل دالة الاستهلاك دالة أخرى هى « دالة الادخار » التى تربط بين التغير فى الادخار والتغير فى الدخل .

ويمكن التعبير عن كل من دالة الاستهلاك ودالة الادخار بالمعادلات التالية : ــ

$$\triangle \text{س} = \text{د} (\triangle \text{ى}) \qquad (١)$$

حيث △ س تعبر عن التغير فى الاستهلاك .

حيث د الميل الحدى للاستهلاك .

، △ ى تعبر عن التغير فى الدخل .

$$\triangle \text{س} = \text{م} (\triangle \text{ى}) \qquad (٢)$$

حيث △ ى تمثل التغير فى الادخار .

، م الميل الحدى للادخار .

ومن هذه المعادلات نتبين أن الانفاق الاستهلاكى يتوقف على : ـ

١ ــ الميل الحدى للاستهلاك .

٢ ــ التغير فى الدخل .

والعلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار هى أن مجموعهما يساوى الواحد صحيح ، والخاصية التى تتوفر فى دالة الاستهلاك هى أن الميل الحدى للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح وهى تعنى أن زيادة الدخل لاتخصص كلها لزيادة الادخار وإنما تتوزع بين زيادة الانفاق الاستهلاكى وزيادة الادخار وبالمثل فان نقص الدخل لايؤدى إلى نقص الانفاق الاستهلاكى بنفس القدر كما أنه لايؤدى إلى نقص الادخار بنفس القدرة ، وإنما يؤدى إلى نقص كل من الانفاق الاستهلاكى والادخار .

ويتوقف توزيع التغير فى الدخل بين الاستهلاك والادخار على قيمة الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخار .

ويفسر كينز هذه الخاصة لدالة الاستهلاك بالسلوك النفسانى للافراد فكل فرد تتنازعه مجموعتين من الحوافز ، حوافز تدفعه إلى الامتناع عن الاستهلاك والاحتياط لمواجهة طوارىء المستقبل ، ويحاول الفرد أن يوزع دخله بين الاستهلاك والادخار بحيث لا تطغى الرغبة فى الادخار على الرغبة فى الاستهلاك .

وتتوقف قيمة الميل الحدى للاستهلاك على قوة حوافز الاستهلاك بالنسبة لقوة حوافز الادخار ، وتتوقف هذه القوة النسبية بدورها على مستوى الدخل

الحقيقى للفرد ، فالميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة يعتبر أعلى منه لدى الطبقات الغنية .

ويقرر أن العوامل الذاتية التى تحدد الميل الحدى للاستهلاك لا تتغير بسرعة فى الأجل القصير ولذلك فإنه يمكن إفتراض استقرار دالة الاستهلاك وبالتالى استقرار دالة الادخار .

غير أنه ينبغى التحفظ فى استخدام هـذا الفرض فى التحليل الاقتصادى وذلك لأنه مع التسليم بثبات العوامل النفسية التى تؤثر على قرار كل فرد بشأن توزيع دخله بين الانفاق الاستهلاكى والادخار ، فإنه توجد عوامل موضوعية تتدخل فى توزيع الدخل القومى بين الانفـــاق الاستهلاكى والادخار .

وأهم العوامل الموضوعية هى سيـاسة المؤسسات بشأن توزيع الأرباح المتولدة فى قطاع الأعمال وسياسة الحـكومة بشأن الميزانية العـادية ، فهذه السياسات تؤثر فى العلاقة بين الدخل القومى من جهة والدخل المتاح للانفاق الخاص من جهة أخرى ، ونظراً لأن المتغير الذى يرتبط ارتباطاً مباشراً بالانفاق الاستهلاكى هو الدخل المتـاح للانفاق الخاص فإنه يمكن تفادى أثر التغير فى توزيع الدخل القومى بين القطـاعات المختلفة عن طريق ربط التغير فى الاستهلاك بالتغير فى الدخل المتـاح للانفاق الخاص ربطاً مباشراً ، بحيث أن الميل الحدى للاستهلاك يمثـــل النسبة بين التغير فى الانفاق الاستهلاكى والتغير فى الدخل المتاح للانفاق الخاص .

ويعتبر الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للمجتمع كله ثابتاً إذا لم يحدث

أى تغيير فى توزيع الدخل المتاح للانفاق الخاص بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، ولكن إذا حدث أى تغيير فى هذا التوزيع فإنه يترتب على هذا التغيير تغيير الميل الحدى للاستهلاك وقد سبقت الاشارة أن الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء أعلى منه لدى الأغنياء وعلى ذلك فإنه لو حدث تغيير فى توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بحيث إزداد نصيب الطبقات الفقيرة ، فإن الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة المجتمع فى مجموعة يميل إلى الارتفاع ، وبالمثل لو حدث تغيير فى توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية فإن الميل الحدى للاستهلاك لدى كل فرد لا يتغير .

غير أنه لتبسيط عرض دالة الاستهلاك يكفى تقدير وجود علاقة محددة بين الانفاق الاستهلاكى والدخل المتاح للانفاق الخاص ، وإفتراض ثبات هذه العلاقة ، ولا يعنى هذا التبسيط إنكار أثر العوامل الموضوعية على الميل للاستهلاك ، وإنما يعنى إفتراض ثبات هذه العوامل فى الأجل القصير .

دالة الاستثمار :

يقرر كينز أن الانفاق الاستثمارى يختلف اختلافاً أساسياً عن الانفاق الاستهلاكى ، وجوهر هذا الاختلاف هو أن التغيرات فى الاستهلاك هى تغيرات تبعية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتغيرات فى الدخل ، بينما أن التغيرات فى الاستثمار هى تغيرات تلقائية مستقلة تماماً عن التغيرات فى الدخل .

ويتوقف الاستثمار — طبقاً لتحليل كينز — على ما يلى : —

(أ) الكفاية الحدية لرأس المال .

(ب) سعر الفائدة النقدى طويل الأجل .

ويتحدد المستوى التوازنى للاستثمار عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدى طويل الأجل(1) .

والكفاية الحدية لرأس المال ، كما يعرفها كينز – هى ذلك المعدل الذى لو خصمت به الغلات المتتابعة فإن مجموع القيم الحالية يكون مساوياً لثمن عرض المعدات الرأسمالية ، ويعرف كينز ثمن العرض بأنه نفقة الاحلال أى النفقة التى يتحملها رب العمل إذا اشترى وحدة جديدة من المعدات الرأسمالية لتحل محل الوحدات القائمة .

وبعبارة أخرى فإن الكفاية الحدية لرأس المال تتوقف على يلى : –

(أ) نفقه الاحلال .

(ب) الغلات المتتابعة المتوقع الحصول عليها فى المستقبل .

وإذا عرفت نفقة الاحلال والغلات المتتابعة ، فإنه يمكن تقدير الكفاية الحدية لرأس المال طبقاً المعادلة الآتية : –

$$ر = \frac{غ_1}{(1 + س)} + \frac{غ_2}{(1 + س)^2} + \frac{غ_3}{(1 + س)^3} + \cdots + \frac{غ_ن}{(1 + س)^ن}$$

(1) Hansen, Alvin, H., A Guide to keynes, McGraw-Hill Book Com. , 1953, p. 126.

حيث غ١ ، غ٢ . . . غم تمثل الغلات السنوية المتوقعة طول حياة الأصل وهى ن من السنوات .

ر تمثل نفقة الاحلال .

س الكفاية الحدية لرأس المال أو سعر الخصم .

وهذا التعريف للكفاية الحدية لرأس المال ينطبق على كل نوع من أنواع الأصول الرأسمالية ويمكن أن يتكون لكل أصل من الأصول الانتاجية جدولا للكفاية الحدية لرأس المال ، وهو يربط بين الأرصدة التى تستثمر فى هذه الأصل وبين الكفاية الحدية التى تقترن بهذا الاستثمار .

ومن مجموع الجداول الجزئية يمكن تكوين جدول عام للكفاية الحدية لرأس المال وهو يربط بين الاستثمار الكلى فى جميع الأصول الرأسمالية والكفاية الحدية لرأس المال وهذا الجدول يمثل جدول الطلب على سلع الاستثمار .

وأهم خاصية تتميز بها جدول الكفاية الحدية لرأس المال هو وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ، بمعنى أن الكفاية الحدية تميل إلى التناقص كلما ازداد حجم الاستثمار ، كما أن الجدول يتميز بخاصية أخرى وهى أن معدل التناقص فى الكفاية الحدية يتزايد كلما زاد حجم الاستثمار .

ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال وحجم الاستثمار بعاملين : —

١ — أن الغلة المتوقعة من الاستثمار تنخفض كلما زاد حجم المعدات الرأسمالية .

٢ — أن نفقة إحلال رأس المال تتزايد كلما زاد إنتاج المعدات الرأسمالية نتيجة لسريان قانون تزايد التكاليف .

والعامل الأول يلعب دوره فى الأجـــل الطويل ، بينما العامل الثانى يلعب دوره فى الأجل القصير ، ويلاحظ أن اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال إلى التناقص كلما زاد حجم الاستثمار هو أحد العوامل الرئيسيه التى تساعد على تحقيق التوازن وذلك لأنه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال ثابتة أو تتجه إلى التزايد كلما زاد حجم الاستثمار فإن الطلب على المعدات الرأسمالية يكون مرنا مرونة لا نهائية أى أنه لا يوجد حد يستقر عنده الاستثمار .

ويتبين من عرض كيفية تقدير الكفاية لرأس المال أن التوقع يلعب دوراً كبيراً فى تحديد قرارات رجال الأعمال وذلك لأن رب العمل لا يبنى قراراته على الحقائق المعلومة لديه ، وإنما يبنيها على أساس مجموعة من الصور الافتراضية — كل منها يرتبط بتاريخ معين — التى يتخيل حدوثها فى المستقبل إذا قام بتصرف معين فى الوقت الحاضر .

وهذه الصور الافتراضية ليست مؤكدة بطبيعة الحال ، ولذلك فإن عملية التوقع لا تقتصر على مجرد تركيب الصور الافتراضية وإنما تشمل أيضاً تحديد درجة الثقة فى صحة كل صورة منها ، وهذا لا يعنى أن عملية التوقع تعنى محاولة تركيب صور عن المستقبل منعزلة تماما عن الحقائق القائمة فى وقت إجراء العملية ، فرب العمل عندما يقوم باجراء عملية التوقع يتخذ الحقائق المعلومة لديه

أساساً لتقديراته ثم يحاول أن يدخل عليها التعديلات التي يفترض حدوثها ثم يحدد احتمال صحة هذه التعديلات الافتراضية .

ويتوقف طول الأجل الذى يستند إليه التوقع على طبيعة القرار الذى يعتزم رب العمل اتخاذه ، ويمكنه أن يميز بين نوعين من التوقع :

١ ــ التوقع القصير الأجل وهو التوقع الذى يمتد إلى أجل يساوى طول الفترة الانتاجية وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل إذا أراد تغيير حجم الإنتاج دون تغيير فى حجم الأصول الرأسمالية الثابتة .

٢ ــ التوقع طويل الأجل وهو التوقع الذى يمتد إلى أجل يساوى طول حياة رأس المال وهذا هو التوقع الذى يقوم به رب العمل إذا أراد تغيير حجم الإنتاج عن طريق تغيير حجم الأصول الرأسمالية الثابتة .

ويوجد فرق بين التوقع قصير الأجل والتوقع طويل الأجل ، ففى الأجل القصير نجد أن التوقعات التى يكونها رجال الأعمال عن المستقبل قابلة للتعديل بين وقت وآخر على ضوء النتائج التى يحصل عليها رجال الأعمال فهناك تفاعل بين النتائج التى يترقبها رجال الأعمال والتى يحققونها فعلا ، ولا يوجد شك فى أن المقارنة بين النتائج المقدرة والنتائج المحققة تؤدى إلى تعديل الخطط التى ينوى رجال الأعمال تنفيذها فى الفترة المقبلة ، بينما أن التوقع طويل الأجل يتصل بعمليات تستغرق وقتاً طويلا وليس من السهل تعديل الخطط على ضوء النتائج التى تتحقق فعلا لأن رجال الأعمال لن يحصلوا على هذه النتائج إلا بعد مضى وقت طويل ، فالاستثمار فى المعدات الرأسمالية الثابتة ينطوى على تورط رب العمل فى عمليات طويلة الأجل .

والكفاية الحدية لرأس المال ليست العامل الوحيد الذى يؤثر فى الاستثمار ، فطبقاً لنظرية كينز يتوقف الاستثمار على العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال من جهة وسعر الفائدة النقدى طويل الأجل من جهة أخرى ، ويتحدد مستوى التوازن للانفاق الاستثمارى عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة النقدى طويل الأجل ، وذلك لأنه لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة طويل الأجل فإن رب العمل يميل إلى التوسع فى انفاقه الاستثمارى وهذا التوسع يقترن به انخفاض فى الكفاية الحدية لرأس المال (على الأقل) حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالعكس لو كانت الكفاية الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة طويل الأجل فإن رب العمل يميل إلى تخفيض الانفاق الاستثمارى وهذا التخفيض يقترن به ارتفاع فى الكفاية الحدية لرأس المال (على الأقل) حتى يتحقق التعادل بين سعر الفائدة طويل الأجل والكفاية الحدية لرأس المال .

وفى الواقع أن التوازن لا يتحقق عن طريق التغير فى الكفاية الحدية لرأس المال وحدها كلما تغير حجم الاستثمار ، فسعر الفائدة النقدى طويل الأجل يميل إلى الارتفاع كلما زاد الاستثمار وإلى الانخفاض كلما انخفض حجم الاستثمار ، ويرجع هذا التغير فى سعر الفائدة طويل الأجل إلى زيادة المخاطرة التى يتعرض لها المقرض كلما زاد حجم القرض .

ولكن لماذا يتدخل سعر الفائدة النقدى فى تحديد الاستثمار ؟ والرد على ذلك هو أن الاستثمار ينطوى على عنصر الانتظار وذلك لأنه يستغرق وقتاً

تحدده مدة صلاحية المعدات الرأسمالية المعدة للانتاج وتدخل عنصر الزمن في عمليات الاستثمار هو الذى يدعو إلى ضرورة مراعاة سعر الفائدة النقدى عند اتخاذ أى قرار بشأن الاستثمار سواء كانت الأرصدة المخصصة للاستثمار مقترضة أو ملكا لرب العمل ، فسعر الفائدة يمثل نفقة الاستثمار وهذه النفقة أما أن تكون نفقة فعلية يدفعها رب العمل وذلك إذا كان رب العمل يحصل على الأرصدة المستثمرة عن طريق الاقتراض وأما أن تكون نفقة بديلة وذلك إذا كان رب العمل يحصل على الأرصدة المستثمرة من احتياطياته الخاصة ولذلك فإن شراء المعدات الرأسمالية يعتبر استعمالا بديلا لشراء السندات طويلة الأجل .

وواضح من هذا التحليل أنه طالما أن رب العمل يعتبر سعر الفائدة نفقة للاستثمار فإنه لابد أن يدخلها فى حسابه ويقارن بين هذه النفقة — سواء كانت نفقة فعلية أو نفقة بديلة — والعائد الذى يتوقع الحصول عليه من الاستثمار وهو الكفاية الحدية لرأس المال ، ويتحدد إنفاقه الاستثمارى عند النقطة التى تتعادل عندها نفقة الاستثمار مع عائد الاستثمار .

مضاعف الاستثمار : Investment Multiplier

ذكر كينز فى كتابه « النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود » أن أول من تعرض لهذه الفكرة الاقتصادى كان Khan وذلك عند مناقشة تغيير حجم التوظف كنتيجة لزيادة الاستثمار ، وقد فرق بين التوظف الأولى Primary Employment وهو الذى ينجم عن استخدام الأموال المستثمرة فى طلب عناصر الإنتاج المختلفة ، إلا أن هذا الحجم الأولى من التوظف لا يبقى

على حاله لأنه يولد سلسلة من التوظف تتتابع وراء بعضها البعض ، وهذه السلسلة من التوظف تسمى توظفا ثانويا من الدرجة الثانية أو الثالثة وهكذا ، بحيث أننا لو جمعنا مجموع العمال الموظفين فى نهاية الأمر لوجدنا أنهم يزيدون عن حجم التوظف الأولى والنسبة بين الزيادة فى مجموع التوظف الكلى وبين التوظف الأولى هى التى يعبر عنها بمضاعف التوظف .

وقد اعتمد كينز فى هذه الناحية على آراء « كان » ولكنه طبقها على العلاقة التى تربط بين زيادة الاستثمار وبين زيادة الدخل النقدى القومى فى مجموعه ، فكل زيادة فى الاستثمار تولد زيادة أولية فى الدخل فى أول الأمر ولكن قيام الأفراد الذين يحصلون على هذا الدخل الجديد بمتابعة انفاقهم سواء كان استهلاكيا أو استثماريا من شأنه أن يولد دخولا جديدة تتابع وراء بعضها البعض ومجموع الزيادة فى الدخل الكلى منسوبة إلى الزيادة الأولية فى الاستثمار هى التى تمثل المضاعف .

ومضاعف الاستثمار فى اقتصاد مغلق هو $\frac{\text{الزيادة فى الدخل}}{\text{الزيادة فى الاستثمار}}$

وباستخدام الميل الحدى للاستهلاك فإن :

$$\text{المضاعف} = \frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$$

$$= \frac{١}{\text{الميل الحدى للادخار}}$$

وعلى هذا فكلما كان الميل الحدى للادخار صغيراً كلما كان قيمة مضاعف الاستثمار كبيراً .

هذا ولم يبحث كينز فى موضوع فاعلية المضاعف هل ينطبق لأول وهلة وفى فترة قصيرة أو أن نشاطه يستغرق أمدا قد يطول أو قد يقصر تبعاً للظروف ، لم يتعرض لهذه المسألة ولذلك فقد فاضت البحوث فى هذا الموضوع واستقر الأمر على أن أثر مضاعف الاستثمار لا يحدث فى نفس الوقت الذى يزيد فيه الاستثمار ، ولكنه يستغرق أمدا تختلف فترته تبعاً للظروف الاقتصادية .

وقد لوحظ أن مضاعف الاستثمار لا يعمل عمله كاملا وفقاً للنظرية التى وضعها كينز ذلك لأن هناك تسربات Leakages تدعو إلى عدم وصول الدخل القومى النقدى إلى الرقم الذى يحدده لنا المضاعف ، فإذا قل الميل للاستهلاك لأمر أو لآخر ضعفت قوة المضاعف فى رفع مستوى الدخل ، وإذا زاد ميل دولة للاستيراد ضعفت مرة أخرى قوة المضاعف فى رفع مستوى الدخل القومى وذلك لأن جانباً من الدخل لا بد وأن يبدد على سلع تستورد من الأسواق الأجنبية[1] .

وقد أكد كينز هذه الحقيقة حيث بين أن فعل مضاعف الاستثمار يبدو واضحاً فى حالة الاقتصاد المغلق الذى ليس له صلات بالعالم الخارجى ،

---

(1) F. Machlup : International Trade And the National Income Multiplier, 1950; P. 13.

ولـكن فى حالة الاقتصاد المفتوح فقد لا تصل إلى النتائج التى تترقمها نتيجة انعل المضاعف وذلك بسبب التسربات الناجمة عن فعل الواردات .

وهو هنا يفرق بين نوعين من البلاد :

١ — بلاد تعتمد اعتماداً كبيراً على اقتصادها الداخلى ولا تلعب التجارة الدولية فى حياتها شأنا كبيراً ، وهنا يظهر المضاعف أثره بوضوح دون أن تؤدى زيادة الواردات إلى أضعاف قوته ونشاطه ، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ولذا راجت فكرة قيام الحكومة هناك ببرامج عامة تقوم على إنفاق أموال طائلة تستثمر فى مشروعات عامة فى أوقات الكساد وذلك لكى تدفع الاقتصاد القومى نحو الانتعاش .

٢ — بلاد تعتمد على التجارة الخارجية اعتماداً كبيراً ، وتلعب الواردات دوراً كبيراً فى إمدادها بالمواد الأولية والغذاء ، ومثال ذلك انجلترا ، ولذلك فإن المضاعف لن يبدو أثره بوضوح كما هو مشاهد فى الحالة الأولى .

ولهذا فإن البرامج التى اقترحت فى بريطانيا لتنفيذ مشروعات عامة لم تلق النجاح المنتظر الذى لقيته مثل هذا البرامج فى بلاد تحاول أن تكتفى اكتفاءاً ذاتيا وأن لا تعتمد على الواردات .

ولقد يرى البعض أن زيادة الاستثمار فى الاقتصاديات المفتوحة من شأنها ان تؤدى إلى زيادة الدخول الأولية وزيادة الدخول الأولية من شأنها أن تزيد الطلب على بعض المنتجات الأجنبية ، وهذا من شأنه أن يولد دخولا جديدة فى البلاد الأجنبيه ومن شأن قيام هذه الدخول الجديدة فى البلاد الأجنبية أن

تؤدى إلى زيادة طلب أفرادها على منتجـــات البلد التى قامت بتنفيذ المشروعات العامة ، وهـكذا نجد أن الموجه التسربية التى أخذت صورة الزيادة فى الواردات ترتد مرة أخرى لتقوم بدورها فى زيادة الصادرات[1] .

وهـكذا فى موجات تتابع بعضها البعض خارج نطاق البلد حتى نصل بعد حين إلى زيادة حجم الدخل القومى الـكلى فى البلد التى تعمد إلى زيادة استثمارها .

إلا أن هذه الموجات المتتابعة حينما تخرج عن نطاق البلد لابد وأن تتبدد فاعليتها ولابد وأن ينقضى وقت طويل قبل أن تلمس البلد التى أقبلت على تنفيذ الأستثمار ما تتوقعه من زيادة فى حجم الدخل واضطراد هذه الزيادة بمعدل ملحوظ .

ولعل هذه الملاحظة هى التى تدفع بالبلاد النامية التى تطبق برامج تنمية إلى محاولة تحقيق أمرين : —

١ — ضبط الواردات وذلك عن طريق مختلف الوان الرقابة التى تفرضها حتى لا يحدث ذلك التسرب الذى يؤدى إلى إضاعة كل المزايا المرجوة من خطط الاستثمار وخطط التنمية ، وأحكام الرقابة على الواردات لا يعنى حصر كميات السلع المستوردة وقيامها فى حدود معينة تتفق مع الخطة والأهداف المرجوه منها فقط ، ولـكنها تتناول أيضاً تخيراً نوعيا بين الواردات بمعنى

---

(1) Cairncross, Introduction to Economics, op. cit., p. 61.

تفضيل بعضها على البعض الآخر وتعريضها لمقياس من الأولويات حيث يستهدف هذا القياس ضمان الواردات اللازمة لمتابعة الخطة واضطراد تقدمها والحيلولة دون الواردات الكمالية التي تستنفذ موارد هي في أحوج إليها .

٢ — تعمل على الاستعانة ما استطاعت بالقروض الأجنبية التي تمكنها من زيادة الواردات التي تريد الحصول عليها في شكل معدات إنتاجية ومواد أولية وما إلى ذلك دون أن تتعرض للرصيد اللازم لبرامج الاستثمار حتى لا يؤدى هذا إلى ضعف قوة المضاعف نتيجة لعمليات التسرب التي تنشأ من زيادة الواردات ويهمنا هنا أن نضيف أن ظاهرة ارتفاع قيمة الاستثمار — شكلا — في البلاد النامية لا يعتبر دائما ظاهرة يمكن الاطمئنان إليها لأن ارتفاع قيمه المضاعف يعني ارتفاعا للميل الحدى للاستهلاك ، والبلاد النامية إذا أرادت أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية فلابد لها لبلوغ أهدافها الاستثمارية من الحد من الاستهلاك ، بمعنى أن تزيد امكانياتها الادخارية اللازمة ، والا فان معنى استمرار زيادة الميل الحدى للاستهلاك في الارتفاع وما يترتب عليه من تضخم قد يودى ببرامج التنمية ويعرضها للفشل .

ولهذا يجب أن نكون حريصين في عدم التفاؤل بارتفاع قيمة المضاعف في البلاد النامية لهذا الاعتبار طالما أن الجهاز الإنتاجي يكون قاصرا عن الاستجابة لاشباع الحاجات الملحة التي تفرض نفسها على أجهزة الإنتاج والتي تنشأ بطبيعة الحال من العوامل النفسية المسيطرة على نفوس الأفراد والتي تتمثل في الرغبة في المحاكاه والتقليد وفي أن يرتقوا في مدارج أعلى في سلم الاستهلاك نتيجة للدخول التي يظفرون بها بسبب تنفيذ برامج التنميـــــة .

دالة التفضيل النقدى :

تقرر النظرية الكلاسيكية أن شرط التوازن هو التعادل بين الأدخار

والاستثمار وأن هذا التعادل يتحقق عن طريق التغيرات فى سعر الفائدة ، ويعترض كينز على هذا الرأى ... فوظيفة سعر الفائدة ليست تحقيق التعادل بين الإدخار والاستثمار وإنما وظيفته هى تحقيق التعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود ، وهذا التعادل بين التفضيل النقدى من جهة وكمية النقود المتداولة من جهة هو الشرط الذى يجب أن يتوفر فى تحقيق التوازن النقدى فى الأجل القصير .

ويستند كينز فى اعتراضه على النظرية الكلاسيكية إلى أن الفرد يواجه قرارين مستقلين عن بعضهما استقلالا تاما .

١ — القرار الأول يتعلق بالتفضيل الزمنى وهذا القرار يحدد مقدار الدخل الذى ينفق على سلع الاستهلاك ومقدار الدخل الذى يحتجزه لكى يستخدمه لاغراض الاستهلاك فى المستقبل .

٢ — القرار الثانى يتعلق بالشكل الذى يجب أن يحتفظ فيه الفرد بما يفيض عن دخله بعد الإنفاق على سلع الاستهلاك ، وهذا القرار لا يشمل المدخرات الجارية فحسب وإنما يشمل المدخرات السابقة أيضاً أى كل الثروة التى يملكها الفرد .

فالفرد يواجه هذا السؤال : هل من الأفضل له أن يحتفظ بثروته فى شكل نقدى طليق أو فى شكل أصول مالية طويلة الأجل ؟ ..

والخطأ الذى وقعت فيه النظرية الكلاسيكية هو أنها حاولت استخراج سعر الفائدة من القرار الأول وهو الرغبة فى الإدخار وتجاهلت القرار الثانى وهو التفضيل النقدى ومن الواضح أن سعر الفائدة لا يمكن أن يكون عائدا للادخار أو الانتظار وذلك لأن الشخص الذى يكتنز أمواله المدخرة

ويحتفظ بها فى شكل نقدى طليق لايحصل على فائدة إطلاقا ولكن إذا تنازل عن تفضيله الاحتفاظ بثروته فى شكل نقدى وقام بتحويلها إلى أصول أيرادية (سندات) فإنه يحصل على عائد يتمثل فى الفائدة التى تدفع عن هذه القروض فسعر الفائدة هو إذن العائد الذى يحصل عليه الفرد مقابل تنازله عن سيولة الأصول التى يملكها .

ويستنتج من ذلك أن سعر الفائدة هو الذى يحقق التعادل بين كمية النقود المتداولة والتفضيل النقدى للأفراد . والتفضيل النقدى للمجتمع هو عبارة عن جدول يوضح كمية النقود التى يرغب المجتمع فى الاحتفاظ بها عند أسعار الفائدة المختلفة ... أى جدول الطلب على النقود بينما أن كمية النقود تمثل الكمية التى يقرر النظام المصرفى أصدارها للتداول وهى مستقلة تماماً عن سعر الفائدة السائد فى السوق ويفترض كينز فى تحليله ثبات كمية النقود .

ويمكن التمييز بين ثلاثة دوافع تدعو الأفراد إلى التفضيل النقدى :

١ — عامل الدخل والمعاملات :

يرغب المستهلكون فى الاحتفاظ برصيد نقدى لاستخدامه فى الإنفاق الخاص على السلع والخدمات خلال الفترة التى تمر بين الحصول على الدخل فى تاريخ معين والحصول على الدخل فى تاريخ لاحق ، ولذلك فإن الرصيد النقدى الذى يحتفظ به الأفراد للأغراض الدخلية يتوقف على عاملين :

(أ) حجم الدخل .

(ب) طول الفترة التى تمر بين الحصول على دخلين متتابعين ، وطول هذه الفترة يتناسب تناسبـــاً عكسياً مع سرعة التداول الدخلية للنقـــود .

وكذلك يرغب رجال الأعمال فى الاحتفاظ برصيد نقدى لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارة الجارية خلال الفترة التى تنقضى بين البدء فى العملية وبين تحصيل ثمن البيع ويتوقف الرصيد النقدى لهذا الغرض على عاملين :

(أ) قيمة الإنتـاج .

(ب) سرعة تداول النقود لأغراض المعاملات .

٢ — عامل الاحتياط :

يحتفظ الأفراد عادة برصيد نقدى لمواجهة الطوارىء التى قد تتطلب نفقات فجائية واستغلال بعض الفرص الاستثنائية وكذلك قد يحتفظون برصيد نقدى لشراء بعض الأصول للاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات التى يتعرضون لها فى المستقبل . . وتتوقف قوة هذا الدافع على العوامل الآتية :

(أ) ضمان الحصول على النقود المطلوبة وقت الحاجة إليها (عن طريق الاقتراض مثلا)

(ب) سعر الفائدة النقدي طويل الأجل .

٣ — عامل المضاربة :

يرغب المضاربون فى أسواق الأصول المالية فى الاحتفاظ بجزء من ثرواتهم فى شكل نقدى طليق وهذا التفضيل ينطوى على التضحية بالفائدة التى تغلها الأصول الإيرادية . . ويرجع التفضيل النقدى لأغراض المضاربة إلى اعتبار هام وهو عدم التأكد من مستقبل سعر الفائدة .. ويترتب على عدم التأكد اختلاف الأفراد فى تقدير المستقبل . . فعدم التأكد يدعو إلى إنقسام فى الرأى بين جمهور المتعاملين وهذا الإنقسام هو الذى يدعو إلى التعامل فى السوق ففريق من جمهور المتعاملين يرى أن أسعار الفائده فى المستقبل سوف تكون أعلى من أسعار الفائدة التى يقروها السوق ، وهذا الفريق يجد مبرراً للاحتفاظ بموارده فى شكل سائل لكى يتمتع بحرية التصرف ، فيحقق ربحا إذا أصاب فى تقديره وفريق آخر يقدر أن الفائدة فى المستقبل سوف تكون أقل من الأسعار التى يقدرها السوق وهذا الفريق يتخذ موقفاً عكسيا فيقترض لأجل قصير ليشترى ديونا لآجال طويلة . . . ويتحدد سعر السوق عندما تتعادل مبيعات النزوليين مع مشتريات الصعوديين .

فالرغبة فى الاحتفاظ بجزء من الثروة فى شكل نقدى طليق ترجع إلى إعتبارين هما :

١ — عدم التأكد من اتجاهات أسعار الفائدة فى المستقبل .

٢ — إنقسام الرأى بين جمهور المتعاملين .

ويتأثر الطلب على النقود لأغراض المضاربة بالتغيرات التدريجية فى سعر الفائدة ، ويمكن أن نضيف إلى هذا العامل عاملا آخر وهو قيمة الأصول المتداولة فى السوق . .

وعلى ذلك فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يتوقف على عاملين :

١ — التوقعات بشأن اتجاهات أسعار الفائدة فى المستقبل .

٢ — قيمة الأصول المالية المتداولة فى السوق .

وإذا أدمجنا الطلب على النقود لأغراض الاحتياط مع الطلب على النقود لأغراض الدخل والمعاملات فإنه يمكن تقسيم التفضيل النقدى إلى قسمين :

١ — الطلب على النقود كوسيلة للدفع .

٢ — الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة .

ويتكون الطلب على النقود كوسيلة للدفع من التفضيل النقدى لأغراض الدخل والمعاملات والاحتياط . وإذا افترضنا وجود علاقة محددة بين حجم الدخل وحصيلة المبيعات من جهة وبين سرعة تداول النقود لأغراض الدخل وسرعة تداول النقود لأغراض المعاملات من جهة أخرى فإن الطلب على النقود كوسيلة للدفع يتوقف على عاملين :

١ — حجم الدخل النقدى .

٢ — نسبة الدخل النقدى التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل أرصدة نقدية .

ويتوقف الطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة على المفاضلة بين المزايا التى يتمتع بها الفرد من الاحتفاظ بثروته فى شكل نقدى طليق والمزايا التى يتمتع بها من الاحتفاظ بها فى شكل سندات (تستبعد الأصول الاستثمارية العينية وذلك للتمييز بين قرارات المضاربين وقرارات رجال الأعمال) .

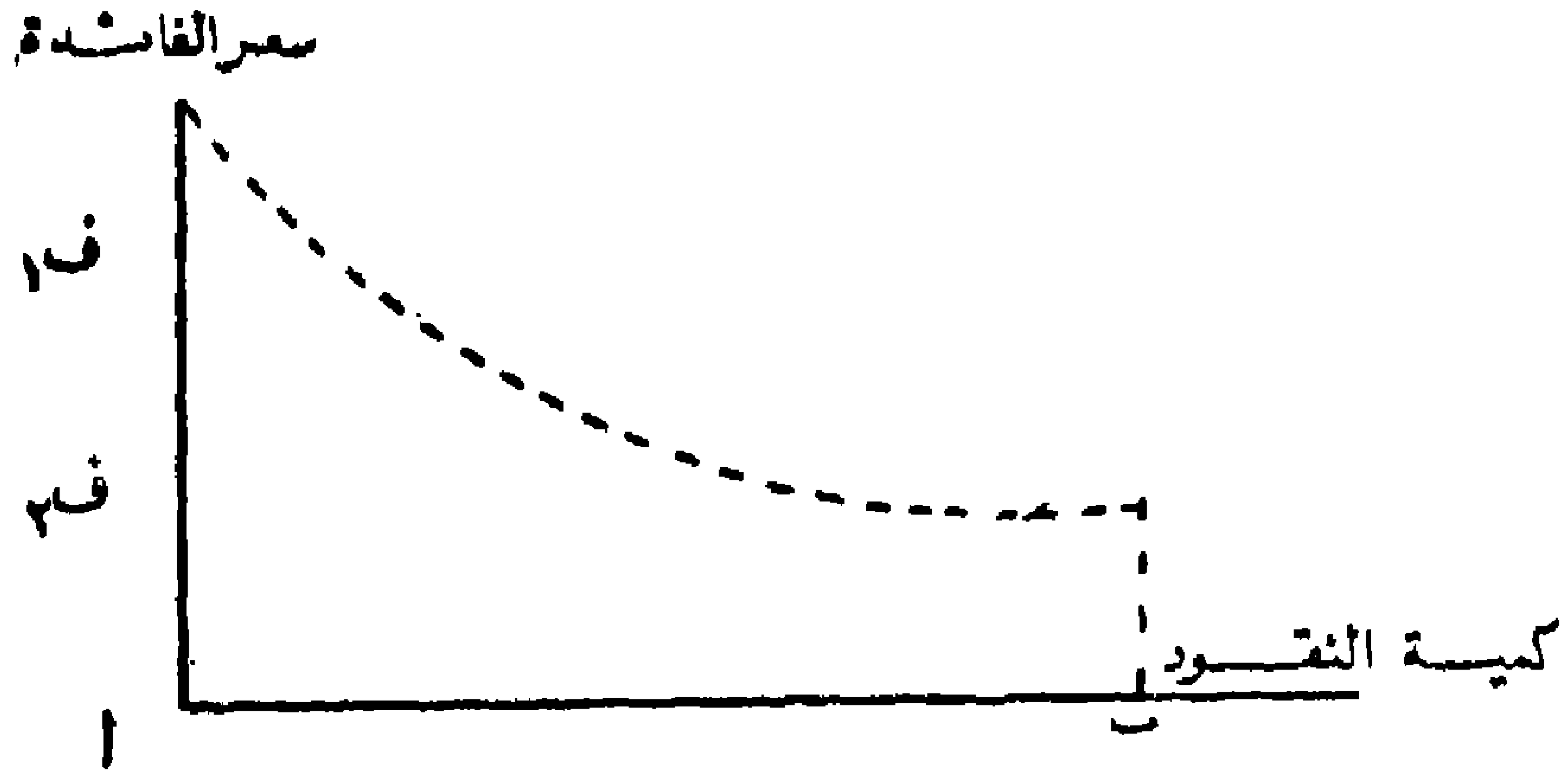
والخاصية التى تتميز بها الأصول السائلة هى الضمان وعدم المخاطرة بينما

أن الخاصية التي تتميز بها الأصول المالية هي أنها تعطي عائدا يتمثل في الفائدة ويوجد تعارض بين الرغبة في التمتع بالسيولة والرغبة في الحصول على عائد وذلك لأن الاحتفاظ بثروته في شكل سندات يعرض صاحبها المخاطرة التي تنشأ عن التغيرات في القيمة الرأسمالية لهذه السندات ويزداد هذا الخطر كلما زاد طول أجل الدين وهذه التقلبات المحتملة في أسعار السندات تضعف من سيولتها .. ومعنى ذلك أن الرغبة في الحصول على عائد تعني التضحية بالسيولة... وبالمثل فإن الرغبة في التمتع بالسيولة تعني التضحية بالعائد .

ويقوم المضارب بتوزيع أصول الكلية بين أصول إيرادية بحيث يحقق التوازن بين الرغبة في السيولة والرغبة في العائد ، وهذا التوزيع يتأثر بالتغيرات في سعر الفائدة ، فارتفاع سعر الفائدة يغري على التنازل عن السيولة أي تفضيل السندات على النقود وبالعكس يغري إنخفاض سعر الفائدة على التنازل عن العائد أي تفضيل النقود على السندات .

فهناك أذن علاقة عكسية بين التغيرات في سعر الفائدة والطلب على النقود كشكل من أشكال الثروة . . . وهذه العلاقة يصفها كينز بدالة التفضيل النقدي ..... وهي تبين الأرصدة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل عاطل عند أسعار الفائدة المختلفة، والخاصية التي تتميز بها هذه الدالة هي أنه يوجد حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن تجاوزه وعندما يصل سعر الفائدة إلى هذا المستوى فان الطلب على النقود يصبح مرنا مرونة لانهائية وهذا المستوى تحدده نفقة شراء السندات ، فاذا انخفض سعر الفائدة إلى الحد الذي يساوي نفقة شراء السندات بحيث لا يعطي للمضاربين أي عائد صافي

يعوضه على المخاطرة التى يتحملها فانه لا يوجد ما يبرر الأقدام على شراء السندات ويتحول تفضيل المضاربين كلية إلى النقود .



ويبين الشكل المبين بعاليه دالة التفضيل النقدى لأغراض المضاربة بيانيا ويلاحظ أن المنحنى ينحدر إلى أسفل فى اتجاه اليمين . . . ويبدأ الانحدار عند سعر الفائدة (ف١) وهذا هو الحد الأقصى لسعر الفائدة الذى يكون عنده التفضيل النقدى صفراً ويستمر انحدار المنحنى إلى أسفل حتى يصل سعر الفائدة إلى المستوى (ف٢) ثم يحول اتجاهه فى اتجاه موازى للمحور الأفقى ويصبح التفضيل النقدى مرنا مرونة لانهائية .

الخلاصـــة :

يتبين من العرض السابق أن العلاقات الأساسية التى تقررها النظرية العامة هى :

١ — دالة الاستهلاك التى تربط الإنفاق الاستهلاكى بالدخل المتاح للانفاق الخـــاص .

$$C = c(C y)$$

٢ — دالة الاستثمار التى تربط الإنفاق الاستثمارى بسعر الفائدة النقدى ، وذلك بفرض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال .

$$I = I\ (i)$$

٣ — دالة التفضيل النقدى التى تربط الطلب على النقود بسعر الفائدة والدخل النقدى .

$$L = L\ (Y,i)$$

الفصل الثالث عشر

العلاقة بين الإدخار والاستثمار

تتوقف العلاقة بين الإدخار والاستثمار على التعريف الذى نستخدمه لتحديد معنى الدخل القومى والإدخار والاستثمار ، ويمكن أن نميز بين ثلاثة تعاريف :

أولا : التعريف الأول لكينز :

رأينا أن كينز قد إستخدم فى كتابه Treatise on Money تعريفا خاصا للدخل القومى .. وطبقاً لهذا التعريف يشمل الدخل القومى مجموع عوائد عناصر الإنتاج بما فى ذلك الأرباح العامة وهى أجر الإدارة الذى يجب أن يحصل عليه رجال الأعمال .. وكل زيادة فى الأرباح التى يحصل عليها رجال الأعمال من الأرباح العامة تعتبر أرباحا قدرية تضاف إلى رأس المال ولا تدخل ضمن العناصر التى يتكون منها الدخل القومى ، أى أن الدخل النقدى يعادل مجموع تكاليف الإنتاج ، وهذه التكاليف تختلف عن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات .. والفرق بين مجموع الإنفاق القومى والدخل القومى (تكاليف الإنتاج) يعتبر ربحا قدريا أو خسارة قدرية .. والشرط الذى يجب أن يتوفر لكى يتحقق التوازن هو التعادل بين الإدخار والاستثمار . . فاذا أختلت العلاقة بينهما فان التوازن يختل . وينعكس هذا الاختلال على العلاقة بين الدخل

والإنفاق القومى . وتظهر أرباح أو خسائر قدرية وبعبارة أخرى فإن كينز يعرف الأرباح والخسائر القدرية بأنها الفرق بين الاستثمار والإدخار ويعتبر هذا الفرق موجبا (الأرباح قدرية) إذا زاد الاستثمار عن الإدخار وسالبا (خسارة قدرية) إذا زاد الإدخار عن الاستثمار .

وواضح من هذا التحليل أن العلاقة بين الاستثمار والإدخار تتوقف على تعريفه للدخل القومى وبالتالى تعريفه للادخار ، فالإختلاف بين الاستثمار والإدخار يرجع إلى استبعاد الأرباح والخسائر القدرية من الدخل القومى ، وتبعا لذلك فان الإدخار هو عبارة عن الفرق بين الدخل العادى (أى مجموع نفقات الإنتاج بما فى ذلك الأرباح العادية فقط) وما ينفقه المجتمع على سلع الاستهلاك ، وبعبارة أخرى فان استبعاد الأرباح القدرية من الدخل القومى هو الذى يخلق الاختلاف بين الاستثمار والادخار .

ثانياً : التعريف الثانى لكينز :

وقد عدل كينز عن هذا التعريف فى كتابه عن النظرية العامة للتوظف ، فعرف الدخل القومى بحيث يشمل الأرباح والخسائر القدرية أى أنه لم يميز بين الأرباح العادية والأرباح الاستثنائية ، وعلى ذلك فان الدخل القومى يساوى نفقات الإنتاج بما فى ذلك الأرباح القدرية . وينقسم الدخل القومى (Y) إلى قسمين : نفقات إنتاج سلع الاستهلاك (C) إنتاج سلع الاستثمار (I)

$$Y = I + C$$

ويتوزع الدخل القومى بين الانفاق على سلع الاستهلاك C والإدخار

$$I + C = C + S$$

أى أن $I = S$

ومعنى ذلك أن الإدخار لا يمكن أن يختلف بأى حال من الأحوال عن الاستثمار وهذه العلاقة بين الإدخار والاستثمار تتوقف على التعريف الذى أعطاه كينز للادخار والاستثمار ، فهو يعرف الإدخار بأنه الفرق بين الدخل المحقق (ويشمل الأرباح والخسائر القدرية) والإنفاق على سلع الاستهلاك ، وكذلك يعرف الاستثمار بأنه الإنفاق المحقق على سلع الاستثمار .

ويلاحظ أن التعادل بين الإدخار والاستثمار يتوقف على عدم وجود فترة زمنية بين الحصول على الدخل والإنفاق على سلع الاستهلاك ، أى أن الإدخار المحقق فى فترة معينة يعادل الاستثمار المحقق فى نفس الفترة .

وهذه النتيجة تتوقف على التعريف الذى أعطاه كينز لكل من الإدخار والاستثمار ، فهو يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء من الدخل القومى الذى لم ينفق على سلع الاستهلاك ، أى أنه يشمل المدخرات التى حققها المجتمع فعلا كما يعرف الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج القومى الذى لم يستهلك ، أى أنه يشمل الاستثمارات المحققة فعلا .

وهذا التعادل بين القيم المحققة للاستثمار والإدخار يتحقق نظريا عن أحد طريقين :

١ — افتراض وجود أرباح قدرية أو خسائر قدرية ، وفى هذه الحالة تشتمل قيمة إنتاج السلع الاستهلاكية على نفقات العناصر المشتركة فى إنتاج السلع الاستهلاكية (بما فى ذلك الأرباح العادية) مضافا إليها الأرباح القدرية

(أو مخصوما منها الخسائر القدرية) التي يحققها رجال الأعمال في الصناعات الاستهلاكية ، كما تشتمل قيمة سلع الاستثمار على نفقات العناصر المشتركة في إنتاج السلع الاستثمارية مضافا إليها الأرباح القدرية (أو مخصوما منها الخسائر القدرية) التي يحققها رجال الأعمال في الصناعات الاستثمارية .

٢ — افتراض أن السلع التي تنتجها الصناعات الاستهلاكية في فترة معينة ولا يستهلكها المجتمع في نفس الفترة تضاف إلى البضائع المخزونة لدى التجار ، وأن السلع التي يستهلكها المجتمع في فترة معينة لا تنتجها الصناعات الاستهلاكية في نفس الفترة بل تسحب من البضائع المخزونة لدى التجار والمؤسسات الصناعية .

والحالة الأولى تستبعد طالما أنه توجد موارد عاطلة يمكن إستخدامها في الإنتاج ، أي طالما أن مرونة الإنتاج تساوي واحد صحيح .

وعلى ذلك فانه إذا اختلفت خطط الاستثمار عن خطط الادخار ، فان التغيرات في البضائع المخزونة تعمل على تصحيح اختلال العلاقة بين الاستثمار والإدخار .

فلو فرضنا أن الإقتصاد القومي يتمتع بحالة توازن بمعنى أن توزيع الانفاق القومي بين سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار يتمشى مع توزيع الإنتاج القومي بين هاتين المجموعتين من السلع فان خطط الإدخار تتعادل مع خطط الاستثمار، فاذا قرر المجتمع — لسبب ما — أن يزيد إنفاقه الاستهلاكي ويخفض مدخراته ، فانه يترتب على هذا القرار أن الإنتاج الجاري من السلع الاستهلاكية

لا يكفى للوفاء بطلبات الجمهور ، ويلجأ رجال الأعمال إلى مواجهة الزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية عن طريق السحب من البضائع المختزنة ، وهذا السحب يمثل نقصا فى الاستثمار ، وبالمثل لو قرر المجتمع تخفيض إنفاقه الاستهلاكى وزيادة مدخراته فانه يترتب على هـذا القرار عدم كفاية طلب الجمهور لاستيعاب الإنتاج الجارى من السلع الاستهلاكية ، ويواجه رجال الأعمال هذا الموقف عن طريق إضافة السلع التى لا يستهلكها الجمهور إلى البضائع المختزنة ، وهذه الإضافة تمثل زيادة فى الاستثمار .

وهكذا نجد أنه إذا أختلت العلاقة بين طلب المجتمع على سلع الاستهلاك والانتاج الجارى من هذه السلع ، أو بعبارة أخرى إذا اختلت العلاقة بين خطط الادخار وخطط الاستثمار ، فان الفجوة تسوى عن طريق التغيرات فى البضائع المختزنة بحيث تتعادل الادخارات المحققة مع الاستثمارات المحققة .

وباختصار ، فان التعادل بين الادخار والاستثمار فى نظرية كينز عن التوظف لا يعنى التعادل بين خطط الادخار وخطط الاستثمار ، وإنما يعنى التعادل بين الادخارات المحققة والاستثمارات المحققة .

والخلاصة أن كينز عالج مشكلة الادخار الاستثمار فى كتابه « رسالة فى النقود » وبين أن هناك اختلافا واضحا بين الادخار والاستثمار ، وقرر أن الذين يقومون بعملية الادخار فريق من الناس يختلف تمام الاختلاف من ذلك الفريق الذى يتولى عملية الاستثمار ، وبهذا وصل إلى نتيجة واضحة فى رسالته عن النقود وهى أن السر فى التقلبات التى تصيب النشاط الاقتصادى إنما ترجع إلى ذلك الإختلاف بين الإدخار والاستثمار .

وفى رأينـا أن كينز عندما كان يناقش مســائل الإدخار والاستثمار فى رسالته عن النقود ، فإنه كان يناقشهـــــا على أساس أنه الإدخار المقدر والاستثمار المقدر ، لأنه كان ينظر إلى هاتين الظاهرتين من وجهة نظر المستقبل أى التقدير الذى يضعه الأفراد لإدخاراتهم فى المستقبل ، والتقدير الذى يضعه الأفراد للاستثمار فى المستقبل ، وقد أوضح هـذه الفـكرة الـكتاب الذين ينتمون إلى المدرسة السويدية حيث قاموا بالتفرقة بين وجهة النظر المستقبلة ex—anti وبين وجهة النظر الماضية ex—post والتى تتلخص فى أننـا نعتبر هاتين الظاهرتين « الإدخار والاستثمار » نتائج محققة .

وبعبارة أدق يمـكن أن نوضح أن دراسة هاتين الظاهرتين من ناحية المستقبل تماثل وضع تقديرات لما يمـكن أن يحدث فى المستقبل أى وضع خطط يستهدف الأفراد تحقيقها فى المستقبل ، بينما وجهة النظر المحققة هى وجهة نظر محاسبية .

ومع ذلك لا تزال مشـكلة الإدخار والاستثمار مثار جدل حتى هـــذه اللحظة وما نريد أن نؤكده أن وجهة النظر الـكينزية فى رسالة كينز عن عن النقود كانت تفترض أن الدخل القومى يعد أنه عادى Normal بمعنى أنه يكاد يكون هـذا الدخل الذى يغرى رجال الأعمال على المحافظة على النشاط الإقتصادى فلا يدعوهم هذا الدخل إلى التوسع أو إلى تطبيق مجال نشاطهم

وهذه الفـكرة صعبة وشائـكة لأننا نصدم بمعنى « الدخل العادى » وكيف نستطيع أن نقيس الدخل العادى ونحدده ، لـكن تواجهنا هـــذه الصعوبة من الناحية العملية ، أما من الناحية النظرية ، فإن الإعتماد على فـكرة

الدخل العادى اعتماداً يمكن أن يؤدى بالنظرية إلى جانب كبير من الأهمية .

وعندما عالج كينز فى كتابه النظرية العامة فى التوظف والفائدة والنقود عدل عن التعريف الذى كان قد وضعه للدخل القومى فى رسالته عن النقود ، وقال أن الدخل القومى هو الذى يمكن أن تحصل عليه الجماعة التى تبذلها فى العملية الإنتاجية ، فهو قيمة أجور عناصر الإنتاج ، وهو عبارة عن نفقة الإنتاج .

وإذن لم يثر موضوع الدخل العادى ولم يثر موضوع الأرباح القدرية أو الخسائر القدرية ، ولم يثر الصعوبات التى واجهت البعض عندما بين أن الأرباح القدرية يجب أن لا تدرج فى الدخل القومى وإنما هى زيادات فى رأس مال الجماعة ، وأن الخسائر هى عبارة عن مبالغ تخصم من رأس مال الجماعة .. ورجع إلى فكرة الدخل القومى بالصورة التى أشرنا إليها ، وإذن وصل إلى نتيجة واضحة وهى أن الإدخار يعادل الاستثمار وأن هناك تعادلا بينهما دائماً .

ولكن ثمة ملاحظة يجب أن تبدى فى هذه الناحية ، وهى ملاحظة دقيقة وهى أن الكثيرين قد يشيرون إلى تعادل الادخار والاستثمار على أنه يشير إلى تحقيق التوازن ، بيد أن هذا يعتبر من قبيل الخطأ لسبب بسيط وهو أننا قد نستطيع تصوير تعادل دائم بين العرض والطلب ولكن هذا التعادل لا يمكن أن ينم عن توازن يتمتع به السوق ، فالتعادل التوازنى بين العرض والطلب يقتضى شرطاً وهو أن السعر الذى وصل إليه السوق يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة لهذا السعر والكمية المعروضة لهذا السعر ، وإذن فالتعادل بين الإدخار والإستثمار قد يتحقق بالمعنى الحسابى ، ولكنه لا يتحقق

بالمعنى الاقتصادى ، ويتحقق التعادل بين الادخار والاستثمار بالمعنى الاقتصادى عندما يتحقق التوظف الكامل لجميع الموارد التى تملكها الجماعة .

ثالثاً : تعريف روبرتسون[1] :

تحت عنوان الادخار والاكتناز Saving and hoarding بين الأستاذ روبرتسون كيف أن الادخار الذى قد تزمع عليه الجماعة قد لا يتحقق ، ذلك لأن الهدف من إدخار موارد حقيقية تجد أنها لا تستطيع أن تصل إلى تحقيقه وأنها بدلا من أن تدخر ما أزمعت على إدخاره ، انتهت إلى استهلاك قدر كبير من هذه الموارد لم تكن تقدر استهلاكها .

وهذه المشكلة بهذا المعنى لا تواجه البلاد النامية وإنما البلاد المتقدمة ، فالناس قد يزمعون على الادخار النقدى ، ومع ذلك يجدوا أنفسهم أنهم لم يحرموا من الدخل الحقيقى ، والسر فى هذا يرجع إلى أن جانباً من الأفراد قد عمد إلى أن يحتجز من دخله جانباً كبيراً من النقود فى شكل مكتنز مما أدى إلى هبوط الأسعار ، ومما ترتب عليه أن الاستهلاك الحقيقى لم ينقص بالمقدار الذى كان مقدراً من قبل .

ذكر روبرتسون Robertson مثلا أنه لو أن فرداً كان يدخر ٢ جنيه من دخل مقداره ١٠ جنيه فان الدخل الذى يمكن يتصرف فيه بمعنى الدخل المعد للانفاق على الاستهلاك هو ٨ جنيه ، بيــــد أنه لو انخفضت الأسعار بمستوى الانخفاض فى الدخل الناتج عن الادخار ، فان هذا الدخل المعد

---

(1) D. H. Robertson : Banking policy and the price Level.

للانفاق يساوى الدخل الذى يحصل عليه بـ ١٠ جنيه وفى هذه الحالة يحدث الادخار دون أن يصاحبه حرمان .

ويرى روبرتسون أنه قد يتحقق الحرمان دون أن يصاحب هذا الحرمان إدخار والسر فى هذا أن الأسعار قد اتجهت إلى الارتفاع .

وهو يميز بين الادخار والاكتناز . فقـــــد يدخر الأفراد دون أن يصاحب هـذا اكتناز لو وجه الأفراد مدخراتهم نحو شراء السلع الرأسمالية وهذا يعنى أن كل الذى يحدث هو انتقال القوة الشرائية من فريق من الأفراد إلى فريق آخر ، وقد يقدم الأفراد على ادخار جزء معين وذلك بتحويل الطاقة النقدية إلى أصل من الأصول « مثل إنشاء مصنع مثلا » . . وقد يصاحب الادخار اكتناز لو أن المال المدخر أصبح عاطلا وهنا يتحول المال المدخر إلى مال مكتنز .

وهو يعطى تعريفاً دقيقاً للاكتناز ويفترض أن الفترة الزمنية التى يقيس فيها الاكتناز هى فترة اليوم — قد تكون أسبوعاً أو شهراً أو سنة — ويحدد معنى اليوم بأنه الفترة الزمنية التى يمكن فيها للنقود أن تدور فى التداول مرة واحـدة . ويعبر عن الاكتناز بأنه زيادة النسبة بين كمية النقود وبين الدخل القابل للتصرف فيه — فلو فرض أن لدينا كمية نقود مقدارها ١٠ جنيه وأن الدخل القابل للتصرف فيه هو ١٠ جنيه فتكون النسبة واحد صحيح فلو زادت هذه النسبة لسبب من الأسباب فنكون فى هذه الحالة قد حققنا عملية اكتناز .

وفى نظر روبرتسون أننا لا نقوم بالانفاق من دخل اليوم وإنما ننفق من

دخل يوم سابق ـــ فلو كان ادخار اليوم السابق مبلغ ٢ جنيه وإنفاق اليوم ٨ جنيه فإن الادخار + كمية النقود التى نحصل عليها (١٠ جنيه) = كمية النقود اليوم (١٢ جنيه) ، بينما الدخل ١٠ جنيه وإذن فإن نسبة الاكتناز هى $\frac{١٢}{١٠}$ وهى النسبة بين كمية النقود والدخل اليومى .

وعلى أساس هذا يمكن أن نتصور الوضع كالتالى :

حيث أن S_1 الانفاق الكلى فى اليوم الأول .

، M_a كمية النقود لدى أفراد الجمهور

، X المبلغ المدخر .

، M_b كمية النقود لدى رجال الأعمال .

وعلى هذا نجد أن المستوى العام للاسعار :

$$P_1 = \frac{M - X}{M} . P$$

وفى الواقع كانت المعادلة السابقة كالتالى :

$$P_1 = \frac{M - X}{T}$$

، ∵ $P\ T = M$

∴ $T = \frac{M}{P}$

∴ بالتعويض نحصل على المعادلة الأولى وهى :

$$P_1 = \frac{M - X}{M} \cdot P$$

$$\because \quad R_1\, a = M_a$$

$$\therefore \quad R_1\, b = M_1\, b - X$$

وذلك لأن الجمهور عندما أدخر جزء من دخله قام باكتنازه ولم يعطه لرجال الأعمال ونجد أن الزيادة فى المعادلة الأولى :

$$M_1\, a = M_a + X$$

يقابلها نقص فى المعادلة الثانية :

$$M_1\, b = M\, b - X$$

ومن هذا نرى أن أفراد الجمهور بدأو يقومون بعملية اكتناز وأن دخل رجال الأعمال فى اليوم الأول أصبح ينقص بمقدار الادخار الذى قام بهالأفراد فى اليوم السابق وكذلك الحال بالنسبة لكمية النقود لدى رجال الأعمال .

غير أن ما نريد أن نتناوله فى تحليلنا هو المقارنة بين مقدار الإدخار الذى يقصده الأفراد ورغبوا فيه ومقدار الادخار الذى تحقق فعلا ونوضح ذلك فيما يلى :

$$C_p = \frac{M_a - X}{P} = \frac{M_a}{P} - \frac{X}{P}$$

وتبين هذه المعادلة مقدار الاستهلاك الذى قصد الأفراد أن يحققوه حيث Cp Planned Consumption أى الاستهلاك المخطط ومعنى هذا أن الأفراد

حرموا أنفسهم من سلع مقدارها $\frac{X}{P}$ وهذا ما يسمى بالحرمان المقصود .

أما الاستهلاك الفعلى فإنه يكون بقسمة ما ينفقه الأفراد على الأسعار فى اليوم الأول .

$$P_1 = \frac{M - X}{T}$$

وواضح أن الأسعار فى هذا اليوم أعلى من الأسعار فى اليوم السابق أى أن :

$$P_1 = \frac{M - X}{T} P_o$$

أما الاستهلاك الفعلى .

$$C_a = \frac{M_a - X}{P_1}$$

ومن المعادلتين السابقتين نجد :

$$C_a = \frac{M_a - X}{M - X} \cdot \frac{M}{P}$$

أى أن :

$$C_a = \frac{M_a - X}{P} \cdot \frac{M}{M - X}$$

وعلى هذا فالاستهلاك الفعلى أكبر من الاستهلاك المقدر ونستطيع أن نقدر مقدار الزيادة فى الاستهلاك كالتالى :

$$\left(\frac{M_a - X}{P} \cdot \frac{M}{M - X}\right) - \left(\frac{M_a - X}{P}\right)$$

$$= \left(\frac{M_a - X}{P}\right) \left(\frac{M}{M - X} - 1\right)$$

$$= \frac{X}{P} \left(\frac{M_a - X}{M - X}\right)$$

أما إذا أردنا معرفة مقدار الحرمان فإنه يكون كالتالى :

$$\frac{X}{P} \left(1 - \frac{M_a - X}{M - X}\right)$$

$$= \frac{X}{P} \cdot \frac{M_b}{M - X}$$

وهذا هو الحرمان الفعلى وواضح أن الحرمان الفعلى أقل من الحرمان المقصود .

وفى العرض السابق الذى عرضه روبرتسون بين النتائج التى تترتب على الادخار فالناس قد يزمعوا على الادخار بيد أنه سرعان ما يتبدد هذا الادخار ويتبخر ، فهو يميز بين الادخار النقدى والادخار الحقيقى ، ويرى أن الادخار النقدى إذا أريد أن يحقق أغراضه ويتحول إلى ادخار حقيقى كان من الضرورى أن لا تنخفض الأسعار إطلاقا وكان من الضرورى أن يصاحب هذا الادخار النقدى حرمان نقدى بنفس القدر ، بمعنى أن يحرم الناس أنفسهم من الاستهلاك .

وفى المعادلات التى عرضناها نقلا عن روبرتسون ، يتبين لنا أنه نتيجة لانخفاض الأسعار بسبب الادخار والاكتناز الذى أقبل عليه الجمهور فإننا نجد أن الحرمان الذى تعرض له يقل عن الحرمان المقصود .

ويقسم روبرتسون أفراد الجمهور إلى جمهور المستهلكين ورجال الأعمال الذين يمارسون إنتاج السلع الاستهلاكية ، ولذلك فإن إقبال الجمهور كمستهلكين على الادخار من شأنه أيضاً أن يؤدى إلى زيادة ما يحصل عليه رجال الأعمال كمستهلكين عند إنفاقهم لدخولهم ، فالأفراد يظفرون بجانب من السلع قصدوا قبلا أن يحرموا أنفسهم منها نتيجة لانخفاض الأسعار ورجال الأعمال بوصفهم مستهلكين نجد أنهم يظفرون بجانب من السلع ما كانوا يفكرون فى الحصول عليه نتيجة لانخفاض الأسعار ومع ذلك فإن أفراد الجمهور عندما أقبلوا على الادخار النقدى لم يبلغ حرمانهم ذلك القدر الذى فكروا فيه ذلك لأننا أشرنا أن هناك فرق بين الحرمان الفعلى وبين الحرمان المقصود حيث أن الحرمان الفعلى أقل من الحرمان المقصود ومع ذلك فسوف نجد أن الحرمان الفعلى الذى تحقق لأفراد الجمهور بسبب إقباله على الادخار يعادل الزيادة التى ظفر بها رجال الأعمال فى صناعات الاستهلاك بوصفهم مستهلكين نتيجة لانخفاض الأسعار .

ووضع روبرتسون أمامنا احتمالين لمواجهة الادخار الذى يقوم به أفراد الجمهور :

الاحتمال الأول أن رجال الأعمال يحصلون على دخل أقل نتيجة لقيام أفراد الجمهور بإدخار مبلغ معين ولكى يعالجوا الموقف يعملوا على بيع الأصول النقدية التى فى حوزتهم وهذه المبيعات تؤدى إلى زيادة كمية النقود بنفس النسبة التى انخفض بها دخلهم نتيجة لقيام أفراد الجمهور بالادخار .

والاحتمال الثانى هو أن السلطات النقدية قد لا تبقى هذا الوضع على حاله

فتتدخل فى نهاية الأمر وذلك حتى لا تسمح بحركة استمرار انخفاض الأسعار كما يرى أن هناك استفادة يمكن أن توضع موضع الاعتبار دائماً وهى أن النتائج التى تنطوى عليها عملية الادخار إذا هبطت مستويات الأسعار إنما تؤدى إلى فشل الأغراض المرجوة من عملية الادخار ، إذ طالما نجد أن الحرمان الفعلى الذى تعرض له أفراد الجمهور يعادل تماما الزيادة التى ظفر بها رجال الأعمال فى صورة سلع إضافيـــة استطاعوا الحصول عليها نتيجة لانخفاض الأسعار ، طالما أن هذا الحرمان يعادل هذه الميزة التى ظفر بها رجال الأعمال فإن النتيجة الحتمية هى أن الادخار الحقيقى يساوى صفرا ، أما الادخار النقدى الذى تحقق أو الذى حققه أفراد الجمهور فهو رقم موجب .

رابعاً : رأى كلاين[1] klein

يحاول كلاين klein التوفيق بين الاراء المتعارضة وذلك بالتفرقة بين جداول الادخار والاستثمار من جهة ، والقيم المحققة للادخار والاستثمار من جهة أخرى .

فإذا افترضنا أن كلا من الادخار والاستثمار مستقل عن سعر الفائدة ، ويتوقف على الدخل فقط ، فإن جدول الادخار يعطى العلاقة بين الادخار والدخل ، وبين المبالغ التى يرغب المجتمع فى إدخارها عند كل مستوى من مستويات الدخل . وكذلك يعطى جدول الاستثمار العلاقة بين الاستثمار والدخل ، ويبين المبالغ التى يرغب المجتمع فى استثمارها عند كل مستوى من مستويات الدخل . ويتحدد التوازن عندما يتقاطع منحنى الادخار مع منحنى

(1) L-klein : The keynesian Revolution, pp. 110—117.

الاستثمار . أى أن التعادل بين الادخار والاستثمار لا يحقق إلا عند مستوى معين من الدخل وهذا المستوى هو المستوى التوازنى .

والمدخرات التى تتحقق عند هذا المستوى من الدخل لا بد أن تساوى الاستثمارات التى تتحقق عند نفس المستوى . فالادخار المحقق إذن هو ذلك القدر من المدخرات الذى يتحقق فعلا عند المستوى التوازنى للدخل وكذلك الاستثمار المحقق هو ذلك القدر من الاستثمارات الذى يقترن بالمستوى التوازنى للدخل . وبعبارة أخرى فإن القيم المحققة للادخار والاستثمار هى نقطة معينة ، بينما أن القيم المتوقعة للادخار هى عبارة عن سلسلة متصلة من النقط على منحنى الادخار كما أن القيم المتوقعة للاستثمار عبارة عن سلسلة متصلة من النقط على منحنى الاستثمار .

وجميع النقط على منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار هى قيم غير محققة وإنما هى قيم فرضية وذلك لأنها تقترن بمستويات فرضية من الدخل .

وعلى ضوء هذا التحليل يمكن فهم التعريف الذى أعطاه كينز للعلاقة بين الادخار والاستثمار فى النظرية العامة للتوظف . . فهو يقصد بالادخار والاستثمار القيم المحققة أى الادخار والاستثمار اللذين يقترنان بالمستوى التوازنى للدخل .

ويقرر كلاين أن اعتبار المستوى الفعلى للدخل مستوى توازنى بمعنى أنه يحقق التعادل بين الادخار والاستثمار . هو نظرة غير واقعية ، فالأصح أن نعتبر أن القيم المحققة للدخل هى نتيجة لعمليات حركية متصلة شبيهة بالعمليات التى تؤدى إلى التوازن فى السوق . فاذا اختل التوازن فى السوق ، فان التغيرات فى السعر

تعمل على تصحيح هذا الاختلال حتى يعود السوق إلى مركز توازن جديد.. والظاهرة التي تبين وجود اختلال في العلاقة بين الطلب والعرض هي أن رجال الأعمال يجدون أن البضائع المخزونة لديهم تتعرض لتغيرات غير مرغوب فيها . . فوجود زيادة غير موغوب فيها في البضائع المخزونة يعني أن الكميات المعروضة بالسعر السائد أكبر من الكميات التي يرغب الجمهور في الحصول عليها . بينما أن وجود نقص غير مرغوب فيه في البضائع المخزونة يعني أن الكميات المعروضة أقل من الكميات التي يرغب المجتمع في الحصول عليها .

ومن المعروف في نظرية السوق أن وجود زيادة غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة يدعو رجال الأعمال إلى تخفيض السعر للتخلص من هـذه الزيادة كما أن وجود نقص غير مرغوب فيه في البضائع المخزونة يدعو رجال الأعمال إلى رفع السعر لمنع هذا النقص . ويستمر تغير السعر حتى يجد رجال الأعمال أن البضائع المخزونة لديهم لا تزيد أو تقل عن الكميات التي يرغبون في الاحتفاظ بها . وعندما يصلون إلى هذا المركز لا يوجد لديهم أي دافع إلى تغيير السعر والإنتاج . أي أن هذا المركز هو مركز التوازن . فالخاصية التي تميز مركز التوازن هي أنه لا يوجد أي تغير غير مرغوب فيه في البضائع المخزونة ، وبالتالي فإن الخاصية التي تميز اختلال التوازن هي وجود تغيرات غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة .

ويمكن تطبيق هذه القاعدة على العلاقة بين الادخار والاستثمار ولهذا الغرض يجب أن نميز بين نوعين من الاستثمار في رأس المال العامل (التغيرات في البضائع المخزونة) التغيرات المرغوب فيها ، والتغيرات غير المرغوب فيها، والنوع الأول من الاستثمار

يقرره رجال الأعمال بمحض إرادتهم بينما أن النوع الثانى من الاستثمار يفرض على رجال الأعمال نتيجة للاختلاف بين تقديرات رجال الأعمال من جهة والطلب المحقق من جهة أخرى .

وإذا قسمنا الاستثمار إلى قسمين : الاستمرار المقرر والاستثمار غير المقرر فإن معادلة الدخل القومى تأخذ الشكل الآتى .

$$Y = C + I_i + I_u$$

حيث C الاستهلاك

I_i الاستثمار

I_u التغيرات غير المرغوب فيها فى البضائع المخزونة .

وحيث أن الانفاق القومى يتوزع بين الانفاق على السلع الاستهلاكية والادخار .

$$Y = C + S$$

فإننا نحصل على العلاقة الآتية :

$$S = I_i + I_u$$

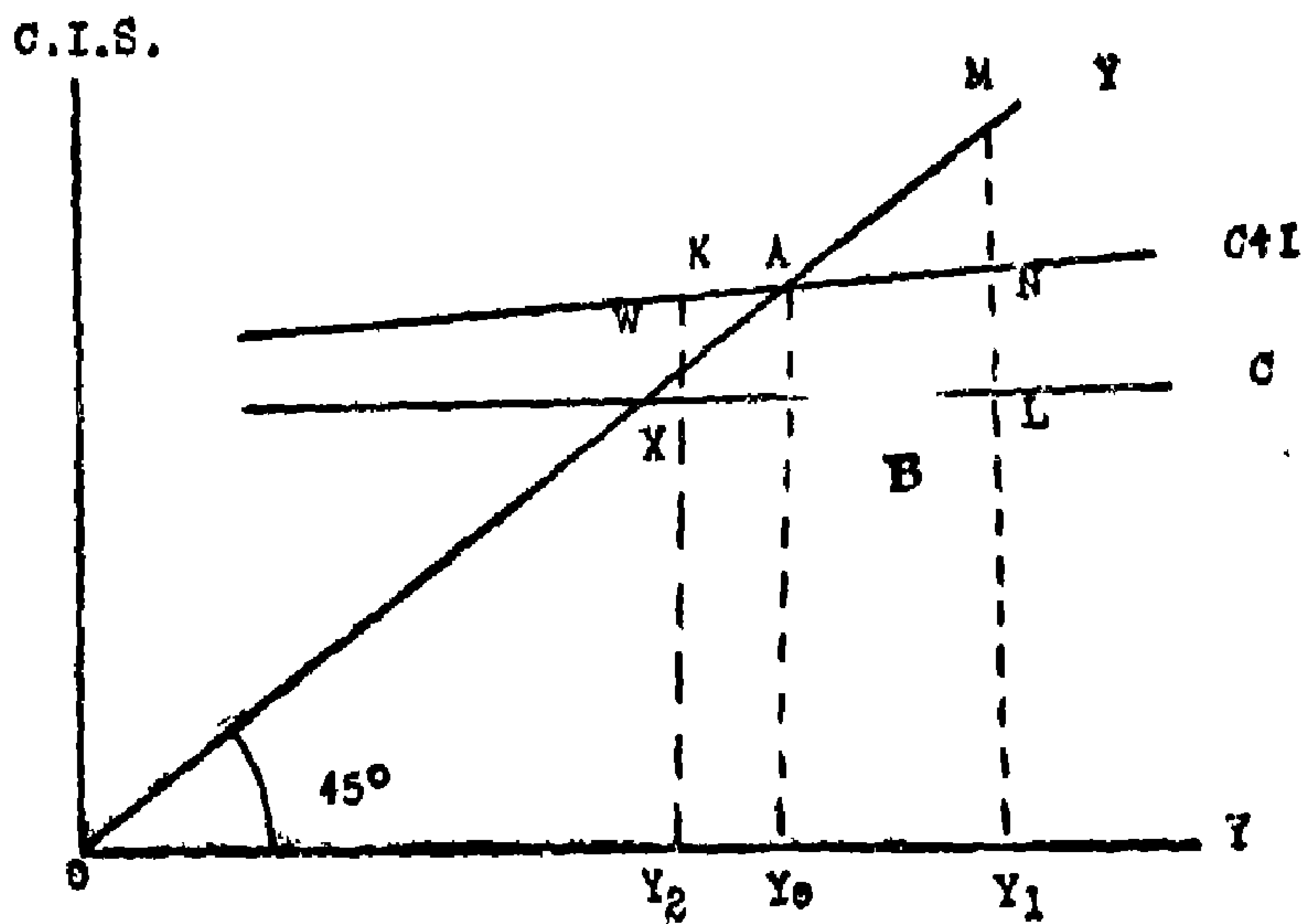
أى أن الادخار يختلف عن الاستثمار بقدر يعادل التغيرات غير المقررة فى البضائع المخزونة .

وبعبارة أخرى فإن الفرق بين الادخار والاستثمار يعادل التغيرات غير المرغوب فيها فى البضائع المخزونة . . . ويلاحظ أن البضائع المخزونة تزيد

زيادة غير مرغوب فيها إذا زاد الادخار عن الاستثمار وبالعكس تنخفض البضائع المخزونة انخفاضاً غير مرغوب فيه إذا زاد الاستثمار عن الادخار .

ويؤدى وجود تغيرات غير مرغوب فيها فى البضائع المخزونة إلى تغيرات فى الدخل فى الاتجاه المضاد . أى أن وجود زيادة غير مرغوب فيها يؤدى إلى تخفيض الانتاج وذلك للتخلص من هذه الزيادة . . كما أن وجود نقص غير مرغوب فيه يؤدى إلى زيادة الانتاج لتعويض هذا النقص . وحيث أننا نفترض وجود علاقة محددة بين الادخار والدخل ، فإن التغيرات فى الدخل تؤدى إلى تغير فى الادخار فى نفس الاتجاه ، أى أن النقص فى الدخل يؤدى إلى نقص فى الادخار والعكس بالعكس ، وهكذا نجد أن التغيرات فى الدخل تعمل على ضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار المقرر . وتستمر هذه العملية حتى تصبح الفجوة صفرا أى حتى يتحقق التعادل بين الاستثمار المقرر والادخار . وعندئذ يتحقق التوازن . فشرط التوازن إذن هو عدم وجود تغيرات غير مرغوب فيها فى البضائع المخزونة .

ويمكن تصوير العلاقة بين الادخار والاستثمار بيانا بالشكل التالى :



ويمثل المحور الأفقي الدخل القومي المحقق . ويمثل الخط المستقيم OY نقط التعادل بين أبعاد المحور الأفقي وأبعاد المحور الرأسي أي أن ، البعد OY_O يساوى البعد OY ويمثل المنحنى C المبالغ المختلفة التي يرغب المجتمع في انفاقها على سلع الاستهلاك عند المستويات المختلفة للدخل . وإذا أضفنا إلى هذه المبالغ التي يقرر رجال الأعمال استثمارها عند مستويات الدخل المختلفة (I) فإننا نحصل على المنحنى (C + I) وهو يمثل الدخل المتوقع أي مجموع المبالغ التي يرغب المجتمع في إنفاقها على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار .

ويتقاطع المنحنى (C + I) مع الخط OY في النقطة A ومستوى الدخل ويتحدد عند المستوى (OY_o) وهذا المستوى تتوفر فيه خاصيتان :

١ — إن هذا المستوى من الدخل يحقق خطط الادخار وخطط الاستثمار معا . . أي أن الدخل OY_o يساوى مجموع المبالغ التي يرغب المجتمع في انفاقها على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار . . وبعبارة أخرى لا توجد استثمارات غير مقررة .

٢ — عند هذا المستوى من الدخل يتعادل الادخار مع الاستثمار فالبعد AB يمثل الفرق بين الدخل والانفاق الاستهلاكي أي الادخار ، وهو في نفس الوقت يساوى الاستثمارات التي يقررها رجال الأعمال .

وكل من هذين التفسيرين يعني أن المستوى OY_o هو المستوى التوازني للدخل والشروط التي يجب أن تتوفر في مستوى التوازن هي :

١ — التعادل بين الادخار والاستثمار . .

٢ — عدم وجود تغيرات غير مرغوب فيها في البضائع المخزونة . .

ويلاحظ أن أى مستوى للدخل على يمين أو على يسار النقطة YO لا يعتبر مستوى توازن وذلك لأنه توجد تغيرات غير مرغوب فيها فى البضائع المخزونة، فإذا أخذنا المستوى OY_1 مثلا فإننا نجد أن الاستثمار المحقق ML (وهو الفرق بين الدخل والاستهلاك) يزيد عن الاستثمار المقرر NL والفرق بينهما — وهو MN يمثل الزيادة غير المقررة فى البضائع المخزونة . . ووجود هذه الزيادة يؤدى إلى انخفاض الدخل إلى YO وكذلك نجد أن مستوى الدخل OY_2 لا يعتبر مستوى توازن . . وذلك لأن عند هذا المستوى يقل الاستثمار المحقق وهو WX (الفرق بين الدخل والاستهلاك) عن الاستثمار المقرر وهو KX بالقدر KW وهذا القدر يمثل النقص غير المرغوب فى البضائع المخزونة . ويؤدى وجود هذا النقص إلى زيادة الدخل حتى يصل إلى YO

ومن ذلك يتبين أن التعادل بين الادخار والاستثمار هو الشرط الذى يجب أن يتوفر لكى يكون المستوى الفعلى للدخل هو مستوى التوازن . وهذا الرأى يستند إلى تعريف هام للاستثمار والادخار . فالاستثمار هنا ليس الاستثمار المحقق . . ولكنه الاستثمار المقرر ، بينما أن الادخار يعنى الادخار المقرر ويساوى فى نفس الوقت الإدخار المحقق .

فشرط التوازن إذن هو التعادل بين الادخار المحقق والاستثمار المقرر وحيث أن الادخار المحقق يساوى الاستثمار المقرر فإنه وضع هذا الشرط فى صيغة أخرى وهى أن شرط التوازن هو التعادل بين الاستثمار المحقق والاستثمار المقرر .

الفصل الرابع عشر

التوازن النقدى

تبين من العرض السابق للعلاقات الأساسية فى النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود أن مستوى الدخل النقدى يتوقف على العوامل الآتية : —

١ — الميل الحدى للاستهلاك .

٢ — التفضيل النقـــدى .

٣ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٤ — كمية النقود المتداولة .

ويقرر كينز أن كلا من الميل الحدى للاستهلاك والتفضيل النقدى يتوقف على السلوك النفسانى للجمهور وأن هذا السلوك يمكن افتراض ثباته — على الأقل فى الأجل القصير . أما الكفاية الحدية لرأس المال فإنها تتوقف على توقعات رجال الأعمال من جهة وعلى الظروف الموضوعية القائمة فى وقت وضع القرارات الاستثمارية من جهة أخرى . وهذه العوامل لا يمكن افتراض ثباتها ، ومن جهة أخرى يقرر كينز أن كمية النقود المتداولة تتوقف على السياسة التى تقررها السلطات النقدية . وقد افترض كينز فى تحليله ثبات كمية النقود وذلك كاجراء لتبسيط عرض الموضوع . ويمكن التخلى عن هذا الفرض دون المساس بجوهر النظرية .

ويقرر كينز أن التغيرات فى مستوى النشاط الاقتصادى لا تنشأ نتيجة لتغير فى السلوك الانفاق للمستهلكين وإنما تنشأ نتيجة لتغير السلوك الاستثمارى لرجال الأعمال ، بمعنى أنه لا يحتمل أن ينشأ تغير فى مستوى النشاط الاقتصادى إلا إذا قرر رجال الأعمال تعديل خططهم الاستثمارية . فيرتفع مستوى النشاط الاقتصادى إذا قرر رجال الأعمال التوسع فى الاستثمار وينكمش مستوى النشاط الاقتصادى إذا قرروا تخفيض الاستثمار .

وعلى ضوء تحليل كينز ، يحدث التعديل فى خطط الاستثمار نتيجة لتغير أحد العوامل الآتية :

١ — التفضيل النقدى .

٢ — الكفاية الحدية لرأس المال .

٣ — تغير كمية النقود المتداولة .

والسؤال الذى نحاول الإجابة عليه الآن هو إلى أى حد يتأثر مستوى الدخل النقدى بالتغيرات فى كمية النقود ؟

وللاجابة على هذا السؤال سوف نستخدم الفروض الاتية :

١ — ثبات دالة التفضيل النقدى .

٢ — ثبات الكفاية الحدية لرأس المال — وهذا يعنى عدم حدوث تغير فى توقعات رجال الأعمال أو تغير فى الظروف الاقتصادية القائمة يدعوهم إلى تعديل خطط الاستثمار .

٣ — تقرير السلطات النقدية زيادة كمية النقود المتداولة .

وفى حدود هذه الفروض ، نستطيع أن نتتبع الاثار التالية لزيادة كمية النقود المتداولة .

أولا : تؤدى زيادة كمية النقود المتداولة إلى تخفيض سعر الفائدة ما لم يكن سعر الفائدة قد وصل فعلا إلى أدنى حد يمكن أن يصل إليه (أى ما لم تكن مرونة الطلب على النقود لأغراض المضاربة لا نهائية) .

ثانيا : يؤدى انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الإنفاق الاستثمارى .

ثالثا : تؤدى زيادة الانفاق الاستثمارى إلى تعديل مستوى الدخل ، حيث يستمر الدخل فى الارتفاع — عن طريق مكرر الاستثمار — حتى يصل إلى المستوى التوازنى وهو المستوى الذى تتحقق فيه زيادة فى المدخرات تعادل الزيادة الأولية فى الاستثمارات .

غير أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن ارتفاع مستوى الدخل النقدى يؤدى إلى زياده الطلب على النقود للاغراض الدخلية وأغراض الاحتياط . وهذه الزيادة فى الطلب على النقود من شأنها أن تؤدى إلى سحب جزء من الأرصدة العاطلة ولا يتم هذا السحب إلا عن طريق رفع الفائدة . وإذا ارتفع سعر الفائدة ، فإنه تتولد قوة انكماشية مضادة للحركة التوسعية السابقة حيث ينكمش الاستثمار وبالتالى ينخفض مستوى الدخل النقدى .

وهكذا نجد قوتين : قوة تدفع الدخل النقدى إلى الارتفاع وقوة أخرى تدفعه إلى الانخفاض . وليس معنى هذا أن الدخل النقدى لن يستقر عند مستوى معين أو أن نقطة التوازن ليست نقطة محددة .

وقد حاول هيكس فى مقال له عن المقارنة بين نظرية كينز والنظرية الـكلاسيكية أن يحدد الشروط التى يجب أن تتوفر فى المستوى التوازنى للدخل وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدى ، وهذه العلاقة تتولد فى نوعين من الأسواق .

١ — السوق النقدى .

٢ — الأسواق السلعية .

وشرط التوازن العام هو أن يتمتع كل من هذه الأسواق بالتوازن ، بمعنى أنه لو حدث اختلال فى أى سوق فإن هـذا الاختلال ينعـكس على السوق الآخر .

وشرط التوازن فى السوق النقـــدى هو التعادل بين كمية النقود والتفضيل النقدى .

وشرط التوازن فى الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار.

وعلى ذلك فإن المستوى التوازنى للدخل النقدى يتحدد عندما يتوفر هذان الشرطان :

١ — التعادل بين التفضيل النقدى وكمية النقود المتداولة .

٢ — التعادل بين الادخار والاستثمار .

ونظراً لأن تصحيح الاختلال فى السوق النقدى يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدى وكمية النقود المتداولة يمثل شرط للتوازن فى الأجل القصير .

ونظراً لأن تصحيح الاختلال فى الأسواق السلعية يتطلب وقتاً حتى يتم مكرر الاستثمار مفعوله ، فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن فى الأجل الطويل .

ويمكن الان أن نشرح كل من هذين الشرطين بشىء من التفضيل .

شرط التوازن فى الأجل القصير .

يتكون التفضيل النقدى من عنصرين أساسيين :

١ — التفضيل النقدى لأغراض الدخل والاحتياط ، وهو يتوقف على نسبة الدخل التى يرغب الأفـــراد فى الاحتفاظ بها فى شكل نقود سائلة ، كما يتوقف على مستوى الدخل النقدى .

٢ — التفضيل النقـــدى لأغراض المضاربة وهو يتوقف على سعر الفائدة النقدى .

وتتوزع كمية النقود الموجودة فى التداول بين الأرصدة العاملة والأرصدة العاطلة توزيعا يتفق مع توزيع التفضيل النقدى بين العنصرين السابقين . وإذا توفر هذا التوافق فإن السوق النقدى يعتبر فى حالة توازن حيث أنه لا يوجد دافع لدى الأفراد لأحداث أى تغيير فى التوزيع القائم . وعلى ذلك فإن شرط التوازن فى السوق النقدى هو .

$$M = ky + L(i)$$

حيث ky تمثل التفضيل النقدى لأغراض الدخل والاحتياط .

L(i) تمثل التفضيل النقدى لأغراض المضاربة .

M تمثل كمية النقود المتداولة .

ويتضح من هذه المعادلة أن التوازن فى السوق النقدى يتوقف على عاملين :

١ — الدخل النقدى .

٢ — سعر الفائدة النقدى .

ويمكن أن نستنتج من التحليل السابق أنه يوجد عند كل سعر فائدة مستوى من الدخل يحقق التعادل بين الطلب الكلى على النقود وكمية النقود المتداولة ، وبعبارة أخرى إذا حدث تغيير فى سعر الفائدة فإن الدخل النقدى لا بد أن يتغير حتى يحقق التوازن فى السوق .

وهذا الترابط بين سعر الفائدة والدخل النقدى يتحقق عن طريق تحول الأرصدة النقدية بين استعمالاتها المختلفة . فارتفاع مستوى الدخل نتيجة لارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال يتطلب زيادة الأرصدة العاملة ونظراً لأننا نفترض ثبات كمية النقود المتداولة فإن زيادة الأرصدة العاملة لا تتحقق إلا عن طريق تخفيض الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة ، ولإغراء المضاربين على تحويل أرصدتهم إلى التداول الانتاجى (الصناعى) فإن سعر الفائدة لا بد أن يرتفع .

وبالمثل نجد أن انخفاض الدخل النقدى يؤدى إلى تخفيض الأرصدة المخصصة للتداول الانتاجى وبذلك تزداد الأرصدة العاطلة وتؤدى هذه الزيادة إلى خفض سعر الفائدة .

ومن ذلك يتبين أنه فى السوق النقدى توجد علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة .

ويمكن إثبات هذه العلاقة بيانيا باستخدام الشكل رقم ١ وهو ينقسم إلى أربعة أقسام ومرتبطة ببعضها البعض .

القسم الأول : يمثل دالة التفضيل النقدى لأغراض المضاربة . وفيه يمثل المحور الرأسى سعر الفائدة والمحور الافقى يمثل الطلب على النقود لاغراض المضاربة ويمثل المنحنى ط ط التفضيل النقدى لأغراض المضاربة ، ولتبسيط عرض الموضوع نفترض هنا أن دالة التفضيل تأخذ اتجاها مستقيما . وهـذا التبسيط لا يمس الخاصية الاساسية لمنحنى التفضيل النقدى وهى انحداره من أعلى إلى أسفل فى اتجاه اليمين وهذه الخاصية المشتقة من العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لاغراض المضاربة . ومن هذا الرسم يتبين أنه إذا كان سعر الفائدة (ب هـ) فإن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يكون (أ ب) وإذا انخفض سعر الفائدة (جـ د) فإن الطلب على النقود لاغراض المضاربة يتمدد إلى (أ جـ) .

القسم الثانى : يمثل توزيع كمية النقود المتداولة بين الارصدة العاطلة والارصدة العاملة . ويمثل المحور الرأسى الأرصدة العاملة ويمثل المحور الافقى الارصدة العاطلة والخط ص ص يمثل التوزيعات المختلفة لكمية النقود المتداولة بين الارصدة العاملة والارصدة العاطلة . بحيث أن ا ص + ا صَ = كمية النقود المتداولة أى أنه إذا كانت كمية النقود المتداولة هى (ا صَ) وأن هذه الكمية كلها يحتفظ بها الافراد فى شكل عاطل فان الارصدة العاملة

تساوى صفر . أما إذا احتفظ بها الأفراد فى شكل عامل (أ ص) فإن الأرصدة العاطلة تساوى صفر . وبين هذين الطرفين توجد توزيعات مختلفة لكمية النقود المتداولة بين الأرصدة العاملة والأرصدة العاطلة . فاذا كانت الأرصدة العاطلة (أ ب) فان الأرصدة العاملة تساوى (ب س) بحيث أن .

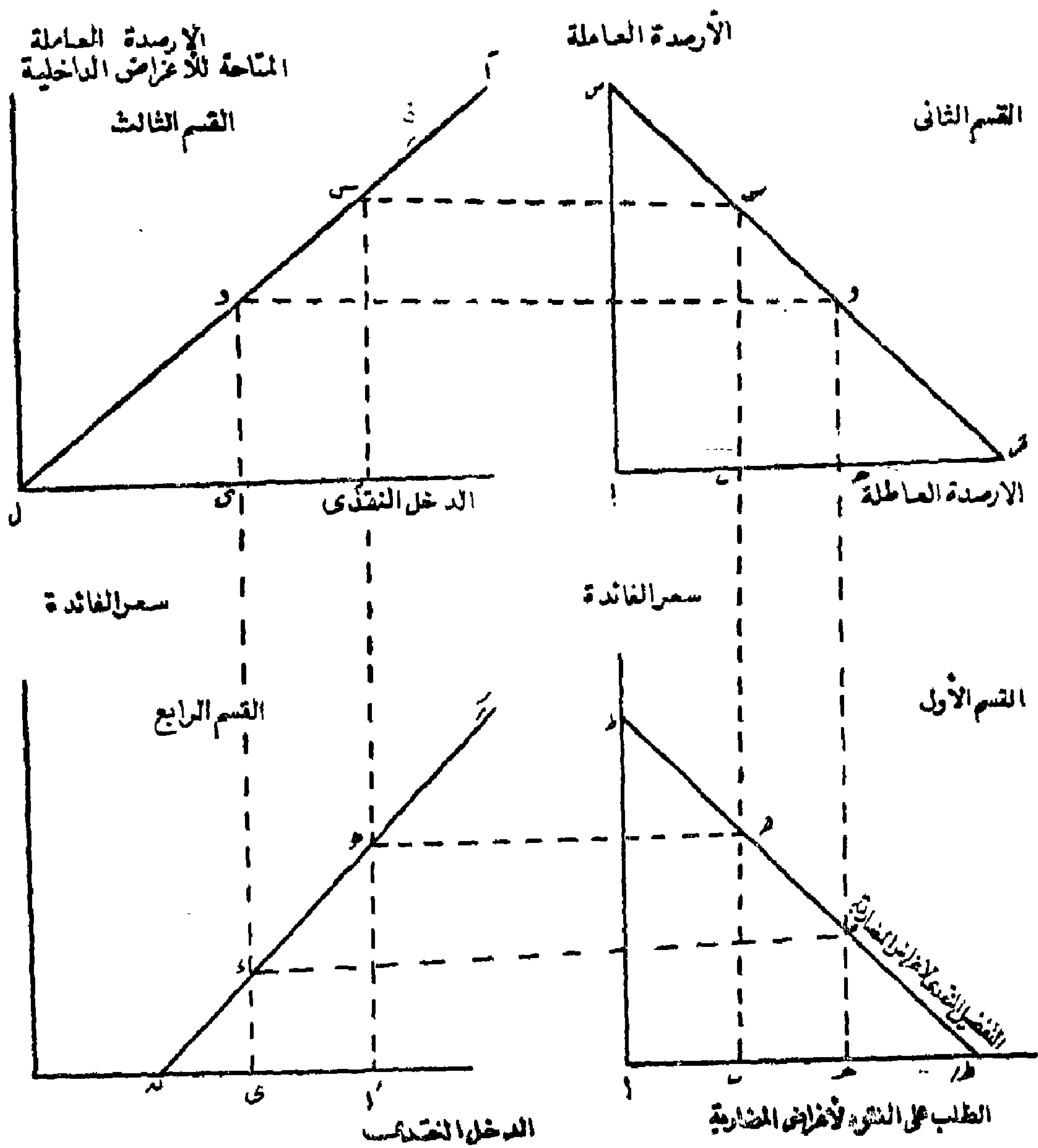
أ ب + ب س = ا ص = ا صَ .

وإذا كانت الأرصدة العاطلة تساوى (أ جـ) فإن الأرصدة العاملة تساوى (جـ و) بحيث أن .

أ جـ + جـ و = ا ص = ا ص .

وقد صمم الرسم الثانى بحيث تكون الأرصدة العاطلة مساوية للتفضيل النقدى لأغراض المضاربة وهو شرط التوازن فى الأجل القصير . والغرض من هذا القسم بالاشتراك مع القسم الأول هو تحديد الأرصدة العاملة عندما يكون سعر الفائدة عند مستوى معين . فإذا كان سعر الفائدة (ب هـ) فان الأرصدة العاطلة تكون فى حالة التوازن — مساوية للقدر (أ ب) وبالتالى فان الأرصدة العاملة المتاحة للاغراض الدخلية تكون مساوية للقدر (ب س) .

وعندما يكون سعر الفائدة (جـ د) فان الارصدة العاطلة تكون (ا جـ) وبالتالى فان الارصدة العاملة تكون مساوية للقدر (جـ و) .



(شكل ١ – أ)

شرط التوازن فى الاجل القصير

بافتراض ثبات كمية النقود المتداولة

القسم الثالث : يمثل دالة التفصيل النقدى للاغراض الدخلية أى العلاقة بين الدخل النقدى والطلب على النقود للأغراض الدخلية . والمحور الرأسى يمثل الأرصدة العاملة المتاحة للأغراض الدخلية وللمحور الأفقى يمثل الدخل النقدى والمنحنى (ل لَ) يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين . ويراعى فى تحديد انحدار المنحنى أن هذا الإنحدار يمثل نسبة الدخل النقدى التى يرغب الجمهور فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدى (k) .

ويتضح من هذا القسم أنه إذا كانت الأرصدة العاملة المتاحة هى (و ى) فإن الدخل النقدى الذى يحقق التعادل بين الطلب على النقود للاغراض الدخلية والأرصدة العاملة المتاحة يكون (ل ى) وإذا زادت الأرصدة العاملة المتاحة إلى (م س) فإن الدخل النقدى يكون (ل م) .

القسم الرابع : يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدى كما تشتق من الأقسام الثلاثة السابقة ويمثل المحور الرأسى سعر الفائدة ويمثل المحور الأفقى الدخل النقدى . والمنحنى (ىه ىهَ) يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين .

فعندما يكون الدخل النقدى (ل ى) فإن سعر الفائدة الذى يتفق مع هذا المستوى من الدخل يكون (د ى) وهو يساوى (جـ د) فى القسم الأول المجاور . وعندما يكون الدخل النقدى (ل م) فإن سعر الفائدة الذى يتفق مع هذا المستوى من الدخل يكون (هـ م) وهو يساوى (ب هـ) فى القسم الأول .

ويوضح هـــذا الشكل وجود علاقة طردية بين الدخل النقدى وسعر

الفائدة بمعنى أنه إذا زاد الدخل النقدى فإن سعر الفائدة يميل إلى الإرتفاع . وهذه العلاقة هى تلخيص وتجميع للعلاقات المختلفة التى تمثلها الأقسام الثلاثة السابقة ويمكن أن نعيد صياغة هذه العلاقات كالآتى : —

عندما يكون الدخل النقدى (ل ى) فإن الطلب على النقود للاغراض الدخلية يكون (ى و) كما هو واضح فى الشكل الثالث وإذا كانت كمية النقود الموجودة فى التداول هى (أ ص) فإن الأرصدة العاطلة المتاحة لأغراض المضاربة تكون (أ ج) كما هو واضح فى الشكل الثانى وسعر الفائدة الذى يحقق التعادل بين الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة والتفضيل النقدى هو (ج د) . كما هو واضح فى القسم الأول . وعلى ذلك فإنه عندما يكون الدخل النقدى (ل ى) فإن القوى الموجودة فى السوق النقـدى تعمل على تحديد السعر التوازنى للفائدة عند المستوى (د ج) وهذا هو ما يقرره القسم الرابع .

وإذا زاد الدخل النقدى إلى (ل م) فإن الطلب على النقود للاغراض الدخلية يكون (م س) وبالتالى فان الأرصدة العاطلة المتاحة لأغراض المضاربة تقل إلى (أ ب) وسعر الفائدة التوازنى الذى يحقق التعادل بين هذه الأرصدة والتفضيل النقدى لأغراض المضاربة يرتفع إلى (ب هـ) .

ونظراً لأن المنحنى ىدىدً فى القسم الرابع يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدى عندما يسود التوازن فى السوق النقدى فانه يمكن تفسيره بأنه المنحنى الذى يربط بين النقط التوازنية المختلفة فى السوق النقدى ، فكل نقطة على هذا المنحنى تمثل مركزاً من مراكز التوازن فى السوق النقدى أى تمثل موقفاً يتعادل عنده الطلب على النقود للاغراض المختلفة مع كمية

التداول . ولذلك فانه يمكن أن نطلق عليه منحنى التعادل بين طلب وعرض النقود(LM).

وتوضح المقارنة بين القسمين الأول والرابع أن منحنى التعادل بين طلب وعرض النقود فى القسم الرابع يتخذ اتجاها عكسيا للاتجاه الذى يتخذه منحنى التفضيل النقدى لأغراض المضاربة .

ويتوقف إنحدار منحنى (LM) ومركزه على ثلاثة عوامل رئيسية .

(أ) السياسة النقدية .

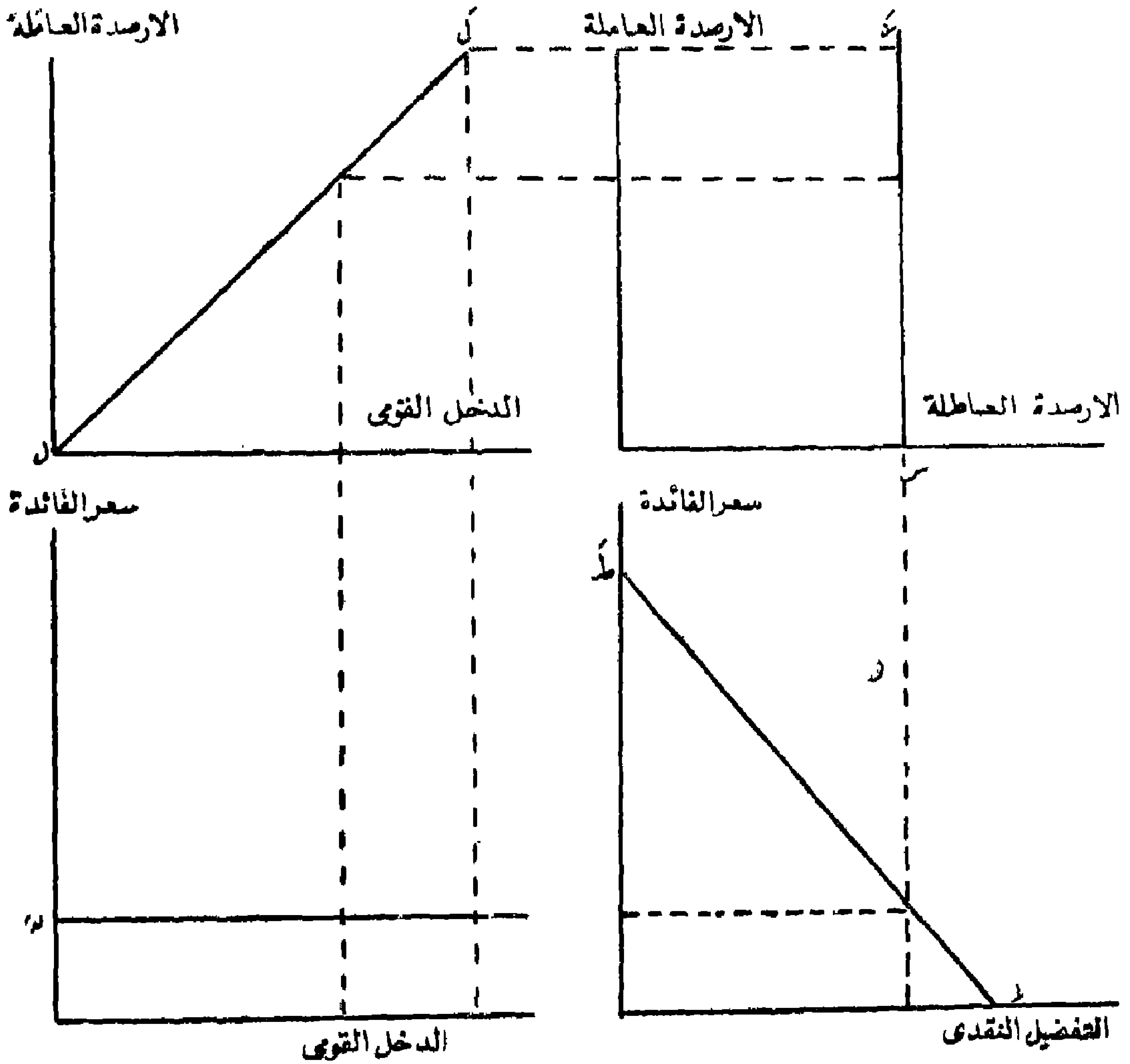
(ب) التفضيل النقدى للاغراض الدخلية .

(جـ) التفضيل النقدى لأغراض المضاربة .

وقد افترضنا فى عرض الموضوع ثبات هذه العوامل ويعنينا هنا أن نبين أثر السياسة المصرفية على التوازن فى السوق النقدى ، ويمكن أن نأخذ الحالة المتطرفة الأخرى وفيها تكون السياسة النقدية مرنة مرونة لانهائية بالنسبة لتغيرات الدخل القومى ، بمعنى أن السلطات النقدية تكون مستعدة لزيادة كمية النقود المتداولة تجاوبا مع زيادة الدخل النقدى بحيث تكون الزيادة فى كمية النقود مساوية للزيادة فى الطلب على النقود للاغراض الدخلية .

فى هذه الحالة نجد أن أى تغير فى الطلب على النقود للاغراض الدخلية لا يؤثر على الأرصدة المتاحة لأغراض المضاربة ، أو بعبارة أخرى تعنى هذه السياسة ثبات الأرصدة العاطلة مهما كانت الأرصدة المتاحة للأغراض

الداخلية . ويمكن التعبير عن هذا الموقف بتعديل اتجاه المنحنى (ص صً)
فى القسم الثانى بحيث يصبح عموديا . وبالتالى فإن أى تغير فى مستوى الدخل
النقدى لا يؤثر على سعر الفائدة ويترتب على هذا التعديل تعديل اتجاه المنحنى



شكل رقم ١ — ب
تحديد شرط التوازن فى الأجل القصير
فى حالة مرونة السياسة النقدية بالنسبة لتغيرات
الدخل القومى .

(ن نَ) فى القسم الرابع بحيث يأخذ اتجاها أفقيا ليعبر عن ثبات سعر الفائدة مهما تغير مستوى الدخل ، كما فى الشكل ١ — ب .

ومعنى ذلك أن التوازن فى السوق النقدى يتحقق دون تغير سعر الفائدة إذا تدخلت السلطات النقدية لزيادة كمية النقود المتداولة زيادة متناسبة مع الزيادة فى الدخل النقدى أو لتخفيض كمية النقود المتداولة تخفيضا مناسبا مع الإنخفاض فى مستوى الدخل النقدى .

شرط التوازن فى الأجل الطويل :

إذا افترضنا عدم وجود علاقات مع العالم الخارجى — أو إذا كان ميزان المدفوعات فى حالة توازن - فإن التوازن فى الدخل القومى يتحدد فى الأجل الطويل عندما يتعادل الإدخار مع الاستثمار . ويقصد بالأجل الطويل هنا المدة اللازمة لتصحيح الدخل نتيجة لحدوث تغير فى الاستثمار ، أى المدة اللازمة لكى يتم مكرر الاستثمار مفعوله .

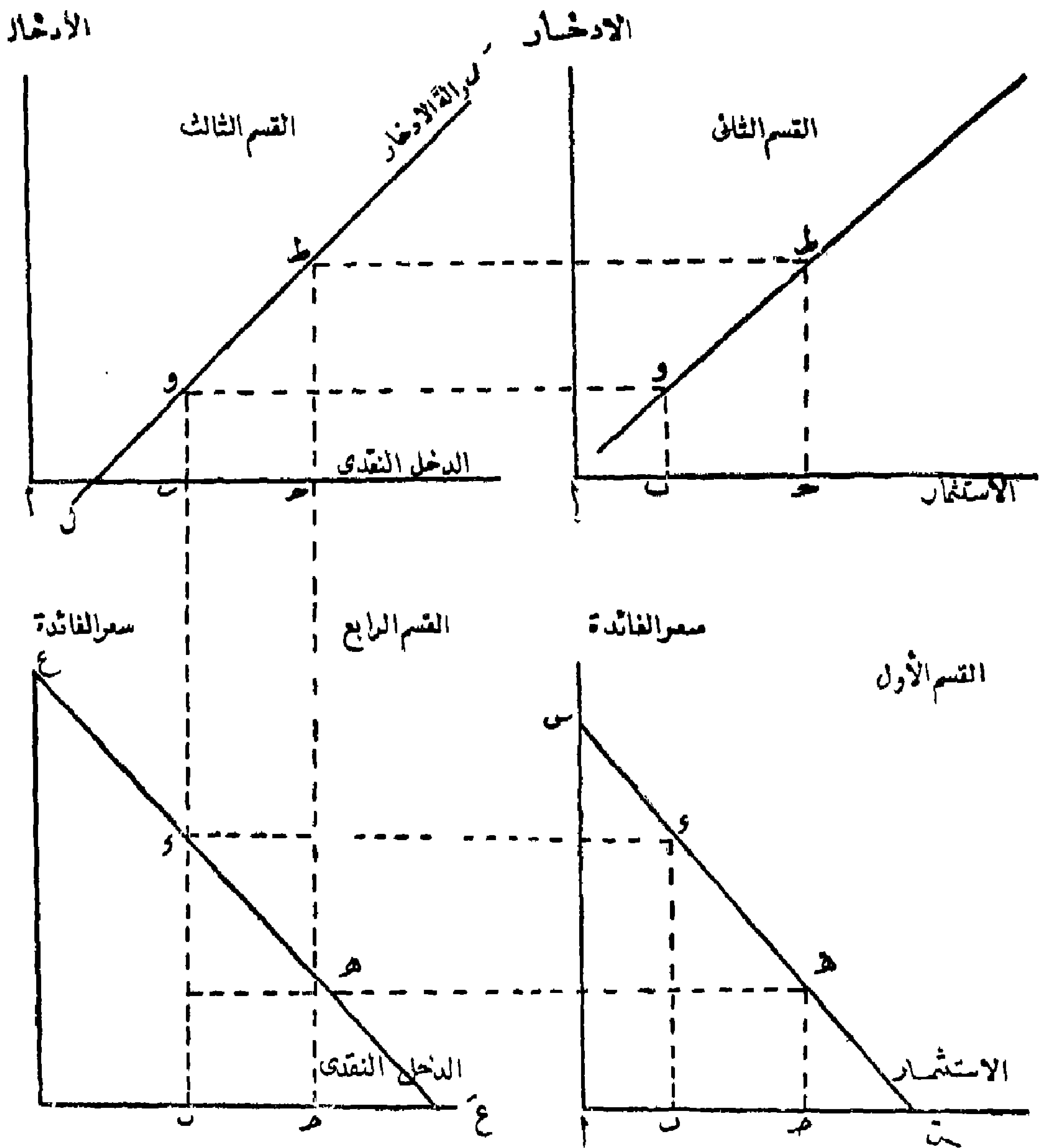
ويتحقق هـــذا التعادل بين الإدخار والاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار فإذا حـدثت زيادة فى الاستثمار فان هذا التغيير يؤدى إلى تزايد الدخل بكميات متناقصة - نتيجة لتسرب جزء من الزيادة فى الدخل إلى الإدخار - ومعنى ذلك أن كل زيادة فى الدخل يترتب عليها زيادة فى الإدخار . ويستمر الدخل فى التزايد حتى تصبح الزيادة فى الإدخار مساوية للزيادة الأولية فى الاستثمار .

وقد سبق أن عرضنا دالة الاستثمار وهى تقرر وجود علاقة بين الإنفاق

الاستثمارى وسعر الفائدة طويل الأجل وذلك بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال . وتتوقف العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة على شكل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال وطبقاً لنظرية كينز فان هذا المنحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل ومحدب من ناحية المركز دلالة على وجود علاقة عكسية بين الكفاية الحدية لرأس المال والإنفاق الاستثمارى .

ويقرر كينز أن المستوى التوازنى للانفاق الاستثمارى يتحدد عندما تتعادل الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة طويل الأجل وعلى ذلك فإنه إذا تحرك منحنى سعر الفائدة على منحنى الكفاية الحدية لرأس المال فاننا نحصل على سلسلة من المستويات التوازنية للاستثمار كل منها يتفق مع سعر فائدة معين . وهذا الجدول الذى يربط بين المستويات التوازنية للاستثمار وأسعار الفائدة المختلفة يمثل العلاقة بين المتغيرين والخاصية التى تميز هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة .

ومن هذا العرض للعلاقات التى يقررها كينز ، يمكن أن نتبين وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة طويل الأجل والدخل النقدى فى عن طريق عمليات تصحيح الدخل . فانخفاض سعر الفائدة النقدى يؤدى إلى زيادة الاستثمار وهذا يؤدى — عن طريق مضاعف الاستثمار ، إلى زيادة الدخل النقدى وبالعكس يؤدى أرتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار ، وبالتالى يؤدى إلى انخفاض الدخل .



الشكل رقم ٢

تحديد شرط التوازن فى الأجل الطويل .

ويمكن أن نفترض عن طريق التقريب — وجود علاقة موجبة بين سعر الفائدة النقدى طويل الاجل وسعر الفائدة النقدى قصير الاجل وعلى ذلك فانه توجد علاقة بين سعر الفائدة النقدى قصير الاجل والدخل النقدى .

ويمكن أن نعرض هذه العلاقة بيانيا باستخدام الشكل (٢) وهو ينقسم مثل الشكل (١) إلى ٤ أقسام : —

القسم الأول : يمثل دالة الاستثمار وفيه يمثل المحور الرأسي سعر الفائدة ويمثل المحور الافقي المستوى التوازني للاستثمار . والمنحنى س سَ يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار وهو ينحدر من أعلى إلى أسفل فى اتجاه اليمين دلالة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين . وفى هذا الشكل نجد أنه إذا كان سعر الفائدة (ب د) فان المستوى التوازنى للاستثمار يكون (أ ب) . وإذا انخفض سعر الفائدة إلى (جـ هـ) فان الاستثمار يرتفع إلى (أ جـ) .

القسم الثاني : يمثل التوازن بين الادخار والاستثمار . وفيه يمثل المحور الرأسي الادخار والمحور الافقي يمثل الاستثمار . والمنحنى (أ أَ) يمثل نقط التعادل بين الادخار والاستثمار فعندما يكون الاستثمار (أ ب) يكون الادخار — فى حالة التوازن — (ب و) وعندما يكون الاستثمار (أ جـ) فان الادخار يكون (جـ ط) .

القسم الثالث : يمثل العلاقة بين الادخار والدخل النقدى . وفيه يمثل المحور الرأسي الادخار والمحور الافقي يمثل الدخل والمنحنى (ل لَ) يمثل دالة الادخار أى أنه يحدد الادخارات التي تتولد عند كل مستوى من مستويات الدخل ، ويتوقف انحدار هذا الخط على الميل الحدى للادخار .

ويتضح من هذا الشكل أن الدخل النقدى الذى يولد مدخرات قدرها (ب و) هو (م ب) وأن الدخل الذى يولد مدخرات قدرها (ط حـ) هو (م جـ) .

القسم الرابع : يمثل العلاقة بين سعر الفائدة والدخل النقدى . وهو يجمع العلاقات الثلاثة التى توضحها الاقسام الثلاثة السابقة وفيه يمثل المحور الرأسى سعر الفائدة ويمثل المحور الافقى الدخل النقدى . والمنحنى (ع عَ) يمثل العلاقة بين هذين المتغيرين وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل المستوى التوازنى الدخل النقدى عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة .

فعندما يكون سعر الفائدة (د ب) فان المستوى التوازنى الدخل النقدى يكون (م ب) . وتتحدد هذه العلاقة عن طريق التفاعل بين العلاقات السابقة فعند سعر الفائدة (د ب) نجد أن المستوى التوازنى للاستثمار هو (أ ب) كما فى القسم الاول والادخار الذى يجب أن يتولد لكى يتحقق التوازن هو (و ب) كما فى القسم الثانى . والدخل النقدى الذى يولد هذا القدر من المدخرات هو (م ب) كما فى الشكل الثالث وعلى ذلك فان المستوى التوازنى الدخل النقدى الذى يسود عندما يكون سعر الفائدة (د ب) هو (م ب)وهذا هو ما يقرره القسم الرابع .

وإذا انخفض سعر الفائدة إلى (هـ جـ) فان المستوى التوازنى للدخل النقدى يرتفع إلى (م جـ) وذلك لانه عند سعر الفائدة (هـ جـ) يكون المستوى التوازنى للاستثمار (أ جـ) والادخار الذى يجب أن يتولد لكى يتحقق التوازن هو (خ ط) وهذا القدر من المدخرات يتولد من دخل قدره (م جـ) وعلى ذلك فإن المستوى التوازنى للدخل النقدى الذى يتفق مع سعر فائدة قدره (هـ جـ) هو (م جـ) .

وعلى ذلك نستطيع أن نتبين طبيعة المنحنى (ع عَ) فهذا المنحنى يمثل سلسلة

من المستويات التوازنية للدخل النقدى التى تسود فى الأجل الطويل عند المستويات المختلفة لسعر الفائدة ، ولذلك فإن هذا المنحنى يمثل نقط التوازن فى الأجل الطويل ويمكن أن نطلق عليه منحنى تعادل الادخار والاستثمار (I S) .

والخاصية التى تميز هذا المنحنى هو انحداره من أعلى إلى أسفل فى اتجاه اليمين دلالة على وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل النقدى .

شروط التوازن العام :

تبين لنا من العرض السابق أنه لا بد أن يتوافر شرطان لكى يتحقق التوازن :

١ — أن التوازن فى الأجل القصير هو التعادل بين التفضيل النقدى وكمية النقود المتاحة للتداول .

٢ — التوازن فى الأجل الطويل وهو التعادل بين الادخار والاستثمار (وذلك بفرض استبعاد المعاملات مع العالم الخارجى) .

وقد رأينا أنه توجد سلسلة من مراكز التوازن فى الأجل القصير وهذه السلسلة يربطها منحنى التعادل بين طلب الدخل النقدى (L M) .

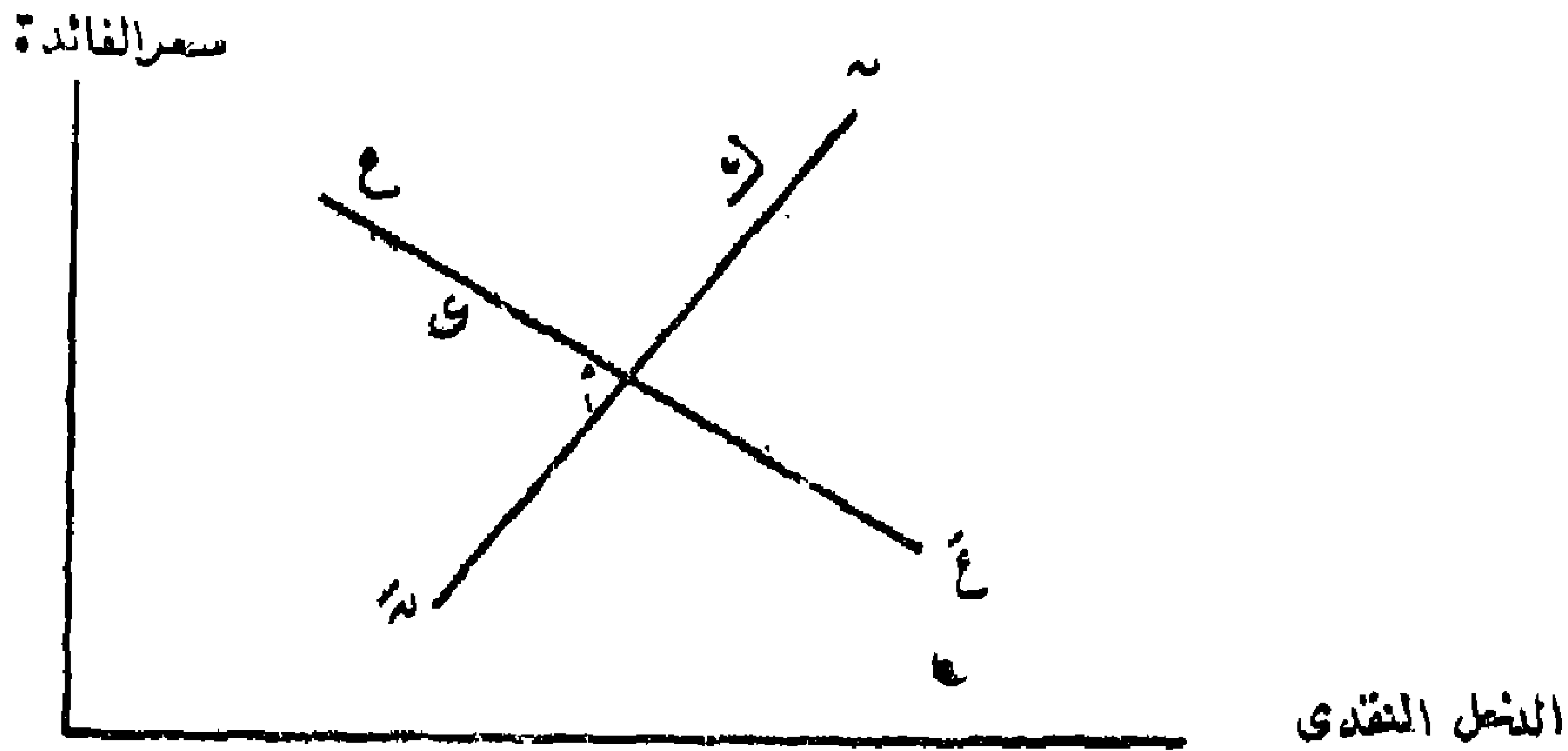
وكذلك توجد سلسلة من مراكز التوازن فى الأجل الطويل وهذه السلسلة يربطها منحنى التعادل بين الادخار والاستثمار (I S) .

وإذا جمعنا هذين المنحنين فى شكل واحد فإننا نجدهما يتقاطعان فى نقطة محددة (م) كما فى الشكل (٣) وهذه النقطة يتوفر فيها شرطان :

١ ـــ التعادل بين طلب وعرض النقود .

٢ ـــ التعادل بين الادخار والاستثمار .

وعلى ذلك فان هذه النقط تمثل شرط التوازن العام وهى تحدد المستوى التوازنى لكل من الدخل النقدى وسعر الفائدة . وأى نقطة أخرى على أى من المنحنين لا تمثل التوازن العام فالنقطة (ك) على المنحنى (ن نَ) تمثل شرط التوازن فى الأجل القصير وكذلك النقطة (ى) على المنحنى (ع عَ) يتوفر فيها شرط التوازن فى الأجل الطويل ولكن لا يتوفر فيها شرط التوازن فى الأجل القصير .



(شكل ٣)

شرط التوازن العام

والملاحظة التى نخرج بها من هذا التحليل هى أن تحديد المستوى التوازنى للدخل يتوقف على العوامل الآتية :

(أ) دالة التفضيل النقدى لأغراض المضاربة .

(ب) دالة التفضيل النقدى للاغراض الدخلية .

(ج) السياسة المصرفية .

(د) الكفاية الحدية لرأس المال .

(ه) الميل الحدى للادخار — وبالتالى مكرر الاستثمار .

وإذا ظلت جميع هذه العوامل ثابتة فإن المستوى التوازنى لا يتغير . ولكن إذا حدث تغير فى أحد العوامل الثلاثة الأول فإن منحنى التعادل بين طلب وعرض النقود (ن نَ) يغير مركزه (وقد يغير اتجاه انحداره أيضاً) . وينتقل الدخل القومى إلى مستوى توازنى آخر . وإذا حدث تغير فى أحد العاملين الأخيرين ، فإن منحنى التعادل بين الادخار والاستثمار يغير مركزه ، (وقد يغير انحداره) وينتقل الدخل القومى إلى مستوى توازنى آخر .

ويعنينا هنا أن نؤكد أنه إذا كانت السياسة النقدية مرنة بالنسبة لتغيرات الدخل بمعنى أن السلطات النقدية تحرص على المحافظة على التناسب بين التغير فى الدخل النقدى وكمية النقود المتاحة للاغراض الدخلية ، فانه يمكن أن تتحدد عدد من المستويات التوازنية للدخل دون إحداث تغيير فى سعر الفائدة .

التضخم

تعريف التضخم :

يعتبر « التضخم » من أكثر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً ، وعلى الأخص منذ قيام الحرب العالمية الثانية حتى الآن . غير أنه بالرغم من شيوع استخدام هذا الاصطلاح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته ، ويرجع انقسام الرأى حول تحديد مفهوم التضخم إلى أن الاصطلاح يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة . يمكن أن نختار منها الحالات الآتية :

١ — الارتفاع المفرط فى المستوى العام للأسعار .

٢ — ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدى مثل الأجور أو الأرباح .

٣ — ارتفاع التكاليف .

٤ — الافراط فى خلق الأرصدة النقدية .

وليس من الضرورى أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة فى إتجاه واحد فى وقت واحد بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع من المستوى العام للأسعار دون أن يصحبه ارتفاع الأجور النقدية كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع فى التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع فى الأرباح ، ومن المحتمل أن

يحدث إفراط فى خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع فى الأسعار أو الدخول النقدية .

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التى يمكن أن يطلق على كل منها «التضخم» هى ظواهر مستقلة عن بعضها إلى حد ما . وهذا الاستقلال هو الذى يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم . ومن العبث أن نبحث عن تعريف عام للتضخم ينطبق على جميع الحالات السابقة ، واعتبار هـذا التعريف أصح التعريفات وأكثرها دقة وأنه من الأفضل أن نميز كل حالة على حدة ونميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التى يطلق عليها . وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات تشمل :

١ — تضخم الأسعار أى الارتفاع المفرط فى الأسعار .

٢ — التضخم الدخلى أى ارتفاع الدخول النقدية وينقسم إلى :

(أ) تضخم الأجور .

(ب) تضخم الأرباح .

٣ — تضخم التكاليف أى ارتفاع التكاليف .

٤ — التضخم النقدى أى الإفراط فى خلق الأرصدة النقدية .

ويقرر بعض الكتاب أنه عندما يستخدم التضخم دون تمييز الحالة التى يطلق عليها ، فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار ، وذلك لأن الارتفاع المفرط فى الأسعار هو المعنى الذى ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم ونحن لو تأملنا فى جوهر النظريات المختلفة التى تعالج

موضوع التضخم نجد أن الموضوع الذى تعالجه هـذه النظريات هو تحليل العملية الديناميكية لتكوين الأسعار والبحث عن القوى التى تسبب تحركات الأسعار والآثار التى تترتب على هذه التحركات .

غير أن التجارب التى مر بها عدد من الدول أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها قد أثبتت إمكانية حدوث حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمى ومع ذلك تحتفظ فيها الأسعار بالثبات نتيجة لقيام السلطـات العـامة بتجميد الأسعـار عن طريق القرارات الإدارية أو التشريع ، ومثل هـذه الحالات تنطوى على احتمال حدوث التضخم وإنطلاق الأسعار إلى الارتفاع بمجرد رفع الرقابة الإدارية .

والناحية التى تميز هـذه الحالات هى وجود قوة شرائية لدى الأفراد ووجود استعداد لانفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولـكن الأفراد يعجزون عن ممارسة هـذا الانفاق لعدم توفر السلع بالـكميات التى يرغبونها من جهة وجمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية . وهـذه الحالات تنطوى على خطر إنطلاق الأسعار واتجاهها إلى الارتفاع السريع بمجرد إلغاء القرارات الإدارية التى تحكم الأسعار أو التراخى فى تنفيذها . ولذلك يميل الاقتصـاديون إلى تعريف هذه الحالات بأنها حالات تضخمية رغم ثبات الأسعـار ، ويطلقون على هذا النوع من التضخم اسم « تضخم كامن » Latent Inflation تمييزاً له عن النوع الأول الذى تتمتع فيه الأسعار بالحرية التامة فى الانطلاق ويطلقون عليه « التضخم المـكشوف » open Inflation .

والتضخم الـكامن يزيد مسألة تعريف التضخم تعقيداً وذلك لأنه يعنى أن وجود ارتفاع فعلى فى الأسعار لا يعتبر دلالة كافية على وجود التضخم ، حيث

أنه يمكن أن يوجد تضخم دون أن يتحقق ارتفاع في الأسعار ، ولكن يستدل على وجود التضخم من زيادة سيولة المجتمع ، أي وجود قوة شرائية لا يمكن إنفاقها رغم وجود استعداد للانفاق .

هذا التمييز بين التضخم المكشوف والتضخم الكامن يعني أن التضخم — بصفة عامة — يطلق على أحدى الظاهرتين الآتيتين :

١ — الإرتفاع المطرد في المستوى العام للأسعار .

٢ — إضطرار المجتمع إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة .

وتوجد خاصية مشتركة تجمع بين هاتين الظاهرتين وهي عن عجز النقود عن أداء وظائفها أداء كاملا ، فالإرتفاع المطرد في الأسعار يعني تدهور صلاحية النقود كمقياس للقيم ، كما أن اضطرار المجتمع إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة يعني تعطيل وظيفة النقود كقوة شرائية عامه .

وعلى ذلك فإنه يمكن أن نعرف التضخم بأنه الحالة التي تضعف فيها قدرة النقود على أداء وظيفتها أما كمقياس للقيم (التضخم المكشوف) أو كقوة شرائيه عامة (التضخم الكامن) وهذا التعريف لا يتعارض مع جوهر الموضوع الذى تعالجة نظريات التضخم وهو دراسة ديناميكية جهاز الأسعار (١)

---

(1) Cairncross : Introduction to Economics, op. cit., p. 474.

تفسير التضخم :

إذا استعرضنا النظريات المختلفة التي تحاول أن تفسر التضخم ، يمكن أن نقرر أن أغلب النظريات المعاصرة تحاول أن تفسير التضخم بوجود أفراط في الطلب على السلع والخدمات — أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار .

وهذا لا يعني تجاهل العوامل الأخرى التي يمكن أن تساهم في التضخم . فالنظريات المعاصرة تشير إلى العوامل التكنولوجية والعوامل النفسية والعوامل التنظيمية (الأحتكارات) التي يمكن أن تؤدي تلقائياً إلى حدوث تضخم .

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادىء البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب ، فهذه القوانين تقرر أنه — بالنسبة لكل سلعة على حدة — يتحدد السعر عند ما يتعادل الطلب مع العرض وإذا حدث أفراط في الطلب — فانه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض ، وتؤدي هذه الفجوه إلى رفع السعر وتضيق الفجوة مع كل أرتفاع في السعر حتى تزول تماما وعندئذ يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث أفراط في الطلب على أي سلعة فان التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار .

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل

بها المجتمع . فكما أن أفراط الطلب على سلعة واحـــدة يؤدى إلى رفع سعرها ، فان أفراط الطلب على جميع السلع والخدمات — أو الجزء الأكبر منها — يؤدى إلى أرتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هى حالة التضخم .

وتأمل طبيعة عملية تكوين الأسعار يوضح القوة الفعلية التى تولد التضخم فى حالة وجود أفراط فى الطلب ، فارتفاع الأسعار ينشأ عن إصرار أحد القطاعات فى المجتمع على زيادة نصيبه من الموارد الكلية التى يملكها المجتمع ، وامتناع القطاعات الأخرى عن تخفيض نصيبها من هـــذه الموارد أو أمتناعها عن زيادة الموارد الكلية ، ويضطر القطاع الذى يتمسك بزيادة نصيبه إلى رفع الأسعار لكى يغرى القطاعات الممتنعة على التنازل عن نصيبها . وبعبارة أخرى فأن القوة التى تولد التضخم هى التنازع بين القطاعات المختلفة على موارد المجمتع ، ولا يكفى لكى يتولد التضخم أن يوجد قطاع يتمسك بزيادة موارده دون أن توجد قطاعات أخرى تمتنع عن تخفيض نصيبها وذلك لأنه لو تمسك قطاع بزيادة نصيبه من الموارد وكانت القطاعات الأخرى على استعداد لتخفيض نصيبها أختياراً أو إذا كانت هذه القطاعات على استعداد لزيادة الموارد الكلية فانه لا يوجد دافع لرفع الأسعار وبالتـــالى لن تتولد قوة تضخمية .

ولكى نستطيع تفهم تفسير التضخم بوجود أفراط فى الطلب يحسن أن نلجأ إلى قانون فالراس عن الأسواق وهذا القانون يقرر أن الاقتصاد القومى يتكون من مجموعة من الأسواق كل منها تتعامل فى سلعة معينة أو مجموعة من الأسواق كل منها تتعامل فى سلعة معينة أو مجموعة معينة من السلع .

وإذا اعتبرنا النقود سلعة من السلع فان الشرط الذى يتوفر لكى يتحقق التوازن العام هو التعادل بين مجموع الطلب على السلع مع مجموع المعروض منها .

ولتبسيط عرض الموضوع يمكن أن نفترض أن الاقتصاد القومى يتكون من أربعة أسواق :

١ — سوق النقود Money Market

٢ — سوق خدمات عناصر الإنتاج Factor Market

٣ — سوق الأصول المالية Financial Assets Market

٤ — سوق السلع والخدمات Commodity Market

وعلى ذلك يمكن أن نعرض قانون فالراس فى صورته البسيطة كالآتى :

$$(1)\ S_m + S_f + S_a + S_c = D_m + D_f + D_a + D_c$$

حيث

S_m عرض النقود أى كمية النقود المتداولة

D_m الطلب على النقود

S_f عرض خدمات عناصر الإنتاج

D_f الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

S_a عرض الأصول المالية

D_a الطلب على الأصول المالية

S_c عرض السلع والخدمات

D_c الطلب على السلع والخدمات

ومن المعادلة (١) نتبين أن :

$$(S_m - D_m) + (S_f - D_f) + (S_a - D_a) + (S_c - D_c) = D \quad (2)$$

$$S_m = D_m = (D_f - S_f) + (D_a - S_a) + (D_c - S_c) \quad (3)$$

حيث

$(S_m - D_m)$ الفائض فى عرض النقود

$(D_f - S_f)$ الفائض فى الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

$(D_a - S_a)$ الفائض فى الطلب على الأصول المالية

$(D_c - S_c)$ الفائض فى الطلب على السلع والخدمات

وبعبارة أخرى يؤدى التداخل بين الأسواق المختلفة إلى وجود المطابقة الآتيـــة :

الأفراط فى عرض النقود = الأفراط فى الطلب على خدمات عناصر الإنتاج .

+ الأفراط فى الطلب على الأصول المالية

+ الأفراط فى الطلب على السلع والخدمات .

وإذا أعدنا النظر في نظرية كمية النقود نجد أنها كانت تركز اهتمامها في الإفراط في عرض النقود ، حيث كانت تقرر أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى توسع النظام المصرفي في خلق النقود ، وبعبارة أخرى تفترض النظرية أن الإفراط في عرض النقود يولد إفراطا في الطلب ويترتب على ذلك ارتفاع في الأسعار .

ويمكن أن نتبين من المطابقة السابقة جانب الخطأ في هذه النظرية وهو أن الفائض في الأرصدة النقدية يمكن أن يتسرب إلى سوق خدمات عناصر الإنتاج فيولد افراطا في الطلب على هذه الخدمات أو يتسرب إلى سوق الأصول المالية فيولد أفراطا في الطلب على هذه الأصول ، ولا يتسرب شيء من الزيادة في الأرصدة النقدية إلى سوق السلع والخدمات .

وقد أشار كينز إلى الاحتمال الثاني بصفة خاصة حيث قرر أن العلاقة بين الطلب على النقود وعرض النقود تحدد سعر الفائدة ولا تحدد الدخل ، ومعنى ذلك أنه يفترض ضمنا أنه لو حدث أفراط في عرض النقود فان فائض الأرصدة النقدية يتسرب إلى سوق الأوراق المالية حيث يؤدى إلى خفض سعر الفائدة .

ويرى بعض الكتاب — ومنهم ويكسل — أن الارتباط بين الأسواق المختلفة يؤدى إلى توزيع فائض النقود بين المجموعات الثلاثة من الأسواق فلو قام النظام المصرفي بزيادة كمية النقود دون أن يوجد طلب عليها من جانب قطاع الأعمال فان هذه الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تتسرب إلى سوق

الأوراق المالية حيث تؤدى إلى إنخفاض سعر الفائدة . ويؤدى هذا الانخفاض بدوره إلى تنمية الحافز للاستثمار فى قطاع الأعمال وينتقل جزء من الأرصدة النقدية من سوق الأوراق المالية إلى أسواق السلع والخدمات وأسواق خدمات عناصر الإنتاج .

غير أنه ليس من الضرورى أن يكون الأفراط فى عرض النقود سببا فى ظهور الأفراط فى الطلب على السلع والخدمات ، فالعلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع والخدمات تتوقف على خطط الإنفاق القومى وخطط الإنتاج القومى ، وهذا هو ما تقرره المدرسة السويدية الحديثة حيث تقرر أن الأفراط فى الطلب على السلع وخدمات عناصر الإنتاج ، هو نتيجة لاختلال العلاقة بين خطط الاستثمار من جهة وخطط الإدخار من جهة أخرى .

وبعبارة أخرى فإن النظرية السويدية الحديثة تدمج أسواق السلع مع أسواق خدمات عناصر الإنتاج . وتدمج أسواق الأصول المالية مع السوق النقدى وعلى ذلك فإن .

الأفراط فى طلب السلع + الأفراط فى طلب خدمات عناصر الإنتاج =
الأفراط فى عرض النقود + الأفراط فى عرض الأصول المالية

وتنسب النظرية التضخم فى اسعار السلع وأجور خدمات عناصر الإنتاج إلى زيادة الاستثمارات التى يقرر المجتمع القيام بها عن المدخرات التى يقرر تحقيقها . وهذا هو التفسير السائد الآن فى النظرية النقدية .

الفجوة التضخمية :

عندما عالج كينز موضوع تمويل الحرب « How to pay for war » أدخل اصطلاحا جديداً فى تحليل التضخم وهو « الفجوة التضخمية » ويعنى به الفرق بين الطلب السلع والعرض الكلى للسلع . والفجوة التضخمية بهذا المعنى هى اصطلاح مرادف لفائض الطلب على السلع(١) .

ويعتبر ادخال هذا الاصطلاح تطوراً فى نظرية التضخم ، حيث أنه حول اتجاه التفكير من البحث عن أسباب التضخم إلى البحث عن مقياس كمى للقوى التضخمية يمكن أن تستخدمه السلطات النقدية والمالية فى تصميم سياستها إذا كان هدفها هو تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

ولتبسيط عرض كيفية قياس الفجوة التضخمية سوف نفترض عدم وجود اختلال فى العلاقة بين العرض والطلب فى أسواق خدمات عناصر الإنتاج وأسواق الأصول المالية وعلى ذلك فان :

الفجوة التضخمية = الأفراط فى الطلب على السلع = الإفراط فى عرض النقود وهذه المتطابقة تعطى مقياسين للفجوة التضخمية .

المقياس الأول : هو الأفراط فى الطلب على السلع والخدمات

المقياس الثانى : هو الأفراط فى عرض النقود

---

(1) Ball, R.J. : Inflation and the theory of Money , George Allen and unwin Ltd., London, 1964 p. 260.

وسوف نناقش كل من هذين المقياسين :

المقياس الأول :

طبقاً لهذا المقياس تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلى على السلع والخدمات والعرض الكلى ، ويمكن أختبار حجم الفجوة التضخمية باستخدام « الميزانية القومية » وهذه الميزانية تعطى بيانات عن مجموع الموارد التي ينتظر أن يقرر الاقتصاد القومى الحصول عليها خلال فترة مقبلة من الزمن - ولتكن سنة - مقومة بالأسعار السائدة وقت التقدير ومجموع الموارد التي يقرر الاقتصاد القومى استخدامها فى خلال الفترة ذاتها مقومة أيضاً بالأسعار السائدة وقت التقدير .

وتشمل الموارد عنصرين أساسيين :

١ — الناتج القومى : وهو يمثل مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع محليا (Y) .

٢ — الواردات : وهى تمثل مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع من الخارج (M) .

وتشمل الاستخدامات العناصر الآتية :

١ — الاستهلاك الخاص : وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي ينتظر أن يقرر الأفراد الحصول عليها C_p .

٢ — الاستهلاك الحكومي وهو يشمل قيمة السلع الاستهلاكية التي

ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها C_g .

٣ ــ الاستثمار الخاص وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التى ينتظر أن يقرر قطاع الأعمال الخاص الحصول عليها لزيادة رأس المال الثابت أو لزيادة المخزون (I_p) .

٤ ــ الاستثمار العام ، وهو يشمل قيمة السلع الرأسمالية التى ينتظر أن تقرر الحكومة الحصول عليها (I_g) .

٥ ــ الصادرات وهى تمثل قيمة المنتجات القومية التى ينتظر أن يشتريها العالم الخارجى (X) .

وطالما أن كل من الموارد والاستخدامات تقوم بالأسعار السائدة فى وقت أجراء تقدير الميزانية فانه ليس من الضرورى أن تتعادل الموارد مع الاستخدامات فقد نواجه أحد الاحتمالات الآتية :

١ ــ زيادة الاستخدامات عن هذه الموارد وفى هــــذه الحالة يوجد أفراط فى الطلب والفرق بين الإستخدامات والموارد يساوى الفجوة التضخمية .

٢ ــ تعادل الاستخدامات مع الموارد وفى هذه الحالة فان الفجوة التضخمية تساوى صفراً (حالة الاستقرار) .

٣ ــ زيادة الموارد عن الاستخدامات أى إفراط فى عرض السلع والخدمات والفرق بين الموارد والاستخدامات يساوى الفجوة الانكماشية .

وعلى ذلك فان الفجوة التضخمية تقاس كالآتى :

$$G = U - R \qquad (4)$$

حيث :

G الفجوة التضخمية .

U مجموع الاستخدامات .

R مجموع الموارد .

وتقدر الاستخدامات بالمعادلة الآتية .

$$U = C + I + X \qquad (5)$$

حيث .

C الاستهلاك الخاص والعام .

الاستثمار الخاص والعام .

X الصادرات .

وتقدر الموارد بالمعادلة الآتية .

$$R = Y + M \qquad (6)$$

حيث Y الناتج القومى .

M الواردات .

وبالتعويض عن (U) ، (R) فى المعادلة (٤) نحصل على التقدير التالى للفجوة التضخمية :

$$G = (C + I + X) - (Y + M) \qquad (7)$$

وحيث أن الاستهلاك يمثل الفرق بين الدخل القومى والادخار .

$$C = Y - S \qquad (8)$$

فان المعادلة (7) يمكن صياغتها كالآتى :

$$G = (I - S) + (X - M) \qquad (9)$$

أن الفجوة التضخمية تتكون من عنصرين :

١ — الفرق بين الاستثمار والادخار المحلى $(I - S)$

٢ — فائض ميزان المدفوعات $(X - M)$ وسوف نرمز له بالرمز (B)

ويتكون الاستثمار عن عنصرين :

١ — الاستثمارات التى يقوم بها قطاع الأعمال الخاص (I_p) .

٢ — الاستثمارات التى تقوم بها الحكومة (I_g) .

$$I = I_p + I_g$$

وتتكون المدخرات من العناصر الاتية :

١ — المدخرات التى يقوم بها القطاع العائلى (S_h)

٢ — المدخرات التى يكونها قطاع الأعمال الخاص عن طريق احتجاز جزء من الأرباح قبل توزيعها (S_p)

٣ — المدخرات التي تكونها الحكومة عن طريق تكوين فائض فى

ميزانية العمليات الجارية (أى فائض الايرادات من الضرائب والايرادات الأخرى عن النفقات الجارية على الاستهلاك ، ودفع مرتبات ومهايا الموظفين والاعانات المختلفة) ونرمز لهذه المدخرات بالرمز (S_g) .

$$S = S_h + S_p + S_g$$

وبالتعويض عن (I) ، (S) فى المعادلة (9) نحصل على التقدير التالى للفجوة التضخمية .

$$G = (I_p - S_p) + (I_g - S_g) + (B - S_h) \qquad (10)$$

والفرق بين الاستثمارات التى يقررها قطاع الأعمال الخاص والمدخرات التى يقرر تكوينها يمثل صافى القروض التى يعتزم هذا القطاع الحصول عليها من القطاعات الأخرى ، وسوف نرمز لها بالرمز (L) .

والفرق بين الاستثمارات التى تقرر الحكومة القيام بها وفائض العمليات الجارية يمثل عجز الميزانية العامة للدولة (جارية وإنتاجية) وهو يمثل صافى القروض التى تعتزم الحكومة عقدها ، وسوف نرمز لها بالرمز (D) وعلى ذلك :

$$G = L + D + B - S_h \qquad (11)$$

أى أن الفجوة التضخمية تساوى الفرق بين مجموع القروض التى تعتزم القطاعات المستثمرة (قطاع الأعمال الخاص والحكومة والعالم الخارجى) الحصول عليها من القطاع العائلى والمدخرات التى يعتزم القطاع العائلى تحقيقها .

ومن الناحية العملية يمكن قياس الفجوة التضخمية باستخدام طريقة مختصرة تعتمد على البيانات الآتية :

١ — الدخل المتاح للانفاق الخاص .

٢ — توزيع القطاع العائلى للدخل المتاح للانفاق بين الادخار والانفاق على السلع الاستهلاكية . كما يقرره الميل المتوسط للاستهلاك .

٣ — المتاح من السلع الاستهلاكية المنتجة محلياً والمستوردة .

ويقدر الدخل المتاح للانفاق الخاص طبقاً للمعادلة الاتية :

$$Y_d = Y - T + E - R$$

حيث Y_d الدخل المتاح للانفاق الخاص .

Y الدخل القومى .

T الضرائب

E الاعانات الحكومية .

R الأرباح المحتجزة .

ويقدر الانفاق المنتظر من جانب القطاع العائلى على السلع الاستهلاكية كالآتى :

$$C = cY_d$$

حيث c هى الميل المتوسط للاستهلاك .

C الانفاق الاستهلاكى الخاص

وتقدر السلع المتاحة للاستهلاك الخاص كالآتى :

$$C = Y - I - Z + X + M$$

حيث Y الناتج القومى

I الاستثمار الخاص والعام

Z السلع المتاحة لاستهلاك الحكومة .

X الصادرات

M الواردات

ويمكن أن نعطى المثل الرقمى التالى لتوضيح كيفية قياس الفجوة التضخمية والأرقام كلها تمثل قيم المتغيرات بأسعار سنة الأساس :

أولا : ميزان الموارد والاستخدامات السلعية :

الموارد	مليون جنيه
الناتج القومى	٢٥٠
الواردات	٥٠
المجموع	٣٠٠
الاستخدامات	
الاستهلاك الخاص	١٦٠
استهلاك حكومى	٢٠
استثمار	٨٠

صادرات	٤٠
المجموع	٣٠٠

ثانياً : توزيع الدخل القومى

الدخل المتاح للانفاق الخاص	٢٠٠
صافى الضرائب	٣٠
الأرباح المحتجزة	٢٠
الدخل القومى	٢٥٠

ثالثاً : توزيع الدخل المتاح للانفاق الخاص

انفاق استهلاكى	١٨٠
ادخار	٢٠

وذلك على أساس أن الميل المتوسط للاستهلاك هو ٩ر٠

ومن هذه البيانات يتضح أن السلع المتاحة للاستهلاك للقطاع الداخلى مقدارها ١٦٠ مليون جنيه وذلك لأن الناتج القومى كله مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه تستهلك منه الحكومة ٢٠ مليون جنيه ويخصص للاستثمار ٨٠ مليون جنيه ويخصص للتصدير ٤٠ مليون جنيه .

ويتبين أيضاً أن انفاق القطاع العائلى على السلع الاستهلاكية يقدر بمبلغ ١٨٠ مليون جنيه وذلك على أساس أن الميل المتوسط للاستهلاك هو٩ر٠ وأن الدخل المتاح للانفاق الخاص هو ٢٠٠ مليون جنيه .

ومن مقارنة الانفاق الاستهلاكى الخاص بالمتاح من السلع الاستهلاكية مقومة بأسعار سنه الأساس ، يتبين أن الفجوة التضخمية فى هذا المثال هى ٢٠ مليون جنيه بيانها كالآتى :

الانفاق الاستهلاكى الخاص	١٨٠
المتاح من السلع الاستهلاكية	١٦٠
الفجوة التضخمية	٢٠

المقياس الثانى :

والمقياس الثانى للفجوة التضخمية هو المقياس النقدى وهو يقيس الفجوة بالفرق بين الزيادة فى كمية النقود المتداولة والزيادة فى الطلب على النقود ، أى أن .

$$G = \triangle M - \triangle L \qquad (12)$$

حيث

$\triangle M$ تمثل الزيادة فى كمية النقود المتداولة .

$\triangle L$ تمثل الزيادة فى الطلب على النقود .

والتغير فى كمية النقود المتداولة يعادل مجموع القروض التى ينتظر أن يقدمها النظام المصرفى (البنك المركزى والبنوك التجارية) للقطاعات المختلفة عن طريق :

١ ــ شراء السندات الحكومية وأذونات الخزانة (قروض للحكومة)

٢ — خصم الكمبيالات وعقد سلفيات (قروض لقطاع الأعمال)

٣ — شراء أصول أجنبية (قروض للعالم الخارجي)

أي أن : $\triangle M = k + A + F$

حيث :

K تمثل قروض الحكومة من النظام المصرفي

A تمثل قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفي .

F تمثل الزيادة في أصول النقد الأجنبي (قروض العالم الخارجي)

وإذا افترضنا — لتبسيط عرض الموضوع — أن مؤسسات الأعمال والحكومة والعالم الخارجي لا تحتفظ بأرصدة نقدية لدى النظام المصرفي وأن القطاع العائلي وحده هو الذي يحتفظ بأرصدة نقدية ، وإذا افترضنا أيضاً أنه لا توجد معاملات مالية خارج النظام المصرفي ، فأننا نحصل على العلاقات الاتية :

١ — أن قروض الحكومة من النظام المصرفي تساوي عجز الميزانية $K = \bar{D}$

٢ — إن قروض قطاع الأعمال من النظام المصرفي تساوي صافي اقتراض القطاع $A = L$

٣ — إن الزيادة في الأصول الأجنبية تساوي فائض ميزان المدفوعات $F = B$

٤ — إن الزيادة في طلب القطاع العائلي للنقود تساوي مدخرات هذا القطاع أي أن القطاع العائلي يحتفظ بجميع مدخراته في شكل أرصدة نقدية $\triangle L = S$

وبالتعويض عن $\triangle M$ و $\triangle L$ فى المعادلة (12) نحصل على التقدير الآتى للفجوة التضخمية :

$$G = \overline{D} + L + B - S \quad (13)$$

وهو نفس التقدير الذى نحصل عليه من المعادلة (١١) التى تقدر الفجوة التضخمية على أساس فائض الطلب . ومعنى هذا التطابق أن فائض الطلب على السلع والخدمات يساوى فائض عرض النقود . ويلاحظ أن هـذا التطابق يتوقف على شرطين :

١ — عدم وجود فائض فى الطلب على الأصول المالية .

٢ — عدم وجود فائض فى الطلب على خدمات عناصر الانتاج .

وقد استخدمنا فى هـذا العرض تعريفا معينا للتغير فى الطلب على النقود بحيث يربط التغير فى الطلب على الأرصدة النقدية بمدخرات القطاع العائلى .

وتعطى النظرية النقدية قاعدة أخرى لتفسير التغير فى الطلب على النقود وهى تستند إلى افتراض وجود علاقة ثابتة بين الطلب على النقود والدخل النقـدى .

$$L = ky$$

حيث L الطلب على النقود .

Y الدخل النقدى .

K نسبة الدخل النقدى التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل أرصدة نقدية .

وعلى ذلك فإن التغير فى الطلب على النقود يتحدد كالآتى :

$$\triangle L = K \triangle Y$$

وعلى ذلك فان الفجوة التضخمية — طبقاً للمقياس النقدى — تقدر كالآتى :

$$G = \triangle M - K \triangle Y$$

وبالتالى تنعدم الفجوة التضخمية — أى تصبح صفرا لو تحقق الشرط التالى :

$$\triangle M = K \triangle Y$$

أي أنه يمكن للسلطات التنفيذية أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادى وتتفادى خلق فجوة تضخمية لو راعت التناسب بين الزيادة فى الأرصدة النقدية التى تخلقها والتغير فى الدخل النقدى . بحيث أن الزيادة فى الأرصدة النقدية تساوى نسبة معينة من الزيادة فى الدخل النقدى . وهذه النسبة يقررها الجمهور حيث أنها تمثل نسبة الدخل النقدى التى يرغب الجمهور فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدى .

وبعبارة أخرى تنصح النظرية النقدية بأن تراعى السلطات النقدية أن يكون معدل الزيادة فى كمية النقود مساويا لمعدل الزيادة فى الدخل .

$$\frac{\triangle M}{M} = \frac{\triangle Y}{Y}$$

حيث ترى أن هذا الشرط كفيل بتحقيق الاستقرار الإقتصادى .

ويعتبر هذا الرأى صحيحاً إذا توفرت صحة الفروض الأساسية التى بنى عليها وهى :

١ – أن الطلب على النقود قاصر على المعاملات الدخلية فقط .

٢ – أن نسبة الدخل التى يرغب الأفراد فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدى (K) ثابتة .

ويميل كثير من الاقتصاديين إلى الشك فى صحة الفرض الثانى بصفة خاصة حيث أن الأبحاث التطبيقية عن العلاقة بين كمية النقود والدخل النقدى قد أثبتت أن K تتعرض لتغيرات فى الأجل القصير وفى الأجل الطويل .

ولكن بصفة عامة يمكن أن نقرر أنه إذا كان الدخل النقدى يزيد بمعدل ثابت فإنه يمكن الاطمئنان – إلى حد ما – إلى ثبات (K) فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل .

الاستقرار النقدى الدولى

أدركت الدول عند خروجها عن قاعدة الذهب، أن الاسواق الحرة للنقد الأجنبى عاجزة عن الاحتفاظ بتوازن مستقر فى أسعار الصرف وأدركت فى نفس الوقت خطورة هذه الحقيقة على العلاقات الاقتصادية الدولية ورد الفعل الذى يحدثه اختلال هذه العلاقات فى موازين المدفوعات الجارية، ولذلك قررت هذه الدول — إما بمجرد الخروج عن قاعدة الذهب كفرنسا وبلجيكا، أو بعد مرحلة قصيرة من التقلبات كانجلترا — أن تتخلى عن مبدأ حرية أسواق النقد الأجنبى فتحدد أسعاراً رسمية وتثبتها عند المستوى الذى تختاره لها.

وكان الشكل الرئيسى لسياسة التثبيت هو تدخل السلطات النقدية فى أسواق النقد الأجنبى للتأثير على ظروف العرض والطلب تأثيراً يكفل الاستقرار، وذلك عن طريق هيئة خاصة تعرف باسم « رصيد تثبيت الصرف » Stabilization Fund Exchange، وكانت انجلترا هى أول من أنشأ هذا الرصيد تحت اسم « حساب تعادل الصرف » وذلك فى يونيو عام ١٩٣٢ بعد ماتبينت خطورة التقلبات فى سعر الجنيه الاسترلينى فى السوق الحرة بعد سبتمبر ١٩٣١.

وعندما عقد المؤتمر الإقتصادى العالمى فى لندن عام ١٩٣٣ بحث النتائج التى يخشى أن تترتب على إستقلال هيئات تثبيت الصرف فى تصرفاتها،

واقتراح إنشاء رصيد ثلاثى يتكون من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا للاشراف على تنظيم أسواق النقد الأجنبى فى لندن وباريس ونيويورك وهى الأسواق العالمية الرئيسية . غير أن هذا الاقتراح لم يقابل بالرضا من جانب الدول الثلاثة المختصة وأنشأت الولايات المتحدة رصيدها الخاص بها فى إبريل عام ١٩٣٤ ، ثم تبعتها فرنسا فى سبتمبر عام ١٩٣٦ ثم بلجيكا وسويسرا وهولندا ، وبذلك فقدت أسواق النقد الأجنبى حريتها ، تلك الحرية التى تكشف عن العوامل الخفية التى تعبث باستقرار أسعار الصرف .

وكانت سوق لندن أكثر مرونة من الأسواق الأخرى وذلك لأن « حساب تعادل الصرف » البريطانى كان قادراً فى نشاطه على إلغاء التقلبات الوقتية التى لامبرر لها دون التحكم فى الاتجاهات العامة التى تسود السوق ، غير أن تجارب هذه الهيئة أثبتت أنه من الصعب التمييز بين العمليات التى تخضع المؤثرات الوقتية من تلك التى تخضع للاتجاهات العامة ، ولذلك تعذر عليها السيطرة على إستقرار سعر الجنيه الاسترلينى ، وقد تداركت السلطات النقدية فى الدول الأخرى هذا النقص ، فمنحت هيئات تثبيت الصرف سلطات واسعة لتحقيق الاستقرار كما تفهمه هذه الدول ، فإختص الرصيد الأمريكى بالدفاع عن الدولار ضد أى اتجاه نزولى عام فى العملات الرئيسية الأخرى تراه الولايات المتحدة معارضاً لصالحها ، وكلف الرصيد الفرنسى بالاحتفاظ بكيان الفرنك كعملة حرة تتزعم العملات الأوربية ، وهكذا نجد أنه بينما أن هيئات تثبيت الصرف تسعى إلى غرض مشترك وهو تحقيق التوازن فى أسواق النقد الأجنبى ، إلا أن التعارض بينها فى تحديد معنى الاستقرار وحدوده كان من العوامل الرئيسية التى أدت إلى فشل سياسة التثبيت .

وهناك عـــدد من الدول فى أوربا الوسطى وأمريكا اللاتينية رفضت السماح بنشاط أسواق النقد الأجنبى واستبدلتها بمراقبات حكومية للتحكم فى هذا النقد ، وذلك حتى تفرض إشرافها المباشر على حركات رؤوس الأموال وتمنعها من الإخلال بالتوازن ، وأنشئت هذه المراقبات عام ١٩٣١ فى كل من ألمانيا والدانمارك وأسبانيا واليونان والمجر وتشيكوسلوفاكيا والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلى وكولومبيا وانضمت إليها اليابان فى عام ١٩٣٢ ثم إيطاليا فى عام ١٩٣٤ .

ورأت بعض الدول ذات العملات الضعيفة التى لاتستطيع أن تقاوم الاتجاهات النزولية الدائمة بسبب اختلال موازين مدفوعاتها الجارية ، أن تنسب عملاتها إلى إحدى العملات الرئيسية وبذلك ظهر نظام الكتل النقدية التى تتألف كل منها من مجموعة الدول التى ترتبط بالدولة المركزية بعلاقات تجارية ومالية قوية .

وتعتبر الكتلة الاسترلينية التى ألفتها انجلترا على أثر خروجها عن قاعدة الذهب ، أكبر مجموعة نقدية ، فقد كانت تشمل قبل قيام الحرب العالمية الثانية الممتلكات البريطانية ومصر والهند والعراق والبرتغال والسويد والنرويج وفنلندا والدانيمارك وفرنسا واتحـــاد جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزيلندا وإيران واليابان وتلى هذه المجموعة فى الأهمية « كتلة الدولار » التى تتألف من الدول التى تنتسب إلى الدولار الأمريكى وهى كندا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية ، وفى الشرق الأقصى كانت توجد مجموعة صغيرة تعرف باسم « كتلة الين اليابانى » وهى تتألف من اليابان وممتلكاتها ، وبعد أن إنضمت اليابان إلى الكتلة الاسترلينية فى يناير ١٩٣٣ أصبحت كتلة الين منقسمة بالتبعية إلى الجنيه الاسترلينى .

وفى كل من هذه المجموعات النقدية تلتزم الدول الأعضاء بتحديد سعر ثابت بين العملة القومية والعملة « المركزية » وعلى أساس هذا السعر تتحدد أسعار الصرف بالنسبة لأية عملة أخرى ، وهذه الأسعار ثابتة داخل المجموعة ولكنها تتغير بالنسبة للعملات التى لا تنتمى إلى الكتلة ، وذلك تبعاً للتغيرات التى تطرأ على سعر صرف العملة المركزية بهذه العملات « الأجنبية » ويقتضى استقرار العلاقة بين عملات الكتلة النقدية والعملة المركزية أن تحتفظ الدول الأعضاء باحتياطياتها الدولية فى البنك المركزى للدولة التى تتزعم المجموعة ، وهذا يعنى أن الدول التى تنتسب إلى الكتلة النقدية تحقق ثبات قيم عملاتها عن طريق تسليم حريتها للدول المركزية .

هذه هى المحاولات الرئيسية التى قامت بها الدول لإنقاذ عملاتها من التقلبات العنيفة التى تتعرض لها فى الأسواق الحرة بعد أن أصبحت ظروف العرض والطلب فى هذه الأسواق هى القوى التى تحدد أسعار الصرف ، فهل نجحت هذه المحاولات فى تحقيق التوازن والاستقرار لقيم العملات ؟ وهل استطاعت السلطات النقدية أن تحافظ على الأسعار الرسمية التى تحددها ؟ إن الجواب على هذا السؤال هو بالنفى ، إذ عجزت السلطات النقدية الاوربية عن مقاومة الاتجاهات الدائمة التى تدفع أسعار الصرف إلى التدهور ، وهى وجود عجز مستمر فى ميزان المدفوعات الجارية ، وحركة تصدير رؤوس الأموال وعلى الأخص فى المعاملات مع الولايات المتحدة وأدركت هذه السلطات أن تجاهل هذه القوى يعنى أنها تضع عملاتها فى مستويات أعلى مما تسمح به الأوضاع السائدة مما يضاعف من اختلال العلاقات الدولية ، ووجدت من الضرورى — لتصحيح هذه العلاقات وتحقيق مركز أوفق — أن تعيد النظر فى أسعار

الصرف التى حددتها لتضعها فى المستوى الملائم لها ولا يتم ذلك إلا بالتخفيض ، وهكذا أصبحت الاسعار مرنة تتغير وفقا للظروف السائدة ، وتأثرت جميع العملات فى العالم تقريبا بالموجة التنازلية ، ولقد أتخذ تخفيض أسعار الصرف ظاهرة تنافسية ، إذ كان يعتبر وسيلة أساسية لتحسين الميزان برفع قيم الواردات فى السوق المحلى وتخفيض قيم الصادرات فى الأسواق الأجنبية وبذلك تنتعش حركة التصدير ومن ثم حجم التوظف الداخلى على حساب الدول الأخرى التى تجد نفسها مضطرة بدورها إلى تخفيض قيم عملاتها لإنقاذ مركزها وإلغاء الآثار التى يحدثها تصرف الدولة التى بدأت بالتخفيض .

وهكذا تتابع التخفيض فى أسعار الصرف نتيجة لعدم التناسق بين السياسات الدولية ، وهكذا لم يصل المؤتمر المالى والنقدى فى لندن عام ١٩٣٣ إلى حل لتباين وجهات النظر وتغلب النزعات القومية ، كل هذا جعل سياسة التخفيض فى نظر كل دولة هى الحل العملى للتخلص من حدة الكساد ، وكانت نتيجة ذلك عرقلة التجارة الدولية بدلا من انتعاشها وأزدياد المشاكل الداخلية بدلا علاجها .

وقد حاولت الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا أن تحقق التعاون الدولى لضمان إستقرار أسعار الصرف ، فأعلنت فى سبتمبر عام ١٩٣٦ « التصريح الثلاثى » الذى انضمت إليه فيما بعد سويسرا وهولندا وبلجيكا ، وكان الغرض المباشر من هذا الاتفاق فى الواقع هو تنظيم العلاقة بين الجنيه الاسترلينى والدولار والفرنك لتحقيق المصلحة المشتركة بين الكتلتين النقديتين الرئيسيتين ، وكيفما كان الأمر فإنه يتضمن الاعتراف بأهمية استقرار أسعار الصرف فى

توطيد العلاقات الاقتصادية الدولية ولكنه يفتقر إلى تنسيق السياسات القومية لتحقيق هذا الغرض ولذلك فقد أهميته كوسيلة فعالة لتثبيت أسعار الصرف ، فقد اجتاحت الفرنك الفرنسي موجة جارفة من التخفيض حتى مايو عام ١٩٣٨ ، كما تقلب سعر الجنيه الاسترليني حتى استقر نسبياً في يناير ١٩٣٩ ·

وعندما أعلنت الحرب العالمية الثانية تعزز الاتجاه النزولي في قيم العملات الأوربية والعملات المرتبطة بها ، ففي ٢٥ أغسطس عام ١٩٣٩ فقد الجنيه الاسترليني الاستقرار النسبي الذي كان يتمتع به فانخفضت قيمته من ٦٨ر٤ دولار في ٦ يناير ١٩٣٩ إلى ٠٣ر٤ في يناير ١٩٤٠ أي بنسبة ١٤٪ تقريبا وشعرت الدول الأوربية التي تنتمي إلى المجموعة الأسترلينية ، أن الجنيه الاسترليني لم يعد يصلح كعملة دولية ، فقررت الانفصال عن هذه الكتلة وأعلنت السويد والنرويج وفنلندا استقلال عملاتها في ٢٨ أغسطس عام ١٩٣٩ ثم لحقت بها الدانيمارك في ٨ سبتمبر ثم تبعتها عدة دول أخرى ، وأعلنت البنوك المركزية لهذه الدول تثبيت أسعار عملاتها بالنسبة إلى الدولار بعد تخفيض بسيط قدره ١٪ بالنسبة للسويد ، ٢٪ لفنلندا ، ٢٪ للنرويج ، ٨٪ للدانيمارك ·

ووقفت كندا موقفا وسطا بين البقاء في المجموعة الاسترلينية والانفصال عنها إذ جددت عملتها في ديسمبر عام ١٩٣٠ على أساس كل من الدولار والجنيه الاسترليني ولذلك لم يتجاوز الإنخفاض في قيمة الدولار الكندي ٩٪ بالنسبة للدولار الأمريكي ، أما الفرنك الفرنسي فقد ارتبط بالجنيه الاسترليني بمقتضى الإتفاقية المالية التي عقدت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية في ٤ ديسمبر

١٩٣٩ ونص فيها على حرية التبادل بين العملتين والمحافظة على سعر الصرف القائم بينهما فى ذلك التاريخ وهو ١٧٦٫٥٠ فرنك للجنيه . وترتب على هذه الإتفاقية هبوط قيمة الفرنك الفرنسى بالنسبة للدولار ، وعندما إحتلت القوات الألمانية فرنسا فى يونيو ١٩٤٠ ألغيت الأتفاقية وإنساق الفرنك الفرنسى فى تيار نزولى مستمر حتى وصل فى ديسمبر ١٩٤٥ إلى ١١٩٫١٠٧ فرنك للدولار أى بهبوط قدره ٦٨٪ عما كان عليه فى يونيو ١٩٤٠ .

هذه صورة موجزة لإيضاح تأثير الحرب وما أحدثته من قلق وإختلال فى العلاقات المالية الدولية على قيم العملات ومركزها بالنسبة للدولار ، وقد كان مفروضا فى بادىء الأمر أن الهبوط فى أسعار الصرف هو هبوط مؤقت يزول بزوال الظروف الداعية اليه ، فأصدرت وزارة المالية الأمريكية فى ١١ سبتمبر ١٩٣٩ بلاغا تصرح فيه بأن « الإتفاق الثلاثى » الذى عقد فى ١٩٣٦ مازال قائما وأن التخفيض فى سعر الجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى ليس تخفيضا تنافسيا [1] .

غير أن التجارب لم تحقق هذا الغرض واستمر التيار النزولى فى نشاطه ولكن ذلك لم يكن يرجع إلى استخفاف السلطات النقدية القومية بأهمية التعاون الدولى ، وإنما كان يرجع إلى شعور هذه السلطات بخطر التمسك بالتعاون الدولى على مصالحها القومية وأضطرارها إلى الدفاع عن هذه المصالح ولو كان ذلك على حساب الاستقرار الدولى ، وجاءت هذه التصرفات تؤيد الحقيقة

---

(1) Nurks, R, : Conditions of International Monetary Equilibrium, princiton University pub., 1955

التى اقتنعت بها الدول الأوربية قبل الحرب مباشرة وهى أن التعاون الدولى السليم لا يتحقق بإتفاقيات نظرية تسجل على الورق ، وإنما هو نتيجة لأوضاع اقتصادية معينة يجب أن تسود وهى التكافؤ فى ميزان القوى الإنتاجية وتوازن العلاقات المالية الدولية ، وقد عبر اللورد كينز عن هذا الشعور فى المذكرة التى قدم بها مشروعه عن إنشاء « إتحاد المقاصة الدولية » فى إبريل ١٩٤٣ فقال « إننا فى حاجة إلى الإتفـاق على طريقة منظمة لتحديد القيم النسبية للعملات الأهلية حتى لا تلجأ الدول إلى العمل المنفرد فتتسابق فى تخفيض قيم عملاتها ، وإلى نظام ينطوى على القدرة على إعادة التوازن عند إختلاله وذلك عن طريق الضغط على الدولة التى تفقد توازنها ولا تسبب لغيرها من الدول فقدان التوازن سواء بكونها فى مركز الدائن أو فى مركز المدين ، وبوجه عام نحن فى حاجة إلى نظام يوحى بالطمأنينة التى يفتقر إليها العالم المضطرب حتى لا تخشى الدولة التى تدبر شئونها بحرص من التأثر بعوامل خارجة عن إرادتها تقعدها عن الوفاء بديونها الدولية فتجد نفسها مضطرة إلى الالتجاء إلى فرض القيود على معاملاتها مع الخارج ، تلك القيود التى لم تتبع لأنها بنفسها مجلبة للخير ولكنها أتبعت كوسائل دفاعية ضد القوى الخارجية الضارة بصالح هذه الدول » .

إتفاقية بريتون وودز وصندوق النقد الدولى :

دفع الشعور بضرورة إتخاذ التدابير العملية الفعالة لتحقيق التعاون الدولى إلى التفكير فى إنشاء نظام نقدى لتصحيح الأوضاع الشاذة التى آلت إليها العلاقات الاقتصادية الدولية وتفادى الاضطراب الذى يصحب مرحلة الانتقال

من ظروف الحرب إلى ظروف السـلام الدائم ، وتقدمت إنجلترا بمشروع اللورد كينز لانشاء « إتحاد للمقاصة الدولية » ، كما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع آخر لانشاء « إحتياطى دولى لتثبيت النقد » وعقدت الدولة المتحالفة « المؤتمر النقدى والمالى » فى بريتون وودز ١٩٤٣ للاتفاق على القواعد الأساسية لتنظيم العلاقات بين أسعار الصرف ، وانتهت أبحاث المؤتمر إلى تقرير إنشاء « صندوق النقد الدولى » International Monetary Fund للقيام بهذه المهمة بالذات وحدد أغراضه فيما يلى :

١ — تشجيع التعاون الدولى عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيىء الوسائل اللازمة للتشاور فى المسائل النقدية الدولية .

٢ — تيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية فيساهم بذلك فى تحقيق مستوى عال من توظيف الأيدى العاملة والدخل الحقيقى وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الأعضاء واعتبار كل هذه أهدافاً رئيسية للسياسة الاقتصادية .

٣ — العمل على تحقيق الاستقرار فى أسعار الصرف والمحافظة على نظم الصرف السليمة بين الأعضاء وتجنب التنافس فى تخفيض قيم العملات .

٤ — العمل على إحلال نظام مشترك للمدفوعات الدولية الخاصة بالعمليات الجارية بين الأعضاء بدلا من التسديدات الثنائية وعلى التخلص من قيود مراقبة أسعار الصرف التى تعرقل تجارة العالم .

٥ — توفير عامل الاطمئنان والثقة بالأعضاء بجعـل موارد المال الاحتياطى فى متناولهم وذلك مع إتخاذ التحفظات المناسبة ، فتهيأ لهم بذلك

الفرصة لتصحيح إضطرابات ميزان المدفوعات ومن الاتجاه إلى تدابير قد تقضى على الرخاء القومى والدولى .

٦ – تقصير أجل الفترات التى تختل فيها موازين المدفوعات الجارية للأعضاء والحد من درجة إختلال التوازن .

وقد بدأت هيئة « صندوق النقد الدولى » نشاطها فى سبتمبر ١٩٤٦ ومنذ ذلك عكفت على دراسة المشاكل النقدية للدول الأعضاء ، وتثبيت عملات هذه الدول طبقاً للقواعد التى نص عليها الميثاق .

وقد وجدت الهيئة أن تنظيم تدابير الصرف يجب أن يبدأ بتحديد أسعار التعادل لعملات الدول الأعضـاء وانتهت من هذه العملية فى ١٨ ديسمبر ١٩٤٦ فحددت قيم التعادل لعملات ٣٢ عضو على أساس الذهب والدولار الأمريكى بالوزن والعيار النافذين فى أول يوليو ١٩٤٤ ، وقد أقرت الهيئة القيم التى إقترحتها الدول المختصة على أساس أسعار الصرف التى كانت سائدة فى يوليو ١٩٤٦ إلا أن هذه الأسعار التى حددتها هيئة صندوق النقد الدولى ليست أسعاراً جامدة وإنما هى أسعار مرنة ، فقد أجازت الاتفاقية للأعضاء أن يغيروا أسعار التعادل إذا كان من شأن هذا التغيير إصلاح إختلال جوهرى فى ميزان المدفوعات الجارية وللعضو الحرية فى إجراء هذا التغيير دون الرجوع إلى الهيئة إذا كان تصرفه لا يؤثر فى المعاملات الدولية للدول الأعضاء ، ولـكن إذا كانت المعاملات الدولية للعضو الذى يرغب فى تغيير سعر تعادل عملته ، واسعة النطاق بحيث أن أى تغيير فى السعر يؤثر على معاملات الدول الأخرى فإنه يجب أن يحصل على موافقة هيئة الصندوق وليس لهذه الهيئة أن تعترض على هذا التغيير إذا كان لا يتجاوز ١٠ ٪ من سعر التعادل الأصلى الذى حدد

فى ديسمبر عام ١٩٤٦ ، أو إذا إقتنعت الهيئة بأن التغيير ضرورى لإصلاح إختلال أساسى فى ميزان المدفوعات ، كما أنه سمح لهيئة الصندوق باحداث تغييرات عامة متناسبة فى أسعار التعادل لعملات جميع الأعضاء إذا وافقوا على مثل هذا التغيير .

وليس هنالك شك فى أن هذه الاستثناءات واسعة النطاق بحيث أنها تجعل ثبات أسعار التعادل إستثناء أكثر منه قاعدة ، وإذا كان الميثاق يلزم الدول الأعضاء بالتعاون مع هيئة الصندوق على إستقرار أسعار الصرف ويجنب المنافسة فى تغييرها ، فإن هذا الالتزام لاقيمة له من الناحية العملية ، حيث أنه من المسلم به أن جميع الدول ترغب مخلصة فى إقرارالتعاون الدولى، ولكنها إذا وجدت أن هذا التعاون يضر بمصالحها القومية ، فإنها تتنكر له وقد هيأ الميثاق للدول الأعضاء فرصاً واسعة لحرية التصرف والتحرر من القيود التى تفرضها عليها العضوية ، والسماح بهذه الحرية إتجاه سليم من واضعى الميثاق مادام العالم لم يصل بعد إلى المرحلة التى تتغلب فيها النزعة الدولية على النزعة القومية[1] ، ولكن محور الضعف هو أن نظام الصندوق يعترف بأن تغيرات سعر الصرف لاتزال الإجراء الرئيسى لتصحيح ميزان المدفوعات دون أن يبحث عن وسائل أخرى لاستعادة التوازن اللهم إلاموارد الصندوق والقروض التى يقدمها البنك الدولى للانشاء والتعمير — البنك الدولى للتنمية فيما بعد — وكليهما لايستخدم إلا فى حدود ضيقة فى ذلك الوقت .

وقد نتج عن هذا الضعف أن وجدت فرنسا نفسها مضطرة فى يناير

---

(1) Hayek : Monetary Nationalism and International Stability, London, 1950.

١٩٤٨ إلى التمرد على قرارات هيئة الصندوق ، فخفضت سعر الفرنك رغم معارضة الهيئة التي لم تجد في الميثاق وسيلة للرد على تصرف الحكومة الفرنسيه سوى الحرمان من الانتفاع بموارد الاحتياطي حتى تنتهي المباحثات بشأن الموضوعات التي يقوم عليها الخلاف ، وتم الاتفاق بين هيئه الصندوق والحكومه الفرنسيه في أكتوبر ١٩٤٨ على أساس قبول التخفيض مع توحيد الطريقه التي تسوى بها الصفقات التجاريه ، وكان لتخفيض الفرنك الفرنسي خطورته إذ اعتبر سابقه تحذو حذوها الدول الأخرى في وضع هيئه الصندوق أمام الأمر الواقع مما قد يضعف مقدرتها على تحقيق الأغراض المرجوة منها .

والمسألة الأخرى التي عالجتها هيئة الصندوق هي القيود المفروضة على عمليات النقد الاجنبي ونظام الأسعار المتعددة للعملات[1] حيث أن نظام الصندوق يقوم على مبدأ حريه عمليات الصرف داخل أراضي الدول الأعضاء ويقتضي هذا النظام أن تمتنع الدول الأعضاء عن فرض قيود على هذه العمليات كمراقبه النقد الأجنبي ونظام الأسعار المتعددة واتفاقات الدفع الثنائيه إلا إذا كان الغرض منها مراقبه حركات رؤوس الأموال ، فيسمح بوجودها على ألا تعرقل التسديدات الخاصه بالعمليات الدوليه الجاريه ، وسمح للأعضاء بأن يحتفظوا بالقيود التي كانت مفروضه خلال الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصه بالعمليات الدوليه الجاريه لمدة أقصاها خمس سنوات إنتهت في سبتمبر ١٩٥١ ، وذلك بشروط معينه تشرف على تنفيذها هيئه الصندوق ، على أن تتخذ الدول المختصه خلال هذه الفترة

---

(١) يقصد بهذا النظام أن يكون للعملة الواحدة أكثر من سعر صرف واحد فيحدد وسعر خاص لكل غرض من أغراض تبادل النقد الأجنبي .

التدابير الممكنه لتسهيل عمليات الدفع الدوليه بمجرد أن تجد نفسها قادرة على تسويه ميزان مدفوعاتها دون قيام هذه القيود وبطريقه لاتعوق إنتفاعها بأموال الصندوق ·

والصندوق على النحو الذى عرضناه يمثل خطوة جادة من قبل المجتمع الدولى لانشاء نظام نقدى دولى ، على أن الصندوق لايمنح سوى الائتمان قصير الأجل ولذلك فلا يمكنه حل المشكلات النقديه طويله الأجل وهذا ماتركه للبنك الدولى للتنميه .

العلاقات الاقتصادية الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

للتجارة الخارجية أهمية بالغة فى إقتصاديات العالم أجمع ففى الفترات التى يتعذر فيها تبادل السلع والخدمات نلحظ انخفاضا ملموساً فى مستويات المعيشة وذلك لأن مبدأ تقسيم العمل الدولى والتخصص لا يمكن تطبيقه مما يؤدى إلى أن عوامل الانتاج لا توجه التوجيه الاقتصادى الذى يعود على المجتمع بأكبر منفعة. فلا يمكن للدول المختلفة أن تتوسع فى انتاج السلع التى تتميز فى إنتاجها وذلك لأنه سيتعذر عليها تصريف الفائض منها فى الأسواق الخارجية كما أن عليها أن تنتج معظم ماتحتاج إليه والا تعذر عليها الحصول على حاجتها من الخارج .

وفى الظروف العادية نلحظ تطاحناً بين دول العالم بقصد بيع أكبر كميات ممكنة من السلع والخدمات فى الأسواق الخارجية فمثلا كانت تسعى كل من ألمانيا واليابان فى الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين إلى اكتساب أسواق جديدة عن طريق الدعاية الواسعة عن سلعها أو البيع بشروط مغرية أو باتباع سياسة الاغراق و كذلك بمجرد إنتهاء الحرب العالمية الأخيرة بدأت بريطانيا والعديد من الدول الأخرى تعمل على زيادة صادراتها وحرمان رعاياها من العديد من السلع . ومن الوسائل التى أتبعتها ، البيع فى الخارج بأسعار تقل عن الأسعار المحليه أو دفعها لقيمة ما تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية نقداً بعد أن كانت لا تدفع مباشرة طبقاً لقانون الاعارة والتأجير وذلك حتى يكون لها الحق فى اعادة تصدير السلع بعد تشكيلها و بذلك تحتفظ بأسواقها التقليدية أو تكتسب أسواقا جديدة[1] وفى الوقت الحالى نجد العديد من الدول

---

(١) طبقا لقانون الاعارة والتأجير كانت تحصل بريطانيا على بعض السلع والمهمات إلا أنها لا يجوز لها أن تعيد تصديرها بحالتها أو بعد تحويلها إلى سلع أخرى.

يعمل على تشجيع الصادرات بطرق شتى ، فمثلا أتبعت الحكومة المصرية فى أوائل الخمسينات ما عرف « بحساب حق الاستيراد » Entitlment account حيث كان يسمح للمصدر أن يبيع كل أو معظم حصيلة مبيعاته النقدية من سلع معينة فى الخارج مقومة ببعض العملات وهى الدولار والاسترلينى والدوتش مارك فى السوق الحرة بعلاوة عن قيمة تلك العملات الرسمية (١) . كما قامت الحكومة بتخفيض ضريبة الصادر على القطن بغرض تشجيع تصديره كما نبذت معظم دول العالم فرض ضرائب ورسوم على الصادرات .

وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى ، فكلما ازدادت موارد الدولة وتشعب انتاجها ، كما فى حالة الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، كلما قلت أهميتها إلى الاقتصاد القومى وإن كانت آثارها الاقتصادية كبيرة الأثر . أما فى الدول المتوسطة والصغيرة الحجم مثل بريطانيا وبلجيكا فتزداد أهميتها .

وينطبق الكثير من القواعد والقوانين الاقتصادية على كل من الانتاج المحلى والانتاج للتبادل الخارجى فالإنتاج فى كليهما يخضع لقانون الغلة المتناقصة كذلك فإن دخول عوامل الانتاج تميل إلى التعادل مع قيمة المنتج الحدي فى الحالتين ومع ذلك فالتجارة الخارجية تختلف عن التجارة الداخلية فى عدة أمور أخرى لعل أهمها :

(١) يتمتع العمال فى الاقليم الواحد بحرية الانتقال من مكان إلى آخر داخل الاقليم الواحد بنفقات نقل بسيطة وهذا أدى إلى تعادل الاجور فى الأعمال

---

(١) بلغت العلاوة بالنسبة للدولار فى بعض الحالات ١٥٪ ـ ألغى هذا النظام بالنسبه للاسترلينى والدوتش مارك فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ ثم ألغى بعد ذلك بالنسبة للدولار .

المتماثلة والا فإن العرض يزداد فى الاعمال التى تدفع أجوراً مرتفعة نسبياً ويقل من الاعمال التي تدفع أجوراً منخفضة إلى أن يتحقق التعادل أما انتقال العمال من دولة إلى أخرى فتحده نفقات الهجرة ـ أى نفقات انتقال العامل وأسرته ثم نفقاته فى الفترة بين هجرته وتاريخ الحصول على عمل ـ وكذلك النفقات التي يحتاج اليها حتى يستقر فى المنطقة الجديدة ـ أو قوانين الهجرة التي إنتشرت فى معظم دول العالم .

(٢) ينتقل رأس المال من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة تبعاً لمعدلات الفائدة والارباح المتوقعة . أما إنتقال رؤوس الاموال فتكتنفه الكثير من العقبات منها إحتمال مصادرته أو صعوبة تحويل الفائدة أو الربح أو صعوبة تحويله فى النهاية . وقد أتبعت معظم دول العالم بعد الحرب الاولى ثم بعد الكساد العالمى وعلى الاخص بعد الحرب العالمية الثانية وسائل متعددة للرقابة على الصرف الخارجى بمقتضاها لم يعد فى وسع المصدر أن يتصرف فى حصيلة مبيعاته الخارجية وكذلك فإن المستورد لم يعد يحصل على ما يحتاج اليه من عملات أجنبية دون الاذن له من قبل الهيئات المسئولة ، والرقابة على الصرف جاءت ضرورية لعدة أسباب منها حماية العملة من التدهور والتقلب والعمل على موازنة الميزان الحسابى وكذلك عزل الاقتصاد الداخلى عن التغيرات العالمية . لذلك نجد الكثير من الأفراد يفضلون استثمار رؤوس أموالهم محلياً بدلا من استثمارها فى الخارج على الرغم من أرتفاع معدلات الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال فى تلك الأسواق .

(٣) أتباع الدول لعملات مختلفة وتغير أسعار هذه العملات بالنسبة لبعضها البعض يؤدى إلى اضطراب في حركة التجارة الدولية وهذا لا يمكن حدوثه فى الاقليم الواحد .

دور التجارة :

كما أن الأفراد لايمكنهم بحال من الأحوال ـ في الوقت الحاضر ـ أن يعيشوا بمعزل عن أفراد المجتمع الآخرين ، فإن الدول كذلك إذا اختارت العزلة وعدم الإتصال بالدول الأخرى فانها ستعانى من مستوى معيشتها البدائى ولا شك أن عصرنا الحاضر هو عصر تخصص وتقدم وازدهار ، والمتخصص لايستهلك من انتاجه إلا القدر الضئيل ، وقد لايستهلك شيئا . وإنما يقوم بمبادلة فائض انتاجه بما يحتاج اليه من انتاج الآخرين . كذلك الدول فانها لايمكنها أن تنتج كل حاجتها نتيجة لتخصصها فى أنواع معينة ، وانها كذلك تقوم بمبادلة فائض انتاجها بما تحتاج اليه من انتاج الدول الأخرى .

وتقوم التجارة بمهمة تبادل الفائض بالحاجيات المطلوبة . ولا تمثل التجارة الخارجية ـ أو التجارة عبر الحدود ـ فى الوقت الحاضر الا قدراً ضئيلا ـ ٥ إلى ٦ بالمئة ـ إلى جملة التبادل والتجارة الا أن هذا المعدل وإن بدا ضئيلا فانما يمثل بضعة ملايين من الدولارات سنويا ، وكذلك ترجع ضآلته النسبية إلى ضخامة المبادلات الداخلية في الوقت الحاضر .

والتجارة الخارجية قد تكون حيويه بالنسبة لبعض الدول بمعنى أن اختفاءها يعرض الدولة للفناء . فلو تصورنا مجموعة دول غرب أوربا في منتصف القرن العشرين حيث يقطنها حوالى ٣٠٠ مليون نسمة دون تجارة خارجية لكان معنى ذلك القضاء على تلك الدول . فتلك المنطقة تعتمد على العالم الخارجي فى الحصول على حاجتها إلى خيوط الألياف .. القطن ، الحرير ، الجوت وحتى الصوف كذلك لايمكن تصورها دون مطاط الملايو وبترول الشرق الأوسط والعالم العربى والا فان وسائل النقل فيها تتجمد . وهكذا بالنسبة للعديد من

السلع كالشاى والبن والكاكاو والدخان . وعلى ذلك فان للتجارة الخارجية دخل كبير فى مستويات التقدم التى بلغتها دول غرب أوربا فى الوقت الحاضر، ولولاها لما بلغت الدخول مستوياتها الحالية و لما زادت معدلات السكان إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عام ١٨٠٠ .

وقد تكون أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لبعض الدول الأخرى أقل ـ كما فى حالة الدول التى تضم مساحات شاسعة كما فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فإن أهمية التجارة كبيرة واختفاؤها أو تضاؤلها يعنى إنخفاضا ملموسا فى مستويات المعيشة . فلو تصورنا عدم وجود تبادل بين الولايات المتحدة ودول العالم الخارجى لكان معنى ذلك حرمان الولايات المتحدة كلية من البن والشاى والكاكاو والموز وبعض السلع المدارية الأخرى ، وكذلك لتعرضت لمشكلة ندرة السكر وبعض السلع الأخرى كذلك فإنه طبقاً للجنة خاصة قدر أن الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٦ ستعتمد على العالم الخارجى فى الحصول على كل ما تحتاج اليه من الحديد الخام كما أن وارداتها ستتزايد من النيكل والقصدير وغيرها من المعادن ، ناهيك عن تزايد إعتماد الولايات المتحدة على بترول الدول الأخرى .

ومع ذلك فان أهمية التجارة الخارجية لا ترجع فقط إلى الحصول على السلع التى لا تستطيع الدول إنتاجها ، وانما كذلك إلى الحصول على السلع التى يمكن الحصول عليها من الخارج ، بثمن أقل ، وعلى ذلك فإنه عن طريق التجارة الدولية يمكن إيواء عدد أكبر من السكان وتحقيق مستويات معيشة حقيقية أعلى .

انتقال عوامل الانتاج :

لا يقتصر التبادل الدولى على السلع والخدمات بل أنه يمتـــد إلى رؤوس الأموال وإلى الموارد البشرية ، ويترتب على انتقالها تغيرات كبيرة فى الاقتصاد الدولى . فلقد شهد منتصف القرن التاسع عشر حركة واسعة من انتقـــال رؤوس الأموال البريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتى عجلت من إنتقال الأخيرة إلى دولة صناعية متقدمة ، ثم كان أن اتجه رأس المـال الإنجليزى بعد ذلك إلى كندا وامريكا اللاتينية . أما رأس المـال الفرنسى فاتجه إلى روسيا واتجهت الأموال الألمانية إلى وسط وشرق أوربا . ولقد صاحب انتقال رؤوس الأموال انتقال المهندسين والفنيين والعمال والذين ساهموا فى تشييد السكك الحديدية واقامة المصانع وتدريب العمال المحليين على تلك الأعمال الجديدة .

ولقد غادر أوربا وآسيـا خلال المائة عام المنقضية بين ١٨٣٠ ، ١٩٣٠ مايقدر بستين مليون نسمة وذلك للعمل والمعيشة فى أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا . هذا الانتقال فى عنصر العمل من العالم القديم إلى العالم الجـديد يعتبر بمثابة تجارة ترتب عليها افادة كل من الطرفين ، فلقد ترتب على الهجرة نقص فى الضغط السكانى على موارد الثروة فى أوربا وآسيا ، كما نجم عن الهجرة إلى العالم الجـديد امكان استغلال الموارد الوفيرة بدرجة عالية من الكفـاية وكذلك فان رؤوس الأموال التى انتقلت إلى العالم الجديد حققت عائدا أعلى وعجلت من رفع الكفاية الإنتاجية لكل من العمل والأرض .

ولقد تغيرت الأمور منذ الحرب العالمية الأولى إذ أصبحت الهجـرة فى نطاق محدود كما تناقصت الأهمية النسبية لحركـات رؤوس الأمـوال عبر

دول العالم . يحدث هذا رغما من وجود العديد من الدول التى تعانى من مشكلة الضغط السكانى ووجود دول أخرى فى حاجة إلى الأيدى العاملة لاستغلال قدر من مواردها الاقتصادية والطبيعية . وكذلك فان حاجه الدول النامية إلى رؤوس الأموال لتحقيق زيادة فى دخولها القومية من امهات المشاكل الدولية التي تقتضى علاجا حاسما وسريعا .

التجارة بين الحرية والتقييد .

لقد جنت دول العالم خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر ثمار حرية التجارة وحرية انتقال عنصرى العمل ورأس المال . ولم يكن هناك حينذاك من القيود والعقبات الا القدر الضئيل . ولذلك حصل الافراد على السلع والمواد الأولية من مصادرها الطبيعية ، واتجهت رؤوس الأموال إلى حيث تحقق أكبر عائد ممكن ، كما هاجر العمال الى الجهات التى تفتقر اليهم .

إلا أن الأوضاع تغيرت ابتداء من عام ١٩١٤ . ففرضت العديد من الضرائب على الواردات كما اخضعت تجارة الصادر والوارد لقيود كمية وادارية اختلفت شدتها من دولة الى أخرى . كذلك فان الهجرة من دول الى اخرى اضحت خاضعة لقيود وحصص . كذلك فان العديد من الدول حد من انتقال رؤوس الأموال وحدد الأموال التى يحق للمسافر اخراجها وادخالها ، الا ان العديد من الدول تمكن فى الآونة الأخيرة من الغاء العديد من القيود . كما ان الهيئات الدولية تحث الدول الأخرى - كلما كان ذلك ممكنا - نحو الغاء أو تخفيف تلك القيود .

الفصل الاول

نظريات التجارة الخارجيه

لماذا تدرس التجارة الخارجية على حدة

كان بعض الكتاب يبرز دراسة التجارة الخارجية مستقلة عن التجارة الداخلية على أساس أن في الأولى تنقل السلع لمسافات طويلة أما في الثانيــة فلا تنقل السلع إلا لمسافات قصيرة . إلا أن هذا الاعتبار كأساس للتفرقة بين كل من التجاره الخارجية والتجارة الداخلية غير كاف لأن التجارة بين دمشق وبيروت تعتبر تجارة خارجية بالرغم من قصر المسافة . بينما التجارة بين نيويورك وسان فرانسسكو تعتبر تجارة داخلية بالرغم من بعد المسافة وارتفاع نفقات النقل . ويعتقد بعض الإقتصاديين الكلاسيك أن السبب الرئيسي للتفرقة بين كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية هو أن عوامل الإنتاج حرة فى الانتقال داخل حدود الدولة . فرأس المال والعمال يتمتعان بحرية تامة فى الانتقــال داخل حدود الدولة بعكس الحال فى انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى لأن هناك من القيود والعقبات ـ المباشر منها والغـير مباشر ـ التى تحول وتحد من التبادل . وواقع الأمر أن التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية على هذا الأساس فى القرن التاسع عشر لم يكن صحيحاً ، ففى القـــرن الماضى لم تضع الدول عقبات فى سبيل هجرة الأفراد مما أدى إلى قيام الهجرة الواسعة من دول أوربا إلى الدول الحديثة نسبياً كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا بل على العكس كانت تلك الدول الأخيرة تشجع الأجانب على الهجرة إليها بشتى الوسائل . وكانت رؤوس الأموال ، حتى فى أوائل القرن الحالى، حرة فانسابت من دول غرب أوربا وعلى الأخص من انجلترا وفرنسا وألمانيـا إلى

الدول الفقيرة فى رؤوس الأموال حينذاك ، مثل الأمريكيين واستراليا وروسيا ودول أوربا الشرقية ، أى لم يكن هناك فارق كبير بين الاستثمار الداخلى والخارجى (١) . إلا أنه منذ انتهاء الحرب الأولى ودخل العالم مرحلة جديدة تميزت بأن الدول بدأت تقيم العديد من العقبات أمام المهاجرين اليها . فقيدت الولايات المتحدة الهجرة اليها إبتداء من سنة ١٩٢٤ وبالمثل فعلت كل من كندا واستراليا فى فترات لاحقة . كما وضعت بعض الدول المصدرة للأفراد كإيطاليا وألمانيا قيوداً على الهجرة منها . كذلك بدأت معظم دول العالم تضع العوائق والقيود على استثمار رؤوس الأموال الاجنبية فيها . فأصبح العديد من الدول يمنع رؤوس الأموال الأجنبية من دخول ميادين إنتاج معينة ، كما حدت القوانين الخاصة بتحويل الفوائد ورؤوس الأموال من الدول المستثمر فيها إلى الخارج من قدوم رؤوس الأموال ، كذلك فان تقلبات أسعار الصرف المتكررة ، وتأميم بعض الصناعات ومصادرة الأموال الأجنبية فى بعض البلاد ، كل هذا أدى الى نقص كبير فى إنتقال رؤوس الأموال بين الدول .

(١) بلغت رؤوس الأموال البريطانية المستثمرة فى الخارج عام ١٩١٣ — ١٩١٤ مليون جنيها استرليليا ٤٦ ٪ فى داخل الامبراطورية ، ٢٠ ٪ فى دول امريكا اللاتينية ، أما الاستثمارات الفرنسية فبلغت ١٨٠٠ مليون جنيها استرليليا فى عام ١٩١٤ منها ٢٥ ٪ فى روسيا ، دول أوربا الأخرى ، ٩ ٪ فى المستعمرات الفرنسية ، ١٣ ٪ فى دول أمريكا اللاتينية ، ٤٠ ٪ فى الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا . أما الاستثمارات الألمانية فكانت أقل من الاستثمارات الفرنسية وبلغت فى نفس العام ١١٧٥ مليون جنيها استرليليا منها ٥٥ ٪ استثمرت فى اوربا ١٦ ٪ فى أمريكا اللاتينية ونفس النسبة تقريبا فى الولايات المتحدة وكندا راجع :

J. Candliefe, the Commerce of Nations pp. 311 - 316.

ويعتقد فريق ثالث أن السبب الحقيقي في إختلاف التجارة الداخلية عن الخارجية هو أن العالم ينقسم إلى دول وكل دولة أصبحت تقيد تجارتها الخارجية عن طريق الضرائب الجمركية المختلفة أو بتحديد الكميات المستوردة أو عن طريق الحماية الإداريه وغيرها من الأساليب العديدة فبينما نجد أن التجارة الداخلية حرة تخضع التجارة الدولية لقيود عديدة . بالإضافة الى ذلك فان إنتقال السلعة داخل حدود الدولة لا يثير مشاكل مالية كتلك المتعلقة بتقلب أسعار الصرف بعكس الوضع في تجارة عبر الحدود . وقد يرد على النقطة الأخيرة بأن الاتحادات النقدية الدولية التي انتشرت في القرنين التاسع عشر والعشرين مثل الاتحاد اللاتيني (بين فرنسا وإيطاليا وفي ظله كانت عملات الدول الاعضاء تحول إلى بعضها البعض على أساس أسعار صرف ثابتة ، أو إتفاقية منطقة الاسترلينى ، ساعدت على حل مشاكل قابلية تحويل العملات بعضها لبعض . إلا أنه يرد على ذلك بأن هذه الإتحادات لم يعش معظمها طويلا كما أن حرية التحويل تتحقق بين الدول الأعضاء في الاتحاد وكانت متعذرة بين الاتحاد من ناحية وبعض الدول الأخرى من الناحية الأخرى . كذلك فإن الدول التي تتبع عيار الذهب وفي ظله كانت أسعار الصرف شبه ثابتة ، هجرته ولم تفكر في العودة إليه واتبعت نظام النقد الحر مع تقييد تقلب أسعار الصرف. وعلى ذلك فنستطيع أن نصل إلى حقيقة هامة – وأن أضحت واضحة في الوقت الحاضر – وهي أن السبب الحقيقي لبحث موضوع الإقتصاد الدولى على حدة هو انقسام العالم إلى دول كل منها يعمل على حماية صناعاته ومنتجاته بحجة العمل على زيادة الدخل القومي وتحقيق قدر من التوظف ، كذلك فعدم قابلية العملات للتحويل لبعضها البعض يبرر دراسة التجارة الخارجية على حدة .

اسباب قيام التبادل الدولى

يقول البعض أن السبب الأساسي لقيام التبادل الدولى هو إختلاف الأسعار. إلا أن الأسعار كما أنها تؤثر فى التبادل الدولى فهى تتأثر به. فزيادة طلب دول العالم على القطن المصرى تؤدي إلى إرتفاع أسعاره وإرتفاع دخول عوامل الإنتاج التى تشترك فى إنتاجه. لذلك فإن السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية هو اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع المختلفة من دولة إلى أخري. فكثيراً ما نجد أن دولة ما تستورد السلع من الخارج بالرغم من إمكانية انتاجها محلياً بأسعار أقل. يرجع ذلك إلى أن من مصلحتها أن توجه عوامل إنتاجها ناحية أخرى غير انتاج تلك السلع. ومن هنا كان من اللازم دراسة موضوع النفقات النسبية. ويجدر قبل مناقشة وتحليل نظرية النفقات النسبية أن نستعرض الفكر الاقتصادى الذى عالج هذا الموضوع فى الفترات السابقة، وعلى ذلك فنسوق فى الصفحات القليلة التالية نظريات وأفكار التجاريين والطبيعيين وآدم سميث وغيرهم من أوائل الاقتصاديين.

اولا ـ نظرية التجاريين فى التجارة الدولية :

كانت نظرية التجاريين فى التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم فى ثروة الأمة، فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، وكان التعدين هو الطريق الطبيعى للحصول على المعدن النفيس، فاذا لم يكن بالدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فان السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعى أن تحقق الدولة فائضاً فى ميزانها التجارى، أى أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم تحقيق فائض فى الميزان التجارى أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية .

١ — الفترة الأولى : وهي التي تعرف بفترة السياسة المعـدنية ويستدعي احتفاظ الدولة فى تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة ، لذلك نجد انجلترا فى وقت ما تمنع تصدير الذهب والفضة كلية وتخضع كل عمليات الصرف الأجنبى لرقابة صراف الملك .

٢ — الفترة الثانية : اكتفت الدولة — نتيجة لتجاربها — بأن تسفر معاملاتها مع كل دولة على انفراد عن فائض ، ومن ثم فلم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعـدن النفيس إلى الخارج ، وعلى أن تكتفى الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة .

٣ — الفترة الثالثة : اتضح للدولة أن مركزها النهائى يتوقف على مجموع صادراتها ومجموع وارداتها ، ويكفى أن تحقق الدولة فائضاً فى معاملاتها مع العالم الخارجى فى نهاية العام . وعلى ذلك فليس من الضرورى أن تكون معاملاتها مع كل دولة فى صالحها فالعبرة بمجموع معاملاتها . وتجدر الاشارة إلى أن العديد من التجاريين أشاروا إلى ما نسميه فى الوقت الحاضر بالصادرات والواردات غير المنظورة — كنفقات النقل البحرى ونفقات الجيوش فى البلاد الأجنبية — بمعنى أن الميزان التجارى كان يشمل بالإضافة الى الصادرات والواردات المنظورة الصادرات والواردات غير المنظورة .

ولقد اقتضى منطق التجاريين — الذى وضحناه — ضرورة تدخل الدولة فى التجارة الخارجية ، ولذلك طالبوا بوجوب اخضاع التبادل الدولى لبعض القيود — والتى تتمثل فى الضرائب على الواردات واعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها — بقصد تحقيق فائض فى الميزان التجارى .

ولقد امتد التدخل الحكومي الى العديد من أوجه النشاط الاقتصادى . فلقد اقتضى نظام اعانة الصادرات اشراف الدولة على انتاج سلع التصدير . كذلك التدخل فى تقرير أسعار السلع وفى التأثير على مستوى الأجور ، كما قامت بإنشاء صناعات وطنية . ودراسة التاريخ الاقتصادى لبريطانيا فى القرن السابع عشر ومراجعة القوانين العديدة التي أصدرتها الدولة فى تلك الفترة يفسر هدف سياسة التجاريين نحو تحقيق فائض فى معاملاتها مع العالم الخارجى

ثانيا ـ الطبيعيون والتجارة الدولية

كان من الوسائل التي اتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير الموادالغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالى تنخفض مستويات الأجور . وهذا من شأنه خفض نفقة الإنتاج فىالصناعة وتشجيع الصادراتالصناعيه . منهذا المنطلق توصل الطبيعيون إلى أن قيود التصدير كانت مسئولة عن انخفاضأثمان الحاصلات الزراعية . ولما كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة فى الطلب على الحاصلات الزراعية حتى يسود ما أسموه بالثمنالمجزى ، لذلك نجدهم يؤكدون على حرية التجارة . ذلك لأن حرية التجارة هى الإطار الصالح لسيادة الثمن المجزى وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافى .

ثالثا ـ آراء جيمس ستيوارت فى التجارة الدولية

يعتبر جيمسستيوارت من رواد علم الاقتصاد الأوائل[1] . ومن الصعب وصفه ـ هو ومجموعة من الاقتصاديين كوليام بتي وكانتيلون وغيرهم ـ بانطوائهم تحت لواء الفكر التجارى أو الطبيعى ذلك لأصالة تفكيرهم ومدى أهميتها فى

---

(١) جمع ستيوارت آراءه فى كتابه (الذى نشر فى ١٧٦٧) .
The Principle of Political Economy.

التأثير على الفكر الكلاسيكي . ولقد هاجم ستيوارت فكرة دافيد هيوم في التوازن التلقائي - والتي سنناقشها في الصفحات التالية - على أساس عدم وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار . وعلى ذلك نجده يصل إلى أن من مصلحة الدولة أن تقيد تجارتها بالدرجة التي تؤدي إلى وجود فائض في ميزان تجارتها ، وهي نفس النتيجة التي وصلت اليها المدرسة التجارية .

ولقد ميز ستيوارت بين التجارة الخارجية الايجابية Active Trade Foreign والتجارة الخارجية السلبية Passive Foreign Trade ويقصد بالتجارة الإيجابية تلك التي تستند على صناعة قائمة بحيث يعتمد التصدير فيها بصفة رئيسيه على ماينتجه عنصر العمل وليس الطبيعة ، ويقصد بالثانية الصناعات التي تعتمد أساسا على ما ينتجه عنصر الطبيعة وليس العمل . معنى ذلك أن النفع الأكبر من التجارة يعود إلى البلد التي تصدر منتجات صناعية . ذلك لأن التجارة السلبية تزيد الطلب على السلع الزراعية مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية وهذا - من وجهة نظره - يحول دون نمو الصناعة التي تتوقف على وفرة المواد الغذائية الرخيصة . ولقد ميز ستيوارت بين ثلاث مراحل التجارة . تعرف المرحلة الأولى بمرحلة التجارة الناشئة Infant Trade حيث يقتصر نشاط الدولة على المبادلات الداخلية . أما مرحلة التجارة الخارجية Foreign Trade فتبدأ سلبية ثم تتحول إلى ايجابية إذا توفرت السياسة الاقتصادية الرشيدة . أما المرحلة الأخيرة - التجارة الداخلية Inland Trade - فإنها تتحقق في النهاية إذ أن المنافسة الشديدة بين الدول تؤدي الى انكماش الأسواق الخارجية . نتيجة لذلك تنتشر البطالة إلا اذا حاولت الدولة أن تتجنب ذلك عن طريق الهجرة وتشجيعها .

رابعا : الكلاسيك ونظريات التجارة الخارجية :

نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتداداً طبيعياً لمبدأ الحرية الاقتصادي . وعندهم أن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح ليس فقط في مجال التجارة الداخلية وانما كذلك على مستوى التبادل الدولي ، ويستندمبدأ حرية التجارةفي الفكر الكلاسيكي الى ثلاث نظريات .

١ - نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم :

وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد الداخلة في علاقات تجارية دون حاجة الى تدخل من قبل الدولة كما نادى التجاريون ، فاذا زاد مالدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذى يتناسب مع نشاطها الاقتصادي ، فان أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدى الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها وفى النهاية يحدث عجز في الميزان التجارى مما يؤدى الى تسرب الذهب الى العالم الخارجي . وعلى عكس ذلك فى حالة نقص الذهب عن القدر الذى يتناسب مع حجم نشاطه الإقتصادي فان أسعار السلع فى هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع فى الدول الاخرى مما يؤدى الى زيادة صادراتها و نقص وارداتها وفي النهاية يتحقق فائض فى الميزان التجارى مما يؤدى الى تدفق الذهب الى الدولة من العالم الخارجي .

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الاسعار فيه ، والعلاقة بين مستوى الاسعار فيهومستوى الاسعار في العالم الخارجى أن يبين عدم جدوى القيود التى تفرض على

التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس .

وقد استقرت هذه النظرية في الفكر الكلاسيكي وأيدها آدم سميث وان كان لم يوافق كلية على الحرية المطلقة التي تنادي بها هذه النظرية .

٢- نظرية التكاليف النسبية لريكاردو Theory of Compartive Cost

صاغ ريكاردو نظريته المعروفة « نظرية النفقات النسبية » . ولفهم النظرية الخاصة بالتجارة الدولية لا بد أن نذكر باختصار الاسس التي قامت عليها نظريته العامة . فلقد فرض ريكاردو أن المنافسة التامة لا بد وان تكون متوفرة كذلك فرض حرية وسهولة انتقال العمال من منطقة لأخرى وأخيرا فرض ان اجر العامل وحدة هو الذي يؤلف تكاليف الانتاج (١) .

واعترض على هذه النظرية بأنها اهملت اخذ عامل رأس المال في حساب تكلفة الانتاج . فرد ريكارد بأن النسبة بين العمل وراس المال ثابته بمعنى انه اذا كان انتاج سلعة ما يحتاج الا خمسة عمال وآله لمدة يوم وانتاج سلعه اخرى يحتاج الى عشرة عمال وآلتين لمدة يوم ، فلابد وان يكون ثمن السلعه

---

(١) اجاز آدم سميث الحمايه في حالتين ، الاولى اذا كانت مقتضيات الدفاع عن البلاد تستوجب قيام صناعه معينه وكان من المستحيل قيام تلك الصناعه في ظل حريه التجارة ، والثانيه اذا كانت السلعه المنتجه محليا تخضع لضريبه محليه . فانه يجوز للبلد ان يفرض ضريبه جمركيه مساويه على مايستورد منها .

الثانية ضعف الأولي أى الثمنين يتناسبان مع العمل المبذول فى انتاجها[1].

إلا أن النظرية العامة لا يمكن تطبيقها على التجارة الدولية وذلك لاستحالة أو صعوبة انتقال العمال من اقليم لآخر . فهناك قيود وصعوبات اقتصادية وإجتماعية تمنع أو تحد العمال من الإنتقال عبر الحدود . لذلك صاغ لأريكاردو نظرية خاصة بالتجارة الدولية كان من أهم نتائجها أن أثمان السلع لا تتناسب مع ما تتكلفه من أجور . كذلك من نتائجها أنه إذا كانت هناك دولة متفوقة في إنتاج جميع السلع على الدول الأخرى فمن مصلحتها أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون درجة تفوقها فيها أكبر وتستورد الباقي من الخارج . وفي صدد شرح نظريته وضع ريكاردو الفروض الآتية لتسهيل فهمها .

(١) أن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية .

(٢) أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين .

(٣) لا توجد نفقات نقل او رسوم جمركية .

(٤) تكلفة انتاج الوحدة لا تتغير تبعاً لحجم الإنتاج بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة وأن الانتاج يخضع لقانون ثبات الغلة .

ووضح ريكاردو المثال الآتى لشرح نظريته .

يوجد دولتان تقومان بإنتاج المنسوجات والخمور . فدولة انجلترا تحتاج لإنتاج وحدة المنسوجات إلى ١٠٠ ساعة من العمل وتحتاج الى ١٢ ساعة لإنتاج

---

(١) راجع نظرية العمل فى تحديد قيمة السلعة لدافيد ريكاردو ، حيث يرى أن قيمة السلعة تتوقف على العمل الحاضر والعمل الماضي مع أخذه فى الحسبان قيمه الوقت المنقضى بين الانتاج او الاستهلاك .

وحدة خمور. بينما تحتاج دولة البرتغال لإنتاج وحدتين من السلعتين على التوالى الى ٩٠، ٨٠ ساعة عمل . فكأن البرتغال متفوقة على انجلترا فى انتاج السلعتين وإذا فرض وكانت انجلترا والبرتغال دولة واحدة فإن مقاطعة انجلترا ستعتمد على مقاطعة البرتغال فى مدها بما تحتاج اليه من السلعتين وبالتالى ينتقل العمل من الأولى الى الثانية . وعلى ذلك فى العلاقة بين اقليمين من بلد واحد تكون العبرة بالنفقات المطلقة لكل سلعة من السلع . أما فى العلاقة بين بلدين مختلفين فإن العبرة تكون بالنفقات النسبية[1].

ونظراً لأن انجلترا والبرتغال دولتان مختلفتان فإن هذا الأمر لا يحدث . فإن لم تكن هناك تجارة بين الدولتين فإن انجلترا تقوم بانتاج السلعتين وتكون نسبة الاستبدال بينهما .

وحدة من الخمور = ١٫٢ من المنسوجات .

وذلك لأن تكلفة انتاج الخمر فيها تفوق تكلفة المنسوجات .

وبالمثل تقوم البرتغال بانتاج السلعتين وتكون نسبة الاستبدال بينهما :

وحدة من الخمر = ٨٨ر وحدة من المنسوجات .

وذلك لأن تكلفة انتاج وحدة الخمر أقل من تكلفة انتاج وحدة المنسوجات. ولاجدال فى أن انجلترا تربح إذا تمكنت من الحصول على وحدة من الخمر بأقل من ١٫٢ وحدة من المنسوجات. وذلك لأن وحدة الخمر تكلفها ١٢٠ ساعة بينما وحدة

---

(١) النفقة النسبية هي عبارة عن النسبة بين نفقتين مطلقتين وعلى ذلك فالنفقة النسبية فى البرتغال هى النسبة بين النفقة المطلقة للخمور والنفقة المطلقة للمنسوجات .

المنسوجات تكلفها ١٠٠ ساعة، وكذلك فإن البرتغال تربح إذا حصلت على أكثر من ٨٨٨ر. وحدة من المنسوجات مقابل وحدة من الخمر وذلك لأن الأولى تكلفها ٩٠ ساعة عمل بينما الثانية لا تكلفها إلا ٨٠ ساعة . فإذا قامت التجارة الدولية بين الدولتين فان البرتغال تطالب بأكثر من ٨٨٨ وحدة من المنسوجات مقابل كل ١٠٠٠ وحدة من الخمر وإلا فلا تعود عليها التجارة الدولية بالفائدة. كذلك فان انجلترا ستقبل تصدير أى كمية أقل من ١٢٠٠ وحدة من المنسوجات مقابل ١٠٠٠ وحدة من الخمر لأن الفرق بين الكمية الأقل و ١٢٠٠ وحده يمثل ربح انجلترا . فإذا افترضنا أن كان معامل الاستبدال :

وحده من الخمور = وحدة من المنسوجات .

فإن انجلترا ستحصل على وحدة من الخمور كانت تكلفتها ١٢٠ ساعة عمل مقابل وحدة من المنسوجات (أى أن ربح انجلترا هو ٢٠ ساعة عمل) أما عن البرتغال فإنها ستحصل على وحدة من المنسوجات كانت تكلفها ٩٠ ساعة مقابل تصديرها لوحده من الخمر لا تكلفها إلا ٨٠ ساعة عمل (أى ربح البرتغال هو ١٠ ساعات عمل) أى أن ربح الدولتين هو الاقتصاد في ٣٠ ساعة عمل .

من هذا يتضح أنه بالرغم من أن البرتغال يمكنها انتاج السلعتين بثمن أقل إلا أن هناك فائدة من تخصصها فى انتاج السلعة التي تتفوق فيها بنسبة أكبر بينما تتخصص انجلترا فى انتاج السلعة التي درجة تأخرها فى انتاجها أقل .

الا ان ريكاردو لم يوضح النسبة التي يتم على أساسها التبادل الدولى ، فعلى أى أساس يتوزع الربح بين الدولتين ؟

في المثال السابق لن تزيد نسبة التبادل الدولى عن :

١ خمر : ١ر٢ منسوجات .

ولن تقل عن :

١ خمر : ٠ر٨٨ منسوجات .

∴ فلابد أن تقع نسبة التبادل بين المعدلين السابقين .

فلو اقتربت من النسبة الأولى كان ذلك في صالح البرتغالى ، فالبرتغال في هذه الحالة تحصل مقابل وحدة من الخمر تكلفها ٨٠ ساعة على ١ر٢ أو ١ر١ أو وحدة من المنسوجات تكلفتها أكثر من ذلك .

ولو اقتربت من النسبة الثانية كان ذلك في صالح انجلترا حيث انها يمكنها أن تحصل مقابل ٠ر٨٨ أو وحدة من المنسوجات على وحدة من الخمر تكلفها اكثر من ذلك .

هذه هي نظرية النفقات النسبية التي تعتبر من اهم نظريات ريكاردو والتي اصبحت منذ ظهورها في كتابه مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب (١٨٢٧) النظرية التقليدية المعتمدة في بيان اسس التخصص الدولى .

٣ - نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية النفقات النسبية بيان ان التخصص الدولى وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولى يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن إحدى السلعتين بالنسبة للأخرى . وفي المثال الذي ساقه ريكاردو كان الحد الادنى لثمن الخمور بالنسبة إلى وحدة المنسوجات هو :

٩٠ وحدة خمور = ٨٠ وحدة منسوجات .

وكان الحد الاقصى لثمن الخمور بالنسبة إلى المنسوجات هو .

١٠٠ وحدة خمور = ١٢٠ وحده منسوجات .

وأوضح ريكاردو ان التجارة تعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولى يقع بين هذين الحدين إلا أنه لم يوضح القوى التي تعمل على تحديد هذا المعدل مما ينطوى على عجز فى نظريته كما ان ريكاردو لم يبين القوى التي تحدد تقسيم نفع التجارة بين بلدين بالرغم مما لهذه الناحية من اهمية كبرى .

لذلك وجه جون ستيوارت ميل اهتمامه لبيان القوى التي تحكم معدل التبادل الدولى وانتهى إلى نتائج هامة .

لقد أوضح جون ستيوارت ميل ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على اساس نفقة انتاجها ، وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذى يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر[1]. ذلك أنه من بين المعدلات الممكنة الكثيرة بين الحدين الادنى والاقصى يوجد معدل فريد هو الذى يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة الواردات . ولما كانت صادرات البلد هى واردات الآخر ووارداته هى صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولى الذى يحقق التساوى بين قيمة الصادرات لأحد البلدين، لابد أن يكون هو نفس المعدل الذى يحقق التساوى بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر . أى معدل آخر غير هذا

---

(١) راجع مذكرات الدكتور سعيد النجار فى «تطور الفكر الاقتصادى» تحت موضوع نظرية القيم الدولية.

المعدل الذى يؤدى الى الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات ، بحيث يقع أحد البلدين فى فائض ويقع الآخر فى عجز (بدون النظر الي انتقال رؤوس الأموال) .

وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسيين :

أولا : الطلب

أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الأخرى .

فيتوقف معدل التبادل الدولى على شدة طلب انجلترا على المنسوجات والخمر بالنسبة الى شدة طلب البرتغال على السلعتين، ويطلق على هذا القانون الطلب المتبادل

فكلما زاد طلب انجلترا (فى المثال السابق) على الخمور البرتغالية كلما مالت نسبة الاستبدال الى صالح البرتغال (تصبح النسبة قريبة من وحدة خمر مقابل وحدة منسوجات) وبذلك تحصل الدولة الأخيرة على معظم الربح من التجارة الخارجية وقد تكون قيمة السلع التي تطلبها إحدى الدولتين من الاخرى أكبر من قيمة السلع التي تطلبها الثانية من الأولى ويرجع ذلك الى اختلاف حجم السوق والمقدرة الشرائية ، فلا شك أن حجم السوق وقدرة البريطانى على الشراء تفوق حجم السوق البرتغالى ومقدرة المستهلك البرتغالى على الشراء .

وعلى ذلك يعود النفع الأكبر من التجارة الى صاحب الطلب الصغير ، ويؤول النفع الأقل الى صاحب الطلب الأكبر . وقد استخلص ميل من هذه القاعدة أن النفع الأكبر من التجارة يؤول الى البلاد الفقيرة ويؤول النفع الأقل الى البلاد الغنيه .

ثانيا : مرونة الطلب

أى مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى .

تميل نسبة الاستبدال الى الاتجاه فى صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة أى أن حجم الطلب لا يتأثر كثيراً بتغير السعر والعكس فى حالة السلع التي طلبها مرناً . ولا يمكن أن نتصور هذا الوضع إلا اذا فرضنا توفر المنافسة الحرة وعدم وجود اتفاقات بين المنتجين . ولعل السبب في ذلك أنه كلما ازدادت مرونة طلب دولة على سلعة دولة أخرى فان ذلك يؤدى الى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض ثمن السلعة . وطالما أن التجارة الدولية (فى ظل الفرضين السابقين) تعمل على خفض ثمن السلع سواء أكان هذا التخفيض فى تكلفة الانتاج عن طريق الافادة من الانتاج الكبير أو إدخال التحسينات التي تؤدى الى وفورات داخلية أو وفورات في تكلفة النقل ، فان طلب الدولة المرن على سلعة الدولة الأخرى يزداد بانخفاض الثمن ويزداد بنسبة قد تكون كبيرة ويؤدى الى اختلال فى ميزان المدفوعات « للدولة المستوردة » وهذا يؤدى الى خروج الذهب من الأولى إلى الثانية وإلى حصول الأخيرة على معظم الربح من التجارة الدولية .

إلا أن هذه القاعدة لا يمكن التسليم بها على اطلاقها حيث أنها تركز النظر على مرونة طلب أحد البلدين مع اغفال مرونة طلب البلد الآخر . ويضيف الدكتور النجار الى ذلك أن العلاقة بين مرونة الطلب وتوزيع نفع التجارة لا يمكن القطع بها إلا من ضوء الحالة التى عليها الميزان التجارى لكل من البلدين فاذا افترضنا أنه على أساس معدل معين للتبادل الدولى وضع أحد البلدين في حالة عجز فى ميزانه التجارى والآخر فى فائض ، فان ذلك الوضع لابد أن

يؤدى الى تدهور معدل التبادل لبلد العجز وتحسين معدل التبادل لبلد الفائض (١).

حالة التعادل فى التكاليف النسبية :

فى حالة تعادل نسبة تكاليف انتاج السلعتين فى الدولة الأولى مع تكاليف انتاجها فى الدولة الثانية لا توجد أية مصلحة من قيام التجارة الدولية .

فمثلا لو غير المثال السابق إلى .

فى انجلترا : وحدة المنسوجات تحتاج إلى ١٠٠ ساعة ووحدة الخمر تحتاج إلى ١٢٠ ساعة .

فى البرتغال : وحدة المنسوجات تحتاج إلى ٥٠ ساعة ووحدة الخمر تحتاج إلى ٦٠ ساعة .

فنسبة تكاليف الانتاج فى انجلترا هى	١٠٠	١٢٠
ونسبة تكاليف البرتغال هى	٥٠	٦٠

فالنسبتان متعادلتان ولذلك لا توجد مصلحة من قيام التجارة الخارجية .

فانجلترا تنتظر مقابل ١٢٠ وحدة من المنسوجات أن تحصل على أكثر من من ١٠٠ وحدة من الخمر ولكن البرتغال لا تجد أية مصلحة فى الشراء من انجلترا وذلك لأن منتجي الخمر يحصلون من منتجي المنسوجات المحليين على ١٢٠ وحدة مقابل ١٠٠ وحدة من الخمر .

عودة الى نظرية ريكاردو واستبعاد فروضه

ولنستبعد الآن الفروض الأربعة التي سبق وذكرناها فى صدر استعراض

---

(١) مذكرات الدكتور سعيد النجار السابق الإشارة اليها .

نظرية النفقات النسبية ، وذلك بغرض معرفة أثر استبعاد الفروض على مدى صحة النظرية أو عدم صحتها .

١ ـ استبعاد فرض المقايضة وادخال النقود

إذا فرضنا أن هناك دولتان تقومان بانتاج سلعتين .

فى الولايات المتحدة الأمريكية .

١٠ أيام عمل تنتج ٢٠ وحدة قمح

١٠ أيام عمل تنتج ٢٠ وحدة تيل

وفى ألمانيا :

١٠ أيام عمل تنتج ١٠ وحدات قمح

١٠ أيام عمل تنتج ١٥ وحدة تيل

فالولايات المتحدة (كما كانت البرتغال فى المثال السابق) متفوقة فى انتاج السلعتين إلا أن درجة تفوقها النسبية أكثر فى سلعة القمح مما يؤدى إلى تخصصها فى انتاج القمح . وألمانيا متخلفة فى انتاج السلعتين إلا أن درجة تخلفها أقل فى انتاج التيل مما يؤدى إلى تخصصها فى انتاجه . فإذا فرضنا أن الأجر اليومى فى الولايات المتحدة هو ٥ر١ وحدة نقود وفى ألمانيا ١ ، لكان ثمن القمح فى الولايات المتحدة أقل منه فى ألمانيا والعكس فى حالة التيل كما يتضح مما يلى :

	الأجر اليومى	الاجور الكلية	المنتج	تكلفة الوحدة
الولايات المتحدة	٥ر١	١٥	٢٠ وحدة قمح	٧٥ر٠
الولايات المتحدة	٥ر١	١٥	٢٠ وحدة تيل	٧٥ر٠
ألمانيا	١ر٠	١٠	١٠ وحدات قمح	٠٠ر١
ألمانيا	١ر٠	١٠	١٥ وحدة تيل	٦٧ر٠

لكن إذا فرضنا أن الأجور اليومية كانت مختلفة عما ذكرنا . فمثلا إذا كانت الأجور ٣ فى الولايات المتحدة بدلا من ٥ر١ بينما بقيت فى ألمانيا كما كانت لأدى ذلك إلى رخص السلعتين فى ألمانيا عنها فى الولايات المتحدة ، وكذلك إذا كانت الأجور ٣ فى ألمانيا وبقيت في الولايات المتحدة كما كانت لأدى ذلك إلى رخص السلعتين في الولايات المتحدة .

ولكن يرد على ذلك بأنه فى حالة ارتفاع الأجور فى الولايات المتحدة فإن التجار الأمريكيين يستوردون السلعة من ألمانيا فتضطر الولايات المتحدة الى الدفع نقداً فيخرج الذهب منها الى ألمانيا فيؤدى ذلك الى نقص فى كمية النقود فى الأولى وزيادتها في الثانية فتنخفض الأجور في الولايات المتحده وترتفع فى ألمانيا ويصبح من مصلحة الدولتين تبادل السلع .

وكذلك فى حالة ارتفاع الأجور فى ألمانيا فأن الذهب يخرج من ألمانيا الى الولايات المتحدة فتقل النقود فى الأولى مما يؤدى الى انخفاض الأجور الى الحد الذى يجعل التجارة الدولية مفيدة لكل من الدولتين .

٢ ـ حالة تعدد السلع

افترضنا في الأمثلة السابقة وجود سلعتين فهل يتغير الوضع لو كان لدينا عدداً أكثر كما هو الحال فى الحياة العملية ؟

وبفرض وجود دولتين مثل جمهوريه مصر العربية وتركيا وأن كلا منها ينتج ٨ سلع وأن عدد الأيام (على فرض تساوى الاجور في الدولتين) اللازمة لإنتاج هذه السلعة هي :

السلعة / الدولة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨

جمهورية مصر العربية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
تركيا	٢٠	١٦	١٢	١٠	٨	٦	٤	٢

فطبقاً للمبادىء السابق ذكرها تصدر مصر الى تركيا السلع من ١ــ٣ وتستورد من تركيا السلع من ٥ ــ٨ أما السلعة رقم ٤ فانها تنتج فى كل من الدولتين وتصبح المجموعه من ١ ــ ٣ سلع تصدير بالنسبة إلى الدولة الأولى وسلع استيراد بالنسبة إلى الدولة الثانية . أما السلعة رقم٤ فهى تنتج فى كل من الدولتين للاستهلاك المحلى والسلع من ٥ ــ ٨ سلع استيراد بالنسبة إلى الدولة الأولى وسلع تصدير بالنسبة إلى الدولة الثانية .

والتقسيم السابق (سلع التصدير والاستيراد والسلع المحلية) تقسيم مرن وعرضة للتغير من وقت لآخر . فإذا فرضنا أن طلب مصر على السلع ٥ ــ ٨ زاد بينما بقى طلب تركيا على السلع ١ ــ٣ على حالة فإن ذلك يؤدى إلى وجود عجز فى ميزان مدفوعات الدوله الأولى فيخرج منها الذهب فتقل فيها كمية النقود وعلى العكس من ذلك تزيد كمية النقود فى تركيا . يترتب على ذلك أن تقل الأجور فى الأولى وتزداد فى الثانية مما يؤدى إلى تغير فى تكلفة انتاج السلع ويحدث أول تغير فى السلعة الرابعة (التى تنتج فى كل من الدولتين) فترتفع أثمانها فى تركيا ولذلك لم تعد تنتج للاستهلاك المحلى فى جمهورية مصر العربية بل تنقلب الى سلعة تصدير ، وتصبح فى تركيا سلعة استيراد . واذا كانت زيادة الطلب فى تركيا على السلعة الرابعة كافيه لإعادة التوازن فإن انتقال الذهب من الدوله الأولى إلى الدوله الثانية يتوقف ، أما إذا استمر خروج الذهب فإن السلعة الخامسة قد تأخذ مركز السلعة الرابعة أى تنتج فى الدولتين

ولاتقوم تركيا بتصديرها الى جمهورية مصر وهكذا حتى يحدث التوازن فى التجارة بين الدولتين .

٣ - تكاليف النقل

لن يؤدى استبعاد هذا الفرض كذلك الى تغيير فى جوهر نظرية التكاليف النسبيـة . وفى هذه الحالة،فإن السلعـة لن تنتقل من دوله الى أخرى إلا إذا كان ثمنها فى الدولة المنتجة زائدا نفقـة النقل أقـل من ثمنها فى الدولة الثانية المستوردة .

ولعل الاثر الرئيسي لادخال هذا العامـــل هو أن السلـع التي تدخل فى نطاق التبادل الدولى سيقـل عددها مما يؤدى إلى انتاج نفس السلعـة فى عدد كبير من دول العالم بالرغم من إختلاف تكلفة الانتاج فيها وذلك لأن نفقات النقل كـثيراً ماتحد من التبادل . لذلك فاحتمال انتقال السلعة من نطاق سلـع التصدير احتمال ضعيف إلا إذا كانت تكلفة النقل لاتكون الاجزءا بسيط من قيمة السلعة .

وكلما إرتفعت أجور النقل وزادت نسبتها الى ثمن السلعة كلما وجدنا نفس السلعة تنتج فى عدد كبير من دول العالم ، مما يعنى أن عوامل الانتاج ليست موجهة التوجيه الاقتصادي الذى يعود بأكثر فائدة مرجوه وهذا بدوره يؤدى إلى قلة حجم الانتاج العالمى والى انحطاط فى مستويات المعيشة .

ومما قلناه بخصوص تكاليف النقل ينطبق على الرسوم الجمركية المفروضة على التبادل الدولى سواء فى صورة رسوم جمركيه أو اتحـادات جمركيـة أو نظام الحصص التي تؤدي فى مجموعها الى نقص في معدلات التبـادل الدولية

وبالتـالى إلى انحطاط فى مستويات الدخول والانتاج (سنعالج هذه النقطـة بالتفصيل فيما بعد) .

تغيير نفقات الانتاج

سبق وفرضنا أن نفقات الانتاج للوحدة لا تتغير تبعا لتغيير حجم الانتاج وهذا الفرض لا يتفق والواقـع حيث أن معظم مشروعات الانتـاج تخضع لقانون تزايد النفقة أو تناقص الغلة .

فى أحد الأمثلة السابقة إذا زاد طلب الولايات المتحدة على التيل الألمانى فان ألمانيا ستتوسع فى إنتاج التيل (وفى نفس الوقت تقلل من إنتاجها للقمح) فترتفع نفقات إنتاج التيل الحدية نظرا لاستخدام أراض أقل جودة (تستخدم أراضى جديدة أقل كفـاية من الأراضى السابقة أو تستخدم بعض أراضى القمح) وفى نفس الوقت تنخفض النفقات الحدية للقمح وذلك لأن الأراضى المستعملة فى زراعته ستكون أجود الأراضي نسبياً (حيث أن الأراضى الأقل صلاحية لانتاج القمح تتحول إلى انتاج الكتان) .

والعكس يحـــدث في الولايات المتحدة حيث ترتفع نفقات انتاج القمح الحـــدية بينما تنخفض بالنسبة إلى التيل فزيادة الطلب على القمح تؤدى إلى استخدام أراض أقـل جودة من الأراضي المستغـلة ومن الناحيـة الاخرى تنخفض النفقات الحدية لانتاج الكتان .

نتيجة لذلك فان تفوق كل من الولايات المتحدة وألمانيا فى انتـاج القمح والتيل على التوالى يقل تدريجياً فى الحالة الاولى نجد أن الولايات المتحدة من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضيهـا لزراعة الكتان وفى الحالة الثـانية نجد ألمانيا من مصلحتها أن تحتفظ بجزء من أراضيها لزراعة القمح . فكأن ازدياد

تكاليف الانتاج عند التوسع او انخفاضها عند النقص يؤدى إلى الحد من آثار نظرية النفقـات النسبية فلو كانت تكاليف انتـاج القمح الحدية في الولايات المتحدة تزداد بسرعة عند التوسع نظراً لعدم وجود اراض مناسبة بينما تقل بسرعة في المانيا عندما تحد من الانتاج ، فان هذا يؤدى إلى قلة اعتماد المانيـا على الولايات المتحدة اما إذا كانت نفقة الانتاج الحدية لاتتغير بسرعة في كل من الدولتين فان درجة التخصص في الدولتين تبلغ حدا كبيرا .

وطالما ان نفقات الانتاج الحدية في الحيـاة العملية تتغير ــ الا أن نسبة تغيرها تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لوفرة او ندرة عوامل الانتاج ومدى توظيفها فان التخصص الكامل لا يمكن ان يحدث .

يتضح جليا من هـذا العرض ان استبعاد الفروض لن يؤثر على جوهر نظرية النفقات النسبية وإن كان سيؤثر على فاعليتها والأمر يتوقف على عدة اعتبارات لعل اهمها نفقـات النقـل والرسوم الجمركية وسياسـات الدول الاقتصادية .

تقييم لنظرية النفقات النسبية

يوجد من يدافع عن نظرية النفقات النسبية لأنها تقيم حالة قوية من اجل التخصص وتقسيم العمل الدولى ، كما انها تعد حصنا للدفاع عن سياسة الحرية الاقتصادية كما ان نظرية النفقـات النسبية تقـوم على اساس فروض علميـة محددة لعل من المفيد تلخيصها فيما يلي :

ا ــ سياده المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا .

ب ــ التوظف الكامل لعناصر الانتاج .

جـ ــ حرية انتقال Perfect Mobility لعناصر الانتاج داخليا وليس خارجيا

ء - تشابه الاذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة .

كما أن ريكاردو - ومن ادخلوا على النظرية من إضافات أمثال جون ستيوارت ميل - اتبع منهج علميا سليما وبلغ في النهاية نتائج منطقية .

وبمراجعة النظرية يتضح لنا أن الفروض التي ذكرناها والتي سادت في القرن التاسع عشر لم تعد تناسب الأوضاع حاليا وعلى ذلك أضحت محل شك - وعلى العموم فيمكننا أن نلخص الانتقادات التي وجهت إلى نظرية النفقات النسبية فيما يلي .

١ - يصعب في الوقت الحالي التعرف على النفقات الخاصة بالسلع التي تتداولها الدول وذلك حتي نتعرف على السلع التي تكون موضع للتبادل دوليا. فمن المتعذر على منتجي سلعة معينة في دولة ما التعرف على تكاليف انتاج نفس السلعة في الدول الأخرى . لذلك اقترح البعض الاستعاضة عن نفقات الإنتاج بأسعار السلع وعلى الأخص وأن افتراض توفر المنافسه لا يدع ضرورة التفرقة بين النفقات والأسعار (في ظل المنافسة الحرة يسعى المنتج حتى يحقق أقصى ربح ممكن - إلى الاستمرار في الإنتاج عندما تتساوى النفقة الحدية مع سعر السوق) . إلا أن هذا الأمر لا يتحقق حاليا إذ أن ظروف المنافسة لم تعد قائمة وحلت محلها أسواق المنافسة الاحتكارية أو منافسة القلة. وعلى ذلك فإن تلك الأسعار قد تختلف كثيرا عن النفقات .

وفي ظل هذه الانظمة كثيرا ما تتحول السلع التي تنتج للسوق الداخلي إلى سلع تصدير لان المنتج يستطيع تطبيق مبادىء التمييز في الثمن ، فيبيع السلعة في السوق الداخلية بسعر مرتفع - حيث يتمتع بقدر من الاحتكار - ويبيع نفس السلعة في السوق الخارجية بسعر أقل إذ أنه يواجه طلبا مرنا

نظرا لقيام منافسة من قبل منتجين آخرين . وعلى عكس ذلك فقد يقل انتاج سلعة معينة فى ظل الاحتكار عنها فى حالة توفر ظروف المنافسة ذلك لأن المحتكر لا يقبل توظيف عوائد الانتاج إلا عند أجر معين . يترتب على ذلك نقص المصدر من تلك السلعة كما قد يؤدى إلى تصدير مجموعة من السلع الأخرى استخدمت في انتاجها عناصر الانتاج التي احجم المحتكر عن توظيفها.

٢ ـ افترضت النظرية سيادة حالة التوظف الكامل ـ إذ أنها الحالة الطبيعية الدائمة للاقتصاد . وكان الكلاسيك يعتقدون أن قوى السوق الحرة كفيلة باصلاح أى خلل فى توازن الاقتصاد بطريقة تلقائية ودون حاجة إلى تدخل من قبل السلطات . إلا أن ما توارد على العالم من أزمات وعلى الأخص الأزمة التي عرفت بالكساد الكبير ـ أثبتت خطأ هذا الإفتراض وعدم قدرة النظام الاقتصادى الرأسمالى على استعادة التوازن تلقائيا ودون تدخل من السلطات النقدية والحكومية . كذلك فإن معظم الدول المتخلفةاقتصاديا تعانى من عدم استغلال مواردها الاقتصادية الاستغلال الكامل ولا يمكن الادعاء بتوافر التوظف الكامل بها .

ولا شك أن عدم توفر هذا الشرط يخل بنظرية النفقات النسبية ، إذ أن وجود عوامل انتاج غير موظفة يؤدى إلى امكانية زيادة البلد لصادراته دون ما حاجة إلى نقص فى انتاج السلع التي يحتاجها السوق المحلى .

٣ ـ افترضت النظرية أن عرض عناصر الانتاج في الداخل تتمتع بقدرة تامة على الحركة أى أنه من السهل تحويل عناصر الانتاج إلى السلع التي تعود على البلد بأكبر فائدة ممكنة . إلا أن الواقع لا يؤيد هذا الرأى إذ توجد العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون حرية انتقال عناصر الانتاج

من نشاط إلى آخر . فمثلا نجد أن بعض المنتجين يحجمون عن تحويل عناصر الانتاج إلى نشاط أكثر ربحية نظراً لعدم رغبتهم فى المخاطرة او لأنهم يرغبون فى الحصول على معدل ارباح مستقر ومضمون او لعدم مقدرتهم من الناحية التنظيمية ولعدم توفر الخــبرات لديهم لدخول الميـدان الجديد وغير ذلك من الأسباب .

كذلك فإن افتراض النظرية عدم قابلية عناصر الإنتاج للانتقـال خارج حدود الدولة امر تنقصـه الدقة اذ كان لحركات رؤوس الأموال وهجرة العمال والمنظمين اثار واضحة فى التطور الاقتصادى الذى تحقق فى كثير من الدول حتى وقت قريب . ولذلك فإن قيام هذا الافتراض يجانبه الصواب .

٥ ـ النظرية الحديثة فى التجارة الخارجية

اقتصرت النظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية فى تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية فاختلاف تلك النفقات يدعو إلى قيام التبادل بين الدول ، إلا أنها لم تتعرض للأسباب التي تدعو إلى اختلاف النفقات بين الدول مما استدعى وجود نظرية جديدة يرجع الفضل فى صياغتها إلى الاقتصادى السويدى أولين[١] وإن كان قد اعتمد على أفكار مواطنه هكشر مما أدى إلى تسمية هذه النظريه بنظرية هكشر ـ أولين .

وقد بنى أولين نظريته على أساس فكرة التخصص الدولى والذى أرجعه إلى توفر عاملين :

---

(١) مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور محمد زكي شافعي صفحة ٢٩٠ .

اولا : وفرة وندرة عوامل الانتاج

تختلف الدول فيما بينهما من ناحية توفر عناصر الإنتاج المختلفة ، فتتوفر الأرض فى بعض الدول دون توفر العدد اللازم من الأيدي العاملة والقدر اللازم من رؤوس الأموال والأرض . ومن البلاد ماتتوفر لديها نسب ملائمة من العمال المدربين ورؤس الأموال والموارد الطبيعية .

واختلاف نسب عناصر الإنتاج فى الدول المختلفة يؤدى إلى إختلاف الاجور والمكافآت التي تحصل عليها عوامل الانتاج . فالبلاد المكتظة بالسكان مثل اليابان ومصر تنخفض فيها مستويات الاجور والبلاد التى توجد بها وفرة من الاراضى الزراعيه الخصبه كما فى الولايات المتحدة وكندا تنخفض فيها اثمان الاراضي . ومن البلاد كذلك ماتتوفر لديها رؤوس الاموال مما يؤدى إلى انخفاض أسعار الفائدة فيها . كل هذا يؤدى إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع والخدمات في الدول المختلفة . فالدول التي توجد بها مساحات واسعة من الاراضى الصالحة للزراعة مثل الدول الحديثة نسبياً (استراليا والارجنتين مثلا) تتخصص في إنتاج اللحوم والصوف وفي تصديرها إلى الدول الاخرى . والدول التى توجد بها وفرة فى الايدى العاملة المدربة تتخصص في إنتاج مجموعة أخرى من السلع مثل المنسوجات والمحاصيل الزراعية الكثيفة . أما الصناعات التي تتطلب قدراً كبيراً من راس المال مثل صناعة السيارات فانها تميل إلى التوطن فى الدول ذات الدخل المرتفع والقادر على تكوين المدخرات .

لذلك فى ظل نظام المنافسة تتخصص كل دوله فى إنتاج وتصدير مجموعة السلع التى تتلائم الاساليب الفنية لإنتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة مواردها وعلى أن تستورد السلع التى تتلائم الاساليب الفنيه لانتاجها مع ظروف وفرة أو ندرة موارد الدول الاخرى .

ويمكن أن نميز الحالات الرئيسية الآتية من ناحية الوفرة النسبية لعوامل الانتاج .

ظروف العرض النسبي لعوامل الانتاج	البلد (١)	البلد (٢)	البلد (٣)
وفير	العمال	الارض	رأس المال
متوسط الوفرة	الارض	رأس المال	العمال
نـــــادر	راس المال	العمال	الارض

والبلد (١) يتخصص في الزراعات الكثيفة والصناعات اليدوية .

والبلد (٢) يتخصص في الزراعات الواسعة وفي انتاج اللحوم والصوف

والبلد (٣) يتخصص في انتاج السلع الانتاجية والمنتجات المرتفعة الثمن.

ثانيا ـ تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج

رأينا أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدول المختلفة يؤدي إلى اختلاف الاجور والمكافآت التي تحصل عليها تلك العوامل وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف تكاليف الانتاج ، وبالتبعية أثمان السلع مما يؤدى إلى قيام التبادل .

ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين بلاد لا تختلف في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في كل منها ، ويرجع ذلك إلى أن الانتاج قد يتخذ أشكالا مختلفة في كل دولة فبعض الدول تتوسع في انتاج بعض السلع ــ وعلى الاخص من المنتجات الصناعية ــ وبعض الدول تطبق التكامل الرأسي والافقي مما يؤدى إلى تمتعها بمزايا الانتاج الكبير وما يسببه من وفورات داخلية وخارجية. فتنخفض نفقات انتاج السلع وبالتالي أثمانها . ولا تلائم الظروف في بعض الدول الاخرى الانتاج الكبير مما يؤدي إلى إرتفاع نفقات

الانتاج . وبينما نجد أن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الانتاج يؤدى إلى قيام التبادل الخارجى بين دول تختلف فى الموارد الزراعية أو الثروة المعدنية أو درجة كثافة السكان . نجد أن اختلاف حجم المشروعات وبالتالى نفقة الانتاج يؤدى إلى قيام التبادل بين الدول الصناعية .

تقدير نظرية هكشر / أولين (١) :

١ ـ اتسم وصف ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج من حيث الوفرة والندرة النسبية بالعمومية والتبسيط الزائد فالنظرية تفترض تجانس هذه العناصر ولا تبرز وتهتم إلا بالإختلافات الكمية لعناصر الإنتاج بمعنى أنها تتجاهل الإختلافات النوعية القائمة بين المجموعة الواحدة من عناصر الإنتاج .

وإذا كنا لا نوافق مطلقـا على افتراض تجانس عناصر الإنتاج الرئيسية ، فانه قد يستحيل قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لعناصر الإنتاج بأنواعها المتعددة . فاذا تناولها كل عنصر من عناصر الإنتاج بالدراسة السطحية فاننا نجد أننا أمام أنواع متعددة منهـا . فالأرض تختلف فيما بينها من نواحى الخصوبة والغطاء النباتى (حشائش ، أشجار ، غابات .. الخ) ومن ناحيـة الموقع (على المجارى المائية ـ على الطرق البرية ـ موقع متوسط .. الخ) ومن ناحية التركيب المعدنى (نارى ، ارسابى ، تحولى) وهكذا نجد أنفسنـا أمام تشكيلات متعددة تختلف عن بعضها إختلافاً كبيراً .

كذلك من العوامل التى تؤدى إلى ظهور أخطاء فى قياس درجة وفرة أو

---

(١) راجع دكتور عبد الرحمن يسرى مقدمه فى الإقتصاد الدولى، صفحات ٧٧ ـ ٨٦ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

ندرة الأرض (المصادر الطبيعية) عامل التقدم التكنولوجي ، ولعل أحسن مثال ذلك التطور المذهل الذى تحقق فى البحث عن زيت البترول .

وأخيراً وليس آخرا فانه كثيرا مايتعذر التفرقة بين أنواع المصادر الطبيعية وعنصر رأس المال . فلا يمكن أستصلاح واستزراع الأراضى دون خدمات رأس المال ، ولا يمكن انتاج المعادن دون وجود مورد كاف من عنصر رأس المال .

ويقال نفس الشيء عندمناقشة عنصر العمل ، فلا يمكن افتراض تجانس عنصر العمل ـ فهناك العمل العادى والعمل الفنى والعمل النصف فنى أي أن هذه الاختلافات واضحة فى المهارات والتي قد تكون ناجمة عن إختلاف عوامل البيئة الاجتماعية ، أو اختلاف في المقدرة التنظيمية أو إختلاف فى درجة تقدم المعرفة الفنية . ولا تجدى المقارنة بين العمال من نواحي أجورهم النقدية إذ العبرة بالأجور الحقيقية والتى كثيرا مايتعذر معرفتها ويمكن القول أن توفر عنصر العمل فى دوله ما لا يؤدى بالضرورة إلى إنتاج السلع كثيفة العمل بتفوق . إذ العبرة ليس بوفرة عنصر العمل ولكن بتفوق انتاجية العمل فلا شك أن عنصر العمل الرخيص نقديا يتوفر فى بلد مثل مصر ، على حين ان اجور عنصر العمل مرتفعة نقديا فى بلد مثل المانيا ومع ذلك نجد ان المانيا اكثر تفوقا من مصر فى صناعات الغزل والنسيج . يرجع ذلك أساسا الى ارتفاع إنتاجية العامل الالمانى . كذلك فان اليابان وهى الدولة الكثيفة السكان نجدها قد تحولت فى الفترة الاخيره الى التوسع فى انتاج وتصدير العديد من السلع كثيفة راس المال بنجاح مذهل . ولا شك ان هذا لايتفق والفروض التي صاغتها نظرية هكشر / اولين .

واخيرا فاننا نجد انواعا متعددة من راس المال فهناك راس المال الانتاجى كالعدد والآلات والادوات، وراس المال الاجتماعي كالطرق والموانى وشبكات الكهرباء وراس المال من المخزون من السلع وآلات وراس المال النقدى وغيرها كذلك فان تقديرات رأس المال كثيراً ماتختلف من دولة إلى أخرى وعلى ذلك فان التعميم والتبسيط لا يتفق والواقع .

٢ ـ اشتركت نظرية هكشر / أولين مع نظرية ريكاردو فى اهمالها لإنتقال عناصر الإنتاج دوليا . ولاشك أن هناك استحالة فى انتقال عنصر الأرض وأن هناك عقبات وقيود على حرية انتقال عنصر العمل وأن هناك ترددا فى انتقال رؤوس الاموال . ومع ذلك فلا يمكن تجاهل أثر حركة عنصرى العمل ورأس المال دوليا على النشاط الاقتصادى عامة والتبادل الخارجي خاصة ولعلنا نلمس هذا الوضع حاليا فى وطننا العربى حيث هناك حركة واسعة لإنتقال عنصر العمل من الدول المزدحمة بالسكان إلى دول النفط الغنية، ومن ناحية أخرى انتقال عنصر رأس المال من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول الفقيرة فى رأس المال والتي تتوفر لديها امكانات التقدم الإقتصادى .

٣ ـ تنص النظرية على ضرورة تماثل دالة الإنتاج الواحدة بمعنى أن انتاج سلعة معينة في دولة ما يحتاج إلى عمل وفير ورأس مال قليل، هذه السلعة لايمكن انتاجها في دولة اخري برأس مال وفير وعمل قليل . حقيقة أن النظرية قررت أنه بالإمكان تغيير أسلوب انتاج السلعة الواحدة ولكن فى حدود ضيقة، إلا أن هذا الافتراض لايتفق مع الواقع وعلى الأخص فى ظل التقدم الدول يشهده العالم حاليا .

الخلاصة :

تستند نظرية النفقات النسبية على فكرة بديهية هى التخصص الدولى — فكل دولة تتخصص في فروع الانتاج التي تتمتع فيها بأعظم كفاية نسبية ممكنة، فينتجون من تلك الضروب أكثر من احتياجاتهم ويبادلون فائض انتاجهم بالسلع والخدمات التي تتخصص الدول فى انتاجها ، كما تعتمد هذه النظرية على فكرة العمل أساساً للقيمة وعلى وجود فروق واضحة بين طبيعة التجارة الخارجية وطبيعة التجارة الداخلية . ويتضح من دراسة تلك النظرية أن نفقات النقل ومبدأ تناقص الغلة وتزايد النفقة يعملان على تحديد التبادل الخارجي . أما نظرية هكشر / أولين فتعتمد على فكرة مؤداها أن التجارة الخارجية هي الامتداد الطبيعى للتجارة والتبادل الداخلى . وأن الأسعار فى المجال الدولي تتحدد على نفس نمط تحديد الأسعار فى المجال الداخلى ، وتبادل السلع بين الدول المختلفة إنما يتوقف على وجود اختلاف بين الأثمان النقدية التى تباع بها السلع داخل كل دولة . ولما كانت أثمان السلع والخدمات تتحدد بنفقات انتاجها لذلك بحثت النظرية الحديثة الأسباب التي تؤدى إلى وجود اختلاف بين نفقات إنتاج السلع فى الدول المختلفة .

وعلى ذلك فالتجارة تؤدى إلى انسياب السلع من المناطق التي تتوفر نسبياً فيها إلى المناطق التي تندر نسبياً بها . المفروض أصلاً أن تؤدى التجارة إلى إحداث التكافؤ فى أسعار السلع فى الدول المختلفة إلا أن نفقات النقل والرسوم الجمركية تؤدى إلى وجود فروق ملموسة فى مستويات الأسعار فى الدول المختلفة . ويجب ألا يزيد الفرق فى أثمان السلع عن نفقات النقل — وهى عائق طبيعى — زائد الرسوم الجمركية — وهى عائق صناعى .

والأثر الاقتصادى للتجارة الخارجية هى أنها تعمل على تحقيق التكافؤ بين عوامل الانتاج المختلفة . فتصدير السلع — التي تتوفر عوامل إنتاجها — يؤدى إلى زيادة الطلب على تلك العوامل فيجعلها أقل وفرة ، ومن الناحية الأخرى فاستيراد السلع — التى لا تتوفر عوامل إنتاجها — يؤدى إلى نقص الطلب على تلك العوامل فيجعلها أكثر وفرة . وبذلك تميل مكافآت عوامل الإنتاج إلى التعادل إلا أن هذا لا يعنى تساوى المكافآت النسبية لعوامل الإنتاج فى مختلف الدول لأن الأسعار النسبية للسلع والخدمات المختلفة غير متساوية نتيجة للعوائق الطبيعية ـ نفقات النقل والعوائق الصناعية إن وجدت كالرسوم الجمركية .

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات

المعاملات الجارية والرأسمالية

والعوازن والاختلال

١ — مقدمة

هناك تبادل السلع — أى الصادرات والواردات المنظورة — كأن تصدر مصر إلى الهند قطناً وتستورد منها جوتا . وهناك تبادل الخدمات المختلفة كخدمات شركات النقل البحرى والجوى والبرى وهيئات البريد والتلغراف والتليفون الدولى وكذلك خدمات شركات التأمين والسياحة وماتقوم الهيئات الدبلوماسية والثقافية به من خدمات . فنفقات السائحين المصريين فى الخارج والطلبة المصريين الذين يتلقون العلم فى الدول الأجنبية تعتبر بمثابة واردات . ذلك لأن كلا من السائح أو الطالب يعرض كمية من العملة الوطنية ويطالب بما يقابلها من العملة الأجنبية لإنفاقها هناك مثلهما فى ذلك كمثل المستورد المصرى الذي يعرض عملته ليحصل على العملة الأجنبية ثمناً للسلع الأجنبية والفارق بينهما أن الفئة الأولى تحصل على خدمة والفئة الثانية تحصل على سلعة . وبالمثل فالعمولة لشركات التأمين والبنوك الأجنبية وأجور الشحن المستحقة لشركات الملاحة الأجنبية قبل المصريين تعتبر بمثابة واردات غير منظورة وذلك بعكس نفقات السائحين الأجانب فى مصر أو عمولة البنوك المصرية قبل المستوردين الأجانب فهى بمثابة صادرات غير منظورة وذلك لأن مصر ستحصل على عملات أجنبية مقابل قيامها بخدمات للأجانب .

كذلك هناك القروض والاستثمارات الخارجية التي قد تأخذ شكل ايرادات أو مدفوعات، فالقروض الأجنبية تزيد من طلب الأجانب على العملات المصرية وبذلك فهي تدخل باب الايرادات (شأنها شأن الصادرات) أما القروض والاستثمارات المصرية في الخارج فهي تزيد من طلبنا على العملات الأجنبية وذلك فهي تدخل في باب المدفوعات (شأنها شأن الواردات) . وتعتبر القروض والاستثمارات الدولية الطويلة الأجل بمثابة استثمارات حقيقية وتؤدي إلى تنمية عوامل الانتاج في الدولة المستثمر فيها. أما الاستثمار القصير الاجل فقد يكون نتيجة للتهرب من بعض الظروف الطارئة أو بغرض المضاربة. وهذا اللون من الاستثمار غير مرغوب فيه لما يؤديه من تقلبات وقتية في أسعار الصرف ويجب على الدولة المقرضة أن تزيد من صادراتها إلى الدولة المقترضة فتزيد من عرض عملتها للحصول على عملة الدول المدينة. فإذا فرضنا أن مصر حصلت على قروض من انجلترا فإن على الاخيرة أن تزيد صادراتها إلى مصر أو أن تستخدم مصر القرض - أي التسهيلات الائتمانية الممنوحة - في سداد بعض ديونها الاجنبية أو الحصول على سلع وخدمات من العالم الخارجي أو أن تزيد من ارصدتها من الاسترليني وتستخدمها في الوقت المناسب. اما عند دفع الفوائد وعند سداد الديون فيجب على الدولة المقترضة ان تزيد من صادراتها إلى الدولة المقرضة وان تزيد من صادراتها عموما لتحقيق فائضا (العمليات المثلثية) يستخدم في سداد ما عليها من ديون والتزامات .

٢ - تعاريف

الميزان الحسابي هو السجل الحسابي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة ، وبين الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة ، يجري

العرف أن تكون سنة ميلادية . ويقال أن ميزان المدفوعات الدولية favourable Balance of International Payments «موافق» أو «في فائض» عندما يفوق اجمالي المتحصلات عن صادراتنا إلى الخارج وما في حكمها ، اجمالي مدفوعاتنا عن الواردات وما في حكمها إلى باقي اجزاء العالم . وعلى العكس ، يقال أن ميزان المدفوعات الدولية الدولة adverse «غير موافق» أو «في عجز» عندما يقل اجمالي متحصلاتها عن اجمالي مدفوعاتنا . ويطلق على هاتين الحالتين عبارة (اختلال التوازن الخارجي external imbalance بينما تكون الدولة في حالة توازن خارجي) عندما لا يكون ميزان مدفوعاتها لا في فائض ولا في عجز [1] . وحتى يكون التعريف أكثر تحديدا للمعنى الذي يكون مقصودا في سياق البحث ، فانه يتعين تبيان الموازين الفرعية التي يتضمنها ميزان المدفوعات ومشتملاتها وهي كما يلي : —

(١) ميزان التجارة — ويطلق علية ميزان التجارة المنظورة ، أو ميزان تجارة السلع [2] . وتظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن وللواردات منها في الجانب المدين ، وهي السلع التي تمر من خلال السلطات الجمركية .

وتعتبر الصادرات السلعية بمثابة متحصلات بينما تعتبر الواردات منها بمثابة مدفوعات .

(٢) ميزان الخدمات — أو ميزان التجارة غير المنظورة ، ويوضح في الجانب الدائن منه قيمة الخدمات التي أدتها الدولة للخارج كنفقات السياح

---

(١) Thy Balance of Payments . J·E. Meade, p· 3.

(٢) Balance of Visible Trade, or Balance of commodity trade

الأجانب فيها ، وفي الجانب المدين نفقاتها في الخارج ، مثل مصروفات بعثاتها الدبلوماسية والتعليمية في باقي أجزاء العالم .

(٣) ميزان التجارة والخدمات — أو ميزان الصفقات التجارية ، وهو يعبر عن مجموع الميزانين السابقين .

(٤) ميزان الفوائد والأرباح — يوضح في جانبه الدائن قيمة الفوائد والأرباح التي تتسلمها الدولة سنويا عن قروضها للخارج واستثماراتها في الدول الأخرى ، وفي الجانب المدين قيمة الفوائد والأرباح التي تدفعها للخارج عن قروضها من الدول الأخرى وعن الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول فيها .

(٥) ميزان المعاملات الجارية (١) — أو ميزان الصفقات الدخلية أو حساب الدخل في ميزان المدفوعات ، (٢) وهو يشمل ميزاني التجارة والخدمات ، وميزان الفوائد والأرباح .

(٦) ميزان التحويلات الرأسمالية — أو ميزان المعاملات الرأسمالية ، ويقيد في الجانب الدائن منه رؤوس الأموال المستوردة كالاستثمارات أو القروض الخارجية الخاصة والحكومية وهي متحصلات تعتبر بمثابة ايرادات للدولة في السنة التي تسلمتها فيها رغم أنها تزيد مديونيتها أو تنقص دائنيتها ، ويقيد في هذا الجانب أيضا الهبات والمنح والمساعدات التي تحصل عليها الدول الأخري . بينما يقيد في الجانب المدين صادرات الدولة من رؤوس الأموال إلى الخارج على شكل استثمارات أو قروض وكذا الهبات والمنح والمساعدات التي تدفعها للدول الأخرى . ومن المفيد لأغراض التحليل تقسيم هذا الميزان إلى ميزانيين فرعيين هما :

ميزان حركات رأس المال طويل الأجل ، وميزان حركات رأس المال قصير الأجل ، وهذا بدوره يتضمن عناصر التحويلات المستقله ، وتحويلات الموازنة .

(٧) ميزان حركات الذهب — فالذهب من وسائل الدفع التي تقبل في الوفاء بالالتزامات الدولية فتسوى الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج ، كما تسوى الفائض باستيراد الذهب من الخارج . وهذا الذهب الذي يسوى العجز أو الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزى أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي للنظام النقدى ، وصادراته كصادرات السلع تدرج في الجانب الدائن من هذا الميزان والواردات منه تدرج في الجانب المدين . أما السلع الذهبية كالحلي والمصوغات فتظهر في ميزان التجارة .

٣ — الأرصدة الإيجابية والأرصدة السلبية للموازين

عندما يزيد الجانب الدائن عن المدين في أى من الموازين السابقة ، يقال أن رصيده ايجابيا ، ويرمز اليه بعلامة + . وبالعكس اذا زاد الجانب المدين عن الدائن قيل أن رصيد الميزان سلبيا ويرمز إليه بعلامة — .

٤ — العمليات الجارية في ميزان المدفوعات

توضح القائمة التالية العمليات الجارية التي تظهر في ميزان المدفوعات كما وضعها صندوق النقد الدولي (١) .

محتويات ميزان المدفوعات للعملات الجارية لدولة أ

(1) P . T Ellsworth The International Economy, The Macmillan Co., 1964, PP. 265, 266 .

الجانب المدين (المدفوعات)

١ ـ السلع المستوردة (جميع السلع المستوردة من المصادر الخارجية) .

٢ ـ السفريات للخارج (قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى رعايا دولة ا الذين يقيمون مؤقتاً بالخارج أو السائحين من رعاياها) .

٣ ـ نفقات النقل (نفقات سفر الركاب أو نقل البضائع لصالح رعايا دولة ا من قبل شركات النقل الأجنبية) .

٤ ـ التأمين (أقساط تأمين مستحقة على رعايا الدولة ا لشركات مركزها بالخارج وتعويضات بموجب عقود تأمين تستحق لأجانب على شركات وطنية)

٥ ـ عوائد استثمارات (فوائد وأرباح أوراق مالية أو ممتلكات من دولة ا مملوكة لرعايا دولة أجنبية) .

٦ ـ عمليات حكومية (شراء سلع أو خدمات من الأجانب بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها بالخارج) .

٧ ـ مدفوعات أخرى (وتشمل مدفوعات عوائد الأفلام السينمائية والبرق والهاتف ، مكافآت إدارية وفنية وغيرها) .

الجانب الدائن (الإيرادات)

١ ـ السلع المصدرة (جميع السلع المصدرة إلى العالم الخارجي) .

٢ ـ السفريات (قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة إلى الأجانب الذين يقيمون مؤقتا بالدولة ا أو السائحين من الأجانب) .

٣ ـ نفقات النقل (نفقات سفر الركاب أو نقل البضائع لصالح الأجانب تستحق لشركات مركزها دولة ا) .

٤ ـ التأمين (أقساط تأمين مستحقة على الأجانب لشركات مركزها دولة ا وتعويضات بموجب عقود تأمين تستحق لرعايا دولة ا على شركات أجنبية) .

٥ ـ عوائد استثمارات (فوائد وأرباح أوراق مالية أو ممتلكات فى العالم الخارجى مملوكة لرعايا دولة ا) .

٦ ـ عمليات حكومية (شراء سلع أو خدمات من رعايا دولة ا) .
(بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية أو غيرها الأجنبية) .

٧ ـ إيرادات أخرى (وتشمل إيرادات عوائد الأفلام السينمائية ، البرق والهاتف مكافئات إدارية وفنية وغيرها) .

على أن بند صادرات وواردات السلع هو أهم تلك البنود ويمثل فى معظم الحالات الثلثين أو أكثر إلى المجموع . ومع ذلك فان بند السياحة والإنفاق الخاص قد تكون أهميته كبيرة بالنسبة لبعض الدول كما فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية ، كذلك فان أهمية الإنفاق الحكومى أضحت واضحة بالنسبه إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة.

حسابات ميزان المدفوعات

نجد أن عمل ميزان المدفوعات يخضع لقواعد القيد المزدوج العادية. لتوضيح ذلك نفترض دولة مثل فنزويلا نطلق عليها دولة ا يقوم رعاياها

بدفع قيمة مشترياتهم من السلع والخدمات والتزاماتهم إلى العالم الخارجى عن طريق بنوك مدينة نيويورك كما أنهم يحصلون على قيمة مبيعاتهم وخدماتهم إلى العالم الخارجي بنفس السبيل ، وإذا افترضنا أن تلك الدولة استوردت من السلع فى عام معين ما قيمته ١٨٠٠ مليون دولار وأنها صدرت فى نفس الفترة عما قيمته ٢٣٠٠ مليون دولار وأنها قدمت إلى العالم الخارجى خدمات قيمتها ٢٠٠ مليون دولار ، وفى نفس الوقت حصلت من العالم الخارجى على خدمات قيمتها ٣٠٠ مليون دولار ، على أساس هذه الفروض فان ميزان مدفوعات هذه الدولة للعمليات الجارية يظهر على الوجه التالى :

ميزان المدفوعات للعمليات الجارية للدولة ا

مدين		دائن	
(بالمليون دولار)		(بالمليون دولار)	
٢٣٠٠	زيادة فى أرصده نيويورك	٢٣٠٠	السلع المصدرة
١٨٠٠	السلع المستوردة	١٨٠٠	نقص فى أرصدة نيويورك
٢٠٠	زيادة فى أرصدة نيويورك	٢٠٠	خدمات
٣٠٠	خدمات	٣٠٠	نقص فى أرصدة نيويورك
٤٦٠٠		٤٦٠٠	

وعلى ذلك فان الحسابات تتعادل طالما أن كل عملية تقيد فى كل من الجانب المدين والجانب الدائن .

ويبدو من هذا المثال أننا قصدنا التبسيط ، ذلك لأن الخدمات يتعين تصنيفها إلى مجموعات منسجمة كما سبق ووضحنا فى نموذج صندوق النقد الدولى .

كذلك يتضح من هذا المثال أن فنزويلا حصلت على ٢٥٠٠ مليون دولار (٢٣٠٠ صادرات السلع + ٢٠٠ قيمة الخدمات) وأنها دفعت للعالم الخارجي ٢١٠٠ دولار (١٨٠٠ قيمة الواردات + ٣٠٠ قيمة الخدمات) وعلى ذلك فان حسابها الدولي يمكن تصويره على الوجه التالي:

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية

مدين	دائن
مليون دولار	مليون دولار
١٨٠٠ الواردات من السلع	٢٣٠٠ الصادرات من السلع
٣٠٠ الخدمات	٢٠٠ الخدمات
٤٠٠ الزيادة في رصيد نيويورك	
٢٥٠٠	٢٥٠٠

وتتحقق نفس النتيجة لو أن دولة فنزويلا أجريت بعض معاملاتها الخارجية عن طريق لندن أو غيرها من المراكز. يترتب على ذلك زيادة أو نقص فى أرصدة بنوك فنزويلا فى لندن أو غيرها.

وحتى نتقدم فى التحليل فدعنا نفترض أن الدولة ا يوجد لديها سوق نقدية دولية. وعلى ذلك فان قدراً من معاملاتها يسوى عن طريق نقدها وليس بعملات الدول الأخرى. وعلى ذلك فان استيرادها للسلع والخدمات يقتضي قيام المستوردين من دولة ا بزيادة ودائع البنوك الأجنبية فى مصرف دولة ا كذلك فان تصديرها للسلع والخدمات يتضمن قيام المستوردين الأجانب بالدفع للمصدرين مما يؤدى إلى نقص الارصدة الأجنبية فى مصارف دولة ا بينما الوقت

المعاملات عن طريق المراكز النقدية الاجنبية فانه يترتب على الصادرات زيادة الأرصدة الأجنبية للدولة ا ، كما يترتب على الواردات نقص فى تلك الارصده. أما فى حالتنا هذه فانه يترتب على الصادرات نقص في التزامات ا نحو العالم الخارجى ويترتب على الواردات زيادة فيها .

وعلى ذلك فانه يتعين التمييز بين المعاملات التى تتم على أساس العملات الأجنبية وتلك التي تتم على أساس العملة الوطنية فى ميزان المدفوعات ولتوضيح ذلك نفترض أن حصلت الدولة ا على ما يقابل ٣٠٠ مليون دولار بعملتها الوطنية مقابل قدر من صادراتها ، وأنها دفعت مايقابل ١٠٠ مليون دولار بعملتها الوطنية فى عمليات الاستيراد . وعلى ذلك فان معاملاتها الجارية تصبح على الوجة التالى .

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية للدولة (ا)

مدين		دائن	
مليون دولار		مليون دولار	
١٨٠٠	الواردات من السلع	٢٣٠٠	الصادرات من السلع
٣٠٠	الخدمات	٢٠٠	الخدمات
٣٠٠	الزيادة الصافية فى الأرصدة الاجنبية		
١٠٠	النقص فى الارصدة المستحقة للخارج		
٢٥٠٠		٢٥٠٠	

المعونات وميزان المدفوعات :

تختلف المعونات عن المعاملات التجارية من ناحية عدم حصول الدولة التى

تقدمها على مقابل لها ، وعدم دفع الدولة التي تحصل عليها على قيمتها. وتشمل المعونات : المساعدات العسكرية ، المساعدات الاقتصادية ، المعونات التقنية، تحويلات المهاجرين ، المساعدات التي تقدمها الهيئات الدينية والخيرية وغيرها ، وعادة يطلق عليها المعاملات من طرف واحد Unilateral transfers .

ولتبيان المعاملة الحسابية للمعونات بميزان المدفوعات نفترض أنه كان ضمن صادرات الدولة والتي تبلغ ٢٣٠٠مليون دولار ما قيمته مائة مليون من المواد الغذائية قدمتها الدولة ا إلى الدول المختلفة في صورة معونة إقتصادية. يترتب على هذا أن حصيلة الدولة ا من صادراتها تنقص بمقدار مائةمليوندولار ولذلك لابد من التنويه إلى ذلك في ميزان المدفوعات .

ميزان المدفوعات للمعاملات الجارية للدولة (١)

مليون دولار	مليون دولار
١٨٠٠ الواردات من السلع	٢٣٠٠ الصادرات من السلع
٣٠٠ الخدمات	٢٠٠ الخدمات
٢٠٠ الزيادة الصافية في الارصدة الاجنبية	
١٠٠ النقص في الارصدة المستحقة للخارج	
١٠٠ معونات	
٢٥٠٠	٢٥٠٠

٤ – العمليات الراسمالية في ميزان المدفوعات :

رأينا حالاً ميزان مدفوعات الدوله ا للمعاملات التجارية . فكانت

صادرات السلع والخدمات (البالغ قيمتها ٢٥٠٠ مليون دولار) تزيد على قيمة الواردات والمعونات بمقدار ٣٠٠ مليون دولار . ترتب على ذلك زيادة فى أرصدة النقد الأجنبى قدرها ٢٠٠ مليون دولار ونقص فى التزاماتها نحو العالم الخارجى بمقدار ١٠٠ مليون دولار ، يعنى هذا زيادة فى ممتلكات الدولة من الاصول الاجنبية السائلة ونقص فى الخصوم القصيرة الاجل . ولما كانت الأصول والخصوم بمثابة جزء من رأس مال الدولة ، لذلك يتعين اعادة تنظيم الميزان الحسابى بما يوضح هذه الحقيقة .

ميزان مدفوعات الدولة (١)

المعاملات الجارية

مليون دولار	مليون دولار
١٨٠٠ واردات السلع	٢٣٠٠ صادرات السلع
٣٠٠ الخدمات	٢٠٠ الخدمات
١٠٠ المعونات	
٢٢٠٠	٢٥٠٠

المعاملات الرأسمالية

٣٠٠ رؤوس أموال قصيرة الأجل	
٢٥٠٠	٢٥٠٠

وفى هذه الصورة الأخيرة لميزان المدفوعات نقلنا المعاملات الخاصة برأس المال إلى ميزان المعاملات الرأسمالية، وأصبح هذا التصوير الجديد لرأس المال القصير الأجل يشمل ٢٠٠ مليون دولار زيادة فى رصيد رأس المال الأجنبى،

١٠٠ مليون دولار نقص في التزامات الدولة الأجنبية من الخصوم القصيرة الأجل .

ونتيجة لزيادة حصيلة صادرات الدولة ا عن مجموع قيمة وارداتها ومعوناتها للعالم الخارجي فإنه يقال أن ميزان المعاملات الجارية حقق فائضاً (يقال في الحالة العكسية أن ميزان المعاملات الجارية انتهى بعجز) . والفرق بين حصيلة الصادرات وقيمة الواردات - باعتباره إجمالا ممثلا للمعاملات الجارية - يمثل استثمارات الدولة الأجنبية ($If = X - M$)[1] بمعنى أن الاستثمارات الأجنبية = حصيلة الصادرات — قيمة الواردات .

وعلى اعتبار أن جملة المدخرات تساوى جملة الاستثمارات (المحلية والأجنبية) فإن المدخرات = الاستثمارات المحلية + الاستثمارات الأجنبية ($S = Ia + If$) وعلى ذلك فإن المدخرات — الاستثمارات المحلية = الاستثمارات الأجنبية .

أى أن المدخرات — الاستثمارات المحلية = حصيلة الصادرات — قيمة الواردات (بالتعويض من معادلة ا)

أى $S - Ia = X - M$

معنى ذلك أن الدولة التي لها استثمارات أجنبية فان مدخراتها لا بد وأن تفوق استثماراتها المحلية . ويتجه جزء من مدخراتها إلى مجالات الاستثمار المحلى أما الجزء الآخر فيتجه إلى حيازة أرصدة أجنبية ، أرصدة محلية كانت مملوكة لأجانب أو إلى حيازة الذهب . وفي بعض الحالات - عندما تكون معدلات العائد مرتفعة في الخارج - تتجه الاستثمارات إلى حيازة الأوراق المالية الأجنبية.

فاذا فرضنا في مثالنا السابق أن رعايا دولة أجذبتهم فرص الاستثمارات

الأجنبية فقرروا حيازة أسهم وسندات أجنبية قيمتها ٢٥٠ مليون دولار وعلى ذلك فان المعاملات الرأسمالية فى ميزان مدفوعات دولة ا تشمل :

٥٠ مليون دولار فى صورة رؤوس اموال قصيرة (ودائع فى الخارج)

٢٥٠ مليون دولار فى صورة رؤوس أموال طويلة (أسهم وسندات أجنبية)

وفى هذه الحالة لا يختلف ميزان المدفوعات عن الحالة السابقة إلا فى :

ميزان المعاملات الرأسمالية

٥٠ رؤوس أموال قصيرة الأجل	
٢٥٠ رؤوس أموال طويله الأجل	

ولكن إذا فرضنا أن فرص الإستثمار الأجنبى كانت مغرية وأن رعايا دولة ا استمروا فى اقتناء الأسهم والسندات ٥٠٠ مليون دولار وهو مبلغ يزيد عن فائض المعاملات الجارية. لقد سبق ورأينا أن ميزان المعاملات الجارية انتهى بفائض مقداره ٣٠٠ مليون دولار وهو يمثل رؤوس أموال قصيرة الأجل يمكن تحويلها – إذا توفرت الرغبة – إلى رؤوس أموال طويلة الأجل ولكن من أين لرعايا الدولة ا بمبلغ المائتين مليون دولار الأخرى ؟ يمكنهم باستخدام أرصدتهم من النقد المحلى شراء نقد أجنبى فى حوزة الجهاز المصرفى كذلك يمكنهم شراء الذهب ثم تصديره ، وقد يمكنهم الدفع إلى البنوك الاجنبية بعملاتهم الوطنية إذا ما قبلتها البنوك الأجنبية . ويمكن تمثيل الوضع الأخير على الوجه التالى :

ميزان مدفوعات الدولة ا

مليون دولار	المعاملات الجارية
١٨٠٠ واردات السلع	٢٣٠٠ صادرات السلع
٣٠٠ خدمات	٢٠٠ خدمات
١٠٠ معونات	
٢٢٠٠	٢٥٠٠
المعاملات الرأسماليه	
٥٠٠ رؤوس أموال طويلة	١٥٠ رؤوس أموال قصيرة
	٥٠ صادرات ذهب
٢٧٠٠	٢٧٠٠

أما الدولة التي تفوق قيمة وارداتها حصيلة صادراتها وخدماتها فيقال أن لديها عجزاً في معاملاتها الجارية . في حالة هذه الدولة ـ ولتكن دولة ا ـ فان استثماراتها الأجنبية تصبح بالسالب (على أساس المعادلة السابقة $S-If = x-M$) وعلى ذلك فان استثماراتها المحلية تفوق مدخراتها المحلية ويقوم الأجانب بتزويدها بالفارق بينها . فيحصل الأجانب على أرصدة نقدية إضافية أو على ذهب أو يخفضون من أصولهم في الدولة ا ، أو يقومون بتحويل الأصول القصيرة الأجل إلى استثمارات طويله الأجل .

الفائض والعجز Surlpus and Dificit

فلما يتعادل طرفا ميزان المعاملات الجارية كما سبق ورأينا ، بل وقد يكون هناك فائض ، أي أن الايرادات قد تزيد عن المدفوعات ، أو قد يكون هناك عجز نتيجة لزيادة المدفوعات على الايرادات . ويترتب على الحالة الأولى وجود

فائض من العملات الأجنبية لدى الدولة تتصرف فيه بإحدى أو كل الطرق الآتية:

(ا) تزيد من طلبها على السلع والخدمات الأجنبية.

(ب) تقرض هذا الفائض الدول الأجنبية أو تستثمره فيها.

(ج) تزيد من إحتياطياتها من الذهب والنقد الأجنبي.

فميزان المعاملات الجارية الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ حقق فائضا قدره ٧٨٤ مليونا من الدولارات أى أن الولايات المتحدة حينذاك كان لديها ٧٨٤ مليونا من الدولارات بعملات أجنبية وكان فى إمكانها أن تزيد من وارداتها بهذا القدر من المال إلا أنها فضلت أن تستثمر هذا المبلغ فى الخارج.

ويترتب على الحالة الثانية (أى زيادة المدفوعات على الإيرادات) وجود عجز فى العملات الأجنبية يتعين على الدولة أن تعمل على مواجهته بطرق تختلف فى الفترة القصيرة عنها فى الفترة الطويلة.

وتلجأ الدولة لمعالجة العجز فى الأجل القصير عن طريق السحب على أرصدتها من الذهب أو النقد الأجنبي أو عن طريق الإقتراض من العالم الخارجي.

وقلما يتوازن ميزان المعاملات الجارية بل دائما ينتهى بفائض أو عجز وتعمل الدولة حينذاك على تلافيه بطرق شتي ذكرنا بعضها وسنناقشها بالتفصيل فى مكان آخر من هذا المؤلف. وبالإضافة إلي ذلك توجد عوامل أخرى تؤدى دائما إلى تحقيق التعدل فى طرفى الميزان نجملها فيما يلى:

(١) قد يتعذر تحويل بعض عناصر ميزان المدفوعات إلى العملة فترى الدولة الاحتفاظ بها فى الخارج بعملات الدولة المدينة كما فى حالة العوائد والأرباح أو الايرادات الأخرى مقابل قيام الدولة بخدمات أخرى (ايرادات التأمين والنقل . . . الخ).

(٢) هناك بعض الصادرات والواردات التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تظهر في المطبوعات الرسمية لأن في ذلك مخالفة صريحة للقانون كما في حالة تهريب الذهب أو المعاملات في المخدرات والمواد المحظوره .

(٣) إن وجود فائض في ميزان المعاملات الخارجية لمدة طويلة يشجع الدولة صاحبة الفائض على استثماره أو إقراضه إلى الدولة ذات الميزان السالب فيعمل ذلك على توازن الميزان في المدة الطويلة (حيث أن القروض والاستثمارات الأجنبية تعمل على دعم اقتصاد الدوله ذات الميزان السالب) وعن العكس من ذلك فإن وجود العجز المستمر في ميزان المدفوعات يدفع الدولة إلى الحصول على قروض خارجيه لسد ذلك العجز .

وثمة ظاهرة يجدر الاشاره إليها هي أن العجز المستمر في ميزان المعاملات الجارية قد يكون أمراً مرغوباً فيه وينهض دليلا على أن الدولة في المدة تستورد سلعاً رأسمالية لاستثمارها في تنمية مواردها الاقتصادية ـ إلا أنه قبل أن نصل إلى تلك النتيجة يجدر بنا أن ندرس المفردات المختلفة في ميزان المعاملات التجارية .

● ـ معنى التوازن والاختلال الخارجي أو الدولي .

يرجع إلى ميزان مدفوعات الدولة لمعرفة ما إذا كانت علاقاتها الاقتصاديه الدولية متوازنة أو مختله ، بالنظر إلى الطريقة التي تم بها التساوى الحسابي الحتمي لهذا الميزان . اذا كان التساوى الحسابي قد تم بطرق وعوامل ثابتة أصلية تهيء لثبات أساسي ، كان ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الاقتصادية ، أما اذا كان التساوى الحسابي قد تم بطرق وعوامل عارضة أو طارئة غير مستمرة وغير مهيئة لثبات أساسي ، كان الميزان في حالة اختلال اقتصادي .

ونعرض فيما يلي بإيجاز لأنواع التوازن والاختلال الدولي :

أولا ـ أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

(أ) التوازن أو التساوى الحسابي لميزان المدفوعات

ان الفائض (الرصيد الإيجابي) في ميزان التحويلات الرأسماليه يجب أن يساوى تماماً مقدار العجز (الرصيد السلبي) في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركات الذهب) . وكذلك فان العجز (الرصيد السلبي) في ميزان التحويلات الرأسمالية يجب أن يساوى تماما مقدار الفائض (الرصيد الإيجابي) في ميزان المعاملات الجارية (وميزان حركات الذهب) . فجانبي ميزان المدفوعات يجب حتما أن يكونا متساويين حسابيا في كل سنة . وعلى الدولة أن تسوى عجز ميزان المعاملات الجارية إما بالاقتراض من الخارج ، أو بالدفع من أرصدتها من العملات الأجنبية أو بتصدير الذهب ، وأن تسوى الفائض في ميزان معاملاتها الجارية باقراض الدولة التي حققت معها العجز أو تحصيل قيمته منها بالعملات الأجنبية أو استيراد الذهب من دولة العجز . ويتضح ذلك في المثالين التاليين[1] ، لكل من تركيا وبريطانيا .

	ميزان المدفوعات التركي عام ١٩٢٩	ميزان المدفوعات البريطاني عام ١٩٢٩
	(بملايين الدولارات الامريكية)	
ميزان التجارة	— ٤٥ر١	— ١٨٥٤

(١) العلاقات الاقتصادية الدولية ـ للدكتور محمد لبيب شقير ـ طبعة ١٩٦١ صفحتي ١٢٦ ، ١٣٠

ميزان الخدمات	—	٢ر٧	+	١١٣٨
ميزان التجارة والخدمات	—	٤٧ر٨	—	٧١٦
ميزان الفوائد والارباح	—	٢ر٢	+	١٢١٧
ميزان المعاملات الجارية	—	٥٠	+	٥٠١
ميزان التحويلات الرأسمالية	+	٥٤	—	٥٧٥
ميزان حركات الذهب	—	٤	+	٧٤

ويطلق على التحويلات الرأسمالية التي تتم لا لشيء سوى لتحقيق التساوى الحسابي في ميزان المدفوعات، اسم تحويلات الموازنة equilibrating transfers تمييزا لها عن تحويلات الرأسمالية المستقلة autonomous transfers التي تتم أساسا للاستفادة من الفرق بين معدلات الربح في البلاد المختلفة أو هربا من ظروف سياسية .

(ب) التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات :

ان التوازن الاقتصادى هو الذي يعتد به وليس التوازن الحسابي. ويستدل على التوازن، أو الاختلال في ميزان المدفوعات وهو الذى يعبر عنه بوجود الفائض أو العجز، بالرجوع الى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة . وهناك تعريفان، أحدهما يعتد بالتحويلات الرأسمالية المستقلة، ومن ثم يكونُ ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة مساوية للمدفوعات منها، فيكون في حالة فائض اذا زادت المتحصلات عن المدفوعات ، وفى

حـالة عجز اذا قلت المتحصلات عن المدفوعات . ويبرر هـذا التعريف أن المعاملات الجارية والتحويلات المستقله هى معاملات مستقله تتم نتيجة للتفاعل بين القوى الاقتصادية ، ولا يؤخذ بهـذا التعريف الا اذا كانت التحويلات الرأسمالية المستقله تتميز بصفة الاستمرار ، اما اذا كانت طارئة غير مستمرة فيؤخذ بالتعريف الآخر الذى يعتد فقط بالمعاملات الجارية ـ وطبقا لهـذا التعريف يعتبر ميزان المدفوعـات فى حالة توازن اذا كانت المتحصلات من المعاملات الجارية مساوية للمدفوعات عن هذه المعاملات . ويعتبر فى حالة فائض اذا كـانت المتحصلات عن المعاملات الجـارية أكبر من المدفوعات والعكس في حالة العجز .

ويشترط ألا يكون هذا التـوازن قد تحقق عن طريق ، الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية ، ولا يكون هذا التوازن الخارجي قد تحقق عن طريق اختلال داخلى باتباع سياسة انكماشية في الداخل تؤدى الى انتشار البطـالة وانخفاض الدخول انخفاضا كبيرا ، ولا ان يكون هذا التوازن فى ميزان المدفوعـات قد تحقق عن طريق تخفيض مستمر في قيمة العمـله الوطنيه بالنسبة للعملات الاجنبيه .

ثانيا ـ أنواع الاختلال (١) :

---

(١) ـــ التجارة الدولية ـــ للدكتور سعيد النجار ـــ طبعه أولى ١٩٥٩ ـــ ١٩٦٠ صفحات ٣٨٨ وما بعدها ، العلاقات الاقتصـاديه الدوليـه للدكتور محمد لبيب شقير طبعه ١٩٦١ صفحه ٢٢٣ وما بعدها .

أمكن التمييز بين أنواع مختلفة من اختلال ميزان المدفوعات بحسب الاسباب التي تحدثها :

الاختلال الوقتي وله صورتان :

١ ـ الاختلال الموسمي ـ ويحدث في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها ، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم تصدير هذا المحصول ، بينما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة . ولايعتبر هذا اختلالا في ميزان المدفوعات ، لأن هذا الميزان يأخذ بعين الاعتبار ، مقدار الايرادات والمدفوعات خلال السنة بأكملها .

٢ ـ الاختلال الطبيعي أو العارض ـ ويقصد به اختلال ميزان المدفوعات للبلاد الزراعية بسبب تعرض محصولها لاحدى الكوارث في احدى السنوات مما يقلل من حجمه أو من جودته ، وهو اختلال مؤقت يزول بزوال السبب الذي أوجده ويمكن للبلد أن يواجهه بموارده الخاصة أو بالاقتراض القصير الأجل من الخارج . ويدخل في هذا النوع ما تحدثه الحروب من زيادة في طلب المواد الأولية ، وتزداد صادرات البلاد المنتجة لها ويحدث فائض كبير في ميزانها التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات .

(ب) الاختلال الدوري ـ وهو الذي يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب النظام الاقتصادي الرأسمالي ففي (فترات الانكماش ينخفض الانتاج والدخول والاثمان وتنتشر البطالة فتنكمش الواردات مما قد يؤدي لحدوث فائض . وفي فترات التضخم يتوسع الانتاج وترتفع الاثمان والدخول فتقل

قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداتها مما قد يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات. وقد تعانى احدى البلاد اختلال فى ميزان مدفوعاتها نتيجة لأنكماش معاصر أو تضخم معاصر انسقل اليها من العالم الخارجي. وتنتقل هذه التقلبات الدورية من الدول ذات الأهمية في الاقتصاد العالمى إلى الدول الأخرى عن طريق تقلبات التجارة الخارجية. ويكون علاج الاختلال الدورى باتباع السياسة الاقتصادية الداخلية المناسبة، كالسياسات المالية والنقدية والمصرفية. ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ فى نفس الوقت فى كافة الدول، كما تتفاوت شدتها فى كل منها. وكذلك يختلف الهيكل الاقتصادى لكل دولة عن الاخرى فهناك دول ذات هيكل تغلب فيه الصناعة، وأخرى يغلب على هيكلها الزراعة، وثالثة ذات هيكل متكامل. وتنعكس حالة الهيكل الاقتصادى الداخلى على نوع الصادرات والواردات. ولما كان لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة للطلب عليها والعرض منها بالنسبة لتغيرات الدخل والأثمان، فان ذلك يترك آثارا مختلفة فى ميزان مدفوعات كل دولة. وقد تزداد الصادرات عن الواردات أو العكس نظراً لحدوث تغيرات فى الأثمان أو الدخول، ونظراً لأختلاف درجة مرونة الصادرات والواردات.

(ج) الاختلال المزمن – ينشأ هذا الاختلال فى الدول المتخلفة والمتطورة التى تعانى انخفاضا فى الانتاجية، ويرجع بصفة أساسية إلى قلة أدوات الانتاج التى تتعاون مع العمل، ومن ثم فان برامج التنمية الاقتصادية التى تتبعها الدول، تعمد دائما إلى رفع مستوى الاستثمار والذى غالبا مايجاوز طاقة تلك البلاد على الادخار الاختياري. ويترتب على هذا التفاوت بين مستوى

الاستثمار ومستوى الادخار اتجاه مزمن نحو التضخم . وهو اتجاه مزمن من حيث أنه ، سنة بعد أخرى ، يحدث أن مقدار الاستثمار الذي تقتضيه التنمية يجاوز مقدار الادخار الاختياري . ونتيجة لهذا التضخم ، ولزيادة واردات الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان المدفوعات . ويختلف التضخم الناشيء عن التنمية ، والتضخم الناشيء عن الدورة الاقتصادية ، في أن الأول ينشأ عن سياسة واعية تهدف إلى زيادة مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار الاختياري ، بينما ينشأ الثاني ايضا عن التفاوت بين الاستثمار والادخار ليس نتيجة لسياسة هادفة ، وانما نتيجة للتفاعل بين القوى التي تولد الدورة الاقتصادية . ويعالج هذا الاختلال في الدول المتخلفة والمتطورة بالقروض الطويلة الأجل التي تحصل عليها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا .

(د) الاختلال المتصل بالأسعار – قد يرجع اختلال ميزان مدفوعات إحدى الدول لعامل متصل بالعلاقة بين أسعارها والأسعار الخارجية . ولما كانت هذه العلاقة تتوقف على مستوى الأسعار الداخلي وعلى قيمة عملة الدولة في سوق الصرف بالنسبة للعملات الأخرى وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى ، فقد أمكن التمييز بين أربعة صور للاختلال المتصل بالأسعار :

١ – ارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن مستوى الأسعار الخارجية ، دون أن يصحبه تعديل سعر الصرف بما يلائم هذا التغير ، بحيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو بأقل من قيمتها ، مما يؤدى إلى اختلال سلبي أو ايجابي .

٢ — رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذلك مرتبطا بالأسعار الداخلية ، أو دون أن تتغير الأسعار الداخلية بما يتلاءم مع هذا الارتفاع . فرفع قيمة العملة مع ارتفاع الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار العالمية ، يقلل الطلب على صادرات الدولة لارتفاع ثمنها فيظهر العجز في ميزان مدفوعاتها .

٣ — خفض قيمة العملات الاجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية دون خفض مماثل . فتصبح أسعار السلع الوطنية مرتفعة بالنسبة للأسعار العالمية ، فتقل الصادرات ويظهر العجز في ميزان المدفوعات .

٤ — انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الاسعار على ما كانت عليه داخل الدولة ، فلا تقوى أسعار صادراتها على منافسة أسعار صادرات الدول الأخرى ، فتقل صادراتها ويظهر العجز في ميزان مدفوعاتها .

وأيا كان سبب الاختلال المتصل بالاسعار ، فأنه يمكن علاجه بتعديل سعر الصرف بحيث يتناسب مع العلاقة بين الاسعار الداخلية والاسعار العالمية حتى تصبح العملة الوطنيه غير مقومة تقويما مغالي فيه لا بالإرتفاع ولا بالانخفاض ويشترط لنجاح هذا التعديل في اعادة التوازن لميزان المدفوعات أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرنا بالنسبة للتغيرات في الأثمان ، أو تعديل الأثمان في الداخل بما يتفق والعلاقات السعرية المطلوبة للتوازن الخارجي .

(هـ) الاختلال الهيكلي — وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، لأسباب تتصل ، بقدرة كل منها على الإنتاج ،

وبمستوى التكاليف والنفقات فيها ، وبالتقدم الفني الذى تطبقـه في أساليب انتاجها ، وبمستوى معيشة سكانها ، وباتجاه الطلب العالمي الى سلـع بديلة أخرى ، وبمركز الدوله كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية .

فقد يتغير عامل أو أكـثر من هذه العوامل المختلفة ، ويؤدي الى احداث تغير في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية مما يؤدى الى اختلال ايجابي أو سلبي في موازين مدفوعات الدول المختلفة .

ومن أمثلة التغيرات التي تؤدى الى الاختلال الهيـكلي ، أن زيادة القدرة على الانتاج تعنى زيادة الصادرات ، وكذلك تزيد الصادرات نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج وتطبيق الاساليب الانتاجية الحديثة ، بينما أن اتجاه الطلب العالمى الى سلع بديله أخرى يقلل من صادرات الدوله التي تحول الطلب عنها ، وكذلك يؤدى ارتفاع مستوى معيشة السـكان إلى زيادة الميـل للأستيراد ، كما أن نقص الدائنية الدولية للدوله يؤدى الى نقص فوائد وأرباح القروض والاستثمارات التى كانت تحصل عليها من الخارج وتستخدمها فى تسوية العجز في ميزانها التجارى وتتميز أسباب هذا الاختلال بأنها ليست مؤقته وانما هى قائمـة ومستمرة تتعلق بظروف العرض والطلب الدوليين ، وبالعوامل الرئيسية الحقيقيـة التي تؤثر بالتـالى في القدره الانتاجية أو الاستهلاكية للدولة أو فى قدرتها على الاقراض والاقتراض الخارجي ، وهى عوامل راسخة وليست عارضة لذا يصعب تغييرها بسهولة أو بسرعة . فعندما تعانى احدى الدول من عجز في ميزان مدفوعاتها ناشيء عن تغير في الاذواق

بانصراف المستهلكين عن سلعها ، أو عن حدوث تقدم فنى فى الخارج يؤدى الى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدوله فى الخارج ،فان السياسة السليمة للتغلب على أسباب هذا الاختلال ، هى توجيه الموارد من انتاج السلع التي انصرفت عنها أذواق المستهلكين الى السلع الاخري ، وانتهاج الاساليب الانتاجية الحديثة التى تماثل تلك التى تطبق فى الدول التى حدث فيها التقدم الفنى . ولكن ليس تحويل الموارد وتطبيق الاساليب التكنولوجية الحديثة فى الانتاج أمراً هينا يتم بسرعة أو سهولة . وازاء هذه الصعوبات قد تجد حكومات الدول التي تعانى من عجز هيكلي نفسها مضطرة الى التدخل في العلاقات الاقتصادية بينها وبين الخارج بفرض رقابة على تجارتها الخارجية :

(و) الاختلال الأساسي — ورد في اتفاقية صندوق النقد الدولى « أنه متى اقتنع الصندوق ، بناء على طلب العضو ، أن ثمة اختلال أساس ، ظاهر أو مكبوت ، فى ميزان المدفوعات فأنه يجيز له تغيير سعر التعادل ،... الخ ويمكن القول بأن الاختلالات الوقتية والمزمنه والمتصل بالأسعار ، تخرج من معنى الاختلال الأساسي الذى ورد باتفاقية الصندوق ،ويدخل الاختلال الهيكلي فى معنى الاختلال الاساسى . اما الاختلال الدورى فانه لا يعتبر اختلالا أساسيا إلا بعد اتباع السياسة الداخلية المناسبه . ونستذكر هنا ماسبق الاشارة اليه من أن الدولة إذا كانت تطبق رقابة شديدة على الصرف أو على التجارة الخارجية،فان التوازن يكون ظاهريا فقط في ميزان المدفوعات يخفى وراءه اختلالا مكبوتا .

الخلاصة :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه الحساب الذى يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة لمبادلاته ومعاملاته التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد المقيمين بالخارج خلال فترة في العادة عام . وبدراسة مفردات ميزان المدفوعات يمكن التعرف على درجة التقدم الاقتصادى فى هذا الإقليم كما يمكن تحديد مركز الدولة المالى بالنسبة للعالم الخارجى .

ويشمل ميزان المدفوعات أو الميزان الحسابى الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وهى التي تعرف بالمعاملات الجارية كما يشمل حركات رؤوس الأموال سواء فى صورة قروض طويلة الأجل أو متوسطة أو فى صورة اعتمادات تجارية كذلك حركات الذهب ، وليس من الضرورى أن يتساوى طرفا ميزان المعاملات الجارية بل قد يكون هناك فائض كما قد يكون هناك عجز وينبغي على الدولة أن تعمل على تلافى العجز وان كان وجوده فى بعض الحالات لا يعنى وجود مشكلة اقتصادية. وتلجأ الدولة إلى وسائل عديدة لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات منها تشجيع الصادرات وتقييد الواردات واخضاع الصرف الخارجي لرقابة محكمة واتجار الحكومة المباشر .

الفصل الثالث

أسعار الصرف

المبحث الأول

أسعار الصرف فى ظل الأنظمة النقدية الرئيسية

وجدنا أن كل عملية تجارية أومالية تتم بين رعايا الدولة و بين العالم الخارجى تؤثر فى الميزان الحسابى ، إذ يبين أحد جانبى الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية و يبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية . وسعر الصرف هو السعر الذى يحقق التوازن فى الميزان الحسابى أى يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية .

كيف يعود التوازن الى ميزان المدفوعات

يحـــدث اختلال فى ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية عن طلب الدول الأجنبية على عملتها فتضطر الدوله إلى استخدام ما لديها من أرصدة العملات الأجنبية بمـا فى ذلك الذهب ، أو تحاول أن تحصل على قروض خارجية لتغطية ذلك الفرق ممـا يعنى زيادة التزامات الدوله نحو البلاد الأخرى ، أو أن تحصل على معونات ومساعدات خارجية تمكنها من مساواة الجانب الدائن فى ميزان المدفوعات .

ومن الناحية الإحصائية أى الحسابية لابد وأن يتوازن ميزان المدفوعات فإذا كانت العمليات التى تشملها التقديرات تتم بدقة بل كما فى حالة تبادل السلع

والخدمات فإن هذا يؤدى إلى تغيير أرصدة العملات الأجنبية أو الالتزامات الخارجيه بالعملات المحليه أو الحصول على قروض أو تسديدها . وفي مثل هذه الأحوال فان القيود الواردة ضمن المدفوعات الجاريه يقابلها قيود عكسيه فى حساب رأس المال . أما فى حالة تبادل السلع بالمقايضه فان القيد الدائن المتعلق بالتصدير يقابله قيد مماثل في بند الواردات . وأما إذا كانت العمليات رأسماليه فانها تقيد كزيادة في الاستثمارات الخارجيه (فى حالة شراء أوراق ماليه مثلا) ويقابلها قيد عكسي يوضح الطريقه التي تم بها الدفع .

أما من الناحيه التى توضح المركز الحقيقى من ناحيه الصرف الخارجي فان الميزان كثيراً ما لا يتوازن . فى هذه الحاله فان الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات ينشأ عن عدم توازن العمليات الجاريه المنظورة أو غير منظورة أوعدم توازن التحويلات الرسماليه . ولقد وضح صندوق النقد الدولى معنى الفائض أو العجز بأنه التحويل الرسمي التعويضي الذى يتحتم على السلطات النقديه القيام به لسد الثغرة فى ميزان المدفوعات[1] . وتختلف الطرق التي تتبعها الدوله لمعالجه هذا الأمر . ويمكن تمييز حالتين رئيسيتين أولهاحالةحرية سعر الصرف والثانيه حالة ثبات سعر الصرف .

---

(١) أى ان الصندوق يميز بين التحويل الرسمى التعويضى الذى يتحتم على السلطات النقديه القيام به والتحويل الرسمي الخاص الذى يتم بصرف النظر عن ميزان المدفوعات كدفع حصه فى المؤسسات الدوليه أو تسديد الدين العام الخارجي وهكذا ، والتحويل الرسمى الخاص قد يساعد على سد الثغرة او قد يزيد من التباين . راجع ميزان المدفوعات للاستاذ هنرى تادرس ـ معهد الدراسات المصرفيه ص ٦ ـ ٧

الحالة الاولى ـ اذا كانت الدولة تتبع نظام حرية سعر الصرف أى تترك سعر الصرف يتحدد بحرية

إذا حدث عجز في الميزان الحسابي لدولة ما نتيجه لزيادة المطلوب من العملات الأجنبيه عما تطلبه الدول الأخرى من عملتها فان سعر الصرف يميل إلى الإرتفاع طبقا لقوانين العرض والطلب طالما كان تحديد سعر الصرف حراً ويؤدى ارتفاع أسعار العملات الأجنبيه مقومه بالعملة الوطنيه إلى ارتفاع أسعار الواردات حيث ان المستورد المحلى سيدفع بعملته الوطنية ثمنا أعلى مما كان يقوم بدفعه وهذا يحد فى معظم الحالات من طلب المستهلكين ويؤدى بدوره إلى نقص الواردات . ويختلف مدى النقص فى الواردات تبعا لمدي مرونة الطلب عليها . فاذا كانت من الضروريات أى كان الطلب عليها قليل المرونة فان ارتفاع الثمن لن يؤثر على الواردات بصورة كبيرة والعكس فى حالة الطلب المرن .

كذلك يؤدى ارتفاع سعر الصرف إلى نقص الطلب على خدمات الأجانب من سياحة واستشفاء وتعليم وهكذا . ومن الناحية الأخرى فان السلع المحلية تصبح رخيصة فى نظر المستورد الأجنبي حيث أنه يستطيع الحصول على قدر أكبر من العمله الأجنبية مقابل عملته الوطنية . وهكذا يؤدى إلى تشجيع الصدرات المنظورة والغير منظورة .

أما الأثر على العمليات المالية فى حالة ارتفاع أسعار الصرف (أى زيادة مايدفع بالعمله الوطنية مقابل وحدة نقدية أجنبية) فان الاشخاص الذين يرغبون فى استثمار أموالهم فى الخارج يجدون أنفسهم مضطرين إلى دفع مبالغ أكبر بالعمله الوطنية للحصول على قدر معين من العملات الاجنبية وهذا كثيراً مايحد من الطلب على العملات الأجنبية بقصد الاستثمار . وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الصرف يشجع الدول الاجنبية على الاستثمار فى الدولة لأن

المستثمرين سيحصلون على وحدات أكثر من نقدها مقابل نفس الوحدات من نقدهم .

وعلى العموم فعندما تكون أسعار الصرف حرة فانها تتقلب في حدود كفيله لإعادة التوازن إلى الميزان الحسابي بطريقة أتوماتيكية .

حدود تقلبات أسعار الصرف للعملات الورقية المستقلة

رأينا أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على حجم الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة ـ مما يؤدي في المدى الطويل إلى الحد من هذه التقلبات ويرجع ذلك إلى أن الطلب على الصرف طلب مشتق ، فالطلب على العملات الاجنبية مستمد من الطلب على سلع وخدمات وأوجه الاستثمار وهكذا فاذا زاد الطلب الخارجي على سلع وخدمات دولة معينة فان هذا يؤدى إلى ارتفاع سعر عملة الدولة مقومة بالعملات الاجنبية مما يؤدى إلى ارتفاع أثمان سلع وخدمات تلك الدولة مقاسة بعملات الدولة المستوردة . وهذا بدوره يحد من الطلب على عملات الدول المستوردة . فالتقلبات في أسعار الصرف تؤدي في النهاية ـ في ظل نظام العملات الورقية ـ إلى وقف الإنخفاض في أسعار الصرف الاجنبي .

ويتوقف أثر تقلبات أسعار الصرف على الكميات المطلوبة أو المعروضة من العملات الاجنبية على درجة المرونة التي يتصف بها الطلب على الصرف وعرضه. فإذا كان الطلب على الصرف الخارجي مرنا تغيرت الكميات المطلوبة ـ بالزيادة او النقص بنسبة اكبر من نسبة التغير في سعر الصرف . وعلى العكس إذا كان الطلب على الصرف الخارجي قليل المرونة تغيرت الكميات المعروضة من الصرف بنسبة أكبر من نسبة التغير في السعر في حاله كون العرض كبير المرونة وعلى العكس تغير الكميات المعروضة من الصرف الخارجي بنسبة اقل في حالة العرض القليل المرونة . وتتوقف مرونة الطلب والعرض للصرف الخارجي على عوامل عديدة

يتعين على المشتغلين بشئون الصرف الخارجي دراستها و تحليلها وسنقوم بدراستها في فصل آخر.

وطالما أن الطلب على الصرف الخارجي طلب مشتق فالطلب على العملات الأجنبية إنما يتولد عن الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية (الأوراق المالية الاجنبية ـــ الاستثمارات في الخارج وهكذا) . وكذلك فعرض العملات الاجنبية يتولد عن الطلب الاجنبي على السلع والخدمات والاصول المالية للدولة . فكأن درجة مرونة الطلب على الصرف الاجنبي وعرضه تتوقف على مرونة الطلب في الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات التي تتألف منها الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة وكذلك تتوقف على موقف المستثمرين وما يتوقعونه في المستقبل لاستثمارها في الداخل والخارج .

فإذا كانت الدولة تستورد مجموعة من السلع الضرورية كالمواد الغذائية والمواد الاولية المطلوبة للصناعات القائمة مثلا ـ كما في حالتي المملكة المتحدة وجمهورية مصر ـ أو كان عليها أن تدفع للدول الاجنبية ورعاياها فوائد وأصول ديون تعاقدت على سدادها بالعملات الاجنبية فان طلب تلك الدول على الصرف الاجنبي يتصف بعدم أو قلة المرونة ، وفي حالة كون الطلب الاجنبي على سلع الدولة وبالتالي على صرفها قليل المرونة فان عرض الصرف الاجنبي في سوق الصرف الوطني يصبح كذلك قليل المرونة .

الحالة الثانية ـ حالة ثبات الصرف

وفي ظل نظام ثبات أسعار الصرف نجد أن البنوك المركزية تحدد أسعار

العملات الاجنبية بالعملة الوطنية وفى العادة يوجد سعران ـ سعر الشراء وسعر البيع ـ والاخير فى العادة يزيد عن الاول بنسبة ضئيلة (النفقات التى يتحملها البنك المركزى) . ولقد اتبعت مصر نظام أسعار الصرف الثابتة منذ خروجها من المنطقه الاسترلينية فى ١٤ يوليو عام١٩٤٧ فقامت بتحديد أسعار العملات الاجنبية بالنسبة للنقد المصرى[1]. وأصبح البنك الاهلى المصرى على استعداد لشراء الجنية الاسترلينى بمبلغ ٩٧٫٢٤ قرش كما أعلن استعداده لبيعه بسعر ٩٧٫٦ قرش ويحدث مثل هذا النظام عندما تتبع الدولة قاعدة الذهب أو عندما تثبت أسعار الصرف لأطول مدة ممكنة بالرغم من عدم قيام أنظمة الذهب وبالرغم من أتباع الانظمة الورقية المستقلة. ويرجع ذلك إلى أن الدول آمنت بمزايا تثبيت أسعار الصرف فلجأت الى فرض الرقابة على الصرف الخارجي لتحقيق التثبيت وبالتالى الإستقرار .

فى ظل عيار الذهب أو فى ظل معظم الانظمة النقدية الحالية حيث سعر الصرف ثابت أو شبه ثابت ، لن تؤدى زيادة الطلب على العملات الاجنبية

---

(١) تحدد سعر الجنيه الاسترلينى بـ ٩٧٫٢٤ قرشاً فى حالة الشراء ، ٩٧٫٦ فى حالة البيع أما أسعار العملات الاخرى فتكون هى نفس الاسعار الرسمية فى سوق لندن محولة إلى قروش على أساس سعر التبادل وهو ٩٧٫٥ قرشاً للجنيه الاسترلينى مع زيادة ١ فى الالف عند البيع وتخفيض ١ فى الالف عند الشراء وأستمر هذا القرار سارى المفعول حتى صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٦ وبموجبه يقوم البنك الاهلى بالإشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد بتحديد أسعار التعادل التى يعلنها صندوق النقد الدولى على ألا تجاوز هذه الاسعار إرتفاعا أو هبوطاً ١ ٪ من سعر التعادل راجع كشف أسعار الصرف قبل صدور القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٦ ص ١٥ محاضرة الأستاذ محمد محمود فهمى عن أعمال قسم الصرف الاجنبى ، معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة محاضرات عام ١٩٥٧ .

إلى زيادة سعر الصرف لان أسعار الصرف ثابتة أو شبه ثابتة، ويعود التوازن في ظل الأنظمة الذهبية بطريقة تلقائية ، فبخروج الذهب من الدولة تقل كية النقود وهذا يؤدى بدورة الى إنخفاض مستويات الأسعار ، فزيادة فى طلب الأجانب على السلع والخدمات الوطنية ، فزيادة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية وهذا يعمل فى النهاية على تحقيق التعادل فى الميزان الحسابي.

أما في ظل الأنظمة النقدية الورقية وحيث أسعار الصرف شبه ثابتة فيجب على البنك المركزي في حالة وجود عجز فى الميزان الحسابى أن يعمل بأسلحته التقليدية المختلفة على تخفيض دخل الأفراد حتى يقل طلبهم على السلع والخدمات بما فى ذلك طلبهم على السلع والخدمات الأجنبية ، وبالتالى يقل الطلب على العملات الأجنبية من ناحية ، وتنخفض مستويات الأسعار فى الداخل فيزيد طلب الأجانب على السلع والخدمات الوطنية من ناحية أخرى. كل هذا يؤدى إلى عودة التعادل الى الميزان الحسابي . ويستطيع البنك المركزى - في الدول ذات السوق المالية المتسعة - أن يتبع سياسه السوق المفتوحة عن طريق بيع الأوراق المالية. وبذلك يمتص جزءاً من النقود المتداولة فتقل مقدرة البنوك على خلق الائتمان ، وكذلك يستطيع البنك المركزي بتعديل سعر القطع - أى سعر البنك - أن يحقق نفس الهدف. فرفع سعر القطع يؤدى إلى احجام البنوك التجارية عن خصم الكمبيالات الموجودة في حيازتها مما يؤدى الى نقص فى مقدرتها على الاقراض كذلك فان رفع سعر القطع يؤدي إلى رفع سعر الفائدة. وهذا يؤدى الى تقليل التوسع فى الاستثمار ، فتقل درجة النشاط الاقتصادى فتميل الأسعار الى الانخفاض وتميل الدخول والعمال إلى التناقص . وهذه كلها تؤدى في النهاية الى انخفاض مستويات الاسعار مما يشجع على التوسع في التصدير .

فقيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة بيعاً وقيامه برفع سعـــر القطع يؤدى إلى تخفيض فى مستويات الأسعار والدخول بما فيها الأجور . ويؤدى انخفاض الدخول إلى نقص فى الاستهـــلاك ونقص فى الطلب على الواردات ، كذلك فإن نقص الطلب على السلع والخـدمات المحلية يؤدى إلى تخفيض آخر فى الاجور وبذلك تقل نفقة انتاج السلع المحلية مما يعمل على التوسع فى تصديرها . فكأن تلك السياسة تؤدى فى النهـاية إلى نقص الواردات من ناحية وإلى زيادة الصادرات من الناحيه الأخرى وبذلك تعمل على عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

إلا أن هذه الأمور كثيرا مالا تتحقق بسهوله ، فنقابات العـمال فى الدول الصناعية الكبرى كانجلترا والولايات المتحدة فى العاده تتمتع بنفوذ كبير وليس من السهل إقناعها أو اجبارها على تخفيض فئات الأجـــور . فى مثل تلك البلاد لاتؤدى سياسة البنك المركزى بالضرورة إلى تخفيض فى الأجـور وبالتالى توسع فى الصادرات بل تؤدى إلى انتشار البطالة بين العمال . لذلك يتعين دراسة آثار السياسات التى يتبعها البنك المركزى فى الدول المختلفة . فقد يكون العجز فى الميزان الحسابى أقل ضرراً من انتشار البطالة بين العمال .

كذلك يؤدى رفع سعر القطع فى الدول التى توجد بها سوق ماليه واسعة وينتشر فيها التعامل بالكمبيالات إلى زيادة أسعار الفائدة وهـــذا يؤدى إلى إجتذاب رؤوس الأموال القصيرة الاجل التى تسعى وراء الأستثمار القصير الأجل كـذلك يؤدى ارتفاع أسعار الفـائدة السوقية إلى توجيه رؤوس الأموال المحلية إلى الاستثمار الداخلى بعد أن كانت تستثمر فى

الخارج [1] .

فكان سياسة البنك المركزى تؤدى الى نقص فى الطلب على العملات الأجنبية من ناحية وزيادة في العرض منها من الناحيـــة الأخرى ، وهذا يؤدى الى إحداث التوازن فى الميزان دون حاجة الى تعديل سعر الصرف ، إلا أنه يتعين علينا دراسة الآثار الاقتصادية الأخرى لتلك السياسات .

---

(١) إلا أن الملاحظ أن سعر البنك أو سعر القطع ليس له نفس التأثير فى الدول المتخلفة اقتصادياً وذلك لأن نجاح سياسة سعر القطع يتطلب وجود سوق واسعة للتعامل بالكمبيالات كذلك يجب أن تكون حركة عرض وطلب الائتمان كبيرة، كذلك يجب أن تكون البنوك التجارية مستعدة لمنح الائتمان ـ وهى أمور غير متوفرة فيها كذلك فان سياسة السوق المفتوحة تتطلب وجود سوق مالية متسعة أى يجب أن يكون هناك عرض للأموال وعلى الأخص سندات وأذونات الخزانة وطلب عليها . وهذه كذلك لاتتوفر فى الدول المتخلفة اقتصادياً ـ راجع دروس فى البنوك للدكتور فؤاد مرسى ـ الطبعة الأولى ١٩٥٥ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

المبحث الثانى

تحديد أسعار الصرف

مقدمة :

كان التجاريون يحاولون بشتى الطرق زيادة الصادرات عن الواردات، فكانوا يتبعون السياسات التى تهدف الى تخفيض أجور العمال المحليين وذلك لاعتقادهم أن أجور العمال تكون البند الرئيسي في تكلفة الإنتاج، وهـــذا يؤدي الى رخص أثمان المنتجات وما يترتب على ذلك من اقبال الدول الأخرى على شراء سلعهم. كذلك منحوا الإعانات لصناعات التصدير حتى تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى. والغاية التى كانوا يهدفون اليها من تحقيق فائض في المعاملات الخارجيـة وبذلك يتدفق الذهب والفضة الى الدولة. ولشدة حرصهم على المعادن النفيسة كانوا يمنعون تصدير كل من الذهب والفضة إلا أن هـذا لا يتفق والمنطق فكيف تتمكن تلك الدول من الحصول على الذهب والفضة في حالة ما اذا حظرت الدول الأخرى ومنعت تصدير المعادن النفيسة ؟؟

أما الكلاسيك فتقوم نظريتهم على أساس حرية التجارة وحرية تحويل العملات فاذا حققت إحدى الدول فائضاً في ميزان مدفوعاتها فان ذلك يؤدى الى تدفق الذهب الى تلك الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الدولة سوقاً جيداً للبيع فيها وسوقا رديئا للتصدير منها أى أن تدفق الذهب كفيل بإعادة التعادل الى الميزان الحسابى وإذا فرضنا أن ميزان المدفوعات لدولة أخري انتهى بعجز فإن ذلك يؤدى الى انسياب الذهب الى الخارج فتنخفض الأسعار المحليه وتصبح الدولة سوقا رديئا للبيع فيها وسوقا جيداً للتصدير منها مما يؤدى الى

زيادة الصادرات وإعادة التوازن الى الميزان الحسابي . وهذه النظرية عرفت باسم نظرية التوازن التلقائي التي صاغها الاقتصادي دا يـد هيوم ,والتى سبق توضيحها .

نظريات تحديد اسعار الصرف :

توجد عدة نظريات خاصة بتحديد أسعـار الصرف وسنناقش أهمها في الصفحات التالية :

١ — نظرية الكمية Quantity Theory

تتلخص نظرية الكمية في أن الزيادة فى كمية النقـود (زيادة البنكنوت والودائع أي زيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة في سرعة تداول النقود) تؤدى الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدى الى تغيير كبير في معامل التبادل الدولي . فتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة ، كما يتبين لرعايا هذه الدولة أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحـديدها أو يؤدى الى خروج الذهب في حالة اتباع نظام الذهب . فيترتب على ارتفاع أسعـــار العملات الأجنبية ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها ، كما يترتب على انسياب الذهب الى العالم الخارجي نقص فى كمية النقود في الدولة ممـا يؤدى في النهـاية الى انخفاض مستويات الأسعـار للسلع والخدمات .

لاحظ ذلك ريكاردو عندما توقفت انجلترا عن الدفع بالذهب عام ١٨٠٩ وأقدمت على تخفيض قيمة الاسترليني الخارجية بمقدار ٢٠ ٪ عن قيمته

المبحث الثاني

تحديد أسعار الصرف

مقدمة :

كان التجاريون يحاولون بشتى الطرق زيادة الصادرات عن الواردات. فكانوا يتبعون السياسات التي تهدف الى تخفيض أجور العمال المحليين وذلك لاعتقادهم أن أجور العمال تكون البند الرئيسي في تكلفة الإنتاج، وهذا يؤدي الى رخص أثمان المنتجات وما يترتب على ذلك من اقبال الدول الأخرى على شراء سلعهم. كذلك منحوا الإعانات لصناعات التصدير حتى تستطيع منافسة منتجات الدول الأخرى. والغاية التي كانوا يهدفون اليها من تحقيق فائض في المعاملات الخارجية وبذلك يتدفق الذهب والفضة الى الدولة. ولشدة حرصهم على المعادن النفيسة كانوا يمنعون تصدير كل من الذهب والفضة إلا أن هذا لا يتفق والمنطق فكيف تتمكن تلك الدول من الحصول على الذهب والفضة في حالة ما اذا حظرت الدول الأخرى ومنعت تصدير المعادن النفيسة ؟؟

أما الكلاسيك فتقوم نظريتهم على أساس حرية التجارة وحرية تحويل العملات فاذا حققت إحدى الدول فائضاً في ميزان مدفوعاتها فان ذلك يؤدي الى تدفق الذهب الى تلك الدولة فترتفع الأسعار وتصبح الدولة سوقاً جيداً للبيع فيها وسوقا رديئا للتصدير منها أي أن تدفق الذهب كفيل بإعادة التعادل الى الميزان الحسابي وإذا فرضنا أن ميزان المدفوعات لدولة أخري انتهى بعجز فإن ذلك يؤدي الى انسياب الذهب الى الخارج فتنخفض الأسعار المحليه وتصبح الدولة سوقا رديئا للبيع فيها وسوقا جيداً للتصدير منها مما يؤدي الى

زيادة الصادرات وإعادة التوازن الى الميزان الحسابى . وهذه النظرية عرفت باسم نظرية التوازن التلقائى التي صاغها الاقتصادى دايـد هيوم والتى سبق توضيحها .

نظريات تحديد أسعار الصرف :

توجد عدة نظريات خاصة بتحديد أسعـار الصرف وسنناقش أهمها في الصفحات التالية :

١ – نظرية الكمية Quantity Theory

تتلخص نظرية الكمية فى أن الزيادة فى كمية النقـود (زيادة البنكنوت والودائع أىزيادة النقود الورقية والودائع المصرفية وكذلك الزيادة فى سرعة تداول النقود) تؤدى الى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدى الى تغيير كبير في معامل التبادل الدولى . فتوقف بعض الدول عن شراء بعض السلع والخدمات من هذه الدولة ، كما يتبين لرعايا هذه الدولة أن أسعار السلع والخدمات لأجنبية أصبحت أقل من أسعارها الداخلية فيقبلون على شراء عملات الدول الأجنبية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الصرف في حالة حرية تحـديدها أو يؤدى الى خروج الذهب في حالة اتباع نظام الذهب . فيترتب على ارتفاع أسعـــار العملات الأجنبية ارتفاع فى أسعار السلع والخدمات الأجنبية فيقل الإقبال عليها ، كما يترتب على انسياب الذهب الى العالم الخارجي نقص فى كمية النقود في الدولة ممـا يؤدى في النهـاية الى انخفاض مستويات الأسعـار للسلع والخدمات .

لاحظ ذلك ريكاردو عندما توقفت انجلترا عن الدفع بالذهب عام ١٨٠٩ وأقدمت على تخفيض قيمة الاسترليني الخارجية بمقدار ٢٠ ٪ عن قيمته

الأسميه . وعلل سبب قيام انجلترا بهذا الاجراء هو لمقابله الزيادة في كمية النقد المتداول التي أدت إلى ارتفاع الأسعار المحلية وهذا أدى إلى نقص في الصادرات وبالتالي إلى ميزان حسابي غير موافق. فارتفاع قيمة الذهب في رأي ريكاردو – كانت نتيجة للزيادة في كمية النقود . ومازال عدد كبير من الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي الأمريكي ماكلوب Macklop يرون أهميه عامل كمية النقود في التأثير على القيمة الخارجية للعمله .

نظرية الأرصدة Balance Theory

يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعمله تتحدد على أساس مايطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها ، فاذا فرض وكان الرصيد موجباً فهذا يعني زيادة الطلب على العمله الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية . أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العمله الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية .

ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى . فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها أي لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العمله الخارجية. وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الميزان الحسابي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم ، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر .

٣ ـ نظرية سعر الخصم Theory of Discount Rate

يقول Wichesell أن رفع سعر الخصم فى بلد ما يؤدى إلى زيادة القيمة الخارجية لعمله ذلك البلد ، وذلك لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة فى سعر الفائده فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك يزداد طلب الأجانب على عمله ذلك البلد مما يؤدى إلى ارتفاع فى سعر صرفها. وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الخصم يؤدى إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع فيؤدي ذلك إلى زيادة فى عرض العملة فعجز فى ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعمله . ولقد استشهد Wichsell على صحة هذه النظرية من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العمله الخارجي . وكذلك فان مارشال ذكر أهمية سلاح سعر الخصم في تحديد السعر الخارجي للعمله [1] . ومازال عدد من الدول المتقدمة اقتصادياً فى الوقت الحاضر يلجأ إلى تلك السياسة فلقد لجأت بريطانيا فى الآونة الأخيرة إلى رفع سعر الخصم كوسيله لعلاج عجز ميزان المدفوعات .

٤ ـ نظرية تعادل القوى الشرائية Theory of Purchasing Power

يقول جوستاف كاسل العالم السويدى أن القيمة الخارجية لعمله دولة معينة إنما يتوقف على المقدرة الشرائية لتلك العملة فى السوق المحلية بالنسبة

---

(١) كذلك فان تعديل سعر الخصم وأسعار الفائدة تعتبر من أهم الأسلحة التي تستخدم لمعالجة التضخم الداخلي واعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في الوقت الحالى راجع ميزان المدفوعات للاستاذ هنرى تادرس ـ معهد الدراسات المصرفية ١٩٥٦ ص٦ .

لمقدرتها فى الأسواق الخارجية أى على العلاقة بين الأسعار السائدة فى الدولة بالنسبة للأسعار السائدة فى الدول الأخرى . فاذا فرضنا أن الجنيه الاسترلينى كان يعادل أربعة دولارات ، وأنه كان يمكن الحصول على بوشل من القمح فى الولايات المتحدة مقابل ثلاث دولارات ، بينما كان لا يمكن الحصول إلا على بوشل من القمح فى انجلترا مقابل جنيه استرلينى . معنى ذلك أن أسعار القمح فى الولايات المتحدة كانت أقل منها فى انجلترا ولاشك أنه يترتب على ذلك اقبال البريطانيين على شراء القمح من الولايات المتحدة . وهذا يؤدى إلى زيادة فى عرض الجنيهات الاسترلينية للحصول على الدولارات الأمريكية مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار الدولارات مقومة بالاسترلينى. ويترتب على ذلك انخفاض القيمة الخارجية للجنيه الى الحد الذى تتساوى عنده أسعار القمح فى كل من الولايات المتحدة وانجلترا (ينخفض سعر الجنيه الى الدولار حتى تصبح قيمة الجنيه مساوية لثلاثة دولارات) . وعندما تتساوى الأسعار فى كل من السوقين تختفى واردات القمح الأمريكى الى انجلترا ولا يوجد عجز فى ميزان انجلترا الحسابى .

فكأن هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات الورقية المستقلة يحل محل التعادل الذهبى الذى عرفناه عند الكلام على قاعدة الذهب . ويتوقف ذلك المستوى فيما بين عمله وأخرى على العلاقة بين القوى الشرائية لكل من العملتين داخل حدودها أى العلاقة بين الأسعار السائدة فى كل من البلدين ويطلق على هذا المستوى «حد تكافؤ القوى الشرائية».

ولا تزعم النظرية أنه من السهل تحديد حد التكافؤ وذلك للصعوبات الفنية

الخاصة بتركيب الأرقام القياسية وبالتالي صعوبة اجراء مقارنة بين مستويات الأسعار فى الدول المختلفة وكذلك كثيرا ما يتعذر تركيب رقم قياسي للسلع التي تدخل فى نطاق التجارة الخارجية .

وفى الحياة العملية يجب أن لا نقارن أسعار سلعة واحدة فى دولتين بل يجب مقارنة مستويات الأسعار العامة في كل من الدولتين . ويحدد سعر الجنيه الي الدولار على أساس نسبة مستويات الأسعار بين الدولتين . فترتفع القيمة الخارجية للجنيه الى الدولار نتيجة انخفاض في أسعار السلع البريطانية الى الأمريكية وكذلك تنخفض قيمة الجنيه الى الدولار إذا ارتفعت أسعار السلع البريطانية بمقارنتها بالسلع الأمريكية .

وتكون أسعار الصرف للعملتين فى حالة تعادل إذا تمكن الفرد من الحصول على نفس الكمية من السلع بنفس الوحدة من النقود فى دولتين أو أكثر (على أساس المثال السابق فان المقدرة الشرائية لأربعة دولارات فى الولايات المتحدة يجب أن تتساوى مع المقدرة الشرائية للجنيه فى انجلترا) .

ولقد ذاعت هذه النظرية فى فترة التضخم النقدى الذى اجتاح دول أوربا في الفترة ١٩١٤ — ١٩٢٢ . واعترف بهذه النظرية عدد كبير من كبار الاقتصاديين المعاصرين مثل فينر Viner ونيت Knight وبيجو Pigou وأدخلوا عليها بعض التعديلات .

وتعتبر نظرية تعادل القوى الشرائية من أكثر النظريات المعترف بها في الوقت الحاضر وتمتاز عن النظريات السابقة من النواحى التالية :

(١) تعتبر نظرية الأرصدة ناقصة وذلك لأن وجود الرصيد (الدائن أو

المدين) إنما يرجع الى اختلاف في مستويات الأسعار بين الدول لذلك فان هذه النظرية لا تعتبر كامله إلا بنظرية تعادل القوى الشرائية .

(٢) تعتبر نظرية سعر الخصم غير كافية كأساس لتحديد القيمة الخارجية للعملية وذلك لأن مستويات الأسعار ونسبتها الى مستويات الأسعار في العالم الخارجي هي التي تؤثر في سعر الخصم .

ويشترط لنجاح نظرية تكافؤ القوى الشرائيـة :

أولا ـ أن لا تخضع التجارة الدولية لأيه قيود وهذا أمر غير متوفر في كل دول العالم في الوقت الحالي حيث تنظم الحكومات التجارة الدولية بطرق متباينة وتخضعها لرقابه من أشكال متعددة .

ثانياً ـ أن لا تخضع عمليات تحويل النقود من دوله الى أخرى لأيه قيود بل يجب أن تكون حرة . وهذا أمر غير متوفر في معظـم دول العالم في الوقت الحالي فالرقابه على الصرف والقيود على تحويل النقد تكاد تنتشر في معظم دول العالم .

فالتجارة الدولية خاضعة للاتفاقات والمعاهدات وسياسات التمييز والتفضيل في المعاملة ، وكذلك فان الرقابة على النقـد شملت معظم دول العالم . لذلك يمكن القول أن نظريه كاسل صحيحـة من الوجهه النظريه إلا أنه غير معمول بهـا في معظم الحـالات بين الدول نظراً لأن شروط تطبيقهـا غير متوفرة . بالإضـافة الى ذلك فيمكن أن يوجه الي النظريه عدة انتقادات أهمها .

أولا ـ ليس في امكان النظرية حساب حد تكافؤ القوى الشرائية عن

طريق قسمة مستويات الأسعار فى أحد البلدين على مستويات الأسعار فى البلد الآخر . ويرجع ذلك الى أن بعض السلع التي تنتجها الدول وتدخل فى الحسبان عند تركيب الأرقام القياسية لا تدخل فى نطاق التبادل الخارجي . والملاحظ أن عدد السلع الداخلة في نطاق التجارة الخارجية فى تناقص مستمر بسبب انتشار الاستكفاء الذاتى والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجى .

ثانياً — يتوقف تصدير السلع أو استيرادها على القوى الشرائية للعملة داخل بلادها بالقياس إلى القوى الشرائية فى الداخل للعملات الأخرى ، وكذلك على نفقات النقل وعلى القيود التى تفرضها الدول على التجارة الخارجية فقد ينخفض سعر السلعة فى ألمانيا عنه فى مصر نظراً لزيادة نفقات النقل والرسوم الجمركية التى تفرضها مصر . ولذلك لا يكون لمستوى الأسعار الداخلية فى هذه الحالة من أثر فى تحديد سعر الصرف الذى يتحقق التوازن بمقتضاه .

ثالثاً — لا تقيم النظرية أهمية لتحويلات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا فى أضيق الحدود .

رابعاً — تفترض النظرية أن التغير فى سعر الصرف يكون ناجماً فقط عن التغير فى القوة الشرائية للنقود ، أما التغير فى أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار فى تحديد سعر الصرف .

٥ — نظرية الانتاجية Productivity Theory :

تتلخص هذه النظرية فى أن القيمة الخارجية لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجى فزيادة الإنتاجية وارتفاع مستويات

المعيشة وزيادة إنتاجية الفرد فى كل من الصناعة والزراعة والتجارة واتجاه مستويات الأسعار ، كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الانتاجية . فإذا اعتمدنا على عامل واحد دون العوامل الأخرى فلا يمكن أن ننتظر نتائج صحيحة ، ولقد رأينا أن النظرية السابقة — نظرية كاسل — تستخدم ظاهرة واحدة من ظواهر الإنتاجية وتهمل الظواهر الأخرى .

ويرد البعض على هذا الاعتراض بأن مستويات الأسعار تسير فى نفس الاتجاه مع زيادة الإنتاج وزيادة الكفاية الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة ولكن يرد على ذلك بأنه كثيراً ما تقوم الحكومات بتحديد الأسعار أو توجد هيئات احتكارية تؤثر فى مستويات الأسعار وهنا يصبح الاعتماد على النظرية السابقة فى تحديد سعر العملة الخارجى أمراً خاطئاً .

وإذا فرضنا ان كانت معدلات الانتاجية فى احدى الدول منخفضة لسبب ما بينما القيمة الخارجية لعملتها كانت مقومة بأكثر من القيمة الحقيقية كما حدث فى ألمانيا سنة ١٩٢٤ ، حيث كان انتاجها ، نتيجة لظروف الحرب والتعويضات والقيود المفروضة منخفضا ، وكانت القيمة الخارجيه للمارك مقدرة بأكثر من قيمتها الحقيقية أدى هنا إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الألمانية مما أدي إلي صعوبة بل تعذر التصدير ومن الناحية الأخرى زادت الواردات من السلع والخدمات . وتلجأ الحكومات فى مثل هذه الحالات إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية بوسائل مختلفة منها الرسوم الجمركية وتقييد وحظر الاستيراد . . . الخ . كذلك يصعب الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية حيث معدل الربح منخفض كل هذا يؤدى إلي انتشار الكساد وإلى انتشار البطالة وانخفاض فى الدخل القومى عامة .

وقد لا تتمكن هذه الدولة وامثالها من اصلاح شئونها الاقتصادية إلا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية لعملتها وبذلك تقبل الدول الأخرى على شراء سلعها حتى تستعيد الدولة حالة التوازن النقدي والاقتصادي .

ولقد وقعت اللجنة المالية في عصبة الأمم في خطأ تقويم بعض العملات بأكثر من قيمتها الحقيقية بعد الحرب العالمية الأولى . حدث ذلك في النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وفرنسا وغيرها .

وعلى العكس من ذلك فقد تقوم العملة بأقل من قيمتها الحقيقة فمثلازادت انتاجية الهند أثناء الحرب العالمية الأخيرة الا ان قيمة الروبية الى الجنيه الاسترليني كانت مثبتة ولم يكن في الامكان تغيير العلاقة بينها ، فاذا فرض ولم يكن السعر ثابتاً في الهند وكان هنالك حرية في التحويل إلى عملات أجنبية فان قيمة الروبية الى الجنيه الاسترليني كان ولابد وأن تتغير لصالح الروبية ، وطالما ان سعر العمله مثبت عن طريق القانون فان اختلاف المقدرة الانتاجيه يؤدى الى وجود فروق في الأسعار ، فلقد ترتب على زيادةالطلب على السلع الهندية أثناء الحرب العالميه الثانيه ان ارتفعت الأسعار في الهند حيث ظلت قيمه العمله ثابته ، ويقال نفس الشيء عن مصر ، فلقد ارتفعت مستويات الأسعار فيها بينما ظل سعر الجنيه المصرى الى الاسترليني ثابتاً ، ولقد حدث نفس الشيء في الهند أثناءالحرب العالميه الاولي ومع ذلك زادت صادراتها الى انجلترا وحقق الميزان الحسابي فائضا إلا أن الوضع كان مختلفا فعملتها لم تكن قيمتها الخارجيه ثابته بل كانت حرة مما أدى الى ارتفاع قيمتها إلي الجنيه بمقدار ٣٠٪ وبقيت الاسعار الداخليه على حالها .

وكذلك كانت عمله الارجنتين (Peso) حرة ونتيجه لزيادة الطلب

عليها أثناء الحرب الأخيرة فان قيمتها الخارجية ارتفعت بينما لم تتغير مستويات الأسعار الداخلية إلا فى حدود ضيقة .

وكثيراً ما تلجأ الدول إلى تثبيت عملتها الى الذهب أو إلى عملة دولة أخرى وتعتقد أن فى هذا تثبيت واستقرار للأوضاع الاقتصادية إلا أنه سرعان ما يتبين لها أن الاستقرار المنشود كثيراً ما يتطلب تغيير القيمة الخارجية للعملة .

ولقد قامت معظم دول العالم بتثبيت القيمة الخارجية لعملتها بعد الحرب العالمية الأخيرة مما أدى الى عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية فيها واقتضى ذلك بالتبعية تغيير سعر عملتها ، فيجب أن يسير سعر الصرف فى نفس الاتجاه مع القوى الإنتاجية في الدولة إذا كان هدفنا الوصول الى ميزان مدفوعات متوازن الطرفين .

الخلاصة

كانت الدول حتى الثلث الأخير من القرن الماضي تتبع النقود المعدنية في صورة نظام المعدنين . إلا أن المآخذ العديدة التي وجهت إلى هـذا النظام بالإضافة الى اكتشاف الذهب بكميات وفيرة وفي مناطق عديدة أدى إلى التحول إلى الأنظمة الذهبية متمثلة في نظام الذهب الكامل ثم في نظام السبيكة الذهبية ونظام الصرف بالذهب . إلا أن النظام الذهبي بدوره لم يتحقق له النجاح فلقد خرجت انجلترا عنه في عام ١٩٣١ وتبعها عدد كبير من الدول ثم اقتفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أثرها . ويرجع فشل نظام الذهب الى أن أسعار صرف بعض العملات كانت مقومة بأكثر من حقيقتها (الاسترليني) في حين كان البعض الآخر مقوم بأقل من حقيقته (الفرنك) . وكذلك فان الكساد الكبير وما ترتب عليه من نقص في التبادل وتوقف عن دفع الديون أدى إلى أن البنوك البريطانية أصبحت عاجزة عن مقابلة التزاماتها نتيجة لنقص الذهب فيها ولذلك قررت انجلترا الخروج عن نظام الذهب وتبعتها عدد كبير من الدول الأخرى كذلك فان شروط نجاح النظام الذهبي أصبحت غير متوفرة إذ أن الدول المختلفة لم تتبع قواعد الذهب بدقة كما أن الاستقرار السياسي لم يكن متوفراً هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الاقتصادية لم تتمتع بالمرونة التي هي شرط أساسي لنجاح أي نظام ذهبي .

ترتب على ذلك أن أسعار الصرف تعرضت لتقلبات أدت بدورها الى قيام مشاكل اقتصادية . فقد يكون سعر الصرف حراً كما قد يكون ثابتا . ففي ظل حرية تحديد سعر الصرف فان تقلب القيمة الخارجية للعملة كفيل لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات دون أن يصحب ذلك تغير في مستويات الأسعار

الداخلية . وحدود تقلبات أسعار الصرف تتوقف على مرونة الطلب في الداخل والخارج لمجموعة السلع والخدمات التي تتألف منهــا الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وكذلك تتوقف على موقف المستثمرين وما يتوقعونه في المستقبل لاستثماراتهم في الداخل والخارج .

كذلك قد يكون سعر الصرف ثابتـــا أو شبه ثابت فقد تقـوم البنوك المركزية بتحديد أسعار العملات الأجنبية بالعمـلة الوطنية . وعادة يوجـد سعران متقاربان أحدهما للشراء والآخر للبيــع . ويتعين على البنوك المركزية فى حالة قيام عجز أو في حالة وجـود فائض فى ميزان المدفوعات أن تعمل عن طريق أسلحتها التقليدية على تحقيق التوازن . أما فى ظل الأنظمة الذهبية فان أسعــار الصرف تصبــح ثابتـة ويتحقـق التوازن فى ميزان المدفوعات بطريقة تلقائية ، إلا أن الأمر في ظل ثبـات أسعـــار الصرف يتوقف أولا وأخيراً على مرونة النظام الاقتصادى . وكما سبق وذكرنا فان هـذه المزية لم تكن متوفرة وذلك نتيجة لما كانت تتمتع به نقابات العمال من نفوذ متزايد ولأن اتحادات المنتجين لم تكن براغبة فى المساهمة في توفير وسائل النجـاح لنظام الذهب عن طريق قبولها تخفيض الأثمان .

المبحث الثالث

سياسات الصرف الأجنبي

اتبعت الدول ابتداء من عام ١٩٣١ وسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها وكانت أهم تلك الوسائل هي :

أولا : خفضت بعض الدول من القيمة الخارجية لعملتها .

ثانياً : أخضعت معظم دول العالم عمليات الصرف الخارجي لرقابة تختلف درجة شدتها من منطقة إلى أخرى .

ثالثاً ، أنشأت بعض الدول ما سمى بمال موازنة الصرف .

المجموعة الأولى : دول قامت بتخفيض القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها وعملات الدول الأخرى صعوداً أو هبوطاً . وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملاتها ولكنها كثيراً ما تلجأ الى تخفيض القيمة كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان الحسابي [١] . فلقد عانى الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في الميزان الحسابي وبالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية . فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفف الضغط على ميزانها الحسابي . فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة

(١) ولو ان هذا لم يمنع المانيا واليابان وبعض الدول الاخرى من رفع قيم عملاتها عدة مرات في السنوات الاخيرة .

معينة يؤدى أساساً إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبية مما يؤدى إلى تنشيط الصادرات .

كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدى الى الحد من الواردات . على أن النتيجة النهائية لتخفيض قيمة عملة بلد ما إنما يتوقف على مدى مرونة العرض والطلب لصادراته ووارداته . فاذا كان الطلب الخارجى على صادرات الدولة التى قامت بالتخفيض مرنا وكان العرض من منتجاته المعدة للتصدير مرناً كذلك ، فان تخفيض العملة يؤدى الى زيادة الصادرات .

وبالمثل إذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان المعروض منها مرناً كذلك ، أدى تخفيض عملة ذلك البلد الى الحد من المدفوعات الأجنبية نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يؤدى إلى إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . أما إذ زاد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية نتيجة لتخفيض قيمة العملة ولم تتمكن الدولة من زيادة إنتاجها ، حينذاك تكون النتيجة نقص حصيلة الصادرات بدلا من ارتفاعها . وكذلك يترتب على عدم مرونة الطلب المحلى على الواردات زيادة قيمة الواردات بنسبة أكثر من زيادة قيمة الصادرات . وبذلك لا تنجح سياسة التخفيض فى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات . معنى ذلك أنه إذا كان طلب الدولة مرنا كذلك ، فان التخفيض يعود بالنفع عليها . وأما فى حالة كون طلبها على الواردات قليل المرونة وكون عرضها للصادرات كذلك قليل المرونة فإن التخفيض يعود بالضرر عليها .

وإذا أدى التخفيض إلى الحصول على مزايا فيشترط لذلك ألا تقـــوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها . كما يشترط لنجاح الدوله فى الحصول على الفائدة المرجوة من تخفيض قيمة العمله ألا يتردد الشك فى الاسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبـه تخفيض آخر . فاذا حدث تخفيض فى قيم عملات عدد كبير من الدول ، كذلك إذا قامت الدوله الواحدة بتكرير التخفيض فان المزايا النسبية التى تحصل عليها الدوله تزول .

فعندما هجرت بريطانيا نظام الذهب فى ١٦ سبتمـبر عام ١٩٣١ وقامت بتخفيض قيمة عملتها الخارجية حصلت على مزية نسبية نتيجة لزيادة صادراتها وقلة وارداتهـا إلا أن الدول الأخرى عندما شعرت بمنافسة الصـادرات البريطانية لصادراتها فى الأسواق الخارجية أو لمنتجاتها فى أسواقها الداخلية بدأت بدورها تخفض من قيمة عملتها الخـارجية ، ولم يأت عام ١٩٣٧ إلا وكانت القيم النسبية للعملات ، أى أسعار صرف معظم العمـلات ، فى نفس الوضع الذى كانت عليه عام ١٩٣١ .

والمشاهد حاليا أن التخفيض الجماعى هو اللون السـائد من التخفيض ، ففى عام ١٩٤٩ خفضت مجموعه من الدول عملاتها الخارجية إلى الدولار ، وكانت تجارة تلك البلاد تمثل ٦٥ ٪ من تجارة العالم فى ذلك الحين ، وكان تغيير أسعار تعادل العملات على هذا النطاق الواسع دليـلا على تغيير المركز الاقتصادى الدولى لأجزاء كثيرة من العالم . كذلك قامت بريطانيا فى نوفـبر ١٩٦٧ بتخفيض القيمة الخارجية للاسترلينى بمقدار ١٤٫٣ ٪ وتبعتها فى ذلك عـدد غير قليـل من الدول الأخرى (١) .

---

(١) سنعود الى دراسة الاسترلينى وتطوره تفصيلا فى مكان آخر من هذا المؤلف .

كذلك يؤدى تخفيض العملة إلى الذهب إلى زيادة قيمة رصيد الدولة من الذهب مقوما بالعملة الوطنيـة . فاذا كان التخفيض عاما كما كان فى الفترة بين الأزمة العالمية والحرب العالمية الثانية ، فان القيمـة الدفتريه للذهب تزداد ، كذلك يشجع تخفيض قيمة العملة إلى الذهب إلى التوسع فى إنتاج الذهب حيث ترتفع قيمته . فكأن التخفيض يساهم في حل مشـكلة عرض وإنتاج الذهب فى العـالم .

ولقد فشلت الدول التي قامت – فى عام ١٩٤٩ – بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها بالنسبة إلى الدولار ، فى سد العجز في ميزانها الحسابى مع منطقة الدولار . فى المملكة المتحدة زادت مستويات الأسعار بنفس النسبه التى خفضت بها العملة عام ١٩٤٩ـ لذلك نرى العديد من الاقتصاديين كانوا يجادلون فى مدى نجاح سياسة تخفيض القيمه الخارجيه للعملة لمقابلة العجز في ميزان المدفوعات وعلى الأخص مع منطقة الدولار [١] .

المجموعة الثانية – دول أدخلت نظام الرقابة على الصرف :

احتفظ عدد من الدول بسعر الصرف القديم ولم تلجأ إلى تخفيضه – كما فعلت دول المجموعة الأولى . كذلك قد لاتلجأ الدول إلى إجراء انـكماش كبير – أى أنها لم تقم باجراء تخفيض ملموس فى الدخول والأسعار وانما

---

(١) فهم يعتقدون أن ثغرة الدولار مرجعها أن الولايات المتحدة تعمل على بيع سلعها فى الخارج ولكن بشرط ألا تؤدى ثمن هذه السلع الى الاضرار بسلع أخرى وهذا بطبيعة الحال يؤدى إلى زيادة الطلب على الدولار بالنسبـة إلى المعروض منه . راجع الرقابة على النقد فى الاقتصاد الحديث للدكتور نيكولاى كستنر – معهد الدراسات المصرفيه ، ١٩٥٦ ؛ ص ١٢ .

تلجأ إلي فرض رقابه ، تختلف في درجة شمولها وشدتها من دوله إلى أخرى على الصرف الخارجى بقصد منع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلوله دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الاجنبيـة عن حد معين . فكانت هذه الدول تصدر قانونا يجبر المصـدرين ومن يحصلون على ايرادات بالعمـلات الأجنبية على بيعها إلى البنـك المركزى بالسعر الرسمى ؛ وفي بعض الأحيان كانت تطالبهم ببيـع مايملكون من أسهم وسندات مقومة بعملات أجنبيـة إليها . ومن ناحيه أخرى يطلب من المستوردين الحصـول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما . وكثيرا ما تقيد الحكومة أو تمنـع استيراد بعض السلع منعاً باتا أو من مناطق نقديه معينة . بل قد توجـه المستوردين نحو أسواق ترتفع فيها مستويات الأسعار عنها في الأسواق التقليدية وذلك محافظة منها على العملات الأجنبية أو تشجيعاً للتصدير . كذلك قد تلجأ الحكومات — إذا كانت من حكومات الدول ذات الأسواق المالية الهامة — إلى تقييد حق الدول الأجنبية في إصدار سندات بين الحين والآخر وبيعها في أسواقها كما كان يحدث في سوق لندن المالي . ولكن بعد أن أدخلت انجلترا نظام الرقابة على الصرف الخارجي أصبح لا يجوز للدول الأجنبية بيع الأوراق المالية في سوق لندن المالي إلا بعد الحصول على تصريح خاص من الهيئات المسئولة وغرض الحكومة من هذا كله هو تجميـع إيرادات البلاد من الصرف الأجنبي في مجمع رئيسي والإشراف على عملية التوزيع في الاستعمالات المختلفة بطريقة اقتصادية تتفق والسياسة العامة للدولة . ولقد انتشرت الرقابة على الصرف في العالم على نطاق واسع

في الفترة بين الحربين وعلى الأخص أثناء الكساد عندما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقها وامتد العمل بالرقابة أثناء الحرب وبعدها . وفي الوقت الحالي تجد أن بعض الدول قد أزال العديد من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي إلا أن عدداً كبيراً من الدول – وعلى الأخص الدول المتخلفة اقتصادياً – ما زال يرى ضرورة الإبقاء على الرقابة على الصرف الأجنبي لفترة أخرى من الوقت .

اغراض الرقابة على النقد

تتلخص أغراض الرقابة على النقد فى الأمور التالية :

١ ـ محاولة منع هروب رؤوس الأموال : تؤدى الرقابة إلى منع هروب رؤوس الأموال المودعة بالمصارف وذلك لأن تحويل أى مبلغ لا يتم إلا بعد استئذان الجهات المختصة . ومع ذلك فقد تتمكن رؤوس الأموال من الهروب بوسائل مختلفة كما فى حالات تهريب البنكنوت . لذلك تضع الدول فى معظم الحالات حدوداً للمبالغ التى يسمح للأفراد حملها معهم فى شكل بنكنوت عند خروجهم من الدولة كما تحدد الدولة المبالغ التى يسمح للافراد بإدخالها معهم[١]

وتوجد مسائل متعددة عن طريقها يتمكن المتعاملون من تهريب النقد كما فى حالة تقرير المستوردين قيمة وارداتهم من الخارج بأكثر من الحقيقة وعلى أن يحتفظون بالفرق بالعملة الأجنبية فى حساب خاص بالدولة الأجنبيـة .

---

(١) طبقا للتنظيمات النقدية بجمهورية مصر لم يكن مسموحا للمسافرين الى الخارج حمل بنكنوت مصرى معهم وكذلك لم يكن مسموحا للقادمين من الخارج إدخال بنكنوت مصرى .

إلا أنه يمكن القول بأن مجال تهريب الأموال الى الخارج قل بصورة كبيرة فى العديد من الدول بعد فرض الرقابة على الصرف الخارجى .

٢ ـ حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور : تهدف الرقابة إلى حماية العملة من الإنخفاض والتقلب أى تعمل على منع تدهور قيمتها الخارجية .

ويقصد بحماية العملة الاحتفاظ بسعر صرفها وعدم القيام بتخفيضه خوفا من أن يؤدى التخفيض إلى التضخم وما يتبع ذلك من متاعب وصعوبات اقتصادية . كذلك فليس من مصلحة معظم الدول التي فرضت رقابة على عملتها أن تقوم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها إذا كانت مثقلة بالديون الاجنبية ولا يمكن لإدارة الرقابة على الصرف الخارجي التحكم إلا فى عامل واحد وهو أن تحد من الطلب المحلى على العملات الخارجية . ولذلك تتخذ الرقابة أحد أو بعض الأشكال التالية :

(ا) الاحتفاظ بسعر الصرف الرسمى دون تغيير على أن تدفع الدولة إعانة للمصدر وعلى أن يقوم المستورد بدفع رسم مقابل الحصول على العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية . فمنح المصدر علاوة ومطالبة المستورد برسم أو ضريبة يعتبر بمثابة تخفيض فى القيمة الخارجية للعملة دون حاجة إلى إعلان رسمي بالتخفيض .

(ب) أن تسمح الدولة للمصدرين ببيع نسبه معينة من حصيلة صادراتهم من العملات الأجنبيه فى سوق حرة بأسعار تتحدد دون أى تدخل من قبل الدولة . وفى تلك السوق يحصل المستوردون على جزء من حاجاتهم إلى العملات الأجنبية . ولاشك أن هذا الاجراء يعتبر مشجعاً على التصدير لأن المصدر يحصل على مبلغ أكبر بعملته الوطنية مما يمكنه من تخفيض ثمن البيع وهذا فى العادة

يؤدى إلى زيادة الصادرات فزيادة في حصيله العملات الأجنبيه ـ ومن الناحية الأخرى يعمل على نقص الواردات لأن المستورد يدفع ثمنا أعلى للحصول على العملات الأجنبية.

٣ ـ **عزل الاقتصاد الداخلى** : تحاول الرقابة على الصرف الخارجي أن تقلل من اعتماد الدولة على العالم الخارجي وأن تنظم تجارتها وتوجهها التوجيه السليم ـ فهى لا تعزل اقتصادها عزلا تاما وإنما انعزالا نسبيا بغرض حمايته من المؤثرات المزعجة والوقتية.

وسائل الرقابة على النقد الاجنبى

تعتبر الرقابة على الصرف فى الوقت الحالى جزء لا يتجزء من سياسيات التخطيط الاقتصادى فوضع الخطة الاقتصادية يتطلب أحكام الرقابة على الصرف الخارجي ، فمن الحسابات الرئيسية المطلوبه عند وضع الخطة ، جداول خاصة بتحليل ميزان المدفوعات لمعرفة أرصدة العملات الأجنبية ووضع الخطة لاستخدامها (١).

والرقابة على التجارة الخارجية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة. وتتمثل صور الرقابة المباشرة فى نظام الحصص وتراخيص الاستيراد والتصدير والرقابة على الصرف الأجنبي والاتجار الحكومى المباشر . أما أساليب الرقابة الغير مباشرة فتنحصر فى الرسوم الجمركية واعانات التصدير وتغيير القيمة

---

(١) تحليل ميزان المدفوعات وفقا لما يلى : المنتجات ـ الخدمات ـ الدول قابلية تحويل العمله بين هذه الدول ـ مدى القدرة على توسيع نطاق التبادل الخارجي وهكذا راجع رسائل التخطيط القومى رقم ٦ ص ٣١ .

الخارجية للعمله. وفى الحالة الأولى - أى فى حالة الرقابة المباشرة - فان الرقابة الادارية تحل محل قوى السوق فى توجيه النشاط الاقتصادى فى ميدان التجارة الخارجية، أما الحالة الثانية أى حالة الرقابه غير المباشرة - فيبقى لقوى السوق سلطانها في تشكيل اتجاهات التبادل.

وسنقصر الكلام هنا على الرقابه على الصرف الخارجي تاركين الكلام عن الوسائل الأخري للفصول التالية.

وقبل أن نتفهم ونستعرض الرقابه على النقد فى تطورها الحديث، يرى بعض الاقتصاديين أنه من الممكن إلغاء تلك الرقابه بينما تستمر القيود قائمة على التجارة حيث أن القيود على التجارة تؤدى الى نفس النتيجة التي تترتب على الرقابه على النقد.

ويعتقد البعض أن الرقابه على الصرف الخارجى لاتقوم بها إلا الدول المتخلفة اقتصاديا، وأن الدول الغربية قد اضطرت الى هذا الإجراء للرد على سياسة تلك الدول. إلا أن الحقيقة هى أن الدول الغربية كانت تفرض القيود على التحارة الخارجية مما أدى الى إحداث ثغرات في العملات الاجنبية لدى الدول الفقيرة أو المتخلفة مما أستدعى ضرورة الرقابة على النقد كرد فعل لسياسة الدول الغربية (١)

---

(١) راجع الرقابة على النقد في الاقتصاد الحديث للدكتور نيكولاى كستز السابق الاشارة إليها، معهد الدراسات المصرفية ١٩٥٦ ص ٤٠.

وتتلخص الرقابة على الصرف الخارجي في أن استيراد السلع من الخارج يصبح رهنا بالحصول على ترخيص لا يما يستقر عليه رأى المستورد على ضوء الأعتبارات التجارية (السعر — جودة السلعة — الكمية — شروط البيع والشراء ... إلخ).

أى أنه من الجائز — فى ظل الرقابه على الصرف — استيراد سلع اقل جودة وبشروط أقل ملائمة وبسعر مرتفع نسبيا . كما أن على المصدر — فى ظل الرقابه على الصرف — أن يتنازل عما يحصل عليه من عملات أجنبيـة الى السلطات النقدية وعلى أساس سعر معين . وفى كثير من الحالات لا تعطى أذون التصدير الا على أساس البيع بعملات معينة وبشرط أن لا يقل ثمن البيع عن مبلغ معين . وطالما أن العملات الأجنبية أصبحت مركزه فى هيئة واحدة فادارة الرقابة على النقد الأجنبي تشرف على أثمان الواردات والصادرات فانه يمكن فرض أسعار معينة لبيع وشراء تلك العملات كثيراً ما تختلف عن الأسعار التى تحدد فى حالة ما إذا كانت السوق حرة . وتحديد الأسعار له مهمتان الاولى تتعلق بتحديد حجم التجارة الدولية والثانيه خاصة بتحديد تلك المبادلات . وإذا ميزت الدولة بين الدول المختلفة كأن تضع أسعارا مرتفعه مثلا بالنسبة لبعض العملات وأسعارا منخفضة بالنسبه للعملات الأخرى فانها ستؤثر فى شكل واتجاه التجارة الدولية .

فلقد حدث أن ارتفعت الاسعار فى ايران في الفترة التالية للحرب العالميه الثانية وكان اصلاح الامر يقتضى تخفيض القيمة الخارجيه للريال الإيرانى حتى تستعيد إيران صادراتها وتقلل من وارداتها ، إلا أنها رفضت التخفيض

وذلك لأن الجزء الأكبر من ايراداتها من العملات الأجنبية كان يتألف مما كانت تدفعه شركة البترول الانجليزية الايرانية للحكومة في صورة أتاوات وضرائب وما كانت تدفعه الشركة للعمال والمستخدمين من أجور ومهايا وفي شراء لوازمها ومطالبها المختلفة ، إذ كان الدفع يتم عن طريق الجنيه الاسترليني . فاذا قامت الحكومة الايرانيه بتخفيض سعر الصرف فان إيراد إيران من العملات الأجنبية ينخفض بنسبة التخفيض .

فكان سعر الصرف الرسمي في إيران بين الريال الايراني والدولار الأمريكي هو : ٣٢٫٧٥ ريال ايراني = ١ دولار.

وكان البنك المركزي لايبيع الدولار الأمريكي للمستوردين بثمن واحد بل بأثمان تختلف باختلاف الواردات . فكلما كانت ضرورية قرب السعر من السعر الرسمي وكلما كانت كمالية بعد السعر عن السعر الرسمي. فكان البنك يتبع السياسة التالية :

(١) يبيع إلى الحكومة ماتحتاج إليه من الدولارات بالسعر الرسمي .

(٢) يشتري من الحكومة ماتحصل عليه من الدولارات بالسعر الرسمي .

(٣) يشتري العملات الأجنبية التي تحتاج شركة البترول الإيرانيــة الى تحويلها الى ريالات إيرانية لتمويل عملياتها والحصول على حاجاتها في إيران بالسعر الرسمي .

(٤) يبيع المصدرون الايرانيون إلى البنك حصيلة صادراتهم بالسعر الرسمي ويحصلون منه على شهادة تبين مقدار ونوع العمله التي باعوها له .

(ﻫ) يقسم المستوردون الى عدة أقسام :

أ ـ قسم يستورد سلعا أساسية للاقتصاد القومى وكانوا يحصلون على كل مايحتاجون إليه من العملة الاجنبية بالسعر الرسمي .

ب ـ قسم يستورد سلعاً أقل أهمية وكانوا يحصلون على معظم حاجياتهم من العملة بالسعر الرسمي .

ﺣ ـ قسم يستورد سلعا أقل أهمية وكانوا يحصلون على جزء أقل من حاجاتهم من العملة الأجنبية بالسعر الرسمي .

د ـ قسم يستورد سلعا كمالية وكانوا يحصلون على نصيب بسيط من حاجتهم من العملات الأجنبية بالسعر الرسمى .

وكان المستوردون يحصلون على باقي ما يحتاجون اليه من العملات الاجنبية نظير شرائهم للشهادات التي يحصل المصدرون عليها من البنك المركزى بسعر يتحدد فى السوق الحرة تبعا لظروف العرض والطلب . فاذا زاد الطلب على العملات الاجنبية فان أثمانها ترتفع وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع أثمان الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي الى نقص الطلب عليها ومن الناحية الاخري فان ارتفاع أثمان الشهادات يؤدى الى امكان التصدير بأسعار أقل مما يسبب التوسع فى الصادرات . والغرض من هذا النظام هو تشجيع التصدير باعطاء المصدرين قدر أكبر من العملة الوطنية مقابل نفس القدر من العملات الأجنبية والحصول على أقصى قدر ممكن من العملات الأجنبية دون تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

ولقد اتبعت الحكومة المصرية ، لفترة من الزمن ، نظاما شبيها بالنظام الايرانى عرف باسم نظام « حسابات حق الاستيراد Entitlement Account أو حسابات استحقاق الاستيراد والذى ابتكرته فى فبراير سنة ١٩٥٣ والذى يتلخص فى السماح للمصدرين ببيع كل أو جزء من حصيلة بيع بعض الصادرات المصرية بعملات معينة فى السوق الحرة ، فالمصدر الذى يبيع قطنا فى الخارج بالدولارات كان يحصل من السلطات النقدية على حصيلة الدولارات بالجنيهات المصرية على أساس السعر الرسمى الا أنه كان يتمتع بالحرية فى بيع حق استخدام هذه الدولارات الى المستوردين بسعر يتحدد تبعا للعرض من الدولارات والطلب عليها وكان يحصل من المستورد على الفرق بين السعر الرسمى وسعر السوق الحر ، ولا شك أن هذا النظام مكن المصدر من زيادة مبيعاته عن طريق السماح للمستورد الاجنبي بمشاركته فى أو جزء من العلاوة التى يحصل عليها ، وقد ألغى هذا النظام فى عام ١٩٥٥ بالنسبة لكل من الاسترلينى والدوتش مارك ثم بالنسبة للدولار الامريكي والكندي بعد ذلك[١] .

هذه الأنظمة — أسعار الصرف المتغيرة من وقت إلى آخر وأسعار الصرف المتعددة تبعاً لطبيعة السلعة المستوردة أو المصدرة — لها الكثير من العيوب . فالتجار كثيراً ما يتعرضون لبعض المخاطر نتيجة لتقلب أسعار الصرف كما أن

---

(١) يستطيع القارىء إذا شاء تفصيلات فى موضوع حسابات حق الاستيراد ان يراجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ١٩٥٢ ، ص ٢١٩

المستوردين الاجانب تدفعهم تقلبات أسعار الصرف إلى الشراء من مناطق أخرى تتصف باستقرار عملاتها . كذلك فان تقسيم السلع إلى سلع أساسية وضرورية وشبه ضرورية وهكذا يعطي للهيئات المسئولة اختصاصات واسعة كثيراً ما يصعب عليها تنفيذها بدقة .

هذا ولقد صاحب انتشار الرقابة على الصرف الخارجي شيوع العمل بالاتفاقات الثنائية فعملت بها العديد من الدول في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين وأثناء الحرب الأخيرة وبعدها.

وتتخذ الاتفاقات الثنائيه في الوقت الحالي صورة اتفاقات بين دولتين يضع تنظيما عاما لكيفيه تمويل العمليات الجاريه بينهما عن طريق استخدام الواحدة منها لما ينشأ عن العمل بالاتفاق من حقوق في تسويه المدفوعات عن المعاملات التي يتناولها الاتفاق »[1] . وتعرف هذه باتفاقات الدفع

(١) الدكتور محمد زكي شافعي المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٩٦ .

وتأخذ اتفاقات الدفع إحدى صورتين ، فى الأولى يفتح البنك المركزى فى كل من الدولتين حسابا بعملته باسم البلد الآخر ، ويجرى عن طريق هذين الحسابين تسوية جميع المعاملات المنصوص عليها بالاتفاق. فيدفع المستوردون فى كل من الدولتين ثمن مشترياتهم من الدول الأخرى بالعملة الوطنية وتقيد القيمة بالحساب بالبنك المركزى كما يحصل المصدرون على أثمان صادراتهم الى الدول الأخرى بالعملات الوطنية من الحسابات السابقة . فالمصدر والمستورد فى هذه الحالة يصبحان في معزل عن تقلبات قيمة كل من العملتين الى الأخرى . أما الصورة الأخرى فهى أن يكتفى بحساب واحد بعملة دولة أخرى يطلق على هذا الحساب فى مصر « حساب التحصيل » وتستخدم المبالغ التي يدفعها المستوردون لتسوية المبالغ التى تستحق للمصدرين الوطنيين ثمناً للصادرات . وفى الحالتين نجد أن كلا من المصدر والمستورد لا يتأثر بتقلبات أسعار الصرف .

رأينا أن أسعار الصرف في ظل نظام استحقاق الاستيراد والذي سبق توضيحه تحدد على أساس قوانين الطلب والعرض أما في ظل اتفاقات الدفع فإن أهمية سعر الصرف تنحصر في التسوية النهائية (الرصيد) حيث يتفق الطرفان مقدماً على طريقة التسوية والتي تكون عن طريق استيراد وتصدير السلع أو عن طريق الدفع على أساس سعر صرف معين أو عن طريق الدفع بعملة ثالثة .

وفي حالة وجود عجز مستمر أو فائض مستمر في حسابات الدفع

بالنسبة لإحدى الدولتين فان هذا ينهض دليلا على أن سعر الصرف المحدد لم يكن واقعيا ويجب أن تقوم الدولتان بتعديل مستويات الأسعار والدخول أو تعديل سعر الصرف حتي تستمر المعاملات بين الدولتين بطريقة اقتصادية أو تنتهي الاتفاقية ويسوى الرصيد بالطريق المتفق عليه أو بأية وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان .

مثال :

كان بين كل من ألمانيا وتركيا اتفاقية دفع ، وكان هناك حساب خاص في البنك المركزى التركي وآخر فى البنك المركزى الألمانى . فعندما يستورد تاجر من تركيا سلعة من ألمانيا يقوم بدفع قيمتها بالعملة الوطنية فى الحساب الألمانى بالبنك المركزى التركي وعندما تصدر تركيا سلعة إلى ألمانيا فان المصدر يحصل على ثمنها بالعملة التركية من الحساب السابق . وبالمثل فى ألمانيا فان كلا من المصدر والمستورد يتعاملان بالعملة الألمانية . فاذا تساوت الصادرات منها — فان المصدر التركي لا يستطيع الحصول على أثمان صادراته إلا إذا تمكنت تركيا من زيادة وارداتها من ألمانيا ، وإذا فرض وكان هناك فائض فى الحساب التركي — زادت واردات تركيا من ألمانيا عن صادراتها فان على تركيا أن تعمل على زيادة صادراتها إلى ألمانيا .

إذا فرض وكانت الدولتان فى نفس مرحلة التقدم الاقتصادى أو كان كل منها يعتمد على الآخر بنفس الدرجة فلا تؤدى اتفاقية الدفع إلى تحكم أو سيطرة أحد الطرفين . ولكن إذا كانت الدولتان مختلفتان من ناحية مراحل التقدم الإقتصادى ، فاحداهامتخلفة نسبياً والأخرى متقدمة نسبياً فى ميادين الزراعة والصناعة والتعدين أو اختلفتا من ناحية القوة والنفوذ الاقتصادي ،

فان اتفاقية الدفع كثيراً ما تؤدى إلي تحكم احدى الدولتين فى الأخرى ، فنى المثال السابق كانت صادرات تركيا إلى ألمانيا تمثل ٦٠٪ من جملة صادراتها بينما لم تزد الصادرات الالمانية إلى تركيا عن ٣٪ من مجموع صادراتها مما يعنى اعتماد تركيا اعتمادا كبيرا على السوق الالمانية وإلى امكان تحكم ألمانيا فى صادرات وواردات تركيا وقد تكون صورة التحكم فى تحديد سعر صرف مناسب للدولة القوية أو فرض سلع على الدولة الضعيفة تجد الدولة القوية صعوبة تصريفها (كأن تفرض ألمانيا على تركيا شراء قدر من لعب الاطفال وذلك لانه تعذر عليها التخلص منها) .

ومن الجلى أن نجاح الإتفاقات الثنائية للمدفوعات يتوقف على مدى التعادل بين معاملات الدولتين طرفى الاتفاق ، وهذا كثيراً ما لا يتحقق ، مما يؤدى إلى وجود عجز مستمر فى المعاملات بالنسبة إلى إحدى الدولتين . ويؤدى فى النهاية إلى وقف التعامل بينهما . لذلك نجد أن عدداً كبيراً من الدول التى اتبعت هذا اللون من الثنائية فى التجارة الدولية أقلعت عنه وفضلت عليه المعاملات المتعددة الاطراف .

المجموعة الثالثة : دول انشات مال موازنه الصرف :

عندما تركت بعض الدول نظام عيار الذهب بدأت قيم عملاتها تتقلب فى حدود واسعة مما أدى الى اقبال المضاربين على عمليات المضاربة فى الصرف الخارجى بقصد الربح . كما أخذت رؤوس الاموال تنتقل من دولة الى أخرى سعيا وراء الامن والطمأنينة . واجتناباً لتقلب أسعار الصرف أنشأت انجلترا عام ١٩٣٢ وتلتها الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ما سمى بمال موازنة الصرف Equalization Fund إذا انشأت وزارة المالية البريطانية حساب « موازنة

الصرف ، وعهدت بادارته الى البنك المركزى على أن يكون حسابا مستقلا عن حسابات البنك حتى يمكن المحافظة على سريته . ووضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف البنك ١٠٠ مليون جنيه استرليني فى صورة سندات خزينة وإزداد المبلغ تدريجيا بنمو عمليات موازنة الصرف .

ولقد استخدم هذا الرصيد من الاسترليني فى شراء العملات الاجنبية والتى أصبحت نواة لاحتياطى يستخدم لوقف وتخفيف حدة تقلبات اسعار الصرف وفى عام ١٩٣٣ تجمع لدى انجلترا رصيد كبير من العملات الاجنبية وكان من المؤكد — لولا وجود مال موازنة الصرف — أن يحدث ارتفاع كبير فى أسعار الإسترليني فى سوق الصرف الخارجى .

إلا أن نجاح سياسة تحقيق التوازن فى سعر الصرف وحل مشاكل ميزان المدفوعات عن طريق مال موازنة الصرف لم يتحقق . ويرجع ذلك الى أن الدول الفقيره ليس فى قدرتها توفير احتياطى كاف لمقابله التقلبات في الطلب والعرض للعملات الاجنبية ، أما الدول الكبيرة كانجلترا والولايات المتحدة الامريكية فإن سياسة مال موازنة الصرف كانت متأثرة بالسياسة النقدية الوطنية مما أدى الى أن مال موازنة الصرف كثيرا ما حادعما كان يجب أن يتبع . حقيقة أن الذى يقوم بادارة مال موازنة الصرف فى معظم الحالات هو البنك المركزى إلا أن البنوك المركزية في الفترة الاخيرة إزدادت تأثراً بالسياسات الحكومية وأن كل البنوك المركزية التي أنشأت فى العالم منذ عام ١٩٣٧ كانت مملوكه للدولة(١) .

---

(1) J. B. Condliefe, The Commerce of Nations, p. 723.

(٢) كانت معظم البنوك المركزية في القرن التاسع عشر مستقله عن =

لذلك يعتقد البعض أن نجاح سياسة مال موازنة الصرف تستلزم قيام هيئة دولية مثل صندوق النقد الدولي ذات امكانيات ماليه كبيرة وعلى أن تقوم بتجميع رصيد ضخم من العملات الاجنبية لمقابلة التقلبات الشديدة في أسعار العملات المختلفة .

ولقد حذا عدد كبير من دول أوربا مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا حذو انجلترا فأنشأوا مال موازنه الصرف على النمط البريطاني ، وقام عدد آخر من الدول بتخفيض قيم عملاتها الى الذهب وبتحويل الربح الذي نتج عن اعادة تقويم الذهب الى موازنة الصرف، فقامت الولايات المتحدة مثلا في عام١٩٣٢ بتخفيض قيمة الدولار (خفضت القيمة الخارجية للدولار عدة مرات بين ابريل ويونيو ١٩٣٣ بحوالي ٨٢٪ مما كانت عليه أصلا) والربح الذي نتج عن هذا التخفيض والذى بلغ ألفين مليون دولار حول الى مال موازنة الصرف في صورة ذهب[1] . وتلجأ العديد من البنوك المركزية في الوقت الحاضر للتأثير في أسعار العملات الرئيسية – كالدولار مثلاً – عن طريق شرائه أو بيعه .

= الهيئات الحكومية في معظم دول العالم ، أما في الفترة الأخيرة فنجد تغيراً شاملا في هذا الأمر ، ففي الفترة التالية للحرب العالمية الاخيرة كان ٢٣ بنكاً مركزيا مملوكا للدولة كلية وثمانية بنوك تشترك الدولة في ملكيتها ، وباقي البنوك المركزية في العالم الحر – والبالغ عددها ٣٣ – كانت في طريقها الى التأميم أو قبلت تدخلا واشرافا كبيرا من قبل الدولة – المرجع السابق ص ٧٢٤ .

(١) ادى تخفيض قيمة الدولار وغيره من العملات المرتبطة بالذهب الى ارتفاع أثمان الذهب وتشجيع انتاجه ، فبلغت أسعار الذهب الرسمية في أول يناير ١٩٣٤ – ٣٥ دولار للاوقية بعد ان كانت ٢٠٫٦٧ دولار في أبريل ١٩٣٣ أى قبل تخفيض قيمة الدولار – المرجع السابق ص ٧٢٢ .

ماهيه مال موازنه الصرف :

نفرض أنه لسبب ما زاد الطلب على الجنيه الاسترليني مما يؤدي بالضرورة في ظل سوق حرة للصرف إلى ارتفاع قيمته . إلا أن شيئا من هذا لايحدث في ظل مال موازنة الصرف لأن زيادة الطلب على الاسترليني سيقابلها زيادة في عرض الأسترليني وذلك من الرصيد الموجود لديه . وفي حالة ماإذا حدث العكس أى زاد الطلب على العملات الأجنبية (وهذا معناه زيادة العرض من الاسترليني) فان قيمة الاسترليني أصلا كانت تنخفض إلا أن مال موازنة الصرف يتدخل ويقوم ببيع مالديه من العملات الاجنبية بالإسترليني وعلى أساس الأسعار المحددة لمقابلة الطلب الإضافي عليها ، مما أدى إلى عدم انخفاض قيمة الاسترليني الخارجية . فكأن عمل مال موازنة الصرف هو التعامل في العملات الاجنبية شراء وبيعاً بقصد منع التقلبات العنيفة في سعر الصرف ، ولا يختلف هذا كثيراً عن السياسة القطنية للحكومة المصرية في بعض الفترات في الماضي فعندما كان ينخفض سعر القطن كانت تتدخل الحكومة بالشراء وإذا ارتفع قامت ببيع جزء من المخزون لديها . ويمنع مال موازنة الصرف التقلبات الموسمية التي تطرأ على قيمة العمله أما التغيرات الحقيقية والمستمرة فانه لا يقوى على منعها ، وحتى إذا تمكن فسيكون ذلك لفترة قصيرة . فالتقلبات في أسعار الصرف الناتجة عن انخفاض موسمي في كمية الصادرات ، أو نقص أحد المحاصيل الهامة للاستهلاك المحلي أو التصدير بسبب عدم ملاءمة العوامل الطبيعية ، يمكن مقابلتها باستخدام مال موازنة الصرف ، أما العجز المزمن في ميزان المدفوعات الناتج عن عيب أصيل في اقتصاديات الدولة فلا يستطيع مال موازنة الصرف من اصلاحه .

رأينا أن مال موازنة الصرف كان يقوم بشراء وبيع العملات الاجنبية بغرض منع التقلبات فى أسعارها . وكثيراً ما تقلبت قيم تلك العملات صعوداً وهبوطاً لذلك ، – حتى يقى نفسه شر التقلبات – كان يستبدل جزءا منها بالذهب فى البلاد التي كانت متبعة لنظام عيار الذهب . فكان بنك انجلترا يثبت سعر الاسترلينى إلى الدولار وإذا زاد مايملكه من الدولارات عن حد معين استبدل ذلك القدر الاضافى بالذهب . ولما خرجت الولايات المتحدة عن عيار الذهب عام ١٩٣٢ استبدل بنك انجلترا سياسته وأصبح يثبت قيمة الاسترلينى إلى الفرنك الفرنسى حيث كانت فرنسا متبعة لنظام الذهب إلا أنها بدورها خرجت عنه عام ١٩٣٦ . لذلك لم يعد أمام البنك عملة رئيسية يتعامل فيها إلى أن قامت مفاوضات بين الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وكان من نتائجها عقد اتفاقية عرفت بالإتفاقية الثلاثية بمقتضاها أصبحت البنوك المركزية لتلك الدول الثلاث تتعامل بعملات بعضها البعض . فتتعامل فرنسا بالدولار والاسترلينى ويسمح لها باستبدال الفائض عن حاجتها من تلك العملات بالذهب وعلى أساس سعر ثابت متفق عليه وبالمثل فى حالتى كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية . فعلى الرغم من ترك نظام عيار الذهب فان بنك انجلترا استطاع فى حالة زيادة أرصدته من الفرنكات أو الدولارات من استبدالها بالذهب بسعر ثابت كما نصت الاتفاقية على ضرورة التشاور وتبادل الرأي بين الدول الثلاث قبل اجراء تعديل فى سعر الصرف .

سعر الصرف وعمليات المراجعه أو الموازنه :

يقصد بعمليات المراجحة تلك العمليات التى تعيد التوازن إلى أسعار الصرف ويكون الغرض منها تحقيق ربح من اختلاف أسعار الصرف فى

أسواق مختلفة فى نفس الوقت . ويمكن التمييز بين نوعين من تلك العمليات :

اولاً عمليات الموازنه البسيطه : وهى عمليات تتم بين سوقين كشراء عمله فى فرنسا وبيعها في ايطاليا للاستفادة من فروق الأثمان . فاذا فرضنا أن سعر الصرف بالاسترلينى فى نيويورك كان ٣٠ سنتا و ٢ دولار بينما كان في لندن ٤٠ سنتا و٢٠ دولار . لايمكن فى ظل الظروف العادية بقاء هذا الفرق بين السوقين لمدة طويلة حيث أن فئة من المشتغلين بعمليات الكمبيو «المراجحون» يعملون على موازنة الاسعار في السوقين .فاذا فرضنا أن تاجرا في نيويورك كان معه ٢٣٠٠ دولار فانه يستطيع عن طريق مصرفه أن يحصل على شيك على أحد البنوك انجلترا بمبلغ ١٠٠٠ جنيها استرلينيا . ويمكنه بوسيلة ما ، بالتلغراف أو بالتليفون أن يحول الـ ١٠٠٠ جنيه إلى ٢٤٠٠ دولار في سوق لندن ، فكأن العملية بدأت بـ ٢٣٠٠ دولار فى نيو يورك وانتهت بـ ٢٤٠٠ دولار فى لندن أى أن الربح هو ١٠٠ دولار يخصم منه نفقات الانصالات والعمولة وغيرها من النفقات .

أدت فروق الأسعار في السوقين إلى زيادة الطلب على الاسترلينى فى نيويورك فيميل سعره إلى الارتفاع ، أما فى سوق لندن المالى فزيادة العرض من الدولار تعمل على انخفاض سعره وهذا يؤدى إلى أن يميل السعر في السوقين الى التعادل . ويبدو من هذا المثال أن عمليات الموازنة تحتاج الى سرعة كبيرة فى التنفيذ ولذا فهى كثيرا ماتتم عن طريق التليفون والتلغراف المستعجل والتلكس ، ومع ذلك فان انقضاء فترة بسيطة جداً قد تؤدى إلى تغيير الاسعار .

ثانيا ـ المراجحه أو الموازنه المتعددة الجوانب أو المركبه

وتختلف عن الحـــالة السابقة فى وجود أكثر من عمليتين فهى تم بين ثلاثة أسواق أو اكثر كشراء عملة اجنبية فى سوق وتحويلها فى سوق آخر إلى عمله أخرى تباع فى السوق الأولى . ويمكن تفهمها من المثال المبسط التالى :

نفرض أن الجنيه الاسترليني كان يساوى ٥ دولارات (٥٠٠ سنتا) ، وفى نفس الوقت كان الجنيه الاسترلينى يساوى ١٠٠ فرنك . ففى حالة التعادل يجب أن يكون الفرنك مساويا لخمس سنتات ، فاذا فرضنا أن الجنيه الاسترلينى كان لايساوى إلا ٩٠ سنت ، و ٤ دولار (٤٩٠ سنت) ، فالمتعـــامل فى انجلترا يفضل الحصول على الدولارات بطريقة مختلفة وذلك عن طريق شرائه فرنكات ثم تحويلها إلى الدولارات ، فاذا كان لديه ١٠٠٠ جنيـــه استرلينى فانه يحصل فى مقابلها على ١٠٠٠٠٠ فرنك ثم يقـوم بتحويل تلك الفرنكات فى سوق باريس المالى إلى دولارات فيحصـــل على ٥٠٠٠٠٠ ألف سنت أى ٥٠٠٠ دولار . فحصوله على الدولارات بطريقه غير مبـاشرة ـ عن طريق الترجيح ـ وفر عليه مبلغ ١٠٠ دولار حيث أن الألف جنيه لاتساوى إلا ٤٩٠٠ دولار فى سوق لندن فنقص الطلب فى لنـدن على الدولارات أدى إلى انخفاض قيمته . وهذا يؤدى الى إن الأسعار الثلاث تميل إلى التعادل .

ويطلق على سعر الصرف لعمله أجنبية فى سوق أجنبى كسعر الاسترلينى فى نيويورك مثلا « سعر الصرف المشتق » وفى حالة إمكان القيـام بعمليات الموازنة لايمكن أن يختلف سعر الصرف المشتق عن النسبه بين سعر الصرف للعملتين .

سعر الصرف وعمليات الكمبيو الاجل Forward Exchange

تتقلب أسعار الصرف في حدود واسعة أو ضيقة ويمكن تخفيض هذا الخطر على المشتغلين بالتجارة الخارجية باتباع عمليات الكمبيو . فإذا توقع شخص الحصول على عملات أجنبية بعد فترة معينة كما في حالة المصدر الذي يبيع سلعة بيعاً آجلاً على أن يحصل ثمنها بعد فترة معينة. مثل هذا المصدر يمكنه أن يبيع العملات الأجنبية التي سيحصل عليها إلى أحد البنوك أو السماسرة بسعر يحدد الآن على أن يقوم بتسليم المبلغ في المستقبل ، وبذلك لا يتحمل نتائج تغير القيمة الخارجية للعملة ، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك مستورداً تعهد بدفع ١٠٠٠ دولار مثلاً بعد فترة من الوقت ، فإما أن يقوم بشراء الدولارات شراء آجلاً الآن على أساس السعر الحالي وعلى أن يستلمها في الوقت المحدد لدفعه ثمن وارداته أو ينتظر حتى ميعاد الدفع ، وفي الحالة الأولى يصبح في مأمن من تقلب القيمة الخارجية للعملة أما في الحالة الثانية فقد يحصل على ربح أو يتحمل خسارة . كذلك لو أراد مصري استثمار أمواله لفترة معينة في إيطاليا مثلاً وكان مسموحاً بذلك ، فإنه يقوم بتحويل الجنيهات المصرية إلى ليرات إيطالية . وعند رغبته في إعادة تلك الليرات إلى جنيهات فإن تغير سعر الصرف قد يحمله خسارة قد تزيد عن الأرباح التي حققها خلال فترة الاستثمار . ولتغطية التقلبات يمكن إجراء عملية شراء حاضرة Spot Purchase لليرات الإيطالية وبيعها آجلاً Forward في نفس الوقت ، وتسمى هذه العملية عملية مزدوجة للاستثمار Swap and Investment وبذلك يقي المستثمر نفسه شر تقلبات أسعار الصرف . فكأن هناك فئة من المتعاملين تتعرض لخطر ارتفاع أسعار الصرف وفئة أخرى لخطر انخفاضها مما يستدعي ضرورة تدخل بعض الهيئات ، كالبنوك ، للقيام بهذه العملية وتحمل النتائج المترتبة عليها ، ولا تتعرض البنوك لخطر يذكر لأنها تتعاقد على الشراء وعلى البيع ، فالخطر كثيراً ما يلغي بعضه بعضاً .

فاذا فرضنا أن بنكا تعاقد على بيــع ١٥٠٫٠٠٠ دولار وعلى شراء ١٠٠٫٠٠٠ دولار فقط لنفس الأجل فهو يتأثر بتقلب أسعـــار الصرف فى حدود ٥٠٫٠٠٠ دولار . فى هــذه الحالة يلجأ البنك إلى إجراء عملية تغطية فيشترى ٥٠٫٠٠٠ دولار « بضاعة حاضره » حتى يصبح فى مركــز أمين . يحدث ذلك عن طريق تحويل ليرات لبنانية كانت تدرعليه فائده إلى دولارات تودع فى أحد البنوك ويتوقف ربح أو خسارة البنك من جراء هذه العمليةعلى سعر الفائدة فى كل من السوقين . فاذا كان سعر الفــائدة فى سوق نيويورك المالى أعلى منه فى السوق اللبنانية فإن البنك يستطيع أن يحدد سعراً آجلاللدولار أقل من السعر الحالي ويقال في هذه الحالة أن سعر الصرف الآجل بخصم At a Discount .

أما إذا كانت أسعار الفائدة في لبنان أعلى منها في الولايات المتحدة فإن البنك يتحمل بخسارة يستردها عن طريق إضافتها في صورة علاوة Primum إلى سعر الصرف الآجل . .

الفصل الرابع

السياسات التجارية

المبحث الأول

الحرية والحماية

أدت التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية إلى وجود مذهبين فى التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة دون قيود لأن هـذا يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم أجمع ، ويرى فريق آخر ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية لأن هذا يكون فى بعض الحالات من الأمور الحيويه التي تقتضيها السياسة العليا ، أو يكون ضرورة مؤقتة على أن تعود الدولة بعـد ذلك إلى سياسة الحرية . وقبـــل دراسة حجج أنصار الحرية وحجج أنصار الحماية نرى ضرورة التنبيه إلى أن الاعتبارات الاقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الدول فى تقييم التجارة الدولية أو تحريرها من القيود ، إذ توجـد اعتبارات سياسية وأمور خاصة بالأمن ، لها كبير الأثر على تشكيل سياسة الدولة فى هذا المجال .

حرية التجارة

لا يعترض أنصار الحماية على ما لحرية التجارة من مزايا إلا أنهم يرون أى ظروفاً معينة تقتضي تطبيق شكل من أشكال الحمـاية . وعلى ذلك فإن أنصار الحماية لا يعترضون على سياسة حرية التجارة .

وقد تمسك الفيزيوقراط بحرية التجارة ودافعوا عنهـا وحرموا على الحكومات التدخـل في الشئون الاقتصـادية . ذلك لأن مصالح الافراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة . كما أضافوا إلى ذلك أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل Bon Prix وهو الثمن الذى يحقق للبائعين ربحاً معقولا وفى نفس الوقت يعتبر مقبولا من من وجهة نظر المستهلك (١).

ولقد اتبعت انجلترا سياسة حرية التجارة ودافعت عنها لفترة طويلة فألغت قوانين الغلال Corn Laws في عام ١٨٤٦ وألغت آخر قوانين الملاحة التى كانت تميز السفن البريطانية بمعاملة خاصة عام ١٩٥٤ (٢) . وظلت تدافع عن حرية التجارة حتي الحرب العالمية الأولى إلى أن أصيب اقتصادهـا بمشاكل

---

(١) راجع مذكرات فى التاريـخ الاقتصادى ، السابق الإشارة اليهـا ، ص ٥ – ٦ .

(٢) فرضت انجلترا قوانين الغلال عام ١٨١٥ وذلك لحماية انتـاج القمح وغيره من الحبوب من المنافسة الأجنبية ولكن منذ سنة ١٨٤٠ مالت الحكومة نحو الحرية فأتخذت ثلاث خطوات رئيسية :

ا – إلغاء قوانين الملاحة التى حظرت نقل التجارة البريطانيـة على السفن الأجنبية .

ب – إعادة النظر فى التعريفة الجمركية .

حـ – الغاء قوانين الغلال .

فألغيت قوانين الغلال فى ١٨٤٦ على أن تنفذ ابتداء من عام ١٨٤٩ .

راجـع : التطور الاقتصادى فى أوربا – للدكتور جمـال الدين سعيد – صفحات ٢٧٠ – ٢٧٥ .

استدعت ضرورة تدخل الدولة واتباع سياسية حمائية كان من صورها سياسة التمييز الامبراطورى .

ويدافع أنصار الحرية عن تلك السياسة ، فى الوقت الحالى ذاكرين الحجج التالية :

أولا — يرى أنصار الحرية أنها تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافى . وتقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق . فاذا كان هناك حرية في التبادل فان السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ، ومن الممكن فى هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولى .

ثانياً — تقوم التجارة الدولية نتيجة لاختلاف فى النفقات النسبية ، ويرجع ذلك الى عوامل الانتاج التى توجد فى الدول المختلفة بنسب متباينة . فمثلا نجد أن عامل الأرض يتوفر فى استراليا ، وعامل العمل يتوفر فى الهند ، وعامل رأس المال يتوفر فى الولايات المتحدة . لذلك يتعين إنتاج السلع التى تحتاج الى مساحة واسعة من الأرض الرخيصة فى استراليا ، وتلك التى تحتاج إلى وفرة من الأيدى العاملة الرخيصة فى الهند . واقامة الصناعات التى تحتاج إلى كثافة فى رأس المال فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولن يتحقق ذلك إلا فى ظل الحرية .

ثالثاً — يصعب فى ظل حرية التجارة قيام المنشآت والهيئات الاحتكارية وذلك لأن الإحتكار (الدولى والإقليمى) لا يقوم إلا في ظل الحماية ، فمثلا نلاحظ أن درجة ونسبة الإحتكار في مصر قبل عام ١٩٣١ —

أى منذ فرض التعريفة الجمركية الجديدة فى مصر - كانت أقل منها بعد ذلك التاريخ فالحماية الجمركية أدت إلى تمتع بعض الشركات والهيئات بصورة من صور الاحتكار .

رابعاً - يذكر أنصار الحرية أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب والنتائج الإقتصادية الغير مرغوب فيها . فهى تفقد ثقة رجال الأعمال والمتعاملين في ميدان التبادل الدولى فى الأوضاع الإقتصادية وذلك لأن بحوثهم ودراساتهم قد تستدعى إقامة مشروع معين في منطقة معينة ، ولكن إذا فرضت الدول رسوماً جمركية علي تلك المنتجات فان مقدرتهم على البقاء لا تصبح ممكنة .

كذلك فان الرسوم الجمركية تجبر المستهلك على دفع ضريبة غير ضرورية مما يؤدى إلى زيادة نفقات المعيشة . وقد يدافع البعض عن الرسوم الجمركية بأنها ضرورية للصناعة في مراحلها الأولى ولكن يرد على ذلك بأن الصناعات التي يحتمل لها النجاح في دولة ما - أى الصناعات التي تتوفر مقوماتها - ستنمو وتنشط وتزدهر دون حاجة إلى حماية أو رسوم ، وتؤدى الرسوم أو الحماية عادة الي اعتياد الصناعة عليها مما يؤدى الى طلب الاستمرار في المساعدة والمزيد من الحماية(١) .

خامساً - تؤدى الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية. فتقليل الواردات يؤدي بالتبعية إلى نقص فى الصادرات - وحتي اذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات - كما فعل التجاريون - وفى نفس الوقت حدت

(١) راجع دروس فى الاقتصاد الدولى للدكتور عبد المنعم البيه ، ص ١٤ - ١٥ .

من وارداتها فان التجارة الخارجية لا بد وأن تقل . فالتجارة الخارجية مقايضة والواردات هى التي تمكن الدول الأخرى من شراء المنتجات الوطنية . كذلك فان اتباع دولة أو مجموعة من الدول لسياسية الرسوم أو الحماية يؤدى الى انتشارها بين الدول الأخرى فينتشر مبدأ معاملة المثل بالمثل ، وتخلق مثل هذه السياسة جفاء وعداء بين الدول المختلفة .

سادساً — تحتاج سياسة الحماية — رسوم وحصص وامتيازات وغيرها — الى تشريعات عديدة كثيراً ما يترتب عليها آثار ونتائج اقتصادية متعددة وفوق هذا وذاك فهي تحتاج الى ادارة حكيمة وإلى نفر غير قليل من المتخصصين .

حجج وانصار الحمايه

لا يعترض أنصار الحماية الجمركية على ما لحرية التجارة من مزاياقهم يؤمنون بمزايا تقسيم العمل الدولى وأن التبادل يتعين أن يقوم على أساس الفروق النسبية في تكاليف الإنتاج كما سبق ورأينا . بل يرون أن هناك أهدافاً أخرى يتعين على الدولة العمل على تحقيقها ولو أدى الأمر الى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص

وسنبدأ بعرض الحجج الواهية التي ينادى بها البعض لتحقيق مصالح فئات معينة ثم نخلص منها إلى الآراء الجديدة التي يتعين على الدول الاسترشاد بها لوضع سياستها التجارية .

الحجج العامه

١ — ينادى أرباب الأعمال وبعض الكتاب — معبرين في ذلك عن آراء

المنظمين وارباب الأعمال ـ بضرورة مساعدة الصناعات الوطنية وحمايتها لان ذلك يساعد على بقاء الأموال داخل البلاد . فالصناعة المحلية تمكن الدولة من الحصول على السلعة محلياً بدلا من انفاق الأموال بصدد استيرادها . فاذا استوردنا سلعا من الخارج بألف جنيه مثلا فاننا نحصل على السلع المطلوبة ولكن فى مقابل ذلك نفقد النقود ، أما إذا قمنا بانتاج هذه السلع فى جمهورية لبنان مثلاً فإننا نحصل على السلع وفي نفس الوقت نحتفظ بالنقود . وجه الخطأ في هذه الحجة هو أن التجارة الدولية تقوم على أساس المقايضة بين الدول ، فزيادة الواردات في دولة تمكن الدول الأخرى من شراء منتجات تلك الدولة فكأن الواردات هامة جداً لقيام الصادرات . كذلك فتقييد الاستيراد بغرض حماية الصناعات المحلية يؤدي بالدول الأخرى إلى اتباع سياسة المثل وتقييد الواردات من تلك الدولة ، وبذلك يتعذر عليها تصدير إنتاجها .

٢ ــ الحمايه ضرورية لأنها تمكن الدولة من انتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجى فكأن هناك اعتبارات تتعلق بالدفاع الوطنى تبرر قيام الحماية ، هذا أدى الى أن معظم دول العالم أصبحت تقوم بانتاج الاسلحة دون نظر للاعتبارات الإقتصادية، أو نجد دولة مثل انجلترا رأت ضرورة انتاج المواد الغذائية وحمايتها من المنافسة الاجنبية حتى لا تواجه بنقص كبير فيها أثناء الحرب .

٣ ــ تؤدى الحماية إلى توسع الصناعة المحلية وازدياد توظيف العمال فيها . وجه الخطأ فى هذه الحجة هو أن الزيادة فى التوظف وفى دخل فئة من السكان تأتى على حساب دخل جمهور المستهلكين بما

فيهم العمال . والعملية لا تعدو عن كونها تحويل حسابي من مستهلكي السلعة الذين يدفعون أثمانا مرتفعة أو يحصلون على سلعة أقل جودة الى المنتجين والعمال الذين يحققون دخلا أكبر. فالذين ينفقون أثماناً عالية بصدد الحصول على السلع المنتجة محلياً يدفعونها في صورة دخل إضافي لفئة المنتجين والعمال ، وإذا كانت الحماية ناجحة وأدت إلى توسع في حجم الإنتاج الصناعي المحلي وبالتالي نقص في استيراد المنتجات الصناعية فإن الدول الأجنبية لن تحصل إلا على مقدار أقل مما يؤدي إلى نقص طلب الأجانب على منتجاتها وهذا كثيراً ما يؤدي إلى مشاكل وصعوبات في ميزان المدفوعات . فكأن التوسع في الصناعة المحلية آثر على دخول المستهلكين من ناحية وعلى مقدرة صناعات التصدير من ناحية أخرى .

٤-ليس من مصلحة الدولة أن تتبع حرية التجارة في عالم تتبع معظم الدول فيه مبدأ الحماية . فابتداء من الفترة التالية للحرب العالمية الأولى قيدت معظم دول العالم الواحدة تلو الأخرى تجارتها بوسائل متعددة ومتباينة فأدخلت الرقابة على الصرف الخارجي وقيدت من الاستيراد وفرضت الرسوم الجمركية. لذلك لم تجد الدوله من وسيله إلا مجاراة التيار وتقييد تجارتها الخارجية . ولكن يرد على هذه الحجة بأنه اذا كان فرض الحماية على منتجاتنا من الدول الأجنبية يضر بمصالح البلاد فلا يجب أن نزيد من الضرر بفرض الحماية على المنتجات الأجنبية لأن هذا يؤدى مرة أخرى الى زيادة الحماية . فسياسة معاملة المثل بالمثل تزيد من الضرر الذى يحدثه فرض الحماية .

٥ - يقول أنصار الحماية أن التعريفة الجمركية الحمائية ضرورية لتعويض

المنتج المحلى عن الفروق بين نفقات الانتاج فى الداخل والخـارج . فاذا كـانت نفقات الانتاج في المانيا مرتفعه عنهـا فى انجلترا فيتعين على الدولة أن تفرض الحمايه لتعويض المنتج المحلى إذا مارأت ضرورة قيام تلك الصناعة وجه النقد هنا هو أننا إذا طبقنا هذه الحجه على كل السلع لأدى هـذا إلى إختفاء التجارة الدوليه إختفاء تاماً . كـذلك ينادى هؤلاء بضرورة حمـاية الصناعة من منافسة الدول التي تتمتع بانخفاض مستويات الأجور فيهـا أو حيث لايتمتع العمال واتحاداتهم بخدمات اجتماعية كبيرة . فاذا تركت التجارة حرة زادت الواردات من البلاد ذات الاجور المنخفضة وهذا يؤدى إلى ضرورة تخفيض مستويات الأجور في الدوله . تلقى هذه الحجة تأييدا وقبـولا عاما من نقابات العمال ومن الأحزاب الاشتراكية . ولقد ترددت هذة الحجة في الاوساط الأمريكية فطالب رجال الأعمـال بضرورة حماية الصناعة حيث مستويات الأجور مرتفعة وباقفـال الأسواق المحلية في وجه السلع الأجنبية التي تستخدم أيدى عامله رخيصة ، ومن ناحية أخرى طالب رجال الاعمال في أوربا باقفال الاسواق الاوربية أمام المنتجات الامريكية نظـراً لعظم الكفاية الانتاجية التى تتمتع بها الايدى العامله في أمريكا .

هذه الحاله غير صحيحة ، ذلك لأن البلاد التى تكون أجور العمال النقديه فيها مرتفعة تكون انتاجية العامل فيها مرتفعة ، فهناك عادة علاقة طردية بين أجر العامل وانتاجيته وفي قله من الحالات تكون الاجور مرتفعة دون أن يقابلها تفوق فى الانتاجية كما كان الحال فى الفترة بين عام ١٩٢٥ وعام ١٩٣١ وذلك لان الجنيه الاسترليني كان مقوما بأكـثر من قيمته الحقيقية ، فى مثل هذة الحالة يجب أن تخفض الاجور إذا شاءت الدولة التمتع بالنتائج المترتبة

على التبادل الدولي كذلك فان هذه الحجة ستحمي الصناعات التي تنتج للاستهلاك المحلي ولن تؤدي إلى توسع في صناعات التصدير .

كذلك يمكن الرد على هذه الحجة بأن الدول التي لديها عدد كبير من العمال ذوى الأجور المنخفضة تتمتع بمزية فى إنتاج السلع التى تحتاج إلى وفرة من العمل الرخيص شأنها شأن الدول التي تتوفر فيها الأرض الرخيصة . فالصين والهند وجمهورية مصر العربية تتوفر فيها الأيدى العاملة الرخيصة مما يؤدى إلى إمكان تخصصها فى إقامة صناعة المنسوجات والصناعات التى تحتاج إلى وفرة من العمل الرخيص بينما تتخصص الدول الأوربية والأمريكية الصناعية في إنتاج السلع الرأسمالية مثل الآلات والسيارات والمواد الكيماوية التي تحتاج إلى وفرة من رأس المال والخبرة الفنية .

الحجج الاقتصادية

بالاضافة الى تلك الحجج العامة والتي يمكن اعتبارها حججا غير اقتصادية توجد حجج تستند الى تحليل اقتصادى مما دعي الى تسميتها بالحجج الاقتصادية وأهمها

أولا — حماية الصناعات الناشئة

كتب الكسندر هاملتون الأمريكي فى عام ١٧٩١ تقريراً عن الصناعة طالب فيه بضرورة رعاية وحماية الدوله للصناعات القومية لأهميتها للاقتصاد من ناحيه ولشدة حاجتها إلى تلك الصناعة من الناحية الأخرى، وفى عام ١٨٤١ أكمل فردريك ليست الألماني دراسة هاملتون ووضع كتابا عن النظام الأهلى للاقتصاد السياسي مطالباً فيه بحماية الصناعات الناشئة، أى الصناعات فى مرحلة

طفولتها ، من المنافسة الأجنبية . وعندما نادي ليست بهذا المبدأ كانت ألمانيا مقسمة إلى عدد كبير من الولايات ، يفرض كل منها الحواجز والعقبات أمام منتجات الولايات الأخرى . فطالب ليست بتوحيد ألمانيا وإلغاء الحواجز الجمركية بين الولايات وحماية الصناعات الناشئة من منافسة الدول الصناعية العريقة كانجلترا . وتتلخص حجة حماية الصناعات الناشئة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى مرتفعة لذلك يجب حمايتها حتى تنخفض تلك التكاليف (في المرحله الثانية) وتتمتع الدولة بمزايا التصنيع وعندئذ تستطيع الدولة ازالة الحماية دون أن يصيبها ضرر . فعلى الصناعات الناشئة في كثير من الحالات أن تقوم بأعمال هي من اختصاص الحكومات فعليها أن تشيد الطرق وتقيم مساكن للعمال ، وتعد وسائل انتقالهم . وعليها كذلك أن تقوم بتوليد القوى الكهربائية وتوفير المياة بل فى حالات عديدة عليها أن تنشأ مدناً بما تحوى من مساكن وخدمات عامة ووسائل ترفيه وما إلى ذلك . كانت هذه الحجة هى سبيل معظم دول غرب أوربا إلى التصنيع فى القرن التاسع عشر مما أدى إلى تطور الصناعة وتقدمها فيها خلال فترة وجيزة .

انتشرت هذه النظرية وأصبحت الدول النامية اقتصاديا تنادى بها فى الوقت الحاضر كوسيلة من وسائل التقدم الإقتصادى . فمثلا اتفقت كلمة بعض الدول النامية اقتصاديا (دول أمريكااللاتينيةوالشرقالأوسط فيمؤتمر هافانا الذى عقد فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة لوضع ميثاق التجارة الخارجية) على ضرورة إقرار تلك الدول فىفرض الحماية الجمركية كضرورة لقيام الصناعة . فطالبت الدول المجتمعة بالأخذ بمبدأ الحماية فى مراحلالصناعة الأولى حيث أنها تلقى منافسة حادة من الدول العريقة فى التصنيع . ولاشك

أن الحاجة إلى حماية الصناعة الناشئة لإنماء الصناعة في الدول النامية اقتصاديا في الوقت الحالي تفوق الحاجة اليها في دول غرب أوربا في القرن التاسع عشر. فالصناعات الناشئة في الدول المتخلفة اقتصاديا لا تعـاني من منافسة صناعات عريقة سبقتها في ميدان التقدم الفني بعشرات السنين فحسب ولكنها تعاني من السياسات الاحتكارية التي تتبعها تلك الصناعات وتمارسها في كافة الأسواق .

والسبب في ارتفاع تكلفة الإنتاج في المراحل الأولى هو أن الصناعة الجديدة تحتاج الى تدريب العمال وإلى الاستعانة بخبرة الفنيين الأجانب كما تجد نفسها مضطرة لإقامة مساكن للعمال أو تدبير وسائل اقتصادية للمواصلات ، كذلك تضطر الصناعة في حالات عدة الى إقامة جميع أطوارها . فقد تجد صناعة المنسوجات من الضروري إقامة جميع مراحل الصناعة وتحقيق تكامل رأسي (غزل ـ نسيج ـ تسويق) . كذلك توجد صعوبات تتعلق بالصيانة والتمويل هذا بالإضافة إلى أن الصناعة في بعض الأحيان تكون دون الحجم الأمثل . ويضيف أنصار هذه الحجة أن الحماية ستؤدي الى رفع أثمان السلع المحمية أي الى تضحية من جانب المستهلكين ، إلا أنها ستكون تضحية مؤقتة سرعان ما تنقلب الى مزية وذلك عندما تقوى الصناعة وتحقق ما حققته الصناعة القديمة من مزايا .

ويقبل بعض الاقتصاديين المحدثين هذا الضرب من الحماية إلا أنهم يتمسكون ببعض الشروط والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

١ ـــ أن تكون الحماية موقوتة فلا تفرض إلا لأجل معين فاذا انتهى الأجل فيجب على السلطات رفعها .

ب ـ أن تكون الحماية معتدلة ومعقولة وبذلك لاتكون تضحيةالمستهلكين كبيرة .

حـ ـ أن تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لها فرص النجاح أى أن تتوفر مقوماتها ويصبح فى الإمكان إقامة صناعة اقتصادية كما يستطيع السوق استيعاب المنتجات .

ومن الناحية التطبيقية كثيراً ما يصعب التحقق من تلك الشروط . فمثلا من الصعب التحقق من أن الصناعة سيكون النجاح حليفها ، كذلك ليس من المؤكد أن أرباب الأعمال سيقبلون فى المستقبل إزالة هذه الحماية بل على العكس بمرور الوقت سيطالبون ببقاء الحماية أو زيادتها ، كما أن الصناعة ستصبح فى معزل عن الصناعات المنافسة فى الدول الأخرى فتهمل التجديد والتحسين فى وسائل الانتاج معتقدة أن الحمايه أصبحت حقا مكتسبا ولايجوز ازالتها هذا ما يحدث حاليا فى كثير من الدول ، بل ان صناعة الغزل والمنسوجات القطنية في مصر تمتعت بحماية جمركية عالية وقد انقضى على تلك الحماية أكثر من أربعين عاماً ومع ذلك فلا تزال الصناعات تطالب بمزيد من الحماية والإعانة[1] .

---

(١) ضوعفت الرسوم الجمركية على الوارد من خيوط الغزل فى عام ١٩٤٩ إلى ما يزيد عن ١٠ جنيهات عن المائة كيلو جرام على النمر حتى ١٢ وزيدت بنسبة مماثلة على النمر الاعلى وبلغت نسبة الرسوم الجمركية على واردات المنتجات القطنية حوالى ٢٠ ٪ من قيمتها فى عام ١٩٥٠ ومع ذلك كانت الصناعة تشكو من سوء الأحوال .

راجع التطور الاقتصادى فى مصر للدكتور جمال الدين سعيد ص ٢٢٢

فكأن الصناعة المحمية كثيراً ما تزدهر وقد لاتستطيع الوقوف على قدميها دون تلك الحماية ولكنها من الناحية السياسية تكون قد وجدت لها من يدافعون عنها ويطالبون باستمرارها ذاكرين أن اتباع سياسة الحريه سيؤدى الى الحرمان من قيام صناعة هامة توظف عددا كبيرا من العمال . وتساهم فى رفع مستويات المعيشة .

لذلك يري البعض عدم الأخذ بمبدأ حماية الصناعة والاستعاضة عنه بتقديم الإعانات الى الصناعات الناشئة ذاكرين للاعانات المزايا التالية :

ا ـ أن لها آثاراً مباشرة . فالصناعة التى تحصل على الإعانة يتعين عليها إنفاقها فى نواح معينة ، ويحق للسلطات مانحة الإعانات أن تراقب أثرها على الانتاج والتكاليف والأثمان .

ب ـ أن الإعانه لاتؤدى الى ارتفاع الثمن ، بل يحصل المستهلك على السلعة بنفس الثمن لأن الدولة هى التى تقوم بدفع فرق التكلفة فى صورة اعانة .

حـ ـ لا يقل المعروض من السلع المستوردة بعكس الوضع فى حالة الحماية على ذلك لاتختفى المنافسة بين السلع المستوردة والمنتجة محلياً ، وإذا حاول المنتج المحلى رفع الثمن فان المنافسة من المنتجات الأجنبية كفيلة بتحقيق الثمن العادل .

د ـ تؤدى الإعانة الى تشجيع التصدير لأن المصدر يصبح فى وضع يمكنه من البيع فى الأسواق الأجنبية .

ثانيا : الحماية لترشيد الصناعة

إنقلب الوضع أخيراً وأصبحنا نسمع عن مطالبة بعض الصناعات القديمة بحمايتها من منافسة الصناعات الحديثة. فصناعة الصلب والحديد فى انجلترا طالبت

فى عام ١٩٣١ بحمايتها من صناعات الحديد والصلب الحديثة فى كل من ألمانيا وبلجيكا بدعوى أن هذه المصانع تستعمل آلات أحدث ووسائل انتاجية أكثر كفاية وأقل نفقة . فالصناعات البريطانية طالبت بحمايتها لفترة من الوقت وذلك حتى يتسنى لها « ترشيد الصناعة » أى التخلص من الآلات القديمة وادخال الوسائل الحديثة .

كذلك تعرضت صناعة الفحم فى انجلترا لمصاعب كثيرة وذلك نتيجة لمنافسة صناعة الفحم الحديثة في كل من الولايات المتحدة والمانيا . فقامت الحكومة بمنح بعض الصناعات اعانات حتي تتمكن من مواجهة منافسة صناعة الفحم الحديثة فى كل من الولايات المتحدة والمانيا . وقدمت لهاالرعاية والمساعدة ، ولم ينصلح حالها إلا بعد تأميمها بعد الحرب العالمية الثانية . فقامت الحكومة باغلاق المناجم الحدية ودون الحدية وأولت رعايتها المناجم الأخرى مما أدى إلى زيادة كبيرة فى كفاءتها الانتاجية .

ثالثا — الحماية من الاغراق

يطالب البعض بحماية الصناعة ضد الاغراق . والكلام على هذه الحجة يتطلب معرفة الاغراق وأنواعه والآثار الاقتصادية المترتبة عليه .

تختلف تعريفات الاغراق ، فيعرفه أرباب الأعمال بأنه استيراد سلعة رخيصة أى الحصول على السلعة من الخارج بثمن أقل من ذلك الذى يضمن للمنتجين المحليين ربحاً معقولا . ويعرفه بعض الكتاب بأنه البيع فى الخارج بثمن يقل عن نفقة الانتاج . إلا أن هناك صعوبة بصدد الاتفاق على معنى نفقة الانتاج فهناك ثمن التكلفة المتوسطة وثمن التكلفة الحدى كما أن ثمن

التكلفة يختلف من وقت إلى آخر تبعـا لطريقة المحاسبة المستعملة . هذا إلى أنه من المعروف أن المنتجين فى فترات الكساد ـ عندما يقل الطلب على سلعهم يقبـلون التخلص من منتجاتهم في الاسواق الخـارجية ـ بثمن يقل عن ثمن التكلفة مما يجعل التعريف السابق عرضه للنقد .

ولعل أشمل التعريفات وأدقها بأنه بيع السلعة فى الأسواق الأجنبية بثمن يقل عن الثمن الذى تباع به نفس السلعة فى نفس الوقت وبنفس الشروط فى السوق الداخلية . أهمية هذا التعريف تظهر عند وضع التشريعات الخـاصة بفرض ضرائب الاغراق فيجب على المشروع أن يتأكد من أنه يقارن نفس السلعة (السلع تنقسم إلى أصنـاف مختلفة) . كذلك لابد أن تكون مقـارنة الأثمان فى وقت واحد فمن الجائز أن تتغير الاثمان فى الفترة المنقضية بين تصدير السلعة ووصولها ، كذلك يجب أن نتأكد من أن سعر البيع فى السوق المحلى والعالمى يتضمن نفس الشروط فكثيرا ما يتسـاوى السعر إلا أن الشروط تختلف كأن يكون البيع بالنقد في أحد السوقين وبالأجل فى السوق الآخر .

فالتعريف الشامل للاغراق إذن هو أن تباع نفس السـلعة فى نفس الوقت وبنفس الشروط في الخارج بسعر أقل من سعر البيع فى نفس السوق .

ويمكن أن نميز بين انواع ثلاثة للاغراق .

اولا الاغراق الروسى

كانت روسيـا فى عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣١ تبيع كميـات كبيرة من السلع فى الخارج بثمن منخفض حتى تحصل على عمـلات أجنبية ضرورية لتمويل مشروعاتها الانتاجية فكلما احتاجت الدولة إلى أمـوال قامت بعرض سلعها في الخارج وبيعها بالسعر المعروض بغض النظر عن تكلفتها .

ويقول البعض أنه لايمكن أن نسمي هذا اغراقا حيث سعر التكلفة الحسابي في روسيا لامعنى له ، فكثيرا مايتضمن اعانات حكومية أو تكون الخامات مقومة بأقل من ثمن التكلفة كذلك فان الغرض الرئيسي منه لم يكن المنافسة الغير مشروعه بل الحصول على عملات أجنبية لتمويل مشروعات انتاجية .

ثانيا – الاغراق المؤقت

كان لدى العديد من المصانع فائضا من بعض السلع في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، ولقد عجزت هذه المصانع عن تصريفه محليا فلجأت إلى تصديره وبيعه بأى ثمن في الخارج . فكان الغرض الرئيسى من هذاالاغراق هو التخلص من الفائض وليس العمل على اكتساب أسواق أجنبية . أما إذا كان الغرض منه القضاء على المنافسين فان أضراره تصبح جسيمة .

ثالثا – الاغراق الدائم

يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلى قوى نتيجة حصوله على امتياز بانتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذى له صبغة احتكارية . كذلك يشترط أن يكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج وإلا كان من الممكن استيراد نفس السلعه المصدرة لبيعها مرة ثانية في السوق المحلى . فاذا كان ثمن الوحدة للتصدير عشر وحدات نقدية وفي السوق الداخلية خمسة عشر وحدة، وكانت مصاريف النقل في الاتجاهين (التصدير والاستيراد) ثلاث وحدات فمن السهل شراء السلعة التي صدرت واستيرادها وبيعها في السوق المحلى والحصول على ربح .

كذلك من شروط الإغراق الدائم أن يخضع المشروع لمبادىء تزايد الغلة وتناقص التكلفة أى أن زيادة الانتاج تؤدى إلى تخفيض فى نفقة الانتاج وبذلك

يستطيع المنتج البيع في الخارج بأثمان منخفضة . وأخيراً يشترط أن تكون مرونة الطلب على السلعة في السوق المحلى أقل من مرونة الطلب في الأسواق الخارجية . فتخفيض ثمن السلعة في السوق الخارجية بنسبة معينة يؤدى إلى زيادة بنسبة أكبر في الطلب الخارجي وذلك لأن الثمن الجديد للسلعة يمكنها من منافسة سلع الدول الأخرى . ويوضح المثال التالى هذه الشروط .

إذا فرضنا منتجا يقوم بإنتاج ١٠٠٠ وحدة من سلعة ما وكانت تكلفه إنتاج الوحدة ثمانية قروش أى كان ثمن التكلفة الكلى هو ٨٠٠٠ قرشا . فاذا باع الوحدة بعشرة قروش في الداخل والخارج فان ثمن البيع الكلى يكون ١٠٠٠٠ قرشا فيحقق المنتج ربحا قدره ٢٠٠٠ قرشا . وإذا فرضنا أن المنتج توسع في الانتاج وأنتج ١٢٠٠ وحدة أى بزيادة مقدارها ٢٠٠ وحدة ولما كان المشروع يخضع لمبدأ تناقص التكلفة وتزايد الغلة فإن نفقة إنتاج الوحدة في المتوسط يهبط إلى ٧ قروش وتصبح التكلفة الكلية مساوية ٨٤٠٠ قرشا . يستطيع هذا المنتج أن يبيع ألف وحدة في السوق المحلى بسعرها القديم فيحصل على ١٠٠٠٠ قرش ويبيع الكمية الباقية وقدرها ٢٠٠ وحدة في السوق الخارجي بسعر ٦ قروش وذلك لمقابلة المنافسة الأجنبية فيحصل على ١٢٠٠ قرشا وبذلك يصبح ثمن البيع الكلى ١١٢٠٠ قرشا . فكأن ربح المنتج ارتفع الى ٢٨٠٠ قرشا بعد أن كان ٢٠٠٠ . أهمية تخفيض ثمن البيع في السوق الخارجي هو أن السوق الداخلى لا يتحمل أكثر من ألف وحدة كما أن السوق الخارجى لا يقبل السعر المرتفع لمنافسة المنتجين الآخرين في الدول الأخرى فمرونة الطلب قليلة في السوق الداخلية وشديدة في السوق الخارجية .

لايضار المستهلك في الدول التي يقوم فيها المنظم بالإغراق طالما أن السعر لم يرتفع ، وكل ما يحدث هو أن جمهور المستهلكين يحرم من مزايا التوسع في الانتاج . فالزيادة في الانتاج وما يتبعها من تخفيض في تكلفة إنتاج السلعة لم تعد عليهم بربح إلا أن المستهلك قد يضار إذا كانت السلعة المغرقة مادة أولية أو وقود ستستعملها الدول المنافسة في إنتاج سلعة أخرى فتصبح تكلفة الانتاج في الدول الأجنبية أقل منها في الدولة المصدرة لتلك السلعة . وهذا ماحدث في ألمانيا قبل الحرب الأخيرة حيث كانت تبيع الصلب الى هولندا بثمن أقل من ثمن البيع في الأسواق المحلية مما أدى الى حصول شركات السفن الهولندية على مادة أولية هامة في صناعة السفن بثمن منخفض نسبياً فأدى ذلك الى نقص نفقات انتاج السفن في هولندا عنه في ألمانيا مما ساعد على ازدهار تلك الصناعة في هولندا وتفوقها عنها في معظم دول أوربا .

أما عن الأثر في الدولة المغرق فيها فاذا كان الأغراق مؤقتا فانه كثيرا ما يضر بمصالح المنتجين ويحملهم بخسائر كبيرة دون أن يعود على الصناعة بربح . فهدف المغرق هنا هو القضاء على الصناعة المحلية عن طريق البيع بأسعار منخفضة مما يؤدى إلى تدهور الصناعة المحلية إلا إذا كان لديهم من الاحتياطات والامكانيات ما يمكنها من الصمود فاذا لم تتمكن ، فان المنتجين الأجانب سرعان مايسيطرون على السوق المحلية ويفرضون أسعار مرتفعة . في هذه الحالة تصبح الحماية – بأشكالها المختلفة – ضد الاغراق ، ضرورية لحماية أركان الاقتصاد القومى . أما إذا كان الاغراق دائما ، أى يؤدى الى تصدير سلعه رخيصه باستمرار ، فان الحماية تحرم المستهلكين من الحصول على سلعه رخيصه ، أى أنه لايعدو أن يكون بيع السلعه باستمرار بثمن منخفض .

رابعا : الحماية بغرض تنويع الانتاج وحماية امن الدولة فى الداخل والخارج

يؤدى تنويع الإنتاج الى تقليل أثر الكساد لأن الدولة ستقلل من اعتمادها على العالم الخارجى فى تصريف منتجاتها وفي الحصول على بعض حاجياتها وبذلك تقل الحماية من أثر التقلبات الاقتصادية التي قد تكون شديدة على الدخول والتوظف والنشاط الاقتصادى عموما . كذلك يؤدي تنويع الانتاج الى عدم حدوث التفكك الاقتصادى أثناء الحرب فلا تصبح الدولة تحت رحمة الأسواق الأجنبية لذلك تعمل بعض الدول على حماية الصناعات الأساسية وعلى توفير أسباب الأمن الاقتصادى فى فترات الحروب حتى وإن كانت المبادىء الاقتصادية لا تبرر إنماء ورعاية تلك الصناعات . وفى هذه الحالة نجد أن الاعتبارات السياسية هي وحدها التي تبرر فرض الحماية. ويذكر المدافعون عن هذه الحجة أنها تؤدى إلى قيام اقتصاد متوازن كما أن زيادة الانتاج يقابلها ضمان الحصول على السلعة .

إلا أن معارضى الحماية بغرض تنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتى يأخذون عليها :

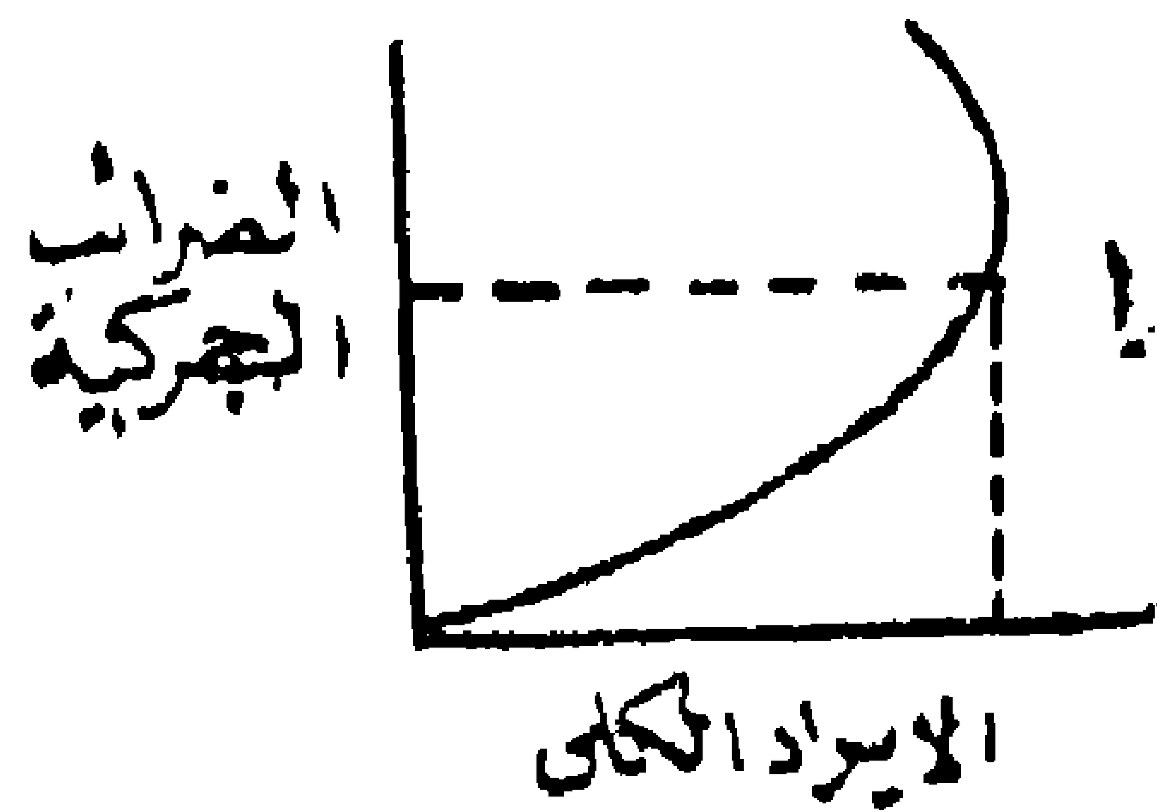
ا ـ لا تستطيع معظم الدول ـ فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ـ تحقيق الاكتفاء الذاتى فى السلع الضرورية .

ب ـ لايمكن القضاء على الكساد بتنويع الصناعات بل أن الكساد يكون فى العادة نتيجة للقوى والعوامل الداخلية وعلى الأخص العوامل التى تنطوى تحت موضوع الاستثمار . كما أنه توجد أسلحة عديدة ـ دون تنويع الانتاج يمكن عن طريقها محاربة الكساد .

ومع ذلك نجد هؤلاء الذين يعترضون على الحماية يوافقون عليها إذا كانت تتعلق بالسلع الأساسية التي تدعو الحال إلى ضرورة توفير قدر من الاستكفاء الذاتي ودرء مخاطر انقطاع ورودها من الخارج .

خامسا : الحماية بغرض الحصول على ايراد :

كثيراً ما تلجأ الدولة إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة للحصول على دخل . فالرسوم الجمركية حتى أوائل الحلقة الرابعة من القرن الحالي كانت تؤلف نسبة كبيرة من إيرادات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، والرسوم الجمركية ما زالت تكون معظم إيرادات الحكومات في العديد من الدول المتخلفة اقتصادياً . وكثيراً ما تؤدى المغالاة فى فرض الرسوم إلى تقليل الواردات وإلى نقص حقيقى فى الإيراد الكلى كما يتضح من الرسم البيانى التالى :



فعند النقطة ا يبلغ الإيراد الكلي من الضرائب الجمركية حده الأقصى ثم يأخذ بعد ذلك فى التناقص بزيادة الضريبة والسبب فى ذلك يرجع إلى أن ارتفاع الضريبة عن ذلك الحد الذى يؤدى إلى نقص الطلب على السلع الأجنبية بنسبة أكبر .

كذلك تؤدى المغالاة فى فرض الرسوم إلى إتباع الدول الأخرى لسياسة معاملة المثل وخضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية.

سادسا ـ الحماية لمقابلة العجز الشديد فى الميزان الحسابى وتحقيق معدل أصلح للاستبدال الدولى :

وقد تكون الحماية بغرض مقابلة العجز فى الميزان الحسابي فتفرض الدولة رسوما عالية على الواردات من بعض السلع وعلى الأخص من الكماليات وبذلك تقل الواردات فيقل طلب الدولة على العملات الأجنبية . إلا أن فرض الحماية ـ كما سبق ورأينا ـ كثيراً ما يدعو الدول الأخرى إلى فرض الحماية فتقل صادرات الدولة . لذلك يرى البعض معالجة العجز فى الميزان الحسابى بتخفيض القيمة الخارجية للعملة . فتخفيض القيمة الخارجية للعملة بمقدار ١٠ ٪ ينتظر أن يؤدى إلى زيادة ثمن السلع الأجنبية بمقدار ١٠ ٪ وفى نفس الوقت يؤدى إلى تشجيع التصدير بمقدار ١٠ ٪ أى تعتبر بمثابة ١٠ ٪ ضريبة على الوارد، ١٠ ٪ إعانة للصادر.

المفروض أصلا أن فرض الضريبة الجمركية يؤدى إلى انخفاض أسعار الواردات الأجنبية حتى تستطيع منافسة المنتجات المحلية فى سوق الدولة التى فرضت الضريبة وبذلك تدفع الدولة المستوردة مبلغاً أقل ثمناً لوارداتها فينقلب معدل الاستبدال الدولى لصالحها إلا أن الأسعار المحلية قد ترتفع وبذلك لاتنخفض أسعار الواردات بكل الضريبة . ويتوقف أثر فرض الضريبة على عدة أمور وعلى الأخص على مرونة الطلب ومرونة العرض فى كل من الدولتين كما سنرى فى دراستنا للرسوم الجمركية وآثارها الاقتصادية .

سابعا ـ الحماية لزيادة العمالة :

تفرض الدولة الحماية ـ فى حالات عديدة ـ لتزيد من الطلب المحلى على المنتجات المحلية . فتفرض مصر ضرائب مرتفعة على المنسوجات الأجنبية

مما يؤدى إلى تحويل الطلب إلى المنتجات القومية ، وبذلك يزداد طلب الصناعات على الأيدى العاملة ، إلا أن فرض الحماية فى مصر بغرض زيادة الأيدى العاملة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ معاملة المثل الذى يؤدى إلى نقص الطلب على السلع المصرية فى الخارج . وكلما كانت صناعات التصدير هامة فى الدولة ، كلما أدت سياسة الحماية إلى نقص فى الطلب الأجنبى بنسبة أكبر على منتجات صناعات التصدير الوطنية وكلما فشلت سياسة الحماية فى تحقيق زيادة فى التشغيل .

لذلك كثيراً ما تلجأ الدولة إلى إتباع سياسات أخرى للمحافظة على مستوى العمالة ولمكافحة البطالة فتزيد من النفقات العامة أو تغير من أسعار الصرف على أنه حيث يتعذر الاعتماد على تعديل سعر الصرف أو حيث يصعب تغيير النفقات العامة فلا مناص من أن يكون فرض القيود على التبادل الدولى سبيل الدولة إلى المحافظة على مستوى النشاط الاقتصادى فى أراضيها .

المبحث الثانى

الضريبة الجمركية

تنقسم الضرائب الجمركية إلى ضرائب على الصادرات ورسوم على الواردات وحالات ضرائب الصادر محدودة لأن معظم دول العالم تسعى لزيادة صادراتها ولا تتبع إلا فى حالات احتكار الدولة لإنتاج وتصدير إحدى السلع كما فى حالات ضرائب الصادر على المطاط فى الملايو وعلى نترات شيلى وعلى القطن فى جمهورية مصر العربية . وإذا ما غالت الدولة فى فرض ضرائب الصادر فإن الدولة الحديثة فى الإنتاج والدول المستوردة تشجع انتاج السلعة حتى وان

كانت تكاليف الإنتاج فيها مرتفعة . وبذلك تفقد الدول المصدرة مصدراً هاماً من مصادر دخلها . فمغالاة شيلى فى فرض الضرائب أدى إلى انتشار صناعة الأسمدة الأزوتية فى العديد من الدول الأخرى بالمثل فى حالات المطاط الصناعى والألياف الصناعية وغيرها .

كذلك قد تفرض الدول رسوم الصادرات بقصد مشاركة المصدرين فى أرباحهم . كما كان الغرض من ضريبة الصادر على القطن المصرى حتى وقت قريب[1] . كما قد تفرض الدولة ضريبة الصادر بقصد تقليل الصادرات كما فى حالة الأخشاب للمحافظة عليها وضمان حصول الأجيال القادمة عليها . وأخيراً فقد يكون الغرض من ضريبة الصادر تشجيع الصناعة كما لو فرضت لبنان ضريبة على التفاح المصدر وأعفت مربى التفاح أو عصيره أو كما كان يحدث فى رومانيا حيث كانت تفرض رسم صادر على البترول الخام لتشجيع إقامة صناعة تكريره محلياً .

---

(١) تبين للحكومة أخيراً أن ضريبة الصادر على القطن تؤدى إلى ارتفاع أثمانه فى الأسواق الأجنبية مما يحول دون التوسع فى تصريفه ، ففكرة تمتع القطن المصرى بسوق عالمية واسعة وأنه لا يلاق منافسة من الأقطان فكرة لم تعد مقبولة ، لذلك تجد الحكومة تسارع إلى تخفيض رسم الصادر على القطن عام ١٩٥٥ فخفض من ٨ ريالات إلى ٥ ريالات للقنطار من الكرنك أو المنوفى، ومن عشرة ريالات إلى ريالين اثنين للقنطار الأشمونى أو جيزة ٣٠ تعويضاً لما ستتحمله ميزانية الدولة من خسارة تقرر فرض رسم اضافى بواقع ٧٪ على معظم الواردات ـ راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، ١٩٥٥ العدد الثالث ص ٢٢٤

أما الضرائب على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم لتحقيق الأغراض التي سبق أن رأيناها وهي تنقسم إلى :

١ ـــ ضرائب ايرادية : وتفرض على سلع في العادة لاتنتج محليا كما في حالة الضرائب على البنزين وعلى الدخان في العديد من دول العالم ، وفي العادة تكون الضرائب الجمركية نسبة كبيرة من ايرادات الدولة المتخلفة اقتصاديا [١] .

٢ ضرائب حامية : والغرض منها تشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية .

وتنقسم الضرائب الجمركية ـ الإيرادية والحامية ـ من الناحية الإدارية إلى ثلاثة فروع رئيسية :

(ا) ضرائب قيمية : أي على أساس نسبة مئوية من قيمة السلع ، فالضرائب في مصر حتى وقت قريب كانت في معظمها قيمية .

(ب) ضرائب نوعية : حيث تقرر الضريبة على أساس الوزن أو الحجم

---

(١) بلغت جملة الإيرادات الجمركية ٩٦٫٦ مليون جنيه عام ١٩٥٥ ، ٨٨٫٨ مليون جنيه عام ١٩٥٦ . أي أن الإيرادات الجمركية كانت تكون حوالي ٤٠٪ من ايرادات الدولة (في ١٩٥٦ / ١٩٥٧ بلغت الضرائب المباشرة ٤٦٫٢ مليون جنيه والرسوم الجمركية ١٠٠ مليون جنيه ، ودخل المشروعات الحكومية ٥٥ مليون جنيه والإيرادات الأخرى حوالي ٧٠ مليون جنيه) راجع تقرير مصلحة الجمارك للتجارة الخارجية في الاقليم المصري عام ١٩٥٧ ص ٤٠٣ وكذلك الاقتصاد المصري هيكله وتطوره ، ترجمة الدكتور زكريا أحمد نصر ص ٢٨٠ .

أو العدد وهكذا ، وتختلف تبعاً لنوع السلعة ومواصفاتها ، فمثلا تكون ضريبة الدخان على أساس وزنه ونوعه ، وضريبة المنسوجات على أساس أطوالها وهكذا .

(جـ) ضرائب اسمية : وهى التى تعمل على الاحتفاظ بأسعار السلع شبه ثابته فاذا ارتفعت أثمان السلع فى الأسواق الخارجية خفضت الضريبة وإذا انخفضت أثمانها فى الخارج رفعت الضريبة .

نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين :

من الأمور التى يتعين على المسئولين فى الدولة دراستها معرفة نسبة توزيع الضرائب الجمركية بين المستوردين والمصدرين .

فالمصدر يتحمل الضريبة فى حالتين :

١ — كون الدولة المستوردة على جانب كبير من الأهمية فى استيراد السلعة أى أن الدولة المستوردة تتمتع بمركز شبه احتكارى فى الشراء نظراً لأن طلبها يكون نسبة كبيرة من مجموع صادرات تلك السلعة . فى هذه الحالة يتعين على المصدر عدم رفع ثمن السلعة بمقدار الضريبة ، أى يتعين عليه أن يتحمل بها وإلا قلت صادراته .

٢ — كون الدول المصدرة متمتعة باحتكار مطلق ، فاذا فرضت الدولة المستوردة رسم جمركى على تلك السلعة فمن المحتمل أن يتحمل المصدر بتلك الضريبة لأنه يحصل على أكبر ربح ممكن ويحقق ربح احتكارى ومن مصلحته أن يتنازل عن جزء منه وإلا نقصت مبيعاته وقل اجمالى ربحه .

وفى الأوقات والظروف العادية ترتفع الأسعار بمقدار الضريبة لأنها إذا

ارتفعت بأكثر من الضريبة زاد العرض مما يؤدى الى انخفاض الثمن وإذا لم ترتفع بكل فئـة ضريبة انكمش العرض وارتفعت الأثمان بالتالى . وتوجد خمس قواعد على أساسها نستطيع أن نحدد الجهة التي تتحمل عبء الضريبة(1).

(أولا) مرونة العرض فى الدولة المصدره

فاذا كان العرض فى الدولة المصـدرة مرنا فان الضريبة من قبل الدولة المستوردة يؤدي الى عدم تحمل المصدر بها لأنه يستطيع دائما أن يحدد من تصدير تلك السلعة إلى الدولة على أن يزيد من صادراته إلى الـدول الأخرى أو يستطيع أن يحدد من انتاجه وبذلك يقل العرض فلا يجد المستورد وسيلة إلا تحمله بالضريبة .

(ثانيا) مرونة العرض فى الدولة المستوردة

إذا كان فى الإمـكان زيادة العرض في الدوله المستوردة أى إذا كان العرض مرناً فى تلك الدولة فان الرسم الجمركى على الواردات يشجع الإنتاج

---

(1) يوجد مبدأ ينظم توزيع الضريبة بين البائعين والمشترين ، فاذافرضت الحكومة ضريبة على سلعة « أو خدمة » معينة ، فانهـا تستطيع أن تحصل الضريبة أما من البائعين أو من المشترين ـ وتوجد قاعدة تنظم توزيع الضريبة على الوجه التالى :

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المنتج}}{\text{عبء الضريبة على المستهلك}} = \frac{\text{مرونة الطلب}}{\text{مرونة العرض}}$$

أى أن عبء الضريبة يوزع بين المستهكلين والمنتجين بنسبة مرونة العرض إلى مرونة الطلب .

المحلى ويحميه من المنافسة الأجنبية . لذلك كثيراً مايتحمل المصدر بكل أو معظم الضريبة أما إذا فرضت الضريبة على سلعة لايمكن انتاجها محليا أوكانت طبيعة العرض المحلى منها تميل إلى قلة المرونة أو كان الإنتاج يخضع لمبدأ تزايد النفقة أى تؤدى الزيادة فى العرض المحلى إلى زيادة نفقات الانتاج فان أثر فرض الضريبة يتوقف على مدى مرونة العرض فى الدولة المصدرة .

أما إذا فرضت الضريبة وكان عرض سلعة الدولة المصـدرة في الدولة المستوردة مرناً ـ بمعنى أن الدولة المصـدرة تتحكم في عرض السلعة ـ فان الدولة المستوردة تتحمل بمعظم أو كل الضريبة (الدولة المستوردةلاتستطيع انتاج السلعة والدولة المصدرة لاتستطيع التحكم في عرض السلعة) . فزيادة الضرائب الجمركية على السيارات الامريكية في جمهورية مصر مثلا يؤدى إلى ارتفاع ثمنها بكل مقدار الضريبة،وذلك لأن عرض السيـارات الأمريكية مرن بالنسبة للسوق العربيـة ومن الممكن دائما تحديد عدد السيارات المبـاعة فى الأسواق الأخرى لذلك فان أثمان السيارات ترتفع بمقـدار الضريبة وهذا يؤدى إلى نقص الطلب عليها . وفى العـادة تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الضرائب الجمركية لتوفير العملات الاجنبية .

(ثالثا) مرونة الطلب في الدولة المصدرة

ويؤدى فرض الضريبة على سلعـة ما في الدولة المستوردة إلى نقص صادرات الدولة المصـدرة من تلك السلعة إذا كان الطلب فى الدولة مرنا وبذلك لايتحمل المنتج بكل الضريبة لأنه لايستطيع أن يزيد من مبيعاته في الداخل وبذلك يقلل من عرضه للتصدير مما يؤدى إلى تحمل المستورد بكل أو بجزء من الضريبة ، فاذا فرضنا أن الطلب على السيارات فى سوق الولايات

المتحدة الأمريكية مرنا فان زيادة معدلات الضريبة الجمركية على السيارات المستوردة في جمهوريه مصر العربية مثلا لن يؤدى إلى تحمل المصدر بها لأنه يستطيع تحديد العرض في السوق العربية ويبيع كميات أكبر في السوق المحلية إذا قام بتخفيض بسيط في الأثمان المحلية .

أما إذا كان الطلب المحلى عديم المرونة فان الدولة المصدرة تتحمل الضريبة لأنها لاتستطيع زيادة رقم المبيعات في الداخل ، فاذا لم تخفض الثمن بمقدار الزيادة الجديدة فى الضريبه فانهاستجد لديها فائضاً يؤدى إلى تحديد الإنتاج وهذا يؤدى إلى ارتفاع في متوسط النفقة . فالطلب المحلى (فى دولة شيلى) على أسمدة شيلى قد يكون قليل المرونة بمعنى أنه اذا فرضت دول الشرق الاوسط وبعض الدول المستوردة الاخرى مثلا رسوما جمركية على نترات شيلى فان الدولة المصدرة قد تتحمل بكل الضريبة لأنها لاتستطيع زيادة رقم المبيعات في الداخل الا باستصلاح وزراعة أرض جديدة .

(رابعا) مرونة الطلب فى الدوله المستوردة

اذا كان الطلب مرنا في الدولة المستوردة فان ارتفاع الاسعار نتيجة لفرض الضريبة يؤدى الى نقص في الطلب . فاذا كانت السوق هامة للمصدر فانه سيجد نفسه مضطراً الى تحمل كل أو معظم الضريبة . أما اذا كان طلب الدوله المستوردة عديم المرونة أو قليلها فان الضريبة ستؤدى الى زيادة فى الاسعار في سوق الدولة المستوردة ويتحمل المصدر بكل أو بجزء من الضريبة .

(خامسا) درجة النشاط الاقتصادي

إذا كانت الدولة المستوردة فى حالة نشاط ورواج اقتصادى فمن المحتمل أن يقع عبء الضرائب على المستهلكين فيها ، فارتفاع الأسعار بمقدار الضريبة لن يؤدى الى نقص الطلب وذلك نتيجه ازيادة الدخول والأمر يتوقف على مقدار الزيادة فى الضريبة بالنسبة الى الزيادة فى الدول الأخرى ، أما لو كانت الدول تعانى من الكساد ومن النقص الحقيقى فى الدخول فان العبء يقع على الدولة المصدرة . فاذا لم تقبل الدولة المصدرة تحمل الضريبة فان الطلب ينكمش بنسبة كبيرة .

المبحث الثالث

نظام الحصص

وقد تكون الحماية ادارية أو قد تكون بفرض الضرائب الجركية على الواردات كما سبق ورأينا . وكذلك فقد تقيد بعض الدول الواردات عن طريق فرض نظام الحصص. ويقصد بهذا النظام التقييد الكمي للواردات أى تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع . فالحكومة قد تمنع استيراد سلعة معينة ثم تصدر نظاما ينظم استرادها فتحدد حصة معينة أو تخصص مبالغ معينة لاستيرادها خلال فترة معينة ومن أحسن الأمثلة لذلك الحصة المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على واردتها من القطن الطويل التيلة فلقد كانت الولايات المتحدة حتي قبل الحرب العالمية الأخيرة تفرض ضرائب على القطن المستورد لحمايه منتجي الأقطان المحليين، ولكنها عدلت عن هذه السياسة منذ أوائل الحرب الأخيرة نتيجة لزيادة نفوذ منتجى القطن الطويل التيله هناك — وأخضعت استيراد القطن الطويل التيلة لنظام الحصص فأصبح

لايسمح باستيراد هذا القطن إلا فى حدود ٥٤ مليون رطل سنويا . وكان هذا النظام شائع الاستخدام فى القرن التاسع عشر ، ولكن نتيجة لإنتشار مبادىء حرية التجارة فإن معظم دول العالم ألغته إلا أنها سرعان ما عادت إليه فى الفترة بين الحربين عندما انتشرت سياسات تقييد التجارة من جديد .

فعندما بدأ تيار المنتجات الزراعية يتدفق على دول أوربا ذات التعريفة الجمركية المعتدلة ، فان الوضع الجديد أصبح يقتضي من هذه الدول الأوربية التدخل لحماية إنتاجها الزراعي فكان أن أدخل نظام الحصص، وكانت قائمة السلع الخاضعة للتحديد الكمى فى مبدئها محدودة ولكنها سرعان ما زادت ولقد كانت فرنسا من أولى الدول فى فرضه (كان يعرف باسم Contengent) ثم تبعها عدداً كبيراً من الدول التي عانت من اختلال الميزان الحسابى نتيجة للمنافسة الأجنبية التي أدت إلى نقص كبير فى حصيلة إيراداتها من صادراتها الزراعية ولقد لجأت الدول الى هذا النظام لأنه تبين لها أن الحماية عن طريق الحصص أسهل وأيسر من الحماية عن طريق الضرائب الجمركية . فالأولى تفرض بأمر إدارى من وزير المالية أو الاقتصاد أما الثانية فتحتاج إلى تصديق من السلطات التشريعية وهو أمر يحتاج الى فترة طويلة ، كذلك فإنه يمكن التوقع بنتائج تطبيق نظام الحصص بدقة بينما يتعذر ذلك فى حالة الرسوم الجمركية.

انتشر استعمال نظام الحصص فى معظم دول العالم فى فترات الكساد وكذلك فى الدول التي كانت تتبع سياسات الذهب إلا أن هذا النظام لم يكن منتشراً خارج أوربا حتى الحرب العالمية الأخيرة . وكانت بعض الدول تتبع مايسمى بالحصة الاجمالية ومؤداه أن الحكومة تحدد كمية ما يسمح باستيراده من إحدى

السلع خلال فترة معينة (فى العـــادة تتراوح ما بين ثلاثة شهور وعام) وعندما تثبت احصاءات الجمارك أن الحصة قد استنفذت فان الاستيراد يصبح محظوراً. وجه النقد الذى يوجه الى هذه الطريقة أنها تمكن كبار التجار والمستوردين من الاستئثار بمعظم الحصة . فى حالة تحديد حصص استيراد القطن الطويل التيله بالولايات المتحدة الأمريكية نجد أن قله من البيوت الأمريكية تستأثر باستيراد معظم الحصة المحـــددة ، وذلك لتوفر الامكانيات الخاصة بالقيام بعملية الاستيراد كلها أو معظمها دفعة واحدة لديها ، كما أن بعضها يحظي بوجود ممثلين لها فى الدول المصدرة أو الهامة فى التعـامل كما أنه يتوفر لديها الأموال اللازمة لتمويل كل الحصة أو معظمهـا . وما أن تعلن الدولة عن الحصة حتى يقوم الوكلاء بشحن الأقطان إلى الولايات المتحدة . وإذا ما وصلت الكميات المحددة إلى موانى الولايات المتحدة فإن السلطات الجمركية تعلن عن وقف الاستيراد . هذا كثيراً ما يجعل من المستورد محتكراً فيستطيع أن يفرض الأثمان التي تعود عليه بأكبر ربح . كما يؤدي هذا النظام إلى حرمان المستوردين الآخرين من الاشتراك والمساهمة في عملية الاستيراد . كما تؤدي هذه الطريقة إلى تمييز في معاملة الدول المختلفة إذ تصبح الدولة القريبة في مركز ممتاز عن سواها من الدول .

ولعلاج هذا النقص تلجـــأ بعض الدول الى توزيع الحصة بين الدول المصدرة . ولكن على أى أساس توزع الحصة بين الدول المختلفة؟ قد يكون التوزيع على أساس المستورد فعلا فى سنة طبيعية سابقة (كأن تكون من السنوات العادية) أو متوسط الواردات فعلا من الدول المختلفـة خلال فترة معينة . فتقسم الحصة بين الدول المختلفةعلى أساس وارداتها منها خلال العشر

سنوات الماضية مثلا . الا أن هذا يؤدى ، بعد مرور فترة من الزمن ، الى شكوى بعض الدول لأن الحصة المقدرة لم تعد عادلة اذ أن انتاجها قد زاد ، أو قد تكون الشكوي من أن الدولة لم تكن منتجة فى الماضي وأصبحت حالياً من الدول المنتجة بما يستدعي ضرورة اعادة النظر فى توزيع الحصص بين الدول المختلفة من حين الى آخر . كذلك توجد صعوبة توزيع الحصص على المصدرين فى الدول المصدرة ، لذلك تتفق الدولة مع الغرف التجارية أو الصناعية أو اتحادات المصدرين فى الدول المصدرة لتوزيع الحصص بين المصدرين المختلفين . وفى العادة نجد أن الحصص توزع بين المصدرين على أساس صادراتهم فى الماضي مع الأحتفاظ بنسبة للمصدرين الجدد . كذلك يجب على الدولة أن تجد طريقة عادلة لتوزيع رخص الإستيراد بين المستوردين فى الدول التي تفرض نظام الحصص فيكون التوزيع على أساس الكميات المستوردة فعلا بواسطة كل مستورد فى تاريخ سابق . إلا أن هذا يؤدى الى حرمان الطبقة الناشئة والجديدة من الاشتراك في التجارة الخارجية . وفي جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول التى عانت من تحكم الأجانب فى اقتصادياتها نجد أن الأجانب كانوا يحتكرون تجارة الاستيراد والتصدير حتى الحرب العالمية الأخيرة فإذا ما طبقنا المبادىء السابقة فإننا سنحرم طبقة المواطنين التى دخلت ميدان الإستيراد حديثاً . لذا يتعين على تلك الدول أن تشجع الوطنيين على دخول ميدان التجارة الخارجية بتقرير حصص معقولة لهم .

ولقد حرمت إتفاقية التجارة الدولية ITO على الدول الأعضاء تطبيق نظام الحصص فى معاملاتها لبعضها البعض . وإذا اقتضت الأحوال إتباع نظام الحصص فيتعين على الدولة أن تحصل على موافقة الدول المعينة والاعضاء

فى الاتفاقية ـ أو موافقة هيئة ITO. وإذا جاز للدولة أن تطبق نظام الحصص فيتعين عليها أن تعلن الدول الاعضاء باتباعها لنظام الحصص ، كما يتعين عليها أن تقوم بتوزيع الحصص على أساس عادل يلقى موافقة الدول الاخرى والتى تتمتع بعضوية ITO[1].

ويجوز للدول الاعضاء أن تتبع نظام الحصص بغرض حماية الصناعة الناشئة وفى ظل شروط معينة . فإذا كانت السلع ـ موضع تطبيق نظام الحصص ـ متفق على تبادلها بين الدول الاعضاء فإن فرض نظام الحصص يتطلب الحصول على موافقة الدول الاخرى ، أما إذا لم تكن خاضعة لتنظيمات بشأن تبادلها فإنه يجوز إخضاعها لنظام الحصص بالرغم من النصوص الواردة فى المواد ١٨،٢٠ من اتفاقية التجارة الدولية[٢]. فكأنه من الممكن فرض نظام الحصص فى الحالات :

ا ـ إذا وافق الاعضاء الآخرين على تطبيق نظام الحصص .

ب ـ إذا سمحت الهيئة المشرفية على التجارة الدولـة ITO للدولة بتطبيق هذا النظام .

جـ ـ اذا تبين للدولة ضرورة إتباع هذا النظـام كإجراء ضرورى على أن يتقرر مصيره بموافقة أو رفض ITO فى خلال فترة خمسة عشر يوماً من تاريـخ اعلانها .

---

(١) راجع World Trade and Investment, Donald Barcly March, p. 491.

(٢) المرجع السابق ٤٧١ .

الاثار الاقتصاديه لنظام الحصص

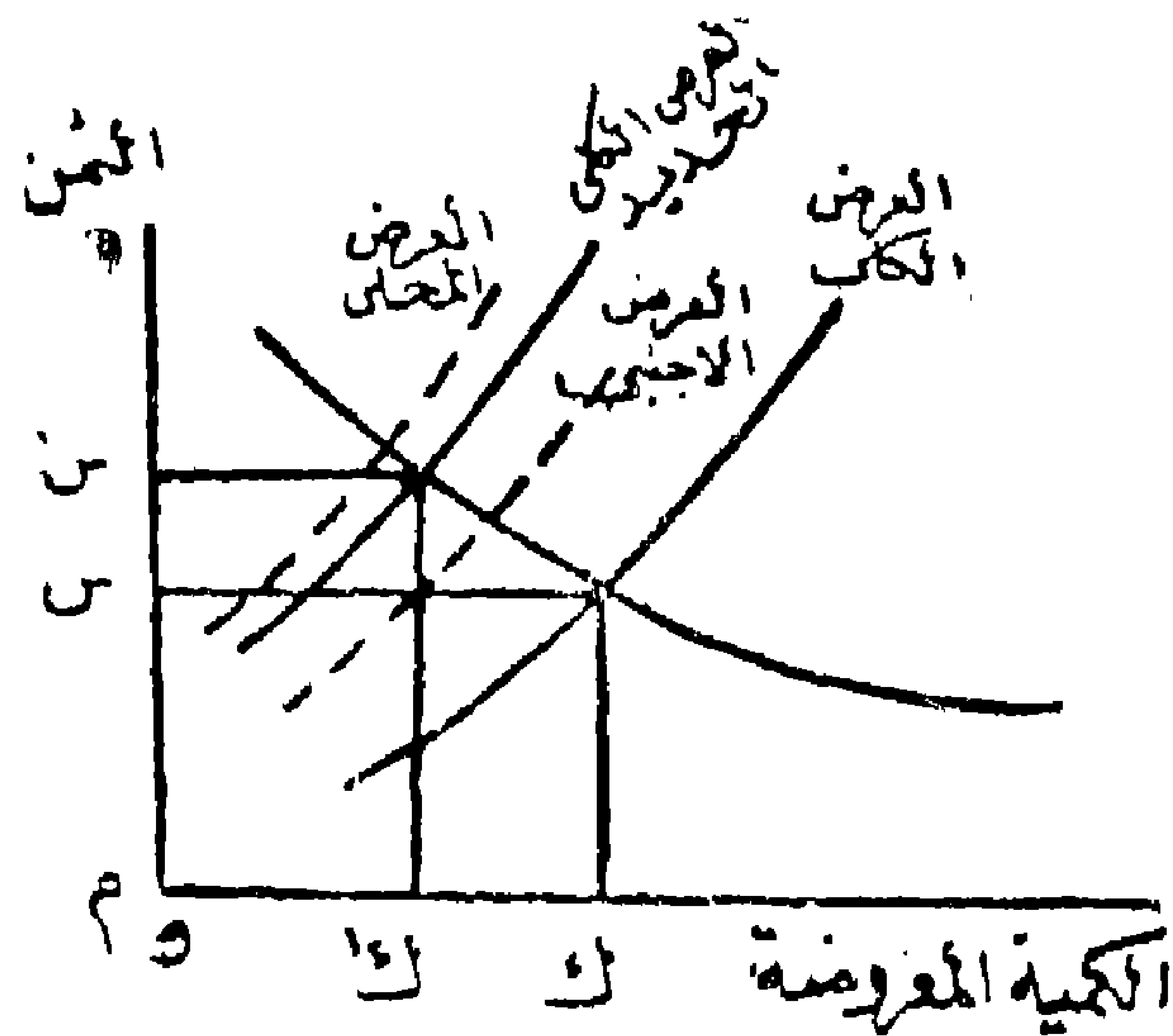
رأينا أن الغرض من فرض نظام الحصص هو تقييد الواردات مباشرة وذلك لحماية صناعة جديدة أو اصلاح خال في الميزان الحسابي وبعد أن تستنفذ الحصه تنقطع العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي ومن الجائز أن ترتفع الاسعار في الداخل عن مستويات الاسعار العالمية والامر يتوقف على كمية الحصة وعلى مدى مراقبة الدول للأثمان . أما في ظل الضريبة الجمركية فلايمكن أن يحدث ذلك فالرسوم الجمركية تترك مجالا للمنافسة بين السوقين أما نظام الحصص فهو نظام جامد ويعمل على فصم الصله كلية بين السوقين الخارجية والداخلية، وفي حالة واحدة نجد أن العلاقة تظل قائمة بين السوقين كما اذا اتبعت الدولة نظام الحصص والحماية في آن واحد Tariff quota . فانخفاض السعر لايؤدي الى زيادة الواردات في ظل الحصص بينما يؤدى الى زيادتها في ظل الحماية. ويحصل على الفرق بين السعر المحلي والسعر العالمي للسلعة فئات المشتغلين بالتجارة الدولية (المصدرون والمستوردين) ، فإذا كان المستوردون في وضع احتكاري فإنهم يحصلون على القدر الأكبر من الربح وإذا كان المصدرون يتمتعون بمركز احتكاري قوي فإنهم يحصلون على الجزء الأكبر منه ، أما في حالة الضرائب الجمركية فتحصل الدولة على الجزء الأكبر من الربح في صورة ضرائب . وقد يشترك كل من المصدر والمستورد في اقتسام الربح في حالة نظام الحصص ، وتتحدد نسبة ربح كل منها تبعاً لمركزهما في المساومة ولذلك يقترح البعض الاستاضة عن نظام الحصص وإدخال نظام الضرائب المتدرجة Scale duty كما حدث في فرنسا عندما قامت انجلترا بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها في الثلاثينات .

وأخيراً فإن أحد أعراض نظام الحصص هو اصلاح بعض العجز في

الميزان الحسابي . إلا أنه كثيراً مايؤدى الى العكس حيث أن الدول المصدرة تبدأ فى اتباع نفس السياسه ـ أي سياسـة معاملة المثل ـ من قبيـل الأخذ بالثأر فيؤدى الى نقص في صادرات الدولة التى تسعى نحو اصـلاح ميزان مدفوعاتها عن طريق تطبيق نظام الحصص على وارداتهـا .

رأينا أن الأختلاف في الأسعار بين السوقين المحلي والأجنبي في ظل نظام الحصص كثيراً مايفوق نفقات النقل والضرائب الجمركية إن وجـدت وأن المستوردين والمصدرين يحققون أرباحاً كبيرة ، لذلك يلجأ العديد من الدول الى نظام المزايدات فى توزيع الحصص على المستوردين كوسيلة لتحديد تلك الأرباح .

ويوضح الرسم البيانى التالي فى الأسعار التى تنجم عن اتباع نظام الحصص



(أثر نظام الحصص على الأثمـان)

فالعرض الكلى (مك) قبل تطبيق نظام الحصص كان يتألف من العرض المحلى زائد الأجنبي وحينذاك كان الثمن هو مس ولكن بتطبيق نظام الحصص فإن العرض الكلي الجديد (مك) أضحى أقل مما كان عليه وهذا يؤدى إلى إرتفاع الأثمان إلى مس' .

المبحث الرابع

المعاهدات التجارية

تعقد المعاهدات التجارية بين معظم الدول لتنظيم مسائل إقتصادية عديدة كشئون الملاحة وتنظيم الإزدواج الدولي في الضرائب إلا أن أهم المعاهدات هي تلك التي تنظم التعريفات الجمركية أى تنظم أمور الصادرات

وتتضمن المعاهدات التجارية في العادة شرط معاملة المثل أو تبادل المزايا. فمثلا إذا تعهدت ألمانيا بفرض ضريبة على القطن المصرى بسعر أقل من الضريبة على القطن المستورد من بيرو . فمقابل هذه المزية تتعهد الحكومة المصرية بفرض ضريبة على المنسوجات الألمانيــة أقل من الضريبة على المنسوجات اليابانيــة أو الانجليزية مثلا .

كذلك كثيراً ماتحوى المعاهدات التجارية شرطاً آخر يعرف باسم «امتياز الرعايا» أو (امتياز الدولة الأولى بالرعايا) Most favored national clause ويأخذ فى العادة هذا النص :

«تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على أنه فيما يتعلق بشئون التجارة يتمتع رعايا كل منهم بأى امتياز أو إعفاء قائم أو مستقبل منح أو يمنح لرعايا دولة ثالثة وذلك فى الحال وبدون قيد أو شرط».

وكانت جميع المعاهدات التجارية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تتضمن بالإضافة إلى شرط معاملة المثل أو تبادل المزايا شرط امتيـاز الدولة الأولى بالرعاية . ففى معاهدة كوبدن عام ١٨٠٠ بين كل من فرنسا وانجلترا واتفاقات بريطانيا مع كل من بلجيكا فى عام ١٩٦٣ والزولفن والنمسا فى عام ١٨٦٥ كان شرط امتياز الرعايا معمولا به[1].

ولقد أدى وجود هذا الشرط في معظم المعاهدات التجارية في القرن الماضى إلى انتشار سياسة حرية التجارة ولم يعد في مقدور الدولة أن تحد من تلك السياسة طالما أن كل الاتفاقات مع الدول الأخرى تحوي شرط الدولة الأولى في الرعاية .

وحاولت بعض الدول التضييق من نطاق تطبيق هذا الشرط بأن استثنت منه الامتيازات التى تمنحها الدول المتاخمة لها. فتصبح الإعفاءات الممنوحة للمناطق المجاورة غير سارية على الدول التى تتمتع بشرط امتياز الرعاية .

كذلك كثيراً ما استثنى من « شرط الدولة الأولى بالرعاية » حالات الإعفاء أو التخفيضات أو الامتيازات التي كانت تمنح لدول ترتبط مع الدولة بروابط سياسية ، كما فى نظام التفضيل الأمبراطورى حيث اتفق على أن تمنح كل دولة فى الأمبراطورية البريطانية مزايا للدول الأخرى[2] .

---

(1) I. C. Condliefe, op. cit, p 123.

(٢) كانت الممتلكات المستقلة Dominions تتبع منذ أوائل القرن الحالى سياسة حمائية على بعض وارداتها فيما عدا الواردات من انجلترا ، فمثلا كانت=

فكانت واردات انجلترا من القمح الكندي يدفع عليها ضرائب أقل من الضرائب على وارداتها من قمح الأرجنتين ، ولا يجوز للأرجنتين أن تطالب بتطبيق السعر المنخفض عليها بحجة تمتعها بامتياز الرعاية، وذلك لارتباط كندا بروابط سياسية واقتصادية مع انجلترا .

ونتيجة لانتشار الحماية في الفترة بين الحربين نجد أن الدول تحاول أن تحد مرة أخرى من نطاق تطبيق شرط امتياز الرعاية. فمثلا أجيز فرض الضرائب الجمركية ضد الاغراق على سلع الدول الأخرى رغم تمتعها بامتياز الرعاية ، كما تحايلت الدول على هذا الشرط بالتوسع في تطبيق نظام الحصص ،أي تحديد الواردات من الدول الأجنبية عموماً بما فيها الدول التي تتمتع بشرط امتياز الرعاية كـذلك فان مزايا أعطيت لدولة أخرى مقـابل مزايا منحتها إياها الدولة الأخرى . فالأمتياز الذي منحته الدولة الأولى للثانية ليس على سبيل التبرع ولكن نتيجة لأن الدول الأخرى منحتهـا بعض الامتيازات . فإذا

= كندا تتبع تلك السياسة منذ ١٨٩٨ وفي مؤتمر أتوا Ottawa Conference في صيف عام ١٩٣٠ تم الاتفاق بين المملكة المتحدة والمستعمرات والممتلكات المستقلة على تطبيق سياسة التفضيل الامبراطوري Imperial preference التي تقوم على أساس حرية التجارة داخل المنظمة الاسترلينية وتقييدها في الخارج. ولقد أدى اتباع هذه السياسة إلى شكوى بعض الدول المصدرة لأنجلترا مثل اليابان وإلى دخول عدة دول مع انجلترا في اتفاقات ثنائية مثل الدانمارك والأرجنتين وايسلندا والسويد ولاتفيا واستونيا وفنلندا والاتحاد السوفيتي- المرجع السابق ٤٩٨ - ٤٩٩ .

خفضت لبنان الضرائب على الأخشاب النمسوية دون أن تمنح النمسا لبنان امتيازات ، فإن هذا التخفيض يسرى على الدول الاخرى التى تتمتع بإمتياز الرعاية . أما إذا كان التخفيض نتيجة لقيام النمسا بتخفيض الضريبة على الفاكهة اللبنانية فإن الدول الاخرى لاتحصل على الخصم إلا إذا منحت لبنان امتيازاً .

أدى هذا الوضع إلى قيام عدة صعوبات منها أن درجة الحماية أصبحت متفاوته في الدول المختلفة وهذا أمر غير مرغوب فيه . كذلك من الصعب قياس الأهمية النسبية للتخفيضات المختلفة ، فإذا خفضت لبنان الضرائب على أخشاب النمسا نتيجة لتخفيضها الضرائب على الفاكهة اللبنانيه وقبلت ايطاليا أن تمنح لبنان تخفيضا على زيت الزيتون اللبنانى فكيف يمكن قياس النفع النسبي للتخفيض .

الخلاصة

ترتب على اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية وجود مذهبين فى التجارة الخارجية أحدهما يرى ضرورة تركها حرة لأن ذلك يتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل والتخصص الجغرافى على مستوى العالم وكذلك الإفادة من وجود فروق في التكاليف النسبيه ، هذا بالإضافة إلى أن الحرية تحول دون قيام وانتشار الهيئات الاحتكارية . أضف إلى ذلك أن الرسوم الجمركية ووسائل التدخل الاخرى لها العديد من العيوب والمآخذ الاقتصادية والتى كثيراً ماتؤدى إلى نقص فى التجارة الخارجية . أما المذهب الآخر فيرى ضرورة حمايتها من بعض المؤثرات الخارجية التى تقتضيها السياسة العليا

أو قد يكون ضرورة مؤقته على أن تعود الدولة بعد ذلك إلى سياسة الحرية. ويورد أنصار الحماية حججاً عامة منها أن مساعدة الحكومة للصناعات الوطنية يؤدي إلى بقاء الأموال داخل البلاد ، ومنها أنها تمكن الدولة من إنتاج العديد من السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب ومنها أنها تؤدى إلى زيادة ملموسة في حجم العمالة . ويضيفون إلى ذلك أن معظم دول العالم أصبحت تتبع سياسة الحماية لذلك لم تجد الدولة من وسيلة إلا مجاراتها نفس السياسة وتقييد تجارتها الخارجية . ويمكن القول أن تلك الحجج في معظمها لا تستند إلى أسس منطقية مقبولة أما الحجج الاقتصادية فلعل أهمها جميعاً هي حماية الصناعات الناشئة من منافسه الصناعات الأجنبية الراسخة إلا أنه من اللازم أن تكون سبل النجاح مضمونة لمثل تلك الصناعات كما يتعين أن تكون الحماية لفترة محددة وأن تكون معقولة . وهناك كذلك الحماية لترشيد الصناعة أى من سياسة الاغراق وعلى الأخص إن كان الاغراق مؤقتا. وأهم أساليب الحماية هى الضرائب الجمركية . وحالات ضرائب الصادر محدودة لأن معظم دول العالم تسعى إلى زيادة صادراتها ، أما الضرائب على الواردات فتعمل بها معظم دول العالم فى الوقت الحاضر . والهدف من الضرائب على الواردات أما ايراديا وعلى الأخص فى الدول النامية أوحمائيا وعلى الأخص عندما تدخل الدول فى مراحل التصنيع . ويتعين على الدولة أن تختار الضرائب الملائمة وأن تتعرف على من الذى سيتحمل بعبء الضريبة . كذلك من أساليب الحماية فرض نظام الحصص أى تقييد وتنظيم استيراد كل أو بعض السلع . وبالرغم من فاعليه نظام الحصص فى علاج مشاكل ميزان

المدفوعات فى بعض الفترات فإن اتفاقية التجـارة الدولية ITO حرمت استخدامها إلا بشروط معينه . كذلك من أساليب التـدخل فى التجارة الخارجية عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى والتي كثيراً ما ينص فيها على أمتيـاز الدولة الأولى بالرعاية . ولاشك أن وجود هـذا الشرط في معظم المعـاهدات التجارية فى القرن الماضى أدى إلي انتشار سياسة حرية التجارة .

الفصل الخامس

تابع ـ السياسات التجارية

المبحث الخامس

الاتحادات الاقتصادية

ماهية الاتحادات الاقتصادية : يقصد بالاتحاد ادماج اقتصاديات الدول المتضمنه فى الاتحادات وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الانتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بما يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دولة الاتحاد المختلفة ، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة ، وذلك بقصد زيادة الانتاج وتنمية الاستثمار وتكامل العمليات الاقتصادية وتنمية الطلب والمقدرة على الشراء .

جملة القول أن الاتحاد الاقتصادى يهدف إلى توسيع نطاق السوق ويشجع على توجيه الاستثمارات توجيهاً اقتصادياً سليماً .

وفى العادة تكون أول خطوة فى انشاء الاتحاد هى تبادل المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية كأن تتبادل دول الاتحاد شرط الدولة الأولى بالرعاية مثلا أو تكون معاملاتها لبعضها البعض بمقتضي تعريفه مخفضة أو بتخفيف القيود المفروضة على التبادل الخارجي والخاصة بأنظمة الاستيراد والتصدير والتحويل الخارجي وغيرها .

وفى العادة لا تنشأ الاتحادات الاقتصادية « كاملة » إلا فى عدد قليل من الحالات . وهى أكثر ما تكون الحالات التى تجمع بين كل من الاتحاد الاقتصادى والوحدة السياسية . فالاتحاد الاقتصادى والذى قام بين مصر وسوريا فى عام ١٩٥٨ واستمر حتى عام ١٩٦١ قام مرتبطاً بوحدة سياسية . لذلك فهو يعتبر اتحاداً كاملا وإن كانت شئون الاندماج الاقتصادى وتحقيق الوحدة التامة لم تتحقق كلية لضيق الوقت ولاختلاف الأوضاع والنظم الاقتصادية . ومن أمثلة الاتحادات الكاملة كذلك الاتحاد الفيدرالى فى الولايات المتحدة الأمريكية . فتوحيد السلطة السياسية — فى كافة أنحاء الاتحاد — يسهل اتخاذ القرارات لتحقيق الاندماج الاقتصادى .

كذلك قد تكون الاتحادات جزئية أى أن الاندماج والتوحيد لا يشمل إلا بعض التنظيمات فى قطاع أو ميادين معينة . فالاتحادات الجمركية Costums unions التى تنظم شئون الجمارك والضرائب ، والاتحادات النقدية Monetary unions التى تنظم الأمور المتعلقة بتحويل العملات بعضها البعض ، هى بمثابة اتحادات اقتصادية جزئية . وكثيراً ما تكون الاتحادات الجزئية خطوة أولية للوصول إلى اتحاد اقتصادى شامل ، وإذا كانت الظروف المحيطة ملائمة فإن الاتحادات الاقتصادية تتطور بسرعة ويجوز أن تنتهى بالوحدة السياسية .

وقد يطول عمر الاتحاد أو يقصر تبعاً للظروف المحيطة به حتى يتحول إلى اتحاد شامل أو وحدة سياسية . فاتحاد الزولفرين دام قرابة السبعين عاماً قبل أن يتحول إلى وحدة اقتصادية وسياسية شاملة (من ١٨١٨ حتى ١٨٨٥) فى حين تحول اتحاد ولايات جنوب أفريقيا الجمركى إلى وحدة سياسية اقتصادية شاملة خلال فترة قصيرة (١٨٨٩ — ١٩٠٦) .

مزايا الاتحادات الاقتصادية :

ويتوقف نجاح الاتحاد — بل وبقائه — على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء . والمفروض أن الاتحادات أساساً تحقق المزايا الاقتصادية التالية(١) :

١ — تعمل الوحدة على حل مشكلة ضيق الأسواق ، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أرسع ومجالا أكبر ، وفى حالات عديدة يؤدى اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن بقائمة قبل الاتحاد . فحجم الطلب الداخلى كثيراً ما يبرر إقامة صناعة من حجم وكفاية اقتصادية .

كذلك فان اتساع السوق يؤدى إلى تخصص كل اقليم فى إنتاج السلع التى يتمتع فى إنتاجها بمزايا نسبية ، وكثيراً ما يؤدى هذا إلى كبر حجم الصناعة وتمتعها بمزايا الانتاج الكبير التى من أهمها انخفاض النفقة وقد تنخفض تكاليف الإنتاج إلى درجة تمكن المشروعات من البيع فى الأسواق الأجنبية . إذا حدث ذلك فان السوق لم تعد قاصرة على سوق دول الإتحاد بل تشمل أسواقاً لدول أجنبية أخرى .

٢ — تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا فى ميادين الإنتاج المختلفة . فامتداد حدود الدولة — اقتصادياً — وزيادة امكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض فى الحصول على حاجياتها من السلع ومن عوامل الانتاج .

---

(١) راجع الجوانب الاقتصادية للوحدة المصرية السورية للدكتور محمد لبيب شقير — صفحات من ٣—٤ وكذلك طريق الوحدة الاقتصادية والبلاد العربية للاستاذ يونس صالح الحريثى ص ١٧ .

فاتحاد البنكولس ضم دولا إقتصادها متكامل إلى حد ما . فالصناعة ناهضة فى بلجيكا والزراعة متقدمة في هولندا ، والتعدين على درجة بالغة من الأهمية فى لكسمبورج . وقيام الاتحاد بلا شك أدى إلى زيادة اعتماد الأعضاء على بعضها البعض فى الحصول على حاجياتها .

٣ — تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدى العامله بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع . فالمفروض أن الاتحاد يؤدى إلى تطبيق مبادىء تقسيم العمل الفنى والوظيفى ، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات ، والعمل على تهذيبها وتنميتها . فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم فى ضروب ميادين تخصصهم أعلى فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ كوحدة سياسية واقتصادية ـ منها لو أن كل ولايه استقلت سياسياً وإقتصاديا .

٤ — تصبح عملية التنميه الاقتصادية بعد الوحدة أسهل وأيسر مما لو لو قامت كل دولة مستقلة عن الأخرى . فالوحدة الاقتصادية بين الدول تضع سياسة عامة مستهدفة استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء . مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل ، مما يؤدى إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالانتاج والاستثمار والدخل والتشغيل .

وهكذا يؤدى الاتحاد إلى زيادة الدخل القومى وإلى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادى فى المحيط الدولى .

أما الزيادة فى الدخل القومى فمرجعها أن الاتحاد يمكن الدول من الاستغلال المثمر لعوامل الانتاج المختلفة وأنه يؤدى إلى قيام صناعات جديدة أو إلى نمو الصناعات القديمة وأنه يعمل إلى زيادة التبادل التجارى ، كل هذا يؤدى فى النهايه إلى زيادة الدخل القومى وإلى زيادة دخل الفرد .

أما الزيادة في قوة المركز الدولي الإقتصادي للدولة فردهـا أن الإتحـاد كثيراً ما يزيد من درجة التحكم فى إنتاج وتداول بعض المنتجـات الهـامة ، فالاتحاد بين مصر وسوريا مثلا زاد من قدرة جمهورية مصر العربية في المجـال الدولي لأن الإقليمين معاً كانا يمثلان الطريق الذي يمر منه حوالى ٩٠ في المائة من البترول المصدر من الشرق الأوسط لأوربا[١] . وإذا تحقق الإتحاد بين جميع الدول العربية فان قوتها فى المجال الدولي تزيد لأنها تساهم بنصيب الأسـد فى صادرات البترول الدوليـة . كذلك فزيادة قوة المركز الإقتصـادى الدولى للدولة مردها أن الإتحاد قد يصبح متحكما فى شراء سلعة معينة فيملى شروطه على الدول المصدره التى تضطر إلى قبولها نظراً لأهمية سوق الإتحاد . فالسوق الأوربية المشتركه وهى احدى صور الإتحادات الجزئية ، أصبحت ذات نفوذ اقتصادى كبير لأنه يمكنها التحكم واملاء شرطها فى شراء العديد من المنتجات من الدول الأخرى .

٥ — وأخيراً فان الاتحاد يؤدي الى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية . وليس معنى ذلك أن الاتحاد يؤدى بالضرورة إلى نقص المبادلات الخارجية بل أنه كثيراً ما يعمل على زيادتها .

فالإتحاد — كما سبق ورأينا — يسهل مهمة التنمية الاقتصـادية وهـذه بدورها تعمل على زيادة الواردات من السلع الإنتاجية وغيرها . كذلك فالاتحاد يؤدى الى انخفاض تكاليف الانتاج فتحسن فى معدلات التبادل الخارجي . ومن الواضح أن مزايا الاتحاد تكون أكثر وأشمل كلما كانت اقتصاديات

---

(١) المرجع السابق (للدكتور لبيب شقير) .

الدول المشتركة متكاملة بدرجة أكبر ، وأنه كلما كانت الرسوم الجمركية مرتفعة أصلا في الدول الأعضاء فان الغاءها سوف يؤدي إلى مزايا أعم وفوائد أعظم .

نتائج الاتحادات الاقتصادية :

رأينا باختصار المزايا التي تعود على الدول من الاتحادات ، ونعرض فيما يلي النتائج وأهم التطورات التي تترتب على قيام الاتحادات .

١ — سوف يؤدي الاتحاد إلى توسيع المساحة التي تتنافس في نطاقها المشروعات مما يؤدي إلى ابقاء الصناعات ذات الكفاية الانتاجية النسبية المرتفعة فيتمكن المستهلك من الحصول على العديد من السلع والخدمات بأقل الأثمان. فقيام السوق الأوربية المشتركة سيؤدي بعد فترة من الوقت إلى منافسة جدية بين الصناعات المتشابهة . فيوجد في دول السوق صناعات متشابهة وعندما تتوفر ظروف المنافسة الكاملة ، تضطر بعض المصانع إلى اغلاق أبوابها أو تتخصص في انتاج بعض السلع الأخرى التي تتمتع بمزايا خاصة في إنتاجها.

٢ — الاتحاد يؤدي الى توقع قيام ظروف اقتصادية جديدة وهذه لابد أن تؤثر على اتجاهات الاستثمار ويجعل أكثرها أرجحية في السوق الجديدة أنجحها من الناحية العملية . وبعبارة أخرى فان الاتحاد يؤدي الي زيادة في أهمية التجارة الداخلية وإلى تنمية اقتصادياتها بصورة واضحة .

٣ — لا يؤدي الاتحاد الى زياده الانتاج وزيادة الدخل فحسب بل يؤدي كذلك إلى تحسين المركز التنافسي للمنطقة الموحدة كلها وتحسين ميزان المدفوعات للدول التي تؤلف الاتحاد . فالملاحظ أن العديد من الدول في

الفترة الأخيرة أصبح يشكو من الشكوى من مشاكل ميزان المدفوعات .
وتحاول الدول علاج تلك المشكلة بوسائل متعددة منها تنويع الإنتاج والصادرات وزيادة الاستثمار في صناعات التصدير، واعانة الصادرات وتخفيض القيمة الخارجية للعملة واتباع السياسات النقدية التجارية الملائمة وهكذا . ولعد الاتحادات الاقتصادية في أحوال كثيرة من أحسن الحلول التي تستطيع الدول المتخلفة أن تستخدمها في الفترة القصيرة لتحسين وضع مدفوعاتها الخارجية فازالة العوائق الجمركية تؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول المتحدة وبين العالم الخارجي، وهي تؤدي الى تنويع الصادرات واقامة علاقات تجارية جديدة، وكذلك تعمل على تقليل الحاجة الى الاستيراد من الخارج، فتستطيع الدول أن تسد جزءاً من حاجياتها والحصول على المواد الأولية لأغراض الاستثمار، وتوسع من نطاق السوق بما يضمن تصريف الفائض .

٤ ـ كذلك من نتائج قيام الاتحادات الاقتصاديه الكاملة أو الجزئية توحيد سياسة المفاوضات التجارية الخارجية فتتمكن الدول من الوصول إلى شروط أحسن في الحصول على سلعها وفي تصريف فائض إنتاجها .

مشاكل الاتحادات

يصحب تحقيق الاتحاد الشامل أو الاتحاد الجزئي ـ مثل الاتحادات الجمركية واتحادات المدفوعات ـ دون وجود فترة انتقالية لها مشاكلها الخاصة ودون تحمل العديد من التضحيات والمصاعب . وفي الفترة الانتقالية يتعين اتباع سياسة اقتصادية معينة . فيتعين ازالة العوائق الجمركية بين دول الاتحاد، كما يتعين توحيد السياسة الجمركية حيال العالم الخارجي ، وهذه

تكون مدعاة ومثاراً للخلافات من أصحاب المنافع . كما يتعين على الاتحاد أن يعمل على توحيد النقد أو تثبيت معدلات الصرف واباحة حرية التوحيد . فلا يمكن أن يقوم الاتحاد فى ظل وحدات نقدية منفصلة وسياسات ائتمانية متباينة تؤدى الى تفاوت فى الأثمان والنشاط الإقتصادى .

وفى العادة تواجه الاتحادات الاقتصادية المشاكل الرئيسية التالية :

١ — اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية فى دول الاتحاد مع بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المصلحة العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى . فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها وأن تعدل عن سياستها لأنها لم تقم إلا فى ظل الحماية وأن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها كذلك فان السياسة العليا والمصلحة العامة قد تقتضى تشجيع بعض المشروعات وعدم تشجيع البعض الآخر .

٢ — المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم الجمركية فى الدول المنضمة الى الاتحاد . فيتعين الاتفاق على تطبيق تعريفة تلائم اقتصاديات دول الاتحاد . ففى الاتحاد بين مصر وسوريا لم يثر توحيد التعريفة صعوبات وذلك لأن كلا منهما كان يطبق قبل الوحدة تعريفة حمائية ، والصعوبة كانت تتركز فى تحديد فئات الرسوم . ومن المفيد فى تلك الحالة الاتفاق على تطبيق تعريفة تأخذ بالنسبة لكل سلعة بأعلا الرسمين المطبقين فى الدولتين . أو يؤخذ رسم يساوى المتوسط الحسابى للرسمين المطبقين فيهما أو الرسوم المطبقة فيهم[1] .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٧ .

٣ — كذلك هناك مشكلة تقسيم ايرادات الجمارك بين الدول الأعضاء وإذا علمنا أن الدول المتخلفة اقتصادياً مازالت الرسوم الجمركية تؤلف نسبة كبيرة من ايرادات الحكومة فيها لأدركنا أهمية تلك المشكلة . إلا أن هذه المشكلة يمكن حلها بعدة طرق منها أن تقسم الايرادات بين الدول بنسبة عدد السكان فيها أو بنسبة الإنتاج والاستهلاك فيها أو بالنسبة إلى إيرادات كل في فترة سابقة .

٤ — تفاوت مستويات الضرائب في دول الاتحاد الناجمة عن اختلاف مناسيب ضرائب الدخل والأرباح وقيام الاحتكارات العامة في بعضها، وصعوبة التقريب بين تلك المستويات .

٥ — توحيد السياسة النقدية ولا يقصد بها توحيد الصكوك والنقود المعدنية في دول الاتحاد وإنما يقصد بالسياسة النقدية في ظل الاتحاد توحيد النقد على أساس يحقق التوازن بين القوى الشرائية لنقد دول الاتحاد وهذا يتطلب الوصول إلى النسبة التي يتم على أساسها التحويل بين النقود الحالية والنقد الموحد الجديد .

كذلك يجب أن نلاحظ أن قيمة النقد في أي بلد إنما يتوقف على عوامل متعددة لعل أهمها السياسات التجارية والنقدية والضريبية والاجتماعية . لذلك يتعين دراسة تلك السياسات والعمل على توحيدها .

بعض أشكال الاتحادات الاقتصادية المعاصرة

نورد فيما يلي بعض أشكال للاتحادات الاقتصادية المعاصرة :

اولا ـ التكامل الاقتصادى فى غرب أوربا

اعتمدت دول غرب أوربا فى حل المشكلات الاقتصادية التى واجهتها بعد الحرب العالمية على أقامة أشكال من التعاون أو التكامل فيما بينها ، وقد أتخذ ذلك صوراً مختلفة نجملها فيما يلى :ـــ

١ ـــ منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى (OEEC) ١٩٤٨ .

بدأت محاولات التكامل الاقتصادى فى أوربا الغربية بتطبيق أولى درجات «التفضل الجزئى » فأنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوربى، لتضم البلاد التى كانت تتلقى معونة(مشروع مارشال) ، وكانت المنظمة تستهدف تنمية العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وذلك بالتدرج فى إلغاء نظام الحصص، وقد كان للمنظمة أثر ملموس فى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء وبينها وبين العالم الخارجى خاصة الولايات المتحدة حيث زادت التجارة بين الدول الأعضاء خلال الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ بنسبه ٩٧٪ كما زادت صادراتها إلى الدول الاخرى بنسبة ٦٠٪ فى نفس الفترة .

تم ألغيت هذه المنظمة لتحل محلها منظمة التعاون والاتحاد الاقتصادى (OECD) التى انضم بموجبها إلى الدول الاعضاء فى المنظمة السابقة كل من ، الولايات المتحدة وكندا وأسبانيا واليابان وكان الغرض من إنشاء المنظمة الجديدة هو تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، ومعاونة البلاد النامية،

ثم تم الاتفاق بين البلاد الاوربية على انشاء اتحاد المدفوعات الاوربى (EPU) الذى يمنح الدول الاعضاء الحق فى استخدام مايتحقق لها من فائض فى تسديد ماعليها من ديون إلى بلد ثالث عضو فى الاتحاد، ويعتبر إنشاء هذا الاتحاد خطوة هامة فى سبيل القضاء على اتفاقيات الدفع الثنائية ، وقد توقفت أعمال الاتحاد عام ١٩٥٨ ، بعد أن قام معظم الاعضاء باعلان قابليه عملاتها للتحويل بالنسبة لغير المقيمين ،ثم وقعت الاتفاقية الاوربية (EMA) لتعمل على تسهيل اجراءات المدفوعات بين الدول الاعضاء . وذلك في حدود أضيق مما كان سائداً في فترة قيام اتحاد المدفوعات الاوربية .

٧ ـ المجمع الأوربى للفحم والصلب :

تتطلب أشكال التكامل كلها عملا منسقاً فى ميدان النشاط الاقتصادى سواء كان ذلك بالغاء الحواجز الجمركية أو تنسيق السياسة المالية ، وهناك أسلوب آخر يتمثل فى تحقيق التكامل الاقتصادى عن طريق تكامل القطاعات تباعا ، وقد كان لهذا الرأى أنصاره فى الفترة التالية للحرب الثانية . وقدمت مقترحات لتوحيد قطاعات معينة كالحديد والصلب والنقل والزراعة . ويرى مؤيدو هذا الرأي أن الحكومات الوطنية كانت على استعداد لقبول التزامات محددة ، أكثر من استعدادها لقبول تحقيق التكامل بين جميع القطاعات دفعة واحدة . وقد أنشيء المجمع الاوربى للفحم والصلب (ECSC) لتحقيق التكامل الاقتصادي في صناعتي الفحم والصلب ، وذلك بمقتضى معاهدة باريس التى تم الاتفاق عليها عام ١٩٥١ بين فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج .وتنص هذه الاتفاقية على اعفاء تبادل منتجات الفحم والصلب

من الرسوم الجمركية ، والقيود الكمية ، وتحرير انتقال العمل ورأس المال في هذين القطاعين .

٣ ـ السوق الأوربية المشتركة (European Common Market) :

أسهم انشاء المجمع الأوربي للفحم والصلب بما أدى إليه من زيادة الإنتاج والتجارة في الصناعات المشتركة ، وما أظهره من إمكانية التكامل في أوربا ، في قيام السوق الأوربية المشتركة . فقد وقعت الدول الأوربية الأعضاء في المجمع معاهدة روما عام ١٩٥٧ ، وتقضي الاتفاقية التي وضعت موضع التنفيذ في أول عام ١٩٥٨ بادماج الدول الأعضاء في سوق مشتركة ، يتاح للسلع والخدمات والأموال والأشخاص الانتقال في اطارها دون قيود ، وذلك عن طريق الغاء الحواجز الجمركية والقيود التي تعرقل هذا الانتقال ، وتنص الاتفاقية على التدرج في الغاء هذه القيود خلال فترة انتقالية تقدر باثنتي عشرة سنة تنتهي في أول يناير ١٩٧٠ ، وذلك على ثلاث مراحل لا تزيد مدة كل منها على أربع سنوات ، كما منحت الفترة الانتقالية مدة أخرى اضافية لا تتجاوز الثلاث سنوات ، بحيث يتم في نهايتها وضع التعريفة الجمركية المشتركة التي تتبع إزاء العالم الخارجي وتطبق في جميع بلاد السوق وتحقق حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال في نطاق السوق .

٤ ـ منطقة التجارة الحرة الأوربية (EFTA)

ومن جهة أخرى اتفقت سبع بلاد أوربية (انجلترا والسويد والنرويج والدانمرك والبرتغال والنمسا وسويسرا) سنة ١٩٥٩ على تكوين منطقة للتجارة تكتفي بالغاء القيود المعوقة لانتقال السلع ، دون توحيد التعريفة

الجمركية فيما بين الدول الأعضاء ، وإزاء باقي دول العالم ، وهي بذلك تكتفي بتحقيق أولى درجات الاندماج الاقتصادي . وقد نصت الاتفاقية على التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية ، والغاء القيود الكمية على مراحل تنتهي عام ١٩٧٠ ، ولم تهتم الاتفاقية بانشاء هيئات مستقلة يسند اليها الاشراف على تنفيذ الاتفاقية كما اتبع في اتفاقية السوق المشتركة ، بل اكتفت بانشاء هيئة واحدة هي مجلس الوزراء الذي يعتبر الهيئة الادارية والاستشارية لمنطقة التجارة الحرة ، وتتألف من واحد لكل دولة . ولم تحقق المنطقة الأوربية للتجارة الحرة نجاحاً يذكر ، ولعل ذلك يعود الى عدم توفر مقومات التكامل الاقتصادي وأهمها التجاور الجغرافي بين البلاد الأعضاء ، كما أن انشاء هذه المنطقة جاء كرد فعل لعدم موافقة بعض الدول على الالتزام باتفاقية انشاء السوق الأوربية التي تستهدف اقامة وحدة اقتصادية تمهيداً لاقامة وحدة سياسية بين الدول الاوربية الست .

ثانيا : التكامل الاقتصادي بين البلاد الاشتراكية :

أعلن الاتحاد السوفيتي[1] ودول الديمقراطيات الشعبية في يناير ١٩٤٩ انشاء مجلس التعاون الإقتصادي المتبادل .

Council for mutual Economic Assistance-Comecon

وهو المنظمة الاقتصادية للكتلة الشرقية ـ وقد جاء انشاء هذا المجلس

---

(١) وهذه البلاد هي : الاتحاد السوفيتي وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا وألمانيا الشرقية وألبانيا التي وقفت عن حضور الاجتماعات في أوخر عام ١٩٦١ كما انضمت إليها منغوليا عام ١٩٦٢ .

لمواجهة مشروع مارشال الاقتصادي ، وانشاء منظمة التعـاون الاقتصـادى الاوربى ، وقد كان الهدف من انشائه العمل على زيادة التبادل الاقتصادي بين البلاد الاشتراكية والتقليل من اعتمادها على الاموال والاسواق الغربية وكان الهدف الرئيسي لإنشاء المنظمة ، كما جاء في الميثاق ، هو تطوير وتنمية الإقتصاد القومى للدول الأعضاء ، وتنمية التعاون العلمي والفنى فيما بينها ، وذعم عملية التنمية الإقتصادية على أساس تقسيم العمل الدولى الإشتراكي .

وقد مر نشاط مجلس التعاون الاقتصادى بثلاث مراحل :

المرحلة الاولى ١٩٤٩ – ١٩٦٥

لم يكن للمنظمة فى هذه الفترة دور هام من الناحية الاقتصادية لأن هـذه الفترة كانت مرحلة التحـول الاشتراكي فى الدول الأعضاء ، وتغيير النظـام الاقتصادى والاجتماعى من الأساس الرأسمالى إلى الأساس الاشتراكى ، وقد نشأت كثير من المشاكل فى هذه الفترة نتيجة تبنى النموذج السوفيتي للتنمية كما ظهرت مشكلة التفاوت في مستويات النمو بين هذه الدول بوضوح ، ولذا انحصر التعاون الإقتصادى بين دول (الكوميكون) فى هذه الفترة ، فى تنمية التبادل التجارى ، وتنسيق التجارة الخارجية ، وتبادل بعض القروض والائتمان وقد كان من الواجب أن تنتهز الدول الأعضاء أن هذه المرحـلة كانت فترة التصنيع السريع وتستفيد منها فى تصنيع هذه البلاد ، بما يحقق أهداف التكامل فيما بينها جميعاً ، وقد يكون هذا سبباً فى ضآلة النتائج التي تحققت فى مجـال تنمية التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء ، فبالرغم من أن المجلس قام بالتنسيق بين الخطط التجارية الخارجية للدول الأعضاء وعقد الإتفاقيات الثنائية المرتبطة

بخطط التنمية ، إلا أنه لم يتم تنفيذ إلا القليل من هذه الإتفاقيات ذلك أنها لم تكن منبثقة عن خطط قومية تقوم على أساس مبدأ تقسيم العمل ، كما أن عدم قابلية عملات الدول الأعضاء للتحويل ، وتسوية المدفوعات على أساس ثنائي أدى الى تخفيض حجم التبادل التجاري بين هذه البلاد.

المرحلة الثانية ١٩٥٦ — ١٩٦٢

في هذه المرحلة تم تحويل الأساس الاقتصادي للدول الأعضاء إلى الملكية العامة لأدوات الإنتاج كما تم تصنيع البلاد ، وزادت مقدرتها على القيام بعملية التخطيط الشامل ، وتتميز هذه الفترة بأنها بداية عملية التنسيق بين الخطط الإقتصادية وتجاوز التعاون الاقتصادي بين هذه الدول في مجال الإنتاج فقد كان من أهم قرارات المجلس في هذه الفترة القرار الخاص بالتنسيق بين الخطط الإقتصادية للدول الاعضاء ، تنسيقاً زمنياً ، يتوحد بموجبه موعد وبداية ونهاية الخطط ، إلا أن ذلك لم يصحبه تنسيق لمحتوى الخطط الإقتصادية إلا في نطاق ضيق ، كما بدأ في هذه الفترة إقامة المشروعات المشتركة التي تسهم في انشائها دولتان أو أكثر لاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في احدى الدول ، مع تخصيص انتاج هذه المشروعات لمواجهة احتياجات البلاد التي شاركت في انشائها . ومن أهم هذه المشروعات ، انشاء خط أنابيب البترول بين الاتحاد السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر وبولندا واتفاق كل من الإتحاد السوفيتي وبولندا على اقامة صناعة الأسمدة ، وتعاون الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية على اقامة بعض الصناعات الكيماوية ، وإقامة مركز للابحاث النووية ، وآخر للابحاث الفنية والاقتصادية ، ومكتب لتنميط السلع الصناعية .

المرحلة الثالثة ١٩٦٢ حتى الآن .

تم الاتفاق بين الدول الاعضاء في هـذه الفـترة على وضـع برامج لزيادة العلاقات الإقتصادية لمواجهة الحاجات الحيوية للدول الاعضاء ، وكان هـذا يتطلب ضرورة تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، ولما كان من الصعب تحقيق هذا المبدأ إلا في أطار تخطيط مركـزى (فوق الدول) يعمل لصـالح المنطقة بأكملها ، كما يراعي مصالح الدول الاعضاء ، فقـد تقرر أن يتم التنسيق بين الخطط طويلة الأجل (١٥ ـــ ٢٠ سنة) للدول الأعضاء على أساس مبدأ تقسيم العمل ، وعلى أن تنبثق منها الخطط متوسطة الاجل ـ غـير أن صعوبة الاتفاق على وضع المعايير التي يتم على أساسها توزيـع التخصص ، شكل عقبة واجهت نشاط المجلس في هذا الشأن كما كان من الصعب أن تقبل الدول التنازل بسهولة عن جزء من سلطاتها فى التخطيط ، الى هيئة عليا ، تكون قراراتها ملزمة لجميع الأعضاء ، ولذا اضطر المجلس الى وضع قواعد تكميلية بالنسبة لبعض الفروع الانتاجية ، وذلك الى حين تحديد الاسس العلمية لمبدأ تقسيم العمل ، وايجاد التخطيط المركـزى المطلوب .

ثالثا ـــ التكامل الاقتصادى بين البلاد النامية :

اتجهت البلاد النامية في كثير من المنـاطق الى الأخذ بالتكامل الاقتصادى وانتشرت المحاولات التي تهدف الى توثيق وتدعيم العلاقات الإقتصادية بتطبيق شكل أو آخر من أشكال التكامل الاقتصادى فى كل من أمريكا اللاتينية ، وشرق وجنوب أسيا ، وفي كثير من مناطق أفريقيا ، وفى منطقة الشرق الأوسط حيث أعلنت البلاد العربية عزمها على انشاء سوق عربية مشتركة . ولعل أهم هذه التجارب هى تجربة التكامل التى تمت فى

أمريكا اللاتينيـة وقد كان وراء الجهود التي بذلت في هـذا الشـأن خلفيـة عريضة من التاريخ والثقافة المشتركة لهذه البلاد ، كما كـان للجهود التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

(Economic Commission for Latin America) دور هـام في خلق فكرة التكامل ، وتنتمي الأغلبية الكبري لبلاد أمريكا الجنوبية اما الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وأما إلى السوق المشترك لأمريكا الوسطى :

منطقة التجارة الحرة بأمريكا اللاتينية

Free Trade Erea for Latin America

أنشئت هذه المنطقة بمقتضى معاهدة (منتفديو) التي دخلت دور التنفيذ في يونيو ١٩٦٠ وهي تتكون من تسعة بلاد (حالياً احدى عشر دولة) وهذه البلاد هي : الارجنتين ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيـا ، اكوادور ، المكسيك ، باراجواى ، بيرو ، أورجواى ، فنزويلا ، بوليفيا .

وقد اكتفت هذه المعاهدة بالنص على تحقيق أولى درجات التكامل الاقتصادى وأخذت في اعتبارها ضرورة التدريج ، فنصت على أن يتم انشاء المنطقة على مراحل تستغرق ١٢ سنة ، تلغى خلالها الحواجز المانعه او المعوقة لانسياب السلع تدريجياً وتضم هذه المعـاهده أكثر من ٨٠٪ من سكان المنطقة .

ولم يغفل واضعوا الاتفاقية أختلاف الظروف بين البلاد والاعضاء من حيث مستوى النمو ، ودرجة التصنيـع ، فقررت الاتفاقية منح البلاد الاقل

تقدما فى المنطقة ، معاملة تفضيلية خاصة من حيث التخفيضات والاعفاءات الجمركية ، وإزالة القيود الكمية مع اعانتها فنياً ، وذلك خوفا من أن يؤدى تحرير التجارة داخل المنطقة الى زيادة حجم التبادل التجارى لصالح البلاد الأكثر تقدما فى المنطقة على حساب البلاد الأقل تقدما .

كما رأى واضعوا الاتفاقية أن الغاء الحواجز التجارية وغيرها من القيود ، لا يكفى لتحقيق التكامل الإقتصادى ، الذى يقوم أولا وقبل كل شيء على ضرورة القيام بتنسيق السياسات الإنتاجية للدول الأعضاء ، في اتفاقيات تكميليه تتناول المجموعات المختلفة من السلع أو القطاعات الصناعية ، وقد تم فعلا التفاوض على هذه الإتفاقيات التكميلية ، إلا أن الحكومات لم توافق إلا على اثنتين منها فقط ، كما أجريت دراسات خاصة بتنسيق التعريفات والسياسات التجارية تجاه العالم الثالث ، وكذلك أعد البنك المركزى للبلاد الاعضاء في منطقة التجارة الحرة سنة ١٩٦٥ ، نظاما للائتمان المتبادل والمقاصة الجماعية ، يتم كل شهر ، لتخفيض الاثر الناشيء عن عدم توفر الدولارات على التبادل التجارى ، وقد كان من نتائج هذه الجهود أن زادت الصادرات داخل المنطقة من ٢٩٩ مليون دولار سنة ١٩٦١ الى ٦٣٥ مليون دولار سنة ١٩٦٥ أى أن الزيادة قد بلغت أكثر من ١١٥٪ وبينما كانت هذه الصادرات لا تمثل إلا ٦٪ فقط من جملة التجارة في هذه البلاد وصلت هذه النسبة الى ١١٪ سنة ١٩٦٥ ولا يزال حوالى ٧٥٪ من هذه التجارة من المواد الاولية والمنتجات الزراعية والصيد والغابات .

كذلك من صور السياسات التجارية الاتحادات الاقتصادية والتي تهدف إدماج اقتصاديات الدول المنضمة في الاتحادات وتوجيهها توجيها يؤدي إلى زيادة الانتاج وتنمية الاستثمار وتكامل اقتصادياتها . ومن المفروض أن يترتب على الوحدة حل مشكلة ضيق الأسواق وتحقيق تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الانتاج المختلفة ، وتطبيق مبادىء تقسيم العمل الفني والوظيفي كما أنه في ظل الاتحادات الاقتصادية تصبح عملية التنمية سهلة ويسيره نسبياً . معنى ذلك أن الاتحادات تؤدي الى زيادة الدخل القومي والى زيادة قوة مركز الدولة الاقتصادي في المحيط الدولي ومن الناحية الأخرى فيجب أن نعلم وجود صعوبات ومشاكل بصدد نجاح الاتحادات الاقتصادية . فالاتحادات تواجه مشاكل اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية في دول الاتحاد مع بعضها البعض من ناحية وبينها وبين المصالح العامة والسياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، كذلك هناك المشاكل الناجمة عن اختلاف الرسوم الجمركية في الدول المنضمة الى الاتحاد ومشكلة توزيع ايرادات الجمارك بين الدول الأعضاء ثم تفاوت مستويات الضرائب وتوحيد السياسية النقدية .

الفصل السادس

مضاعف التجارة الخارجيه

يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجيه والدخل القومى . فمن ناحيــة تؤثر تغيرات الصادرات فى الدخل القومى ، فيزيد بزيادتها وينقص بنقصانها وتكون هذه الزيادة أو النقص في العادة بمقدار مضاعفة ومن ناحية أخرى يترتب على تغيرات الدخل القومي تغيرات في نفس الاتجاه في الواردات . فعندما يزيد الدخل القومي يزيد طلب الأفراد من السلع والخدمات المختلفة بما فيها السلع والخدمات الأجنبية فيزيد الاستيراد من الخارج بنسبةمعينة وعندما يقل الدخل القومي ، يقل طلب الأفراد على السلع والخدمات المختلفة بما فيها السلع والخدمات الأجنبية فيقل الاستيراد من الخارج بنسبة معينة . وتتوقف تغيرات الدخل على ما يعرف بالميل الحدي للاستيراد Manginal propensity to import ويقصد به النسبة بين زيادة أو نقص الواردات وزيادة أو نقص الدخل القومي التي أوجدتها .

وتقـوم الفكرة الأساسية في موضوع مضاعف الاستثمار على أن الاستثمار والتصدير يعتبران من العوامل الإيجابية ـ أى عوامل الإضـافة ـ التى تؤدى إلى وجود قوة شرائيه إضافيه إلى تيار الإنفاق العام فيزيد الطلب والدخل . أما الادخار والاستيراد فيعتبران من العوامل السلبية ـ أى عوامل التسرب ـ التي تؤدى الى سحب جزء من القوة الشرائيه عن تيار الإنفاق العام مما يؤدى

إلى عدم استمرار تزايد الدخل أو إلى نقصه (١) .

وفى قتصاد مغلق Closed Economy ، أى اقتصاد ليس بينه وبين العالم الخارجى معاملات تجارية ، تعتبر زيادة الاستثمار من صور الإضافة ذلك لأنه لو أنشأنا مصنعاً جديداً أو مشروعا آخر فسوف يترتب على ذلك إضافة قوة شرائية جديدة تتمثل فى إنشاء المصنع التى تتوزع بين عدد من أفراد المجتمع . فيزيد هؤلاء ـ الذين حققوا دخلا ـ من إنفاقهم على الاستهلاك طبقاً لطبيعة الميل الحدى للاستهلاك Ma-ginal propencity to Tonsume كذلك في ظل الاقتصاد المغلق يعتبر الادخار من صور التسرب Leakage إذ أنه يترتب عليه سحب قدر من القوة الشرائيه عن تيار الانفاق الكلى مما يضعف من قوة هذا التيار .

وفى اقتصاد مفتوح Opened Economy تعتبر الصادرات من عناصر الاضافة مثل الاستثمار تماما وذلك لأنه يترتب عليها إضافة قوة شرائيه جديدة إلى تيار الإنفاق النقدى الكلى ، بحيث لم تكن تضاف هذه القوة الشرائية الجديدة لولا وجود هذه الصادرات . فعندما تزيد صادرات بلد الى الخارج يحصل المصدرون على قوة شرائية جديدة تؤدى الى زيادة انفاقهم على أوجه الاستهلاك المختلفة طبقاً للميل الحدي للاستهلاك مما يؤدى إلى حدوث الزيادات المتلاحقة فى الدخل القومى . كذلك تؤدى زيادة الصادرات الى زيادة انتاج السلع التى تصدر مما يترتب عليه حدوث اضافة جديدة الى تيار الإنفاق تؤدى

---

(١) العوامل الإيجابيه هى التصدير والاستثمار والانفاق الحكومى ، أما العوامل السلبية فهى الاستيراد والادخار والضرائب .

بدورهـا الى زيادات متلاحقة من الدخل العمومى بنـاء على الميل الحـدى للاستهلاك .

وفى الاقتصاد المفتوح كـذلك ، يعتـبر الاستيراد تسربا كشـل الادخار تماما وذلك لأنه يترتب عليه عدم توجيه جزء من القـوة الشرائيـة الى تيـار الإنفاق النقدى الداخلى ، فتحبس هذه القوة الشرائية من التيار الإنفاق الوطنى مما يضعف من الزيادات اللاحقة فيه . فالاستيراد فى طبيعته يعتبر إنفاقا ولكنه انفاق منصب على سلع أجنبيه ، فهو يؤدي الى زيادة تيار الإنفاق فى الخارج أى البلد الذى يتم الاستيراد منه . وعلى ذلك فان الاستيراد بالنسبة للاقتصاد الوطنى يعتبر سحباً لقوة شرائيه من تيار الإنفاق الداخلى شأنه فى ذلك شأن الادخار تماما .

وتقوم الفكرة الأساسية فى نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئيه فى الاستثمار أو التصدير ، فان الزيادة الكليه فى الدخـل القومى لا تقتصر فقط على هذه الزيادة المبدئية بل أنه قد تحدث زيادة مضاعفة . ذلك لأن الزيادة المبدئية في الإنفاق تؤدى الى توزيـع دخول جديدة على الافراد فيزداد طلبهم على الاستهلاك مما يؤدى الى زيادة انتـاج السلع الاستهلاكية . وهذا يؤدى الى زيادة توزيـع دخول جديدة (عوائد عناصر الانتاج) على الذين أسهموا فى انتاج هذه السلع . فيزداد مقدار الدخـل الذى معهـم مما يؤدى الى تخصيصهم لجزء من هذه الزيادة للاستهلاك (تبعـاً للميل الحـدى للاستهلاك) فيزداد انتاج السلع الاستهلاكية ويزداد الدخل مرة ثانية .

وهكـذا تترتب على الزيادة المبدئيـة فى الاستثمار أو التصـدير زيادات

متتابعه في الدخل . ويلاحظ أن هذه الزيادات المتتابعة تحدث بنسب متناقصة لأن كل زيادة في الدخل يترتب عليها زيادة الاستهلاك بمقدار أقل من مقدار الزياده في الدخل نظراً لأن الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح

وهكذا يترتب على زيادة مبدئية فى الإنفاق زيادة مضاعفة في الدخل القومى ويطلق اسم « المضاعف » على النسبة بين الزيادة الكلية فى الدخـــل والزيادة المبدئية التي أحدثت هذه الزيادة الكلية .

وينطبق المضاعف أيضاً بطريقة سلبية ، فعند حدوث نقص مبدئى فى الإنفاق بسبب زيادة الادخار أو الاستيراد (وهى عوامل تسرب) فان هـذا النقص المبدئى يؤدى الى تناقص انتاج السلع الاستهلاكية وبالتبعيـة تنـاقص الدخل الموزع على المساهمين فى انتاجها (نقص عوائد الانتاج) ممـا يحقق فى النهاية نقص جديد فى الإنفاق العام .

حساب مضاعف التجارة الخارجية

أولا — فى اقتصاد مغلق :

إذا رمزنا للميل الحدي للاستهلاك بالرمز (س) وللميل الحدي الادخار بالرمز (ح) وبفرض حدوث زيادة فى الإستثمار بمقدار ١٠٠ فانه يترتب على هذه الزيادة تولد حلقات من الزيادات فى الدخل القومى ، تحدث بقيم متناقصة ويزيد مجموعها على هذه الزيادة المبدئية في الاستثمار وذلك طبقا الميل الحـدى للاستهلاك .

وتكون هذه الحلقات من الزيادات في مثالنا على الوجه التالى :

$$١٠٠ + ١٠٠س + ١٠٠س^{٢} + ١٠٠س^{٣} + ١٠٠س^{٤} + ١٠٠س^{٥}$$ الخ .

وطبقاً للمبادىء الرياضية يكون مجموع هذه السلسلة من الزيادات.

١٠٠ ($\frac{١}{١ - س}$) ، وتكون ($\frac{١}{١ - س}$) هي قيمة المضاعف.

أي المعدل الذي يبين النسبة بين تغير الدخل الكلي النهائي ومقدار الزيادة الأولية في الاستثمار التي سببت هذا التغير. أو هو القيمة التي تضرب بها في مقدار الزياده الأولية في الاستثمار للحصول على الزيادة الكلية النهائية التي تحدث في الدخل القومي بناء على هذه الزيادة الأولية في الاستثمار.

ولما كانت ١ — س = الميل الحدى للادخار، فانه يمكن التعبير عن المضاعف بالصورة الآتية : $\frac{١}{ح}$ فكأن قيمة المضاعف مساوية لمقلوب الميل الحدى للادخار.

ثانيا : في اقتصاد مفتوح

وهنا يعتبر التصدير عنصر اضافة مثل الاستثمار أما الاستيراد فيعتبر عنصر تسرب كالادخار. ويقاس هذا التسرب بالميل الحدى للاستيراد كما يقاس التسرب الناشيء عن الادخار بالميل الحدى للادخار.

وعلى ذلك إذا كانت (س) تمثل الميل الحدى للاستهلاك وتساوى مثلا $\frac{٢}{٤}$ وكانت (ح) تمثل الميل الحدى للادخار وتساوى $\frac{١}{٨}$ وكانت (ت) تمثل الميل الحدى للاستيراد ويساوى $\frac{١}{٨}$ وإذا افترضنا أن التصدير قد زاد بمقدار ١٠٠ فتعتبر هذه الزيادة اضافة أولية، يترتب عليها زيادة مضاعفة في الدخل القومى بالصورة الآتية:

$$١٠٠ + ١٠٠س + ١٠٠س^٢ + ١٠٠س^٣ + ١٠٠س^٤$$

$$= ١٠٠ \left(\frac{١}{١ - س} \right)$$

ولكن فلاحظ أن (١–س) في الاقتصاد المفتوح هي الميل الحدي للادخار + الميل الحدى للاستيراد .

وعلى ذلك تكون قيمة المضاعف هي : $\frac{١}{ح + ت}$

أى أن المضاعف يساوى حاصل قسمة الواحد الصحيح على مجموع التسرب الذى نقيسه بالميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد .

وفى المثال السابق حيث كان الميل الحدى للاستهلاك $^٣/_٤$ وحيث حدث تصدير اضافى بمقدار ١٠٠ وطبقا لصيغة المضاعف .

$$\left\{ \frac{١}{١ - س} = \frac{١}{١ - ^٣/_٤} = \frac{١}{^١/_٤} \right\}$$

فإن الدخل القومى يزيد بمقدار ٤٠٠ على أن يخصص $^٣/_٤$ هذه الزيادة الكلية للاستهلاك (٣٠٠) ويخصص الربع الأخير نصفه للادخار والنصف الباقى للاستيراد .

وعلى ذلك نصل الى أنه عند إدخال التجارة الخارجية فى حساب المضاعف تصبح قيمته هى $\frac{١}{\text{التسرب}}$ ونقيس مجموع التسرب بالميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد

للوصول الى ذالك دعنا نفترض حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات اللبنانى بسبب إقبال الأجانب على السلع الوطنية مما أدى الى زيادة قيمة صادرات لبنان بمقدار مليون ليرة .

فانتعاش الصادرات بسبب إقبال الأجانب عليها يؤدى الى تغيرات فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد القومى .

فإذا كان الميل الحدى للادخار $\frac{١}{١٠}$ والميل الحدى للاستيراد $\frac{٣}{١٠}$ فإن نسبة التسرب تكون $\frac{١}{١٠} + \frac{٣}{١٠} = \frac{٤}{١٠}$ ، ويكون المضاعف مساويا $\frac{١}{\text{التسرب}} = \frac{١}{\frac{٤}{١٠}} = ٢\frac{١}{٢}$. أى أن زيادة الصادرات بمقدار مليون ليرة تؤدى ، بعد مضى فترة معينة ، الى زيادة الدخل بمقدار $٢\frac{١}{٢}$ مليون ليرة .

وبعبارة أخرى ، فان زيادة الصادرات بمقدار مليون ليرة يؤدى إلى زيادة الواردات بمقدار $\frac{٣}{٤}$ مليون ليرة ، وهذا يدفع البلد فى طريق التوازن .

ويلاحظ أن مقدار الزيادة في المدخرات ومقدار الزيادة في الواردات لابد وأن تساوى الزيادة الأصلية في الصادرات ، ذلك أن : $\frac{١}{٤}$ مليون ليرة زيادة مدخرات + $\frac{٣}{٤}$ مليون ليرة زيادة واردات = مليون ليرة وهى الزياده المبدئية التى حدثت فى الصادرات .

ومعنى ذلك أن زيادة الصادرات بمبلغ معين تؤدى الى زيادة الدخل الكلى إلى ذلك المستوي الذي يجعل التسرب فى صورة مدخرات وواردات مساويا للزيادة المبدئية فى الصادرات ، ومن ثم فان الواردات بمفردها لا يمكن أن

تزيد بمقدار الزيادة الأصلية فى الصادرات وطالما أن نسبة معينة من الزيادة فى الدخل (أى طالما أن الميل الحدى للادخار أكبر من الصفر) فان الزيادة في الواردات لابد وأن تكون أقل من الزيادة الأولية في الصادرات . ولا تكون الزيادة في الواردات مساوية للزيادة الأولية في الصادرات إلا حيث يكون الميل الحدى للادخار مساويا للصفر . ولما كان الميل الحدى للادخار فى أى بلد من الصفر . فان التغير فى مستوى الدخل لا يكفى بذاته لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وإنما يدفع البلد في طريق التوازن .

افترضنا فيما تقدم أن الاختلال فى ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب إقبال الاجانب على السلع اللبنانية بحيث زادت صادرات لبنان مليون ليرة . ورأينا أن هذه الزيادة الأصلية فى الصادرات أدت الى زيادة فى مستوى الدخل وهذا أدى بدوره الى زيادة الواردات بقدر أقل من الزيادة الأولية في الصادرات ويصدق ذلك تماما حيث ينشأ الاختلال فىميزان المدفوعات بسبب انصراف الأجانب عن السلع اللبنانية بحيث انكمشت صادرات لبنان بمقدار مليون ليرة مثلا .

إذا كان الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد على ما قدمنا . فان نقصان الصادرات بمقدار مليون ليرة يؤدى بعد مرور فترة زمنية الى انكماش الدخل بمقدار ٢ ١/٢ مليون ليرة ، وهذا الانكماش في الدخل يستتبع انكماش فى واردات لبنان بمقدار ٣/٤ مليون ليرة مما يدفع البلد فى طريق التوازن .

وكما أن الاختلال فى ميزان المدفوعات اللبنانى قد ينشأ بسبب إقبال الأجانب على الصادرات اللبنانية أو انصرافهم عنها ، فانه ينشأ كذلك بسبب

إقبال اللبنانيين على السلع الأجنبيــة أو انصرافهم عنهـا . فلو فرضنا أن واردات لبنان بسبب شدة إقبال اللبنانيين على السلع الأجنبية ، فان هذا يعني زيادة صادرات البلاد الأخرى وهذا يؤدى إلى زيادة مستوى الدخـــل فى الخارج بمقدار يتوقف على الميل الحدى للادخار والميل الحدى للاستيراد لدى الأجانب ويتسرب جزء من الدخل الاجنبي الى السلع والخدمات اللبنانية بحيث تزيد صادرات لبنان فى هذه الحالة تبعاً لزيادة محدودة وذلك لأن التسرب فى الدخل الاجنبي يوزع على بلاد كثيرة وليس على لبنان وحدها . كذلك الحال لو أن الاختــلال فى ميزان المدفوعات قد بدأ أصلا بنقصان أصلى فى الواردات بسبب انصراف اللبنانيين عن السلع الاجنبية ، فان صادرات لبنــان تنخفض ولكن فى حدود ضيقة .

الخلاصة :

يترتب على زيادة الاستثمار والتصدير وجود قوة شرائية اضافية يترتب عليها زيادة فى الدخل . فى حين يترتب على الإدخار والاستيراد سحب قدر من القوة الشرائية مما يؤدي إلى عدم استمرار تزايد الدخل . وهكذا يترتب على الزيادة المبدئية فى الاستثمار أو التصدير زيادات متتابعة في الدخل ، إلا أنها تحـدث بنسب متناقصة نظراً لأن الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح .ويطلق اسم المضاعف على النسبة بين الزيادة الكلية من الدخل والزيادة المبدئية التى أحدثت هذه الزيادة الكلية . ورياضياً يمكن حساب المضاعف إذ أنه يساوى حاصل قسمة الواحد الصحيح على مجموع التسرب الذى نقيسه بالميل الحـدى للادخار والميل الحدى للاستيراد . ومضاعف التجارة الخارجية يدفع ميزان مدفوعات الدولة نحو التوازن . فيترتب على زيادة صـادرات دولة ما زيادة فى دخلها القومى وهذا بدوره يؤدى إلى زيادة الواردات . وعلى العكس فإن انصراف الأجانب عن السلع الوطنية يؤدى إلى انكماش الدخل الذي يستتبع نقصاً فى واردات تلك الدول مما يدفعها فى طريق التوازن .

الفصل السابع

مشاكل العالم النقديه

ومشاكل الصرف وأسس التعاون الدولى

عانت معظم دول العالم فى الفترة التالية للحرب العالمية الأخيرة من العجز المستمر فى موازين مدفوعاتها فلجأت إلى تسديده عن طريق السحب على أرصدتها من الذهب ومن الدولارات ومن أرصدتها من العملات الأجنبية (مصر والهند والعراق واستخدامها لأرصدتها من الاسترلينى). كما لجأت بعض هذه الدول إلى الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة قروض ومعونات وإعانات وغيرها[1].

ويرجع العجز فى موازين مدفوعات تلك الدول وعلى الأخص دول غرب أوربا إلى الأمور الآتية :

١ ـ نقص دخل هذه الدول من أموالها المستثمرة فى الخارج، ونقص إيراداتها من الخدمات التى تؤديها للعالم الخارجى. فالعديد من أوجه الاستثمار أغلقت أمام الأموال الأجنبية الأوربية ولم تعد الدول الآسيوية والأفريقية بحاجة إلى قدر كبير من خدمات الدول الأوربية.

٢ ـ نقص صادرات هذه الدول إلى العالم الخارجي وذلك لارتفاع أسعارها بدرجة أكثر من ارتفاع الأسعار فى دولة مثل الولايات المتحدة الامريكية ـ

---

(١) حتى الولايات المتحدة الامريكية نفسها بدأت تعانى من عجز ميزان مدفوعاتها فى الفترة الأخيرة.

من ناحية ـ ولنقص مقدرتها على التصدير نتيجة لتوجية جزء كبير من مواردها الاقتصادية نحو إصلاح ما دمرته الحرب من مصانع ومنشآت ومساكن . . الخ ولإشباع حاجتها من السلع الاستهلاكية التي ظلت محرومة منها لفترة طويلة من الناحية الأخرى .

٣ ـ تغير معامل التبادل الدولي Terms of Trade إلى غير صالح دول غرب أوربا (١) . فلقد ازدادت أسعار المنتجات الزراعية في هذه الفترة بنسبة

---

(١) يجدر أن نفرق بين معدل التبادل الإجمالي ومعدل التبادل الصافي فالأول عبارة عن $\frac{\text{كمية الصادرات}}{\text{كمية الواردات}}$ أى عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة لقاء كل وحدة تصدرها والثاني عبارة عن :

$\frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من الواردات}}$ أى قياس العلاقة بين صادرات وواردات بلد في إطار نقدي فإذا كانت مصر تصدر الأقطان وتستورد المنسوجات وإذا فرضنا أن ثمن قنطار القطن هو عشرين جنيها وأن ثمن الوحدة من المنسوجات تساوى نصف جنيه مصرى فان معدل التبادل الدولي $= \frac{٢٠٠٠}{٥٠} = ٤٠$ أى قنطار واحد من القطن يساوى ٤٠ وحدة من المنسوجات أي أننا بقسمة ثمن الوحدة من صادرات بلد ما على ثمن الوحدة من وارداته فاننا نحصل على عدد الوحدات المستوردة التي يمكن الحصول عليها مقابل كل وحدة مصدرة وفى العادة إذا ذكر معدل التبادل الدولي دون تخصيص فانه يقصد بذلك معدل التبادل الصافي .

فاقت نسبة زيادة أسعار المنتجات الصناعية(١) . ولما كانت دول غرب أوربا تتخصص في الإنتاج الصناعي وتعتمد في الحصول على نسبة كبيرة من حاجياتها من المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية على العالم الخارجي فإن ذلك أدى إلى زيادة الضغط على موازين المدفوعات لتلك الدول .

٤ ـ فقدت دول أوربا بعض المميزات النسبية في المنافسة الدولية وأصبحت الولايات المتحدة تحتكر البيع في معظم الأسواق العالمية وعلى الأخص أسواق أمريكا الجنوبية ، يرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة كبيرة بينما تناقص إنتاج دول غرب أوربا بسبب نقص مقدرتها على الإنتاج من ناحية وبسبب التحول إلى إنتاج السلع الحربية من ناحية أخرى .

ولقد بحث صندوق النقد الدولي الأحوال النقدية والاقتصادية لهذه الدول ونشر عند انعقاد المؤتمر السنوي الرابع في ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقريره الذي جاء فيه :

« يرى صندوق النقد الدولي أن على الدول التي استمر العجز في ميزانها الحسابي أن تعمل كل ما في وسعها لزيادة صادراتها وخصوصاً صادراتها لمنطقة الدولار عن طريق تخفيض بعض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب وقد يمكن تخفيض بعض أسعار الصادرات عن طريق تخفيض أسعار الصادرات

---

(١) حدث ذلك لفترة وجيزة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونتيجة للحرب الكورية إلا أن معدلات التبادل سرعان ما اتجهت إلى صالح الدول المنتجة للمنتجات الصناعية .

بالنسبة للدول الأجنبية ، التخفيض اللازم لإصلاح الاختلال في الميزان الحسابي لكثير من الدول دون تغيير سعر صرفها » . إلا أن معظم الدول الأوربية والكثير من الدول الأخرى فضلت عدم تخفيض عملتها كعلاج لمقابلة العجز في الميزان الحسابي - قبل أن تقوم انجلترا بتخفيض القيمة الخارجية للجنيه الانجليزى وذلك لأهميته في التجارة الدولية والمعاملات النقدية .

المبحث الأول

تخفيض القيمة الخارجية للعملة (١)

رأينا أن دول أوربا الغربية والعديد من الدول الأخرى عانت من ارتفاع مستويات الأسعار فيها مما أدى إلى نقص في صادراتها وبالتالي في إيراداتها من العملات الأجنبية . فلو تمكنت تلك الدول من تخفيض إنتاج السلع ، وعلى الأخص نفقات الإنتاج الخاصة بصناعات التصدير ، فإن صادراتها وبالتالي إيراداتها من العملات الأجنبية تزيد ، وهذا يساعد في علاج مشاكل ميزان مدفوعاتها .

ويعتقد الكلاسيك أنه من الممكن الوصول إلى نفس النتيجة - أى زيادة الصادرات - عن طريق تخفيض القيمه الخارجية للعملة . وذلك لأن الطلب الخارجي على السلع والخدمات له مرونة تزيد عن الوحدة . فانخفاض القيمة

---

(١) ينبغي أن نفرق بين تخفيض العملة devaluation وبين انخفاض قيمتها depreciation فالانخفاض يحدث تلقائياً أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة حيث يتم بقرار من السلطات .

الخارجية للعملة بنسبة معينة – وهذا يعني انخفاض أثمان السلع والخدمات للدولة التي قامت بالتخفيض – يؤدى إلى زيادة في الصادرات بنسبة أكبر ، أي يؤدى إلى زيادة مطلقة في إيرادات الدولة من العملات الأجنبية .

إلا أن القول بأن تخفيض القيمة يعتمد أساساً على مرونة الطلب الخارجي على الصادرات فأمر تنقصه الدقة وذلك لأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية عن مرونة الطلب الخارجي .

فنجاح سياسة التخفيض يتوقف على مرونة العرض الخارجي للصادرات ومرونة العرض الداخلي لها . كذلك يتوقف على مرونة العرض الخارجي للواردات ومرونة الطلب الداخلي عليها . فلو كان الطلب الخارجي غير مرن فلن تكون هناك زيادة في الصادرات أو في قيمتها ، وإن كان الطلب الخارجي قليل المرونة فإن الصادرات تزيد ولكن قد لا تزيد قيمتها . ولو كان العرض الداخلي للصادرات عديم المرونة أي كان هناك استحالة في زيادة الصادرات نظراً لعدم توفر عوامل الإنتاج المطلوبة مثلا – فإن كمية الصادرات لن تتأثر ، لذلك تقل قيمة الصادرات بمقدار التخفيض . أما إذا كانت مرونة العرض كبيرة فان الصادرات تزيد وقد تزيد حصيلة أثمانها بالعملات الأجنبية .

تزيد قيمة الواردات – بعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة – إذا كان الطلب المحلي – عديم المرونة أو قليلها . أما إذا كان الطلب المحلي كبير المرونة فان انخفاض القيمة الخارجية للعملة بنسبة معينة يؤدى إلى انخفاض الواردات بنسبة أكبر . وكلما كان العرض الأجنبي للواردات قليل المرونة – أي لا يمكن تعديله كلما أدى التخفيض إلى ارتفاع بنسبة أكبر في أثمان الواردات والأمر حينذاك يتوقف على مرونة الطلب المحلي وكذلك على مرونة العرض

فاذا كان الطلب عديم المرونة وكان العرض المحلى عديم المرونة كذلك فان التخفيض يؤدى الى الاضرار بالدولة أما أن كان الطلب المحلى مرناً فان التخفيض يعود بالفائدة الكبرى على الدولة .

لذلك يتعين دراسة هذه الأمور قبل الإقدام على تخفيض القيمة الخارجية للعملة .

وللتخفيض آثار اقتصادية عديدة يتعين علينا أن نستوضح أهمها :

أولا ـ ذكر الكلاسيك أن مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة التي تقوم بتخفيض عملتها تفوق الوحدة ، الا أن الأبحاث التي قام بها غيرهم مثل Hinshaw وكذلك Dr Change تدل على أن مرونة الطلب في العادة لا تزيد عن الوحدة[1] .

وعلى العموم فان الآراء مختلفة ولا يمكننا الجزم بصحة آراء الكلاسيك كما لا يمكننا الجزم بصحة ودقة الآراء المعارضة ، لذلك يتعين على كل دولة أن تدرس ظروف الطلب الخارجي قبل أن تقدم على عملية التخفيض .

---

(١) تدل الأبحاث التي قام بها نفر غير قليل من الاقتصاديين على أن المرونة بالنسبة للطلب الخارجي على مجموع صادرات دولة معينة تميل في الغالب الى أن يكون أقل من الوحدة وعلى العكس من ذلك نجد بعض الاقتصاديين المحدثين مثل Habeler يعتمدون أن تلك النتيجة ليست على درجة عالية من الدقة وأن مرونة الطلب الدولى تكون في الفترة الطويلة عالية أى أنه يؤيد ما ذكره الكلاسيك . راجع :

T. C Change. A Statistical Note on World for Export, R. S. E. May, 1948.

وكذلك العلاقات الاقتصادية الدولية للدكتور يحيى الملا ـ صفحات ١٨٣ ـ ١٨٥ .

ثانيا — يؤدي تخفيض القيمة الخارجية إلى الاضرار ببعض الطبقات كما يؤدي الى افادة البعض الآخر . فالتخفيض يؤثر فى مستويات الأسعار وبالتالى فى الدخول الحقيقية . فارتفاع أسعار الواردات ، وارتفاع أسعار الصادرات، نتيجة لما يؤديه التخفيض من زيادة فيها — يؤدى الى الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة كالموظفين وحملة السندات وأصحاب العقارات وأرباب المعاشات والاعانات ويزداد العبء الحقيقى كلما كانت مرونة الطلب لتلك الفئات على الواردات قليلة أى كلما كانت مقدرتهم على الاستغناء عن استعمال السلع المستوردة محدودة . أما حملة الأسهم وأرباب الصناعات ورجال الأعمال وعلى الأخص صناعات التصدير والمتعاملين فى ميدان التجارة الخارجية فان دخولهم تزداد بنسبة تفوق الزيادة فى نفقات المعيشة .

ثالثا — يعتقد البعض أن تخفيض القيمة الخارجية — بالرغم من أنه يؤدى الى حصول الدولة على قدر أكبر من العملات الأجنبية ، فانه كثيراً ما يؤدى الى ميل شروط التبادل الخارجي الى غير صالحها . فتخفيض القيمة الخارجية للعملة — ان لم يكن مصحوبا بانخفاض حقيقى في نفقات الانتاج نتيجة للتحسينات الفنية أو نتيجة لكبر حجم المشروع وتمتعه بوفورات خارجية وداخلية أكبر — يعنى أن الدول تتنازل على قدر أكبر من سلعها أى مجهوداتها الانتاجية — مقابل قدر أقل من السلع الأجنبية . وتميل شروط التجارة الى غير صالح الدولة بنسبة أكبر كلما كان الطلب الخارجى على صادراتها قليل المرونة . إذ لن يؤدى التخفيض في الأثمان الناجم عن تخفيض العملة الى زيادة تذكر في الطلب .

رابعا — تؤثر أنواع الصادرات والواردات على النتائج المترتبة على تخفيض

القيمة الخارجية للعملة فاذا كانت صادرات الدولة تتألف من سلع صناعية لا تتمتع في انتاجها بأية صفة احتكارية فان طلب العالم الخارجي يكون في هذه الحالة مرناً ويؤدي التخفيض في قيمة العملة الى زيادة قد تكون كبيرة في صادرات الدولة . أما اذا كان طلب العالم الخارجي غير مرن أو قليل المرونة كأن تكون صادرات الدولة مؤلفة من مواد أولية ومواد غذائية فان التخفيض لا يؤدي الى زيادة في صادرات الدولة .

خامسا — توجد عدة عوامل اذا اتبعتها الدول الاخرى فانها تؤثر على مدى نجاح وتحقيق الأغراض من التخفيض . فقد ترى الدول التي لم تقم بالتخفيض حماية انتاجها المحلي من منافسة منتجات الدولة التي قامت بتعديل صرفها الخارجي وذلك بتعديل تعريفتها الجمركية واتباع سياسة حمائية ، أو قد تحدد الدولة كمية المستورد من الدولة التي قامت بالتخفيض ، كأن تحدد الواردات منها على أساس ما كان يستورد قبل التخفيض بل في حالات عديدة يؤدي تخفيض معدل الصرف الخارجي لعملة احدى الدول الى التجاء الدول الأخرى الى سياسة معاملة المثل فتخفض هي بدورها من قيم عملاتها الخارجية. هذا التنافس التخفيضي يمنع امكانية تحسين المركز التنافسي لصادرات دولة معينة بالنسبة لباقي الأول لأن أسعار صادرات تلك الدولة مقومة بالعملات الأجنبية لم تعد رخيصة .

سادسا — كثيرا ما يؤدي التخفيض الى انتقال رؤوس الأموال بقصد الافادة من التخفيضات المرتقبة وتحقيق الأرباح . فاذا توقع الأفراد أن العملة ستخفض في المستقبل فان هذا سيؤدي الى الاسراع بتحويل النقود الوطنية الى العملات الأجنبية ويؤدي في نفس الوقت الى عدم اقبال الأجانب

على تحويل عملاتهم بل كثيراً ما يؤدى إلى تردد الأجانب فى الشراء من الدولة انتظاراً لانخفاض الأسعار المترتب على تخفيض قيمة العملة .

وفى الدولة التى تقوم بالتخفيض ترتفع أسعار الواردات وهـذا كثيراً ما يؤدى إلى زيادة ما يقوم التجار بشرائه من السلع الأجنبية ارتقاباً لارتفاع أكثر فى الأسعار فى المستقبل وهذا يؤدى إلى زيادة المدفوعات الأجنبية .

فكأن التخفيض كثيراً ما يؤدى الى نقص الصادرات ـــ لانتظار المستوردين الأجانب لانخفاض جديد ـــ وكذلك يؤدى إلى زيادة الواردات ـــ لتوقع المستوردين المحليين لإرتفاع جديد فى الأسعار .

لذلك توجد حالات عديدة يؤدى التخفيض فيها الى آثار سلبية عـــلى ميزان المدفوعات[1] .

---

(١) أدى تخفيض قيمة الدولار فى عام ١٩٣٢ إلى انقاص الفائض فى الميزان التجارى للولايات المتحدة بسبب اعراض الأجانب عن شراء السلع الأمريكية انتظاراً لهبوط جديد ـــ فتخفيض القيمة الخارجية للعملة الأمريكية لم يشجع القيام بعمليات شرائية ضخمة من الخارج ارتقاباً لانخفاض جديد فى قيمـة العملة . وبالمثل أدى تخفيض الفرنك الفرنسي فى عام ١٩٣٧ الى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أجور العمال ولحركات رؤوس الأموال ـــ المرجع السابق ص ١٩٠ ، ١٩١ .

سابعا — المفروض أن يؤدى التخفيض الى انخفاض أثمان السلع الوطنية مقومة بالعملات الأجنبية وهذا يؤدى الى زيادة الصادرات فزيادة في الايرادات من العملات الأجنبية ، إلا أن التخفيض كثيراً ما يؤدى إلى عكس ذلك فالتخفيض يؤدى الى ارتفاع أسعار الواردات . وفي الحالات التي تتألف نسبة كبيرة منها من السلع الاستهلاكية والمواد الاولية ومواد الوقود المطلوبة للصناعة فإنه يؤدي إلى ارتفاع في أجور العمال وكذلك في تكاليف الإنتاج . فكأن التخفيض كثيراً ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار عموماً فلا يشجع على التوسع في الصادرات وبالتبعية لا يترتب عليه إصلاح العجز في الميزان الحسابي . ولقد أدى التخفيض في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٢ وفي فرنسا ١٩٣٧ إلى تدهور حالة ميزان المدفوعات لأن أجور العمال ارتفعت في الدولتين ارتفاعاً كبيراً نتيجة لارتفاع نفقات المعيشة .

اسباب تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في عام ١٩٤٩ :

نظراً لأهمية الجنيه الاسترليني في المعاملات الدولية وعلاقته وتأثيره الواضح على العديد من العملات الأخرى حتى وقت قريب . فقد رأينا دراسة الأمور والأوضاع التي أدت الى تخفيض قيمته الخارجية وبالتالي الى تخفيض القيمة الخارجية لعملات أكثر من ثلاثين دولة ، على أن تتبع ذلك بدراسة الآثار التي ترتبت على التخفيض . وتتلخص الأسباب التي أدت الى تخفيض القيمة الخارجية للجنيه الاسترليني فيما يلي(١) .

---

(١) قسم الدكتور القيسوني الأسباب التي أدت بانجلترا الى تخفيض القيمة الخارجية للاسترليني الي أسباب ظهرت خلال الحرب والى أسباب

أولا – اسباب ظهرت خلال وبعد الحرب واهمها

١ – ازدياد الديون الخارجية على المملكة المتحدة نتيجـة لتمويل عمليات الحرب فلقد قبل عدد من الدول أذونات وسندات الخزانه البريطانية سدادا للنفقات التى كانت تقوم السلطات البريطانية بانفاقها فيها (المنطقة الاسترلينية). كـذلك اقترضت انجلترا مبالـغ كبـيرة من الدول الأخري وقدرت الديون المستحقة عليها حتى آخر ١٩٤٥ بمقدار ٢٦٧٦ مليون جنيـه انجليزى فى نهاية عام ١٩٤٩ كانت الأرصدة الاسترلينية المستحقة لمجموعة من الدول فى حدود أرقام ١٩٤٥ .

٢ – نقص الاستثمارات الخارجية خلال الحرب إذ اضطرت انجلـترا إلى تصفية بعض تلك الاستثـمارات سواء كانت مملوكة للحكـومة أو لرعاياها حتى تتمكن من دفع بعض إلتزاماتهـا الخارجية ، فلقـد نقصت الأصول البريطانية فى الخارج بمقـدار ١٠٠٠ مليون جنيه فى الفترة بين ١٩٢٩ ، ١٩٤٥ .

٣ – هبطت الكفاية الانتاجية الصناعية فى انجلترا بسبب قدم الآلات وعدم التمكن من استهلاكها وادخال التحسينات اللازمة . ومن الأمثلة على ذلك انخفاض الانتاجية من مناجم الفحم والمطالبة بضرورة ترشيد تلك الصنـاعة الهامة المستخدمة فى التعدين ، كذلك كانت معظـم الصناعات تعانى من سوء استعمال أدواتها وعدم القيام بصيانتها واصلاحها أدى ذلك إلى ارتفاع نفقات

ظهرت بعد الحرب وإلى أسباب حديثة راجـع مقدمة النقود والتجارة الخارجية للدكتور عبد المنعم القيسونى .

الانتاج مما أدى إلى نقص الايرادات من العملات الأجنبية فميل شروط التبادل الخارجي إلى غير صالح بريطانيا .

٤ ـ استمرار التضخم في بريطانيا في الفترة التالية للحرب . فقد أرتفعت مستويات الأسعار والأجور ولم يصحبها ارتفاع مماثل في الكفاية الإنتاجية . أدى ذلك إلى نقص في الصادرات نظرا لإرتفاع الأسعار في بريطانيا عن أسعار معظم الدول الأخرى . كما أدى هذا إلى تحويل عوامل الإنتاج من صناعات التصدير التي قل الطلب عليها إلى صناعات الاستهلاك المحلي .

٥ ـ عدم ازدياد حجم الانتاج في بريطانيا بنسبة كبيرة لضعف وقدم جهازها الانتاجي مما أدى إلى ارتفاع أثمان المنتجات البريطانية بالنسبة إلى المنتجات الأمريكية . حدث هذا في وقت كانت بريطانيا في حاجة إلى زيادة انتاجها حتى تعوض ما أصاب مقدرتها على الإنتاج والمنافسة من المنتجات الأجنبية .

٦ ـ استمرار التوسع في الانفاق على الأعمال الحربية بعد الحرب سواء في الداخل أو الخارج نتيجة للخلافات المستحكمة بين الحلفاء من ناحية ودول الكتلة الشيوعية من ناحية أخرى .

٧ ـ تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج إما في شكل استثمارات جديدة أو لتسديد ديونها لدول مثل الهند ومصر وغيرها. فالمشروعات الاستراتيجية البريطانية في الخارج مثل إنتاج البترول والنحاس وغيرها من المعادن الهامة كانت في حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة في صورة عدد وآلات ومعدات

جديدة كما طالبت الدول الدائنة بريطانيا بتحرير أرصدتها من الاسترليني التي ظلت مجمدة لفترة طويلة .

ثانيا ـ أسباب حديثة ـ ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية — ادت الى الزيادة في عجز ميزان انجلترا الحسابي

١ ـ زيادة المقدرة الانتاجية الصناعية في الدول المتخلفة اقتصاديا وعلى الاخص في إنتاج السلع الصناعية التي كانت تحصل عليها بريطانيا كما في صناعة المنسوجات مما أدى إلى نقص في الطلب على السلع البريطانية فلقد أقيمت صناعات كبيرة في تلك الدول لإنتاج السلع الاستهلاكية والمعدات والآلات وصبحت بريطانيا تتعرض لمنافسة شديدة في تصريف منتجاتها وعلى الاخص من إنتاج الصناعات في الهند واليابان وغيرها من الدول الحديثة في الصناعة لذلك تعين على بريطانيا أن تعيد النظر في صناعاتها وتعمل على تدعيمها وترشيدها حتى تتمكن من مقابلة الاوضاع الجديدة .

٢ ـ نقص طلب الولايات المتحدة على السلع البريطانية إبتداء من ١٩٤٩ نتيجة للانخفاض العام في مستويات الدخول والأسعار بالولايات المتحدة فنقص طلب الولايات المتحدة على المطاط والكاكاو والبن وغيرها من السلع التي تنتجها الامبراطورية البريطانية والتي كانت تشتريها الولايات المتحدة والتي كانت تعتبر من أهم مصادر الدولارات للمملكة المتحدة ، أثر تأثيراً على رصيد العملات الحرة لدى المملكة المتحدة

٣ ـ نقص الطلب على السلع البريطانية بسبب الاشاعات التي راجت عن احتمال تخفيض قيمة الجنيه الانجليزي، إذ أن الوضع في بريطانيا كان يقتضي التخفيض مما دعى إلى تأجيل التعامل مع انجلترا حتى تنجلي الأمور .

٤ - نقص إيرادات بريطانيا من الدولارات نتيجة لتأميم صناعة زيت البترول في ايران ونتيجة لتعديل عقود الأمتياز مع الدول الأخرى المنتجة لزيت البترول وعلى الاخص امازات ودول خليج العرب [١].

٥ - كانت انجلترا بمقتضى اتفاقية الكتلة الاسترلينية تقدم لدول المنطقة بعض ما تحتاج اليه من الدولارات .

أدت الاسباب السابقة في انجلترا و بعض دول غرب أوربا إلى إرتباك في اقتصادياتها وعجز مستديم في موازين مدفوعاتها فتقدمت تلك الدول إلى صندوق النقد الدولي مطالبة الموافقة على تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها بالنسبة للدولار فتقدمت بريطانيا يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٩ مطالبة بتخفيض القيمة الخارجية للجنيه الإنجليزى بمقدار ٣٠٫٥ ٪ وتبعها مباشرة عدة دول

---

(١) كانت صناعة البترول في ايران مملوكة لإنجلترا وكانت الحكومة البريطانية تمتلك نسبة كبيرة من أسهم شركة البترول الايرانية الانجليزية ولقد أدى التأميم إلى نقص كبير في نصيب انجلترا وزيادة نصيب الحكومة الايرانية كما أدى إلى اشتراك شركات البترول الدولية الاخرى كذلك نقص نصيب انجلترا من امتيازاتها البترولية في فنزويلا وفي العراق والكويت وقطر وغيرها كذلك نقصت ايرادات انجلترا من العملات الاجنبية نتيجة لتأميم قناة السويس ولانتشار سياسات التحرر الإقتصادى في أفريقيا وآسيا ومع ذلك فلا يجب أن يفهم من ذلك عدم أهمية الصناعة البترولية الدولية كمصدر للنقد الأجنبي لبريطانيا ، إذ أنها - بالرغم من التطورات الحديثة - مازالت تمد بريطانيا بقدر كبير من النقد الأجنبي .

أخرى (استراليا ـ كندا ـ بلجيكا ـ الدانمرك ـ مصر ـ الهند ـ العراق ـ هولندا ـ النرويج ـ اتحاد جنوب أفريقيا ـ النمسا ـ فنلندا ـ اندونسيا ـ ايطاليا ـ البرتغال ـ السويد ـ سيام ..) مطالبة بتخفيض عملاتها إما بنفس النسبة أو بنسب مقاربة فوافق صندوق النقد الدولي على تخفيض العملات الأخرى على أساس الدراسات التي قام بها عن مركز عملات الدول السابقة وبعد التأكد من ضرورة التخفيض في اصلاح شئونها الإقتصادية .

والتخفيض قد يساعد مساعدة فعالة على اصلاح الاختلال في الموازين الحسابية للدول المختلفة ويساعد في التغلب على مشكلة ندرة بعض العملات إنما يجب على الدولة التي قررته أن تقوم باجراء الخطوات اللازمة لمكافحة التضخم وزيادة الكفاية الإنتاجية في صناعاتها المختلفة . وإلا فلو سمحت لمستويات الاسعار الداخلية فيها أن ترتفع نتيجة لزيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات ونتيجة لارتفاع أثمان الواردات وبالتالي نفقة المعيشة وأجور العمال ، فأن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى الأضرار بالطبقات الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة (لأنه سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار الداخلية وإلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة)[1] .

ويجب على الدولة التي تقوم بالتخفيض أن توجه جزءا أكبر من السلع التي تنتجها نحو التصدير ، أي توجه الإستثمارات الجديدة بقدر الإمكان نحو

---

(١) راجع ماسبق وذكرناه عن الآثار الإقتصادية لتخفيض القيمة الخارجية للعملة .

صناعات التصدير حتى لا تؤدي زيادة الطلب الخارجي إلى ارتفاع في أثمانها ، ويجب على الدول التي يتوافر لديها فائض من رؤوس الأموال مثل ألمانيا الاتحادية وسويسرا وكندا أن تزيد من تصدير رؤوس الأموال إلى الدول الأجنبية التي تعاني من ندرة رؤوس الأموال، كما يتعين على الدول الدائنة أن تحافظ على دخلها الأهلي في مستوى مرتفع حتى لا يقل طلبها على السلع الأجنبية وبذلك تزيد من مشكلة العملات الأجنبيـــة لتلك الدول . كما يجب عليها أن لا تقيم العقبات والصعوبات من رسوم جمركية أو حصص استيراد أو تشدد في منح رخص الاستيراد ... الخ . امام الواردات من تلك الدول حتى تتمكن تلك المجموعة من الدول من التوسع في التصدير إليها فيزداد ما تملكه من العملات الأجنبية وعلى الأخص النادرة .

دول لم تقم بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها :

حدث أن كانت درجة التضخم في بعض الدول لاتقل عن درجة التضخم في بريطانيا بل ربما كانت تفوق نسبة التضخـــم فيها إلا أنها لم تقبل تخفيض قيمة عملاتها . ويرجع ذلك إلى أن قدراً كبيراً من إيرادات تلك الدول من العملات الاجنبية يتألف مما تدفعه الشركات الأجنبية للحـكومة والعمال المحليين أو تنفقه في شراء حاجياتها من أسواقها [1] ، فالجزء الاكبر من ايرادات ايران بالعملات الاجنبية كان يأتى مما تدفعه شركة البترول

(١) راجع المثال الذى ذكر عن ايران في البند الخاص بصدد أسعار الصرف .

الانجليزية للحكومة (نصيبها في الربح) وللعمال وفي شراء حاجياتهـا من السوق المحلى . فإذا خفضت إيران عملتها الوطنية بالنسبة إلى الاسترليني فإنهـا ستحصل على قدر أقل من الجنيهات الاسترلينية عما كانت تحصل عليـه . فإذا فرضنا أن مدفوعات شركة البترول الانجليزية الايرانية للحكومة والعمال والتجـار كانت ١٠٠ مليون جنيـه استرليني في العـام ، فإذا خفضت إيران قيمة عملتها من ١٢٧ ريالا للجنيه الاسترليني الى ١٥٠ ريالا مثلا لحصلت على مبلغ أقل من الجنيهات الاسترلينية (في ظل الصرف القديم تحصل إيران على ١٠٠ مليون جنيه و بعد التخفيض ستحصل فقط على حوالي ٨٥ مليون جنيه)

لذلك فضلت إيران عدم تخفيض القيمة الخارجية لعملتها واكتفت بتنظيم أسعار الصرف بالطريقـــة التي سبق وناقشناها وذلك حتى تكافح التضخم . (اتبعت وسيلة تعدد أسعار الصرف حتى تتمكن من تصدير بعض منتجاتهـا المرتفعة الثمن وحتى لاترتفع أسعار وارداتها الأساسية ارتفاعا ضاراً بالاقتصاد القومى فيها) .

رفع القيمة الخارجية للعملة

قامت السلطات النقديه بحكومة ألمانيا الغربية برفع أسعار التبـادل للمارك الالمانى بالنسبة للدولار الأمريكى بحوالي ٥ ٪ اعتباراً من ٦ مارس ١٩٦١ وارجعت السلطات الالمانية أسباب رفع القيمة الخارجية للمارك الالمانى بحالة الرواج القوية التي تميز بها الاقتصاد الالمانى وتعذر كبحها بوسائل متعددة (رفع الحد الادنى للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ورفع سعر الخصم) . فلقدازداد معدل الاستثمار في عام ١٩٦٠ بمقدار ٢٠ ٪ عما كان عليه في العام

السابق وازداد النشاط في سوق الاوراق المالية وانخفضت البطالة . وجملة القول أن الاقتصاد الالمانى كان ينمو بسرعة فائقة [1] . ولقد كان من نتائج الرواج في ألمانيا أن زادت صادراتها وتدفق الذهب والنقد الاجنبي عليها وزاد فائض ميزان المدفوعات بنسبة كبيرة مما دعا الدول الاخرى إلى إلقاء اللوم على أساس أنها مسئولة عن اختلال توازن المدفوعات الدولية . لذلك لجأت ألمانيا إلى رفع قيمة المارك الالمانى بنسبة ضئيلة وذلك بغرض تخفيف الضغط على الدولار الامريكى وإصلاح اختلال موازين مدفوعات بعض الدول الاخرى .

تخفيض العملة وأثره على الدخل والتوظف

تؤدى زيادة الصادرات ونقص الواردات إلى زيادة فى الدخل القومى وزيادة فى التوظف . ذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافة للدخل القومى مما يؤدى إلى زيادته وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية كما سبق ورأينا . على أن زيادة الدخل القومى عادة يصاحبها زيادة فى الانفاق على الاستهلاك والتى تكون مصحوبة بزيادة فى الاستيراد طبقاً للميل الحدى للاستيراد .

هذا ما يحدث فى الدول التي قامت بإجراء تخفيض فى قيمة عملتها الخارجية أما البلاد الأخرى التي لم تجر تخفيضاً فاننا نتوقع زيادة وارداتها من البلد الذى أجرى التخفيض وإلى نقص صادراتها مما يؤدي إلى عكس ما حدث في تلك

---

(١) راجع المجلة الاقتصادية ـ البنك المركزى ـ المجلد الأول العدد الأول عام ١٩٦١ ص ٩٥ ـ ٩٧ .

الدولة إذ يترتب على ذلك انخفاض فى الدخل والتوظف فيصاحب ذلك نقص فى الاستيراد طبقاً للميل الحدى للاستيراد .

فكأن للتخفيض فى هذه الحالة أثرين متعارضين :

أولا ــ أثر الثمن : فتزيد صادرات البلد الذى أجرى التخفيض على أثر انخفاض قيمة عملته الخارجية . إلا أن هناك أثر الدخل فى البلاد الأخرى ، إذ أنه يترتب على نقص الدخول فى البلاد الأخرى نقص استيرادها من البلد الذى أجرى التخفيض فتقل صادرات البلد نتيجة لنقص الدخل فى هذه البلاد .

ثانياً ــ أثر الثمن على الاستيراد : تنقص واردات البلد الذى أجرى التخفيض نتيجة لإرتفاع سعر العملة الأجنبية بسبب التخفيض ، ولكن هناك أثر الدخل فى هذا البلد ، حيث من المتوقع زيادة وارداته من العالم الخارجى على أثر زيادة الدخل فيه .

وعلى ذلك يمكننا أن نصل من هذا التحليل الى نتيجتين على جانب من الأهمية هما :

أولا ــ أن تحسن وضع ميزان المدفوعات بسبب أثر الثمن يضعف منه نقص صادرات البلد الى العالم الخارجى وزيادة وارداته وذلك بسبب أثر الدخل .

ثانياً ـ أن أثر الدخل قـد يقضى على التحسن فى ميزان المدفوعات الناشيء عن أثر الثمـن بحيث أن التحسن فى ميزان المدفوعات النسى الذي يظهر أثر التخفيض في قيمة العملة في البداية بسبب أثر الثمن لا يلبث أن يقضي عليه نقص الصادرات وزيادة الواردات بسبب أثر الدخـل فيعـود الاختلال من جديد للميزان .

المبحث الثانى

مستقبل التجارة الدولية

زاد معدل التجارة الدولى لكل نسمة من السكان فى القرن التاسع عشر . ويمكن الحصول على أرقام تمثل معدلات التجارة الدولية في الدول المختلفة عن طريق جمع قيم الصادرات والواردات للدول في سنة ما وقسمتها على عدد السكان فيمثل الناتج معدل التجارة لكل شخص فى هذه الدوله . وبمقارنة هذه الأرقام منذ أوائل القرن التاسع عشر (ويمكن ادخال بعض تعديلات على الأرقام حتى تصبح صالحة للمقارنة) نجد أن التجارة الدولية عن كل نسمة ازدادت كثيراً منذ عام ١٨٠٠ . ويرجع ذلك إلى عدة أمور لعل أهمها جميعاً الانخفاض الكبير فى نفقات النقل . فلقد تميزت تلك الفترة بانتشار السكك الحديدية والتوسع في استعمال البخار فى السفن وفي وسائل المواصلات المختلفة . أضف إلى ذلك زيادة الانتاج الزراعي والصناعى وهجرة رؤوس الاموال والعمال من غرب أوربا إلىالدول الحديثة نسبياً Region of Recent Settlement مثل دول الامريكتين واستراليا وإلى الدول القديمة مثل الهند ومصر والعراق ودول أفريقيا وآسيا الاخرى ، وإلىوفرة ورخص الانتاج وهذا أدى إلى زيادة كبيرة فى معدلات التجارة الدولية . إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا وفى الفترة التالية للحرب العالميه الاولى دخل العالم فترة جديدة فلم تزد التجارة الخارجية بنفس نسب الزيادة السابقة بالنسبة إلى نمو الانتاج . فبالرغم من استمرار الزيادة في الانتاج بعد عام ١٩١٤ فان معامل

التجارة الخارجية لم يزد بنفس النسبة . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها : استمرار الدول خطر الحرب في أفق السياسة الدولية هذا بالإضافة إلى الحروب التي وقعت فعلا مثل الحرب الصينية والحرب الأهلية الأسبانية وحرب الحبشة التي أدت إلى بعث سياسات الأكتفاء الذاتي من جديد فوجدت الدول الزراعية الفرصة سانحة لتنمية الصناعة وحمايتها بالضرائب وبمنحها الإعانات كما قامت بالاشراف على التجارة الخارجية عن طريق فرض نظام الحصص وتنظيم الاستيراد وتدخلت في شئون الانتاج برسم مشروعات انتاجية لها أهداف محددة . ومن الناحية الأخرى فإن الدول الصناعية مثل بريطانيا وألمانيا بدأت تشجع قيام الزراعة بشتى الوسائل عن طريق منح اعانات للمنتجين الزراعيين ورفع أثمان المنتجات الزراعية بل أصبحنا نرى الدول الصناعية تصدر بعض المنتجات الزراعية لأتباعها سياسات تجارية مشروعة أو غير مشروعة .

كذلك تعرض الاقتصاد العالمي في الفترة بين الحربين لأكبر كساد عالمي . فلجأت الدول المختلفة إلى زيادة الضرائب الجمركية بشتى أنواعها وذلك بغرض حماية المنتجين . كما تعرض العالم خلال هذه الفترة لإضطرابات نقدية عديدة أدت إلى خروج معظم الدول عن نظام الذهب بأشكاله المختلفة وأتبعت الأنظمة النقدية الموجهة كما طبقت الدول نظام مراقبة الصرف وقيدت الواردات تقييدا مباشراً عن طريق نظام الحصص . كل هذا أدى إلى انخفاض نسبي في معدل نمو التجارة الدولية فالدول الزراعية أصبحت تحمي انتاجها الصناعي والدول الصناعية تحمي انتاجها الزراعي وكل دولة تحاول تحقيق الأكتفاء الذاتي بالطرق المختلفة .

وتوضح الأرقام التالية تجارة العالم منذ أواخر القرن الماضي وتطورها حتى فترة قريبة[1] .

تجارة العالم في السلع

المتوسط السنوى		الصادرات	الواردات
		(بليون دولار)	
١٨٧٦ — ١٨٨٠		٦	٧
١٨٩٦ — ١٩٠٠		٨ر٧	٩ر٨
١٩١١ - ١٩١٤		١٨ر٣	١٩ر٩
١٩٢٦ — ١٩٢٩		٢١ر٦	٣٤ر٣
١٩٣٦ — ١٩٣٨		٢٢ر٥	٢٤ر٨
١٩٥٣ — ١٩٥٥	(دول الكتلة الشيوعية)	٧٧ر٨	٨٢ر٩

ودون أن تعدل الأرقام الموضحة في الجدول السابق بقيمة النقود فلمس

---

(١) يذكر الأستاذ Yates العديد من الصعاب المتعلقة بالوصول إلى أرقام تمثل تجارة العالم الخارجية في السلع. فهناك الصعاب الخاصة بالحدود الجغرافية وتغيرها على مر السنين وعلى الأخص في الفترات الاخيرة ، والصعاب المتعلقة بالاتفاق على مفهوم معين لصادرات وواردات السلع ، والصعاب المتصلة باختلاف مواعيد بدء وانتهاء العام بالنسبة لبعض الدول وتلك المتعلقة بتقييم =

زيادة التجارة الدولية بصفة مستمرة فيما عدا فترة الثلاثينات حيث تدهورت التجارة . ويمثل الفرق بين الأرقام الخاصة بالصادرات والواردات قيمة ما تحملته السلع من نفقات في نقلها والتأمين عليها . ولا شك أن تعديل تلك الأرقام بما يجعلها صالحة للمقارنة سيغير تماماً منها ويوضح الاتجاهات الحقيقية في التجارة الخارجية .

كل هذا دعى الدول فى فترة الحرب العالمية الأخيرة إلى العمل نحو تحقيق التعاون الدولى فى شئون النقد والمال فاجتمع ممثلو عدد كبير من دول العالم فى مؤتمر برتن وودز ، وطالب عدد كبير من الدول إلى ضرورة العمل على نمو التبادل الدولى فعقد لذلك مؤتمر التجارة الدولية فى هافانا عاصمة كوبا عن هذا الاجتماع فكرة تكوين منظمة التجارة الدولية International TradeITO Orginization وكان المفروض أن تصبح هذه المؤسسة تابعة لهيئة الأمم شأنها شأن المنظمات الأخرى (صندوق النقد الدولى وبنك الإنشاء والتعمير وغيرها) إلا أن هذه الفكرة لم تتحقق . ولقد دعا المؤتمر الدول المختلفة إلى نبذ أساليب تحديد التجارة الدولية ودعاهم إلى العمل على التوسع فى التبادل وتهيئة الجو لسياسة حرية التجارة إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق بل تمادت وتبارت الدول فى القيود على التجارة الخارجية .

= صادرات كل دولة على أساس عمله معينة ، هذا بالاضافة إلى عدم توفر أرقام الصادرات والواردات فى العديد من الدول . وعلى ذلك يتعين اعتبار الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية على أنها توضح الاتجاه العام لها .

R. Lsmartine Yates, Forty years of Foreign Trade, p. 34-30.

وتدل القرائن المختلفة في الوقت الحالي على أن التجارة الدولية لن تميل إلى الزيادة في المستقبل لأن التطورات الحديثة في الجهاز الإنتاجي يسرت على الدول إنتاج العديد من السلع محلياً بدلا من استيرادها من الخارج . ففي القرن الماضي كانت الآلات تعتمد على الفحم في توليد القوى المحركة أما في الوقت الحالي فأصبح في مقدور الدول المتخلفة أن تحصل على القوى المحركة من زيت البترول أو من مساقط المياه وربما تستخدم في المستقبل الطاقة الذرية على نطاق واسع في الاستعمالات التجارية . وبعد أن كانت الصناعات مركزة في مناطق الفحم أصبحت توجد في عدد كبير من الدول المختلفة التي بها زيت بترول أو قوى محركة أو التي تستطيع الحصول على تلك المنتجات من الدول القريبة (زيت البترول يسهل نقله عن الفحم ، يمكن أن نكرر القول بصدد صناعة المطاط الطبيعي قديما فأصبحت تعتمد على مواد كيماوية أخرى) . فلم يعد هنـــاك مواطن تقليدية للصناعة بل أصبح في الإمكان قيام العديد من الصناعات في أي مكان .

أدت التطورات والتحسينات التي أدخلت على وسائل النقل البري والبحري في القرن الماضي إلى الزيادة في معدل التجارة الدولية . أما في القرن الحالي فإن التحسينات تكاد تكون قاصرة على وسائل النقل الجوي . وإلى الآن نجد أن معظم التقلبات بطريق الجو تنحصر في السلع الثمينة والمستحضرات الطبية والذهب وبعض السلع المعرضة للتلف كاللحوم الطازجة والزهور وغيرها أي أن النقل الجوي لم يؤد حتى الوقت الحالي إلى زيادة

ملموسة في معدل التبادل الدولي كذلك نلاحظ أن من الأسباب الهامة في معدل التبادل الدولي في القرن التاسع عشر زيادة طلب أوربا على المنتجات الزراعية . وفي الوقت الحالي نظراً لأن معدل النمو في سكان أوربا يميل إلى التناقص (نسبة الزيادة في السكان في دول أوربا تميل إلى التناقص) فإن طلب أوربا على المنتجات الزراعية ينتظر أن يميل إلى التناقص ، ومن المتوقع أن يقل التبادل فيها نتيجة لإرتفاع مستويات المعيشة في دول غرب أوربا والولايات المتحدة لأن هذا يؤدى الى نقص في طلب تلك الدول على بعض المنتجات الزراعية ولو أنه لن يؤدى الى نقص في معدل التجارة للدول النامية حيث سيزداد طلب تلك الدول على السلع الرأسمالية مثل العدد والآلات والصلب والحديد والسلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات والبارادات وأجهزة التكييف والتسجيل والتصوير وغيرها والتي أصبح استهلاكها معبراً عن التقدم الحضاري .

الخلاصة

عانت معظم دول العالم ، وعلى الاخص دول غرب أوربا ، في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية من العجز الدائم في موازين مدفوعاتها ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها ارتفاع مستويات أسعارها مما أدى إلى نقص صادراتها ومنها نقص ايراداتها من استثماراتها وخدماتها للعالم الخارجي وكذلك لميل معدل التبادل الدولي إلي غير صالحها ولمنافسة المنتجات الأمريكية التي غزت العديد من الأسواق التقليدية لدول غرب أوربا ولقد استجابت تلك الدول إلي مشورة صندوق النقد الدولي الذي نصحها بضرورة تخفيض القيمة الخارجية لعملتها . إلا أن معظم الدول الأوربية والعديد

من الدول الأخرى رأت عدم تخفيض عملتها قبل أن تقوم المملكة المتحدة بتخفيض القيمة الخارجية للاسترليني وذلك لأهميته في المعاملات النقدية الدولية . ولقد واجهت بريطانيا أسباباً عديدة دعتها إلى ضرورة تخفيض عملتها الخارجية ، منها نقص ايراداتها من استثماراتها الخارجية وهبوط الكفاية الانتاجية الصناعية ومنها زيادة التزاماتها قبل العالم الخارجي لأعباء الحرب ، ومنها ارتفاع أسعارها وعدم زيادة حجم انتاجها والاستمرار في الانفاق على الاعمال العسكرية ، ومن ناحية ثانية فإن طلب الولايات المتحدة الامريكية نقص على السلع والخدمات البريطانية وكذلك نقص طلب الدول النامية اقتصاديا نتيجة لزيادة مقدرتها الانتاجية ولسياستها التجارية الحامية وكذلك لسياستها الاستقلالية .

لذلك قامت انجلترا وبعض دول غرب أوروبا والعديد من الدول التابعة الاخرى في سبتمبر ١٩٤٩ بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها . والمفروض أن يترتب على التخفيض زيادة في طلب الدول الاجنبية على سلع وخدمات الدولة التي قامت بالتخفيض وكذلك نقص في طلبها على السلع والخدمات الاجنبيه إلا أنه يتعين على تلك الدول أن تقوم بإجراء الخطوات اللازمة لمكافحة التضخم ، وأن تعمل على زيادة الكفاية الإنتاجية في صناعاتها ، كما يتعين على تلك الدول أن توجه جزء أكبر من انتاجها نحو التصدير .

ويترتب على تخفيض العملة زيادة في حصيلة الصادرات وهذا يؤدي إلى زياده الدخل وزيادة في التوظف . إلا أن زيادة الدخل القومي يصاحبها زيادة

في الانفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد. وعموما يمكن القول أن تحسن وضع ميزان المدفوعات بسبب أثر الثمن يضعف منه نقص صادرات البلد إلى العالم الخارجي وزيادة وارداته بسبب أثر الدخل . فالتحسن النسبي في ميزان المدفوعات الناجم عن تخفيض القيمة الخارجية بسبب أثر الثمن لا يلبث أن يقضي عليه نقص الصادرات وزيادة الواردات بسبب أثر الدخل فيعود الاختلال من جديد الى ميزان المدفوعات ..

الفصل الثامن

التعاون الاقتصادى الدولى

مقــــدمة

عانت دول العالم في الفترة بين الحربين العالميتين الاخيرتين من مشاكل عديدة أدت إلى استحالة قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية. فكانت هناك المشاكل النقدية والمالية وعلى رأسها مشاكل الصرف الخارجي ومغالاة بعض الدول في تقييد وارداتها وهي في نفس الوقت تعمل بكافة امكانياتها على تشجيع صادراتها هذا بالاضافة إلى مشاكل الصرف الخارجي والمشاكل الخاصة بانتقال رؤوس الاموال ومشاكل التنمية الاقتصادية وهكذا لذلك اتفق عدد كبير من الدول على ضرورة العمل على توفير الاستقرار النقدي والاقتصادي. فاجتمع ممثلو ٤٤ دولة من دول العالم في يوليو ١٩٤٤ في مؤتمر « بريتون وودز Bretten Woods » بالولايات المتحدة الامريكية واستقر الرأي على إنشاء منظمتين الاولى « صندوق النقد الدولى International Monetary Fund » حيث يتخصص الصنـدوق في المسائل النقدية الدولية ويعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي. والثانية « البنك الدولي للإنشاء والتعمير ». ويعمل البنك على إعادة بناء البلاد

التي خربتها الحرب وتقديم القروض للدول المتخلفة اقتصادياً[1] .

المبحث الاول

صندوق النقد الدولي

اجتمع ممثلو ٤٤ دولة في أول يوليو عام ١٩٤٤ في برتن وودز بالولايات المتحدة كما سبق ورأينا ، وناقش المجتمعون مشروعين ، الأول انجليزي وعرف باسم مشروع كينز والثاني أمريكي وعرف باسم مشروع هوايت[2] . ولقد وافق المجتمعون في ٢٢ يوليو من نفس العام على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

وفي أواخر عام ١٩٥٤ اكتسبت الاتفاقيتان قوتهما القانونية وبدأ الصندوق

---

(١) في مؤتمر برتن وودز تم الاتفاق على انشاء صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية والغرض من المؤسسة الأولى تحرير المبادلات من القيود النقدية ويختص الصندوق في الامور المالية أما منظمة التجارة الدولية فتتلخص مهمتها في وضع واقتراح السياسات التجارية المؤدية إلى حرية التجارة الدولية — التي اجتمعت في هافانا عاصمة كوبا في عامي ١٩٤٧/١٩٤٨ والتي وضعت ميثاق هافانا والتي لم يكتب لها النجاح ، ولقد اتفقت مجموعة من الدول ووقعت الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية في ١٩٤٧ والمعروفة باسم Gatt والتي بمقتضاها اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية بينهما . أنظر الدكتور محمد زكي شافعي — المرجع السابق الذكر ص ٢٠٢ — ٢٠٤ .

(٢) أنظر الدكتور يحيى الملا . المرجع السابق الذكر ص ٢٨٠ — ٢٩٨ لتفهم مشروع كينز .

فى مزاولة نشاطه إبتداء من مارس عام ١٩٤٧ . والغرض الأساسي من الصندوق هو إنشاء نظام نقدى دولى يتميز بالثبات وفى نفس الوقت بالمرونة فالنظام الذهبي الدولى الذى كان سائدا حتى الحرب العالمية الأولى والذى عادت إليه دول العالم فى الفترة السابقة الكساد العالمى ، فى ظله تكون أسعار الصرف ثابتة مما يؤدى إلى استقرار فى التبادل وحرية فى التحويل إلا أنه نظام جامد .

فالدولة التى يصاب ميزانها الحسابى بعجز — فى ظل نظام الذهب — عليها أن تتبع سياسات انكماشية تؤدى الى احداث البطالة والكساد ، والدول التى اتبعت نظام الذهب فى الفترة الأخيرة رأت ضرورة اتباع سياسات تجارية ووضعت قيودا عديدة على حرية التجارة حتى تحافظ على سلامة نقدها وعلى توازن ميزانها مما حال دون فاعلية النظام الذهبي[1].

وتتلخص أغراض صندوق النقد الدولى فى تحقيق الاستقرار النقدى الدولى وفى تحقيق التوازن فى موازين مدفوعات الدول ، وفى التخلص من أساليب الرقابة والتحديد الصرفى التى تعوق التبادل الخارجى وفى تقديم القروض للدول لمساعدتها فى التغلب على مشاكل الدفع الخارجي[2].

وهى كما ذكرها — الدكتور محمد زكي شافعى — تتلخص فيما يلى[3].

---

(١) راجع دروس فى الاقتصاد الدولى للدكتور عبد المنعم البيه ص ١٠٤ — ١٠٦ .

(٢) أنظر الدكتور يحيى الملا — المرجع السابق ذكره ص ٢٩٩ — ٣٠٠

(٣) أنظر الدكتور محمد زكي شافعى — المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٠٧ — ٢٠٨ نقلا عن المادة الأولى من إتفاقية صندوق النقد الدولى .

١ ـــ تشجيع التعاون النقدى الدولى عن طريق ايجاد مؤسسة دولية تسعى دائما إلى حل المشاكل الدولية .

٢ ـــ العمل على النمو المتوازن فى التبادل وما يؤديه من زيادة فى الدخل والتشغيل .

٣ ـــ العمل على تحقيق الثبات فى أسعار الصرف وتجنب سياسات تخفيض أسعار الصرف .

٤ ـــ العمل على وضع نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية بين الأعضاء .

٥ ـــ جعل موارد الصندوق فى متناول الأعضاء لمساعدتها فى التغلب على المصاعب التى تقابلها فى تحقيق التوازن المطلوب فى ميزان مدفوعاتها ولكن بشروط معينة وبمقتضى ضمانات كافية .

٦ ـــ العمل على تقصير أمد الاختلال فى موازين المدفوعات للدول الأعضاء .

فكأن صندوق النقد الدولى يسعى الى تحقيق الاستقرار الدولى عن طريق تثبيت أسعار الصرف وتسهيل عملية التحويل وتسديد العجز فى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق قيام مؤسسة دائمة تعمل متعاونة مع الأعضاء ـــ على تحقيق تلك الأهداف .

ويتألف الصندوق من مجلس المحافظين ـــ وهو بمثابة الجمعية العمومية ـــ

الذي يتكون من محافظ ونائب يعينهما كل عضو ويقوم برسم السياسة العامة للصندوق على أن يترك تنفيذها لهيئة أخرى[٢].

أما مجلس الادارة — أو مجلس المديرين — فهو الادارة التنفيذية للصندوق ويتكون من ستة عشر عضوا (خمسة يمثلون الدول الكبرى — عضوان عن دول أمريكا اللاتينية وتسعة عن الدول الاخرى). ويتكون رأس مال الصندوق من الحصص التي اكتتبت بها الدول الاعضاء والتي قامت هيئة الصندوق بتحديدها[٢] ويقوم العضو بدفع جزء من حصته بالذهب والجزء الباقي بعملته الاهلية. فيجب أن يقدم كل عضو ما يساوى ٢٥٪ من حصته أو ١٠٪ مما يمتلك رسمياً من ذهب ومن الدولارات الامريكية وللعضو الحق في اختيار أى المبلغين. ويقدم الباقي بعملته في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزى أو فى شكل أذونات خزانة لا تغل فائدة — وتعتبر الحصة على درجة بالغة من الاهمية من ناحيتين:

أ — فالحصة تحدد أصوات الدولة في الصندوق فقد اتفق على أن

---

(١) ذكرنا أن لكل دولة الحق فى تعيين محافظ ونائب ومنهم يتكون مجلس المحافظين فكأن عدد المحافظين يكون على قدر دول الاعضاء — وفى العادة يجتمع مجلس المحافظين مرة سنويا وينظر فى السياسة العليا وفى قبول الأعضاء الجدد فى اعادة النظر في الحصص وغيرها من الامور الهامة.

(٢) بلغ رأس مال الصندوق فى عام ١٩٥٦ طبقا لتقريره السنوى حوالى ٨٧٠٠ مليون دولار — منها ١٨١١ مليوناً أرصدة ذهبية — ١٧٣٧ مليوناً بدولارات الأمريكية والباقي بالعملات الاهلية — أنظر:

International Monetary Fund, Annual Report, 1956

يكون لكل عضو ٢٥٠ صوتا بالإضافة الى صوت واحد عن كل ١٠٠٫٠٠٠ دولار وعلى ذلك تمتعت الدول الخمس صاحبة الحصص الكبرى بأكثر من ٥٥٪ من جملة الأصوات كما يتضح من البيان التالي :

حصص وأصوات الدول الخمس الكبرى

الدولة	الحصة فى الصندوق (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية فى رأس المال	عدد الاصوات
الولايات المتحدة الامريكية	٢٧٥٠	٢٧٫٢	٢٧٧٥٠
المملكة المتحدة	١٣٠٠	١٢٫٩٩	١٣٢٥٠
الصين (الوطنية)	٥٥٠	٥٫٦٣	٥٧٥٠
فرنسا	٥٢٥	٥٫٣٩	٥٥٠٠
الهند	٤٠٠	٤٫١٧	٤٢٥٠

ولذلك فإن هذه الدول كانت عند قيام الصندوق تملك الأغلبية في الأصوات وتستطيع أن توجه الصندوق للسياسة التي تراها .

ب — كذلك على أساس الحصة تتحدد المساعدات التي تحصل عليها الدول الأعضاء من الصندوق . فاذا احتاجت دولة إلى دولارات لاصلاح عجز فى ميزان مدفوعاتها وأقر الصندوق حاجة الدولة إلى تلك الدولارات فان الدولة لا تستطيع أن تحصل على أكثر من ٢٥٪ من حصتها فى الصندوق فى عام واحد ومقابل حصولها على تلك الدولارات يتعين عليها أن تضع تحت تصرف الصندوق ما يوازي هذا القرض بعملتها الوطنية ولا تستطيع الدولة التمتع

بهذا الحق إلا لفترة خمس سنوات . ولتوضيح عملية الإقراض نورد المثال التالي :

كانت حصة الباكستان فى صندوق النقد الدولى ١٠٠ مليون دولار . والمفروض أن تكون دفعت منها ٢٥ مليونا - بالذهب أو الدولارات الأمريكية والباقي وقدره ٧٥ مليوناً قامت بدفعه بعملتها الأهلية : فإذا احتاجت الباكستان إلى قرض لإصلاح خلل فى ميزان مدفوعاتها ، وأن الصندوق أقر مساعدتها ، وإذا فرضنا أن هذا الخلل أستمر لعدة أعوام فإن الباكستان تستطيع أن تحصل على المساعدات التاليه :

في العام الأول والثاني تحصل سنوياً على ٢٥ مليون دولار أمريكي على أن تضع تحت تصرف الصندوق سنوياً ما يقابل ٢٥ مليون دولار بالروبيات .

في العام الثالث والرابع تحصل سنوياً على ٢٥ مليون دولار أمريكي على أن تضع تحت تصرف الصندوق سنوياً ما يقابل ٢٥ مليون دولار بالروبيات .

فى العام الخامس تحصل على ٢٥ مليون دولار أمريكى على أن تضع تحت تصرف الصندوق ما يقابل ٢٥ مليون دولار بالروبيات .

وبذلك يكون تحت تصرف الصندوق ٢٠٠ مليون دولار بالروبيات الباكستانية مقابل شرائها لمبلغ ١٢٥ مليون دولار . أى أن الأموال المتراكمة لدى الصندوق يجب ألا تزيد عن ٢٠٠ ٪ من حصة العضو . أما عن المساعدات إلى الدولة فيجب ألا تزيد عن حصة الدولة زائداً ٢٥ ٪ التي دفعت بالذهب أو بالدولارات الأمريكية .

يلتزم الأعضاء باخطار الصندوق بالقيمة الأساسية لعملاتها على أنه يجب موافقة الصندوق على تلك القيمة المختاره وإلا حرمت الدولة من مساعدته . ويسمح للصندوق بتغيير قيمة عملته فى حدود ١٠ ٪ من القيمة الاساسية دون حاجة إلى موافقة الصندوق . وإذا أراد العضو أن يعدل قيمة عملته مرة أخرى فيتعين الحصول على موافقة الصندوق . وتتوافر المرونة فى أسعار الصرف عن طريقين : الأول بتقديم المساعدات للدولة حتى تواجه المشاكل فى ميزان مدفوعاتها (١) ، الثانى بالسماح للدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها بالدرجة التي تؤدى إلى إصلاح شئونها الاقتصاديه الدولية . ويعترض البعض على الصندوق ذاكرين أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة - خلاف التخفيض الأول وفى حدود ١٠ ٪ من القيمة الأساسية - يتعين أن يكون بموافقة الصندوق.

ولما كانت الولايات المتحدة تتمتع بأغلبية ملحوظة فان التخفيض فى الحقيقة لن يتم دون موافقتها (٢) . كذلك ينتقد البعض الصندوق من ناحية أنه يعمل

---

(١) والصندوق يتوقف عن مساعدة الدولة - أى عن تقديم القروض - إذا تبين أن الدوله لا تحسن أستخدام تلك المساعدات - كأن تنفق الدولارات فى شراء السلع الاستهلاكيه أو السلع الترفيهية الأجنبيه أو فى المغالاة فى الانفاق على التسليح وهكذا - أما إذا لم تؤد المساعدات إلى اصلاح ميزان مدفوعاتها فيتعين على الصندوق أن يقوم بدراسة واسعة عن إقتصادبات الدوله وكثيراً ماينصح بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها - أنظر الدكتور عبد المنعم البيه المرجع السابق الإشارة إليه ص ١٣٩ .

(٢) أنظر الدكتور محمد زكى شافعى - المرجع السابق ذكره ص ٢١١ .

على ثبات أسعار الصرف دون أن يكون له سلطة في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء التي تهدف إلى تحقيق مستوى عال من التوظف والدخل التي ترمي إلى تنمية موامل الإنتاج للدول الأعضاء.

وإذا قامت الدوله بتخفيض قيمة عملتها ـ بموافقه الصندوق ـ فانه يتعين عليها أن تعيد قيمه ذهبها أو دولاراتها التي ساهمت بها في الصندوق إلى ماكانت عليه أي يتعين عليها أن تقدم للصندوق أو تضع تحت تصرفه قدر أكبر من عملتها الوطنية.

الصندوق وقيود الصرف

من أهداف الصندوق الرئيسية القضاء على قيود الصرف وتسهيل عمليات التحويل مما يؤدي إلى نمو التبادل الدولي إلا أن الإتفاقية رأت الإبقاء على بعض قيود الصرف خلال فترة الانتقال التي حددتها بخمس سنوات فاذا إنقضت تلك الفترة فيجب على الصندوق أن يتباحث سنويا مع الدول التي تحول دون اتباع سياسة حرية الصرف. فاذا أصرت الدوله على الابقاء على تلك القيود جاز للصندوق أن يطلب من تلك الدوله الانسحاب من الاتفاقية. ومع ذلك ظلت معظم الدول المنضمة إلى الاتفاقية تتبع قيود الصرف لفترة طويله ومازالت العديد من العملات غير قابلة للتحويل ومع ذلك لم يطلب من أي عضو الانسحاب من الاتفاقية. يرجع ذلك إلى أن الصندوق لم يتمسكن من مساعدة الدول على علاج ميزان مدفوعاتها ولذلك لم يشأ أن يتورط في الطلب من بعضها على الانسحاب.

كذلك رأت الإتفاقية الإبقاء على قيود الصرف في حالة نقص رصيد الصندوق من بعض العملات، في هذه الحالة يحق للدول الأعضاء فرض

قيود الصرف على تلك العملة لأن مصادر الصندوق منها أضحت قليلة ولم يعد بقادر عن تزويد الأعضاء بحاجتهم منها.

فالأصل اذن أن الدول الاعضاء يجب أن تمتنع عن فرض قيود الصرف ومع ذلك فان الصندوق رأى الابقاء عليها خلال فترة الانتقال التى حددت بخمس سنوات إلا أنها فى الحقيقة أكبر من ذلك. كما رأى الابقاء عليها فى حالات العملات النادرة وعلى رأسها الدولار.

نقد صندوق النقد الدولى

من المآثر التي يتعين أن نذكرها عن الصندوق هو أنه يعتبر بداية طيبة للتعاون فى الشئون النقدية الدولية. وأن فى وجوده حل ودراسة للعديد من المشكلات النقدية التى تواجه العالم فى فترة عصيبة. وكذلك فان الصندوق تمكن من تقديم العديد من المساعدات للدول الاعضاء لعلاج مشاكل ميزان المدفوعات المؤقتة أو الموسمية. إلا أن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى صندوق النقد الدولى نلخصها فيما يلى:

١ ـ لايقدم الصندوق المساعدات للدول الاعضاء إلا لعلاج العجز المؤقت أو العجز الموسمى فى الميزان الحسابي: فالصندوق لايقدم المساعدات لمواجهة اختلال أساسى فى الميزان أو لاغراض الانعاش والتعمير التي كانت ضرورية فى أول عهده [١]. وكذلك لايجوز استعمال موارد الصندوق لمواجهة الحركات الواسعة النطاق لرؤوس الاموال [٢].

---

(١) يرى الصندوق أن علاج الاختلال الاساسى فى الميزان يكون عن طريق تخفيض قيمة العملة.

(٢) يرى الصندوق أن علاج حركات رؤوس الاموال الواسعة يكون عن طريق الرقابة على الصرف.

فكان الصندوق لايقدم المساعدات إلا فى حالة واحدة ــ وهى العجــز المؤقت فى الميزان .

٢ ــ لايجوز للعضو أن يستخدم موارد الصندوق إلا لفترة قصيرة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات . ومع ذلك فان الصندوق لايجبر الأعضاء على سداد قروضهم إلا إذا زادت احتياطياتهم من الذهب والعملات الأجنبية عن حـد معين . وكلما طالت فترة القروض كلما زادت الفائدة إلى أن تصل إلى ٣ ٪ ، عندئذ يجب على الصندوق أن يتشاور مع العضو فى ضرورة سداد القروض ــ فاذا لم يقم بالسداد فان البنك يقطع عنه المساعدات في المستقبل .

٣ ــ تعتبر موارد الصندوق قليلة وغير كافية بأى حال من الأحوال لمقابله احتياجات الاعضاء ــ لذلك فان مساعدات الصندوق أقتصرت على مواجهـة الاختلالات المؤقتة في ميزان المدفوعات كما سبق ورأينا . فموارد الصندوق طفيفة وغير كافية لمساعده الدول في مواجهة الانكماش فهى لاتتجاوز ٥ر٢ ٪ من القيمة الكليـــه للواردات السنوية للدول الاعضاء [١] . لذلك كــان من الطبيعى أن يحدد الصندوق قروضه للاعضـــاء فاشترط أن لا يزيد مايشتريه العضو سنويا من عملات الدولة الأخرى عن ٢٥ ٪ من حصتــه ، كما أشترط أن لايزيد الموجود من عملة الدولة لدى الصندوق عن ٢٠٠ ٪ من حصته [٢] .

من هذا يتبين أن موارد الصندوق غير كافية لتحقيق الاستقرار النقدى المنشود والعمل على نمو التبادل الدولى ، مما أدى إلى أن مساعدات الصندوق

---

(١) يذكر الدكتور محمد زكي شافعى أن الدول الاعضاء ليست فيهـــا من الارصدة الدولية السائله مايكفى لتغطيه العجز فى مـــوازين المدفوعات هذا بالاضافة الى ندرة تلك العملات لدي الصندوق المرجع السابق ذكره ص ٢٢١ .

(٢) أنظر المثال السابق توضيحه من الباكستان .

أصبحت قاصرة على نواح معينة وبمقادير محددة وعلى أن تكون لفترات قصيرة .

٤ - يعترض البعض على طريقة التصويت فى الصندوق ، إذ أنها تعطى سلطة كبيرة لقلة من الدول كما سبق بيانه ، حقيقة أن تلك الدول تساهم بجزء من أموال البنك إلا أن التعاون الدولى قد يكون أكثر نفعا ، وأسرع فى الوصول إلى النتائج المنشودة لو أن الديمقراطية فى التصويت لا تقوم أساساً على مدى أهمية العضو فى أموال الصندوق .

٥ - أباح الصندوق للدول فرض القيود على المعاملات الجارية فى حالتين : الأولى فى فترة الإنتقال التى لم يحدد طولها وإنما أشترط استشارة الأعضاء له إذا أبقيت على قيود الصرف حتى ١٩٥٢ . إلا أن الملاحظ أن معظم الدول كانت مبقية على تلك القيود حتى هذا العام وبعده (١) . وذلك لأن السياسات الاقتصادية الأهلية للدول الأعضاء لم تكن السياسات السليمة والمناسبة ولم يكن فى مقدرة الصندوق أن يتدخل فى تلك السياسات ، لذلك سمح بالإبقاء على الصرف خوفا من مطالبة الأعضاء له بالمزيد من المساعدات لو أنه تمسك بضرورة وقف العمل بقيود الصرف . وحتى الوقت الحالى مازالت معظم الدول الأعضاء تفرض القيود الشديدة على الصرف ، ففترة الإنتقال التى كان مقررا لها خمس سنوات تعدت العشر سنوات وليس هناك بريق أمل لنهايتها .

كذلك يسمح الصندوق للدول الاعضاء بابقاء الرقابة على الصرف على العملات التى يعلن الصندوق أنها أصبحت نادرة إلا أن فرض الرقابة كثيراً مالا يؤدى إلى علاج مشكلة العملات النادرة ولذلك كان يتعين على الصندوق

---

(١) كانت ٤٣ دولة من ٤٨ دولة فى عام ١٩٥٢ مازالت تحتفظ بالقيود على الصرف أنظر الدكتور عبد المنعم البيه المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٥١ .

أن يلزم الدولة صاحبة العملة النادرة باقراض الصندوق مايلزم من عملتها مقابل حاجات الاعضاء .

٦ ـ المفروض أن رصيد صندوق النقد الدولي يتألف من عملات جميع الدول المنضمة إليه إلا أن الملاحظة أن معظم تلك العملات لا يستعمل ، وأن قلة منها مستعمل في المستويات الدولية ، لذلك فان الصندوق بينما يواجه بعجز كبير فى بعض العملات فانه يتوفر لديه أرصدة ضخمة من بعض العملات الاخرى فمعظم دول العالم الاعضاء تطالب الصندوق بمساعدات فى صورة دولارات مقابل الدفع بعملاتها على أن تستخدم الدولارات خرج الصندوق بينما لا تقوم الولايات المتحدة بدفع مطلوباتها الدولية عن طريق شراء عملات أجنبية الامر الذى يؤدى إلى تعرض رصيد الدولارات لدى الصندوق ـ وهو محدود ـ إلى النقصان المستمر فالدول المدينة للولايات المتحدة قد تطلب مساعدة الصندوق لاصلاح موازينها مع الولايات المتحدة ، وهذه العملية تؤدي إلى نقص أرصدة الصندوق من العملات الاخرى . وعلى العكس من ذلك إذا كانت الولايات المتحدة مدينة إلى الدول الاخري فانها لا تقوم بشراء عملات الدولة الدائنة من الصندوق بل تدفع مباشرة بالدولار ، لذلك فان أرصدة الدولار لدى الصندوق تميل إلى التناقص دائما .

٧ ـ رأى الصندوق أن تحتفظ الدول الاعضاء بمعدلات الصرف السائدة ـ دون مراعاة ملاءمة هذه المعدلات لتحقيق التوازن فى موازين المدفوعات ولا شك أن الأحتفاظ بمعدلات الصرف السائدة أدى الى قيام العديد من المشاكل لكثرة من الدول الاعضاء . وطالما أن موارد الصندوق محدودة فانه لم يستطيع أن يساعدها الا في أضيق الحدود ، لذلك نراة يسمح باتباع بعض القيود التى تحدد من التبادل الدولي .

الا أن المدافعين عن الصندوق يذكرون أن الوضع كان يقتضي

الاحتفاظ بمعدلات الصرف مسائدة بالرغم من أن القيم الخارجيـة لكثير من العملات لم تكن متمشية مع مستويات الاجور والاسعار الداخلية ويرجع ذلك الى:

١ـ خشيت الدول تخفيض قيم عملاتها فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لان التخفيض سيؤدى الى ارتفاع أسعار الواردات فارتفاع فى الاجور والدخل فزيادة فى التعرض الى التضخـم فالدول تخشى من أن يؤدى التخفيـض الى الاخلال بحالة التوازن الداخلية ويحدث ارتفاع فى الاجور وبالتالى فى نفقة المعيشة

وهكذا يؤدى التخفيض الى الدخول فى دورة جديدة هذا بالاضافة الى أن التخفيض كثيرا مايؤدى الى خلق العوامل النفسانية المؤدية الى انتشار التضخم .

كذلك فان التخفيض أو احتمـال اجرائه ـ يزيد من رغبـة الافراد فى الانفاق للتخلص من العمله قبـل أن تنخفض مقدرتها الشرائية وهـذا بدوره يؤدى ارتفاع فى الاسعار واختلال فى ميزان المدفوعات .

ب ـ كذلك خشي العديد من الدول أن يؤدى التخفيض الى نقص ايراداتها من العملات الاجنبية ، الى حد جعل بعضها يميل الى رفع سعر عملاتها بالنسبة الى الدولار والاسترليني للحصول على أقصى حد ممكن من هذه العملات .

خشيت الدول ـ وهى فى غالبيتها فى حالة الاقتراض من الخـارج ـ من أن يؤدي التخفيض الى زيادة فى العبء الملقى عليها عند القيام بتسديد الفوائد ثم أصل الدين لذلك رأت الابقاء على معدلات مصرف القائمة .

عرض وتقييم لنظام بريتون وودز

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قيام نظام بريتون وودز ـ على حد ماسبق ورأينـا ـ وحوت تلك الفترة الاسبـاب التي أدت الى فشـله والتى انتهت أخيرا الى انهياره .

ولعل من المفيد أن نعرض لاهم التجارب التى صادفها هذا النظـام ، وما اتخذ قبله من اجراءات .

فلقد قامت مجموعة من الدول (المملكة المتحدة ـ فرنسا ـ ألمانيا الاتحادية بلجيكا ـ هولندا ـ لوكسمبرج ـ النمسا ـ الدانمرك ـ فنلندا ـ ايرلندا ـ النرويج ـ السويد ، البرتغال) فى نهاية عام ١٩٥٨ ، بتحرير التحويلات الجارية بالنسبة لغير المقيمين من القيود ، بمعنى أنها أطلقت حرية التحويل لغير المقيمين بالنسبة للمعاملات الجارية . وقد ترتب على ذلك أن أصبح قدراً هاما من تجارة العالم يتم تحويله عن طريق عملات قابلة للتحويل . ولقد استتبع ذلك أن اتبع العديد من الدول نفس الإجراء ، إذ بلغ عددها حوالى ثلثى الأعضاء طبقا لتقرير الصندوق فى عام ١٩٦١ . ولا يعنى هذا أن حرية التحويل التى ينشدها الصندوق قد تحققت ، إذ أن المعاملات الخاصة بالمقيمين ظلت خاضعة لما تراه السلطات المحلية من ترتيبات ، ثم كان أن أعلنت مجموعة من الدول فى فبراير ١٩٦١ التخلى عن أحكام فترة الانتقال . كانت هذه الدول هى المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ، إيرلندا ، ايطاليا ، السويد ، بيرو ثم زاد العدد حتى بلغ ثلاثة وثلاثين دولة فى عام ١٩٦٦ .

وقد شغل الفكر الإقتصادى والمنظمات الدولية موضوع مدى كفاية الأرصدة الدولية السائلة ، لتأمين دول العالم المختلفة فى مواجهة العجز المؤقت فى ميزان المدفوعات . ويرى الكثيرون أن جملة الأرصدة من الأصول الدولية السائلة غير كافية لتأمين انتظام دوران النظام النقدى الدولى كما يهدف الصندوق لإقراره . كما أنه يتعين أن تزيد تلك الأرصدة بالمقدار الذى يتمشى مع اطراد نمو الإنتاج والتجارة فى العالم . وتوجد ثلاث مصادر أساسية لزيادة احتياطيات العالم من الأصول الدولية السائلة هى : الذهب ، والعملات

الارتكازية وعلى الأخص الدولار ، والموارد المتاحة لصندوق النقد الدولى لتزويد أعضائه بالقروض [1].

ففيما يتعلق بالذهب فهناك إجمـــاع على أنه لن يلعب دوراً هاماً ضمن الأرصدة الدولية السائلة حتى فى حالة زيادة أسعاره وأما أرصدة العمــلات الارتكازية ، فقد رأينا الوضع المتدهور الذى بلغه الاسترلينى ، أما الدولار الامريكى فلقد أصابته عدة أزمات أدت إلى ضعف مركزه الدولى .

التطورات التى لحقت الدولار الامريكى

كانت الولايات المتحدة الامريكية خلال الاربعينات (الفترة بعد الحرب العالمية الثانية) وحتى ١٩٥٦ تحقق فائضا فى ميزان مدفوعاتها وكان الدولار يعتبر من العملات الصعبة . وكان من حق الدول التى تمتلك دولارات أمريكية أن تحولها إلى ذهب على أساس السعر الرسمى (٣٥ دولار للأوقية) — ثم بدأت الصورة فى التغير عندما بدأ ميزان المدفوعات الامريكى يعـانى من العجز ابتداء من عام ١٩٥٧ (وحتى الوقت الحـاضر باستثناء فترات قصيرة لا تتجاوز العامين) ، ودأبت الولايات المتحدة الامريكية على سد العجز عن طريق زيادة الارصدة بالدولار الامريكى فى احتياطيات الدول الدائنة .

ولتوضيـــح مقدار العجز المتزايد الذى ظل يلاحق الولايات المتحدة نذكر أن مجموع الارصدة الدولارية التى احتفظت بهـا البنوك الرئيسية فى العـالم كانت على الوجه التالى قرين كل عام :

---

(١) راجــع : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دكتور محمد زكى شافعى ، ص ٢٥٦ — ٢٨٨ ، دار النهضة العربية بلبنان ، الطبعة الثالثة ١٩٧٠ .

١٩٤٦	١ر٦ بليون دولار
١٩٦٠	١٨ر٧ « «
١٩٦٥	٢٥ر٢ « «
١٩٧١	٥٠ر- « «

وفى نفس الوقت نقص رصيد الولايات المتحدة من الذهب وبالتبعية لم يعد فى استطاعة الدول الدائنة تحويل ما تحوزه من دولارات الى الذهب . ويظهر ذلك من الأرقام التالية :

السنة	ماتمتلكه الولايات المتحدة من ذهب بملايين الدولارات
١٩٤٦	٢٤ر٥
١٩٦٠	١٨ر٨
١٩٦٥	١٤ر-
١٩٧١	١١ر-

وأما ما توارد على ميزان المدفوعات الأمريكية من عجز فكان فى تزايد مستمر . فعلى حين لا يتجاوز معدله السنوى فى الستينات بليونين من الدولارات نجده يرتفع إلى ١٠ بليون فى عام ١٩٧٢ ثم الى ٢٠ بليون خلال تسعة شهور من عام ١٩٧١ .

وعلى هذا يتضح أن النظام الدولى الذى وضع واعتقد العالم أنه كفيل باصلاح الأوضاع وتحقيق الاستقرار النقدى الدولى لم يعد صالحا .

واضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إزاء هذه الحالة الى اتخاذ اجراءات أعلنها الرئيس نيكسون في عام ١٩٧١ وهي :

١ ـ وقف تحويل الدولار الامريكي المستحق للبنوك والهيئات الاجنبية إلى الذهب .

٢ ـ فرض رسم جمارك اضافي على وارداتها بنسبة ١٠ ٪ .

٣ ـ تخفيض المساعدات الخارجية بمعدل ١٠ ٪ .

٤ ـ تجميد الأجور والاسعار لفترة ثلاثة شهور على أن يتبع ذلك فترة تثبيت في الاجور والاسعار قبل السماح باطلاق حريتها .

٥ ـ خفض نفقات الحكومة بما يقارب من ٥ مليون دولار أو حوالى ٢ ٪ من الميزانيه الجاريه .

٦ ـ منح امتيازات واعفاءات ضريبية على الاستثمارات الجديدة .

ونهدف هذه الإجراءات إلى وقف نزوح الذهب من الولايات المتحدة الامريكية ، ووقف أو تحديد تسرب الدولار الى الخارج عن طريق تقليل الواردات من ناحية وتخفيض المعونات الخارجية من ناحيه أخرى . كما تهدف الاجراءات ـ على الصعيد المحلى ـ إلى الحد من الموجة التضخميه التى اجتاحت الاجور والاسعار في الاسواق الامريكيه . ولما لم ينجم عن هذه الاجراءات النتائج المطلوبه فقد سارعت الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٧١ ثم في عام ١٩٧٣ إلى تخفيض القيمة الخارجية للدولار بحوالى ١٨ ٪ وكان الهدف من ذلك تقريب قيمة الدولار الإسمية إلى قيمته الحقيقية والعمل على زيادة الصادرات وتقليل الواردات بهدف مواجهة العجز في ميزان المدفوعات .

ولا شك أن هذه الإجراءات وأهمها وقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولارات التي في حوزة الدول الأخرى إلى الذهب على أساس السعر الرسمي وتخفيض الدولار مرتين وهو إجراء لم يحدث منذ عام ١٩٣٥ كان له أكبر الأثر على اختلال النظام النقدي الدولي إذا لم يعدالدولار الأمريكي متمتعاً بالثقة التي كان يتمتع بها من قبل .

حقوق السحب الخاصة General Drawing Rights

اتفق أعضاء صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٧ بمقتضى مشروع ريو على احداث « حقوق السحب الخاصة » والتي بدأ العمل بها في عام ١٩٧٠ حيث صدر منها ٥ر٣ بليون دولار تم زيدت في عام ١٩٧١ بثلاثة بلايين أخرى ، تم صدر منها ثلاث بلايين أخرى في عام ١٩٧٢ ، أي يلغ مجموع ما صدر منها خلال تلك السنوات الثلاثة ٥ر٩ بليون دولار .

وحقوق السحب الخاصة هي بمثابة وحدات نقدية وحسابية دفترية يتمتع بقوة شرائية معينة وتقبل من كل الاعضاء والمشاركين في الصندوق (والاشتراك حق متاح لجميع أعضاء صندوق النقد الدولي) كعملة قابلة للتحويل وذلك في حدود مقدار معين لا يتجاوز ثلاثة أمثال الحصة التي تقررت للعضو في حقوق السحب الخاصة وتختلف حقوق السحب الخاصة عن الاحتياطيات الأخرى (العملات والذهب) في أنها تخلق اداريا ولا تعتمد على عجز في ميزان مدفوعات دولة ما (كما في حالة الدولار الامريكي) أو على انتاج سلعة مثل الذهب .

وتمكن حقوق السحب الخاصة الدول الاعضاء من التأثير على حجم

الاحتياطيات الدولية وتنظيم معدلات نموها ، بعد أن كانت هذه الاحتياطيات تتأثر فقط بنتائج موازين المدفوعات لبعض الدول وبمقدار انتاج الذهب ومقدار الطلب عليه لأغراض غير نقدية[1] فلاشك أن استقرار النظام الدولى النقدى لا يتحقق اذا ظل معتمدا على الذهب والعملات الدوليه الارتكازية وعلى الاخص الاسترلينى والدولار. فلقد لاحقت الازمات كل من الاسترلينى والدولار ثم كان ان أوقفت الولايات المتحدة الامريكية حرية تحويل الدولار الى ذهب. أما عن الذهب فان انتاجه لايزيد بالقدر المطلوب بالاضافة إلى ما يتسم به توزيعه من اختلال بين الدول. كل هذا استدعى ضرورة اعادة النظر فى النظام النقدى الدولى لكى يقوم بوظائفه الاساسية والتي سبق أن ذكرناها ونحن بصدد الحديث عن صندوق النقد الدولى .

وتتلخص خصائص حقوق السحب الخاصة بما يلى :

١ — جعلت قيمة كل وحدة من حقوق السحب الخاصه عند اصدارها — أي قبل تخفيض الدولار فى عام ١٩٧١ — بما يساوى محتوى الدولار الامريكى من الذهب (٨٨٨٦٧ ومن الذهب الخالص) . ثم جعلت فى عام ١٩٧٤ مساوية للمعدل المرجح لستة عشرة عملة دولية لدول لا تقل تجارة كل منها عن ١٪ من حجم التجارة الدولية ، واقد تم هذا التغيير لتفادى التقلبات التى تواردت على الدولار الامريكى كما سبق ورأينا .

---

(١) راجع : دراسة فى السيولة الدولية : حقوق السحب الخاصة ، للدكتور عبد الرسول سليمان مقال منشور بمجلة البحوث الإقتصادية والإدارية ، السنة الخامسة ، آب ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

٢ — تكون حصة كل دولة فى حقوق السحب الخاصة بنسبة حصتها فى رأسمال صندوق النقد الدولى إلى مجموع رأس مال حصص الدول المشتركة فيه . ونظراً لأن الدول الصناعيه الغنية تستأثر بحصص كبيرة فى الصندوق ، لذلك جاءت القرارات التي يتخذها الصندوق متمشية مع وجهة نظرها .

٣ — يتمتع كل أعضاء الصندوق بحق الاسهام فى نظام حقوق السحب الخاصة ، ويتعين على الأعضاء أن يقبلوا هذه الحقوق إذا قدمها عضو آخر ووقع عليه اختيار الصندوق ، وعليه فى هذه الحالة أن يدفع مقابلها عملة قابلة للتحويل وذلك بحد أقصى يبلغ ثلاثة أمثال حصة العضو .

٤ — تتولد حقوق السحب الخاصة نتيجة لمطالبة مديرى الصندوق وبشرط موافقة ٨٥٪ من القوة التصويتية للأعضاء المشتركين فى الصندوق وتوزع الحصص بعد اصدارها على الدول الأعضاء بنفس نسب حصصهم فى الصندوق .

٥ — تستخدم حقوق السحب الخاصة لغرض تسوية العجز فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، أولا لإعادة تكوين احتياطياتهم وليس لتغيير مكونات هذه الاحتاطيات .

٦ — لا يجوز لأى عضو أن يستخدم أكثر من ٧٠٪ من مخصصاته للفترة المعينة .

٧ — تدفع فائدة واحدة لجميع الحائزين لهذه الحقوق من الأعضاء الذين استبدلوا حقوق السحب الخاصة بالعملات القابلة للتحويل . وكان سعر

الفائدة ٥ر١٪ إلا أنه أصبح حاليا ٥٪ .

حقوق السحب الخاصة ومكونات السيولة الدولية :

تعتبر حقوق السحب الخاصة عنصراً من عناصر مكونات السيولة الدولية فالسيولة الدولية تتألف من قسمين رئيسين من العناصر :

أولا — الاحتياطيات الدولية .

ثانيا — العناصر التي تنطوى تحت تسهيلات الاقتراض الدولى . ففيما يتعلق بالاحتياطيات الدولية فانها تتألف مما يلي :

أ — العملات الارتكازية أو القابلة للتحويل مثل الدولار الأمريكي .

ب — الذهب والذى تناقص دوره فى الآونه الأخيرة .

ﺣ — حقوق السحب الخاصة .

د — الشريحة الذهبية (Gold Tranche) أى مقدار الشريحة الذهبية ضمن حصة العضو فى صندوق النقد الدولي والتى تساوى ٢٥٪ من حصته . أما عناصر الاقتراض الدولى (لا تستطيع الدولة التصرف فيها إلا بموافقة الطرف الآخر) فتشمل :

أ — الاقتراض من صندوق النقد الدولى (حقوق السحب العامة) .

ب — الاقتراض من الاموال التى تودع لدي الصندوق من قبل الاعضاء (الاتفاق العام للاقراض) .

ح ـــ الاقتراض عن طريق ما يسمى باتفاقات المبادلة Swap Agreements[1]

د ـــ الاقراض الذى يتم بين الحكومات المختلفة ، أو المؤسسات التى تمثلها مثل البنوك المركزية وصناديق النقد وغيرها .

تقييم نظام حقوق السحب الخاصة .

تشير التقارير إلى أن استحداث نظام حقوق السحب الخاصة شكل تطوراً هاما يسهم فى مواجهة مشكلة السيولة الدولية . وإن كان يؤخذ عليه أن الحصص وزعت على الأعضاء بنفس حصصهم فى صندوق النقد الدولى مما أدى الى استئثار الدول الصناعية المتقدمة بنسبة كبيرة من تلك الحقوق . كذلك يؤخذ على هذا النظام أنه لإقرار حقوق سحب خاصة لا بد من أغلبية ٨٥٪ من قوة التصويت . معنى هذا أن الولايات المتحدة الامريكية والتى تحظى بحوالى ٢٥٪ من قوة التصويت يصبح فى مقدورها الإعتراض على انشاء حقوق السحب الخاصة .

كذلك يشير البعض الى أن السيولة خلال الفترة الاخيره (أوائل السبعينات) ارتفعت بنسبة كبيرة ، كما أن ظواهر الركود الاقتصادى بدأت تظهر فى نفس الوقت ، الأمر الذي أدي الى زيادة البطالة فى معظم الدول

---

(١) طبقا لهذا النوع يقوم مجموعه فى الدول الاعضاء بإيداع مبلغ لدى الصندوق الذى يقوم باقراض كله أو بعضه للدول الاعضاء الراغبين فى ذلك على أن يصادق على ذلك الدول التي أودعت المبلغ لدى الصندوق.

الصناعية وهبوط مستوى الانتاج فيها وكذلك مستوى التجارة الدوليه ، حتى أصبحت هذه الفترة تدعى بفترة الكساد التضخمي . لذلك يرون أن اصدار حقوق السحب الخاصة لم يكن ضروريا ، إذ أن اصدارها أدي إلى زيادة معدلات التضخم . إلا أن اصدار هذه الحقوق فى تلك الفترة كان فى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، لأن فى انشائها ، ونظراً لضخامة نصيبها ، ما فيه من اسهام في علاج مشاكلهما النقدية (سيترتب على انشاء تلك الحقوق زيادة فى الطلب على سلع وخدمات الدولتين مما يؤدى إلى نقص العجز فى معاملاتهما الخارجية) .

وكانت الدول النامية تطالب بتوزيع الجزء الاكبر من حقوق السحب الخاصة عند اصدارها لصالحها كما طالبت باستخدامها ليس فقط فى تسوية موازين المدفوعات ولكن كذلك فى تمويل المشروعات الانمائيه . وذكرت الدول النامية أن أسلوب اتفاقية برتن وودز الذى يربط بين دخل الدولة القومى ومقدار حصتها فى الصندوق لم يعد ملائما ودعت الى ضرورة تعديله بما يؤدى الى زيادة مقدرتها على السحب والانفاق على التنمية . إلا أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الاتحادية عارضت فى إقامة علاقة بين حقوق السحب الخاصة وعمليات الإنماء الإقتصادى .

وناحية أخيرة هى أن نظام حقوق السحب الخاصة يهدف الى استخدام وحدات حسابية ذات قيم مستقرة ، وبذلك تتلافى الدول الخسائر التى تنجم عن تقلب عملات الدول الرئيسية . ولاشك أن ربط قيمة الوحدة من هذه الحقوق بقيم سله من العملات الرئيسية يحوى أمانا واستقراراً أكثر من ربط قيمة وحدة الحقوق بعملة واحدة كالدولار . والمفروض أن التغير

الذى يصيب بعض العملات يقابله تغير معاكس من بعض العملات الاخرى.
إلا أن المشكلة هنا هى أن بعض العملات خصص لها أوزان كبيرة ، فالاوزان بالنسبة للدولار الأمريكى والمارك الالمانى والجنيه الاسترلينى هى كما يلى على التوالى : ٣٣٪ ، ١٢٫٥٪ ، ٩٪ . وعلى ذلك فان تغير هذه العملات فى اتجاه واحد سيترتب عليه تغير فى نفس الاتجاه فى قيم وحدات السحب الخاصة لذلك يفضل لتحقيق الإستقرار أن تعطى العملة وزناً أقل ولا مانع من زيادة عدد العملات الإرتكازيه .

المبحث الثانى

البنك الدولى للانشاء والتعمير I B R D

لكل دولة الحق فى عضوية البنك الدولى ولكن بشرط أن تكون منضمة إلى اتفاقية الصندوق الدولى، ومهمة البنك الأساسيه تتلخص فى إعادة بناء مادمرته الحرب والعمل على عودة الانتاج فى الدول الأعضاء حتى تتمكن من الانتقال سالمة من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام (١). بالاضافة إلى هذه المهام الأساسية يقوم البنك بمساعدة الدول المتخلفة اقتصاديا فى بناء اقتصادياتها على أساس سليم حتى يحقق أكبر قدر ممكن فى الرفاهية، ويعمل بكافة إمكانياته على تشجيع الاستثمار الخاص، ويقوم بتقديم القروض والضمانات للدول المتخلفة، ويساعد الدول فى تحقيق التوازن فى موازين مدفوعاتها(٢).

ويتألف رأس مال البنك من تسعة بلايين من الدولارات قامت الدول الأعضاء بالاكتتاب فيها كما هو موضح بالجدول الخاص بحصص الدول فى البنك الدولى، ويقوم البنك باقراض ومساعدة الأعضاء بالطرق الثلاث الآتية.

ا — باستعمال رأس ماله واحتياطاته وأرباحه.

ب — عن طريق طرح بعض السندات فى الأسواق المالية لبعض الدول

---

(1) International Bank for Reconstuction and Development, Articles of Agreement Article I.

(2) Ibid, Article I.

كسوق الولايات المتحدة وسويسرا وهولندا وغيرها ، واستعمال حصيلتها فى أقراض الدول . ولاشك أن مقدرة البنك على الاقتراض تفوق مقدرة الدول لأن البنك يضمنها وبذلك يطمئن الدائن كل الاطمئنان على دينه .

جـ — عن طريق ضمان البنك الدولى للقروض التى تقدمها البنوك والأفراد إلى الدول الأخرى .

وليس معنى ذلك أن البنك يستطيع أن يقدم من القروض مايزيد مقدارها عن رأس ماله واحتياطه وأرباحه التى لم توزع بل يتحتم ألا تزيد قروض البنك - المباشرة والغير مباشرة - وضماناته هذا القدر .

ويقوم بادارة البنك هيئات ثلاثة ، مثله مثل الصندوق ، وهى مجلس المحافظين ، ومجلس المديرين والهيئة الإدارية . ويتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب لكل دولة وفى العادة يجتمعون مرة واحدة فى العام وينتخبون لمدة خمس أعوام ومن الممكن اعادة انتخابهم . ويقوم مجلس المحافظين برسم السياسة العامة للبنك ويجوز له أن ينيب مجلس المديرين عنه فى جميع الشئون فيما عدا الأمور الآتية :

أ — قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية .

ب — زيادة أو تخفيض رأس مال البنك .

جـ — وقف العضو .

د — عمل الترتيبات اللازمة والخاصة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

هـ — تقرير وقف أعمال البنك نهائيا وتوزيع أصوله وممتلكاته .

و — توزيع الدخل الصافى للبنك .

ويتألف مجلس المديرين من أربعة عشر عضوا يختارون بالانتخاب ولمدة خمس سنوات بواسطة مجلس المحافظين . ويتعين أن يكون من بينهم خمسة أعضاء يمثلون البلاد الكبرى والباقي يمثلون دول العالم الأخرى[1] . ويقوم مجلس المديرين بتنفيذ سياسة البنك والقيام بالأعمال التي يرى مجلس المحافظين قيامه بها .

ويتم التصويت على أساس تمتع كل عضو بعدد ٢٥٠ صوتا — كأصوات بدائية — بالإضافة إلى صوت واحد عن كل ١٠٠,٠٠٠ سهم من أسهم البنك. ففي أول أغسطس ١٩٥٠ كان للاعضاء البالغ عددهم ثمانية وأربعين ١٢٠٠٠ صوتا بدائيا (٤٧ × ٢٥٠) بالاضافة إلى ٨٣٣٣٥ صوتا إضافية . فكانت جملة الأصوات ٩٥٢٣٥[2] .

ويقدم البنك للدول الأعضاء المساعدات — في صورة قروض وضمانات — ويتعين أن تكون موجهة نحو مشروعات معينة للتعمير والانشاء ، وفي بعض الحالات لتثبيت أسعار الصرف ولتنمية الإنتاج في الدولة ، وقبل أن يقدم البنك مساعداته للدولة يتعين دراسة حالة الدولة — وفي كثير من الحالات — يرسل لجانا اليها للتأكد من أهمية المساعده وعدم وجود وسائل أخرى لديها غير موارد البنك .

---

(1) World Trade and In vestment, op, cit. pp. 529-530.

(٢) كانت حصص الدول الكبرى في التصويت كما يلي :

الولايات المتحدة ٣١٨٥٩ — المملكة المتحدة ١٣٩٩٠ ، الصين ٦٩٠٥ — فرنسا ٥٢٥٠ — الهند ٤٠٠٠ .

المرجع السابق ، ص ٥٣٠ .

ذكرنا أن البنك يقدم المساعدات للدول الأعضاء بشرط أن لاتزيد عن رأسماله . وقد أتفق أن تدفع الدول الأعضاء ٢٠٪ من حصتها، على أن يدفع منها ٢٪ بالذهب أو الدولارات الأمريكية والباقي وقدره ١٨٪ يدفع بعملة الدولة الأهلية ، والباقي وقدره ٨٠٪ لايدفع إلا إذا طالب البنك الأعضاء بالدفع ولايجوز في جميع الحالات أن يقرض البنك مبالغ تزيد عن رأسمال البنك واحتياطاته .

إلاّ أن هذه الصورة اعتراها قدر من التغيير في السنوات الأخيرة وزادت قروض البنك الدولي للدول النامية . كما تنوعت استخدامات القروض المقدمة . هذا بالإضافة إلى تزايد أعمال مؤسسة التنمية الدولية والتابعة للبنك والتي تقدم القروض دون فوائد ولفترة طويلة تبلغ الخمسين عاماً

ولتأكيد ذلك نذكر أن التزامات البنك الدولي والمؤسسة المقدمة للدول العربية بلغت في الفترة من ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ ما قيمته ٤٨٥٥ مليون دولار للمساهمة في تمويل ١٨٠ ، كما حصل ٧٣ مشروعاً على ١١٥٢ مليون دولار بالشروط الميسرة من المؤسسة الدولية للتنمية.[١]

هذا، وللتدليل على تزايد نشاط البنك والمؤسسة توضح البيانات والأرقام الخاصة والمعونات التي قدمها البنك والمؤسسة للبلاد العربية خلال العام ١٩٧٨/ ١٩٧٩ وكانت على الوجه التالي :[٢]

---

(١) الاقتصاد والاعمال ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، العدد ٨ ، ص ٩٨ .

(٢) المرجع السابق .

أولاً – قام البنك والمؤسسة بتمويل ٣٣ مشروعاً بمبلغ ١١٧٦ مليون دولار وذلك مقابل ٣٣ مشروعاً بمبلغ ٨٨٢ مليوناً في السنة المالية السابقة .

ثانياً – كانت تلك القروض موزعة توزيعاً عادلاً على القطاعات الاقتصادية المختلفة . فكان نصيب التنمية الزراعية ٢٥٠ مليوناً . والتنمية الصناعية ٢٠٤ مليوناً ، ومصادر القوى ٢٠٦ مليوناً والنقل ١٧٢,٥ مليوناً وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي .

وقد يكون من المفيد أن نختتم هذا الجزء بعرض مفصل للقروض التي حصلت عليها الدول العربية من البنك والمؤسسة في الفترة من يوليو ١٩٧٨ يونيو ١٩٧٩ :

قروض البنك الدولي ومعونات مؤسسة التنمية الدولية

للدول العربية خلال السنة المالية ١٩٧٨/١٩٧٩

المصدر الغرض والدولة	البنك	المؤسسة بالمليون دولار	المجموع
١ – الزراعة والتنمية الريفية			
الجزائر	٤٢	—	٤٢
المغرب	٧٠	—	٧٠
الصومال	—	١٥,٠	١٥,٠
الجمهورية السورية	٥١	—	٥١
تونس	٢٨,٥	—	٢٨,٥
الجمهورية العربية اليمنية	—	١٥	١٥
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	—	١٠	١٠
المجموع	١٩١,٥	٥٨,٥	٢٥٠
٢ – التعليم			
جمهورية مصر العربية	—	٤٠	٤٠
المغرب	١١٣	—	١١٣
الجمهورية العربية اليمنية	—	١٠,٠	١٠,٠
جمهورية اليمن الديمقراطية	—	٤,٠	٤,
المجموع	١١٣	٥٤	١٦٧

٣ ـ التنمية الصناعية والطاقة

جمهورية مصر العربية	٨٦	—	٨٦
موريتانيا	—	٨,٠	٨,
المغرب	٧٥	—	٧٥
الأردن	٣٥	—	٣٥
المجموع	١٩٦	٨	٢٠٤

٤ ـ مصادر القوى

جمهورية مصر العربية	١٠٢	٣٧	١٣٩
الأردن	١٥	—	١٥
المغرب	٤٢	—	٤٢
الجمهورية العربية اليمنية	—	١٠	١٠
المجموع	١٥٩	٤٧	٢٠٦

٥ ـ السكان والتغذية

جمهورية مصر العربية	—	٢٥	٢٥
المجموع	—	٢٥	٢٥

٦ ـ السياحة

جمهورية مصر العربية	—	٣٢,٥	٣٢,٥
المجموع	—	٣٢,٥	٣٢,٥

٧ ـ النقل

الجزائر	١٢٦	—	١٢٦
الصومال	—	٥,٥	٥,٥

السودان	—	٤١,٠	٤١,٠
المجموع	١٢٦	٤٦,٥	١٧٢,٥

٨ – تطوير المدن

تونس	١٩,٠	—	١٩,٠
المجموع	١٩,٠	—	١٩,٠

٩ – توفير المياه والصرف الصحي

المغرب	٤٩	—	٤٩,
تونس	٤١,٥	—	٤١,٥
المجموع	١٠٠,٥	—	١٠٠,٥
المجموع العام	**٩٠٥,٠**	**٢٧١,٥**	**١١٧٦,٥**

البنك الدولي مآثره ومآخذه

لاشك أن البنك الدولي قد قدم خدمات جليلة لعدد كبير من دول العالم نذكر منها تقديم القروض على أساس معدلات معقولة للفائدة وشروط عامة مقبولة وللتسهيلات المتنوعة الخاصة بدفع القروض كأن يجدد القروض لمدة لاتزيد عن ثلاث سنوات أو يقبل من المدين الدفع بعملته الاهلية إذا تعذر عليه الدفع بالعملة المتفق عليها . كذلك يقوم البنك بضمان القروض الحرة وبذلك يشجع الدول على الاقتراض من بعضها البعض[1]. كذلك تتعاون الدول الاعضاء في البنك سويا في تحمل الخسارة الناجمة عن توقف بعض المدينين عن دفع ديونهم ، وبمعنى آخر فان نصيب الدولة في الخسارة يصبح صغيرا ولا يؤثر بأى حال من الاحوال فى مركزها الاقتصادى .

---

(١) وهذا خلاف القروض المقيدة Tied loans التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الامريكي ، إذ يشترط البنك الامريكي أن تنفق تلك القروض في شراء سلع وخدمات من أمريكا ، بل كثيراً مايشترط تصدير السلع على سفن أمريكية ، وذلك على عكس القروض التي يقدمها البنك الدولي أو حتى التي يضمنها ، فللدولة كامل الحرية في تحويل تلك القروض إلى عملات أخرى وفي استعمالها في شراء سلع وخدمات من مصادر أخرى إلا أنه في حالة القروض التي يضمنها البنك فيتعين موافقة الدولة الدائنة على قبول مبدأ تحويل العملة أو استخدامها في الشراء من دولة أخرى ، فاذا لم توافق الدولة على ذلك فان القروض تصبح مقيدة ـ أنظر الدكتور عبد المنعم البيه ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٣١ -١٣٢ .

وبالرغم من هذه المزايا فإن هناك العديد من الانتقادات توجه إلى البنك نذكر أهمها فيما يلي :

١ ــ شدة حرص البنك في تقديم القروض . فإذا طلبت دولة من البنك قرضاً فإن البنك يدرس حالة تلك الدول دراسة مستفضية ، ثم يرسل إليها بعثة فنية لدراسة الأوضاع فيها وأهمية القرض في الإنتاج والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة . ثم تقدم البعثة تقريراً إلى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد من أن الأموال استخدمت في الأغراض المتفق عليها[1] . فالبنك إذن يدقق في منح القروض لسببين رئيسيين الأول خوفه من فشل المشروعات التي ستنفق فيها الأموال المقترضة . والثاني لملافاة الآثار التضخمية التي قد تنتج عنه فالقروض قد تؤدي إلى زيادة الميل إلى الاستيراد لذلك قد يقترح البنك على الدولة أن تدبر الأموال بطرق أخرى .

٢ ــ لقد انقضى على البنك أكثر من ثلاثين عاماً ومع ذلك فإن عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم دول العالم ما زال قائماً .

٣ ــ معظم قروض البنك كانت لمشاريع دون مشاريع أخرى فمثلاً اتجهت في فترة ما نحو مشروعات القوى الكهربائية ووسائل النقل المختلفة مما أدى إلى حرمان القطاعات العديدة الأخرى من مساهمة البنك في إقامتها . فبينما بلغت القروض الإجمالية للبنك حتى ٣٠ يونيو سنة

---

(١) المرجع السابق ص ١١٩ ــ ١٢٨ وكذلك :
Money . Trade and Invertment by G. D. Cole p. 404 .

١٩٥٨ ٢,٣٨٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار بلغ نصيب مشروعات توليد القوى الكهربائية ومشروعات النقل حوالى ٢,١٥١,٠٠٠,٠٠٠ دولار أي حوالى ٩٠٪ من جملة القروض[١]. وفي نفس الوقت لم تحظ الصناعة إلا بحوالى ٢٤٥ مليوناً من الدولارات أي بنسبة تقل عن ٥ ٪ من جملة القروض[٢] .

(1) International Bank for Reconstrnction and Development . Thirteenth Anual Report . 1957 . p. 16 .

(2) Ibid .

٤ ــ لا يستطيع البنك الدولي أن يتربع على عرش الإقراض الدولي طالما أنه لا يتوسع في الإقتراض من الأسواق الدولية . فهل توسع البنك في الإقراض لكي يتمكن من مقابلة حاجيات الدول المختلفة ؟ الواقع أن البنك لم يتوسع لأنه يخشى من اتهام البنوك والمقرضين له بمنافستهم منافسة غير مشروعة في القيام بعمليات الإقراض وعلى الأخص أن البنك ممنوع من منافسة المقرضين وأنه لا يقدم القروض إلا إذا استحال على الدول المحتاجة الحصول عليها .

٥ ــ ينتقد البعض أسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك والتي زادت في الآونة الأخيرة وأصبحت لا تقل كثيراً عن الأسعار السوقية[1] . حقيقة أنها أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق إلا أنه يجب عدم إغفال أن البنك مؤسسة دولية قامت خصيصاً لمساعدة الدول في بناء وتدعيم اقتصادياتها . فهو إذن ليس بالمؤسسة التي تسعى للربح ، هذا بالإضافة إلى أن كل قروض البنك مضمونة بواسطة الحكومات والبنوك المركزية للدول المقترضة . إلا أننا نجد أن البنك يحيد عن هذه الأسس ونراه يحقق احتياطيات[2] .

٦ ــ قدرت هيئة الأمم المتحدة في تاريخ سابق أن الدول المتخلفة اقتصادياً تحتاج إلى ١٩ بليون دولار سنوياً لرفع الدخل الفردي فيهما بمعدل ٢ ٪ سنوياً منها عشرة بلايين دولار يتعين أن تكون من مصادر خارجية[3] ومع ذلك فإن مساهمة البنك الدولي كانت محدودة فبلغت

---

(1) Money Trade Investment , op. cit. , p. 403 .

(2) Ibid. p. 405 International Bank, Annual Report 1959 op. cit., p. 47

(٣) حددت نسبة رأس المال الاجنبي المطلوب في اعمال التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة اقتصاديا الى رأس المال الوطني بنسبة ٥٪ ــ هكذا حددها

٣٨٨ مليون دولار في عام ١٩٥٧ ثم ٧١١ مليوناً في عام ١٩٥٨ وكانت جملة القروض خلال اثنى عشر عاماً تنتهي في عام ١٩٥٨ لا تزيد عن ٣,٧ بليوناً ، إلا أن نسبة كبيرة من هذه القروض كانت من نصيب دول متقدمة اقتصادياً (كان نصيب دول أوربا وأستراليا – هي دول متقدمة اقتصادياً – يبلغ حوالى ١,٥ بليون من الدولارات بينما نصيب دول آسيا وأفريقيا ١,٤ بليون) لذلك يمكن القول أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لم يحقق الأهداف التي قام عليها كما لم يحقق آمال الدول المتخلفة اقتصادياً في بناء اقتصادياتها وإصلاح العجز في موازين مدفوعاتها .

بعض الاقتصاديين ومنهم :

أ – الدكتور محمد زكي شافعي ، دور الاستثمار الاجنبي فـي التنمية الاقتصادية « معهد الدراسات المصرفية » .

ب – الدكتور محمد عجمية والدكتور صبحي قريصة ، دراسات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة ص ١٣٢ – ١٣٧ .

كذلك راجع مناقشة تفصيلية لهذه النقطة في Sranley Mandlebron

جملة القروض الى الدول الافريقية

حتى ١٩٦١/٦/٣٠

	القيمة بعد استبعاد الاعفاءات والتسديدات بالاف الدولارات
الجـزائر	٦٠٠٠٠
جمهورية الكنغو (ليوبولدفيل)	١٢٠٠٠٠
شرق أفريقيا	٢٤٠٠٠
أثيوبيا	٢٣٥٠٠
اتحاد روديسيا و نيسالاند	١٤٦٦٠٠
أفريقيا الغربية الفرنسية	٧١٠٠
جابون	٣٥٠٠٠
كينيا	٥٦٠٠
موريتانيا	٦٦٠٠٠
رواندى ـ أورندى	٤٨٠٠
جنوب أفريقيا	١٦٩٨٠٠
السودان	٧٤٠٠٠
أوغندا	٧٤٠٠٠
جمهورية مصر العربية	٥٦٥٠٠
	٨٥٦٣٠٠

واتجهت معظم القروض إلى خدمات النقل ثم إلى توليدالقوى ولعل ذلك يرجع إلى شدة حاجة القارة الافريقيه إلى وسائل النقل الممثلة فى تجديد السكاك الحديدية أو انشاء خطوط جديدة وفى انشاء خط لأنابيب البترول .

المبحث الثالث

التجارة الخارجية للدول النامية وعوامل تنميتها

أولا : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)

حظى تنظيم العلاقات التجارية بين مختلف الدول باهتمام ملموس عقب الحرب العالمية الثانية واتجهت الجهود نحو العمل على وضع المعاملات التجارية بين الدول المختلفة داخل اطار تنظيم دولى يهدف إلى القضاء على المشكلات التى تواجه التجارة الدولية وذلك بوضع قواعد تلتزم بها الدول الأعضاء ، وتبلور هذا الإتجاه بقيام لجنة تحضيرية تحت اشراف « المجلس الاقتصادى والاجتماعى » التابع للامم المتحدة باعداد « ميثاق منظمة التجارة الدولية » Int. Trade Organization على أن تضطلع هذه المنظمة بمسئوليات التعاون التجارى الدولى ، وقدم ميثاق المنظمة للتوقيع فى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة وللعمل U. N. C. T. L. الذى عقد فى هافانا فى مارس ١٩٤٧ إلا أنه لم يوضع فى حيز التنفيذ نظراً لعدم توقيعه من بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفى ذات الوقت الذى كان يجرى فيه إعداد ميثاق منظمة التجارة الدولية « ميثاق هافانا » ، بدأت مفاوضات تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية وتقليل الحواجز بين الدول وقد أدرجت المزايا الجمركية التى أسفرت عنها المفاوضات

فى اتفاقية متعددة الأطراف أطلق عليها « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من أول يناير ١٩٤٨ ووقع عليها وقتها ٣٣ دولة(١) .

وتسعى « الجات » إلى تحقيق أهداف معينة بين الدول الأعضاء باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف تتضمن مزايا والتزامات تبادلية ، وتتمثل أهم تلك الأهداف فى ادراك الأطراف المتعاقدة بأن علاقاتها فى المجـالين التجارى والاقتصادى يجب أن تستهدف رفع مستوى المعيشة وضمان التشغيل الكامل ، والنمو الكبير والمتزايد فى حجم الدخل الحقيقى والطلب الفعال . وتنمية الاستخدام الكامل لموارد العالم والتوسع فى الإنتاج وتبادل السلع ، والعمل على تنشيط اطراد تقدم اقتصاديات كافة الأطراف المتعاقدة .

ويمكن التوصل إلى تحقيق هذه الغايات عن طريق ثلاثة مبادىء رئيسية :

١ — عدم التمييز فى التجارة (شرط الدولة الأكثر رعاية) .

٢ — قصر حماية الصناعات المحلية على التعريفات الجمركية دون غيرها من وسائل السياسة التجارية(٢) .

---

(١) بلغ عدد الدول الأعضاء فى الجات الآن ٧٨ دولة .

(٢) تنص المـادة ١٦ من الاتفاقية على أنه لايجب على أية دولة أن تقدم اعانات لصادراتها فى أى شـكل كان مباشراً أو غير مباشر ، وفى حالة منحها اعانات لصادراتها يجب أن تخطر الأطراف المتعاقدة بمدى هـذه الإعانات ، كما تتعهد بألا تحصل على أكثر من نصيبها المناسب من التجارة الدولية ولا تسبب أضرار لمصالح باقى الأطراف المتعاقدة .

٣ — اللجوء إلى المشاورات لتفادى الأضرار بالمصالح التجارية للأطراف المتعاقدة .

الجات والدول النامية :

يتجه الرأى غالباً إلى أن الدور الكبير الذى لعبته « الجات » ينحصر فى تنمية التجارة بين الدول الصناعية بعضها البعض ، وبذلك هيأت حلا لجانب واحد من مشكلات التجارة العالمية ، إلا أن « الجات » ، ومنذ عام ١٩٥٤ ، تولى مزيداً من نشاطها واهتمامها لمشكلات واحتياجات التنمية بالدول النامية وذلك نتيجة لاستحداث نصوص فى الاتفاقية العامة تستهدف زيادة مرونتها فيما يتعلق بالتزامات الدول النامية ، مع وضع برامج محددة وأسلوب التعاون الدولى لمساعدة الدول النامية على التوسع فى حصيلة صادراتها .

ويعتبر تقرير هاربر(١) والذى أعد بتكليف من الجات الخطوة الأولى التى أوضحت مدى الحاجة المتزايدة لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية للدول الأقل تقدما.

وقد أولت مشكلات الدول النامية مزيدا من الاهتمام بعد الاجتماع الوزارى الذى عقد خلال عام ١٩٥٨ ، فأنشئت ثلاث لجان لتنفيذ برنامج التوسع فى التجارة الدولية واختصت إحداها (اللجنه الثالث) بموضوع العوائق التى تعترض تجارة الدول النامية وتنمية تجارة تلك الدول ودراسة خطط التنمية بها .

---

(١) ظهر هذا التقرير تحت عنوان « اتجاهات فى التجارة الدولية » وقد أعدته لجنة من أربعة خبراء .

المتقدمة على عدم زيادة العوائق على الصادرات ذات الأهمية الخاصة للدول النامية إلا لأسباب قهرية ، واعطاء أولوية عاجلة لتخفيف القائم منها ، أما المادة الثالثة فيهما منها نصها على ضرورة العمل المشترك لإتخاذ تدابير تستهدف تحسين الأسواق العالمية للمواد الأولية واعطاء مفهوم واضح عن الطاقات التصديرية وامكانية التسويق .

ثانيا : دورة كيندى Kenndy Round

تعد دورة كيندى أحد الإنجازات ذات الشأن التى تمت فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، فقد توصل مندوبو خمسين دوله من الدول الأعضاء فى « الجات » فى شهر مايو ١٩٦٧ إلى الاتفاق على تخفيضات التعريفة الجمركية فيما بينها خلال خمسة أعوام قادمة بنسبة الثلث وقدر أن التجارة الخارجية لهذه المجموعة تمثل نحو ٨٠٪ من حجم التجارة الدولية ومن هنا تعتبر دورة كيندى أكثر المحاولات التي جرت منذ الحرب الثانية طموحا وشمولا فى العمل على تخفيف العوائق التجارية وتوسيع نطاق التجارة الدولية .

وقد جرى تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء خلال المؤتمرات الاربع التى عقدت تحت اشراف « الجات » فيما بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ على أساس النظر إلى السلع التي يجرى عليها التخفيض سلعة سلعة كما كان يتبع أسلوب المباحثات الثنائية بين الوفود المختلفة ، وفى تلك الفترة أدركت معظم دول العالم ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، إثر تكوين عدد من التكتلات الاقتصادية ، وخاصة السوق المشتركه ومنطقة التجارة الحرة ، على التجارة الدولية وموازين مدفوعات الدول التي بدأت تتأثر تجاه معاملاتها التجارية مع المجموعات الاقتصادية المشار اليها ، وسعت نحو تطبيق أسلوب جديد فى التخفيضات الجمركية عرف بالتخفيض الجمركي على أساس مجموعات كامله من السلع وذلك فى دورة ديللون التى تمت فى

جنيف (١٩٦٠ - ٩٦١) ثم نشأت فكرة عقد دورة جديدة لتخفيضات جمركية شاملة لجـــداول سلعية بواقع ١٠ ٪ وذلك باقتراح من الرئيس الأمريكي الراحل كيندي الذي خولة الكونجرس الأمريكي في أكتوبر ١٩٦٢ سلطات كاملة للتفاوض بموجب ماعرف بقانون التوسع التجاري .

وفي واقع الأمر فقد كان وراء دورة كنيدي عدد من الدوافع وأهمهـا :

١ - رغبة أوربا الغربية في اقامة جسر آخر لتحرير التجـارة الدولية .

٢ - نظرة الولايات المتحدة إلى السوق الأوربية المشتركة باعتبارها وحدة إقتصادية تشكل قوة استيراديه لا يمكن تجاهلهـا فبعد أن ساهمت الولايات المتحدة ، خلال العقد السادس من القرن العشرين ، في تحرير التجارة بين دول غرب أوربا لم يكن من المقبول أن تلجأ هـذه الدول - بعد أن حققت قدراً كبيراً من التحرر التجاري - إلى قفل أسواقها أمام صادرات الولايات المتحدة التي لم تعد تستطيع منافسة المنتجات الأوربية بسبب التفضيل الجمركي فضـلا عن أن زيادة حجم التبادل التجاري بين المجموعة الأوربية والولايات المتحـدة قد يساهم في رأب جانب من عجز ميزان المدفوعات الامريكي نتيجـــة زيادة الفائض التجاري .

٣ - احتمال أن يؤدي تحرير التجارة الدولية إلى اتساع أسواق الخامات والمنتجات الأولية والزراعية وكذلك أسواق المنتجـات الصناعية من الدول الناميـة .

وقد واجهت دورة كيندي بعض المشاكل الجوهرية منذ البداية ويهمنـا منها الآن مايتعـلق بالمشاكل الخاصة بالسوق الاوربيـــة المشتركة التي يمكن اجمالها على النحو التالي .

١ ـ تسبب اعتراض فرنسا على أنضمام بريطانيا ـ حتى تاريخ الاتفاق على التخفيضات الجمركية بموجب الدورة ـ للسوق الاوربية المشتركة فى عدم تنفيذ الولايات المتحدة لقرارها الخاص بإلغاء التعريفات الجمركية نهائيا وعلى نطاق واسع على بعض السلع المتبادلة بينها وبين السوق، وهو القرار الذى أتخذته بناء على افتراض الاتجاه نحو قبول بريطانيا عضوا بالسوق المشتركة[١]

٢ ـ فشل دول السوق الاوربية المشتركة فى التوصل إلى أتفاق بشأن قوائم التخفيضات الجمركية الخاصة بالسلع ازراعيه فى الموعد المحدد لذلك (سبتمبر ١٩٦٥)، والذى يرجع إلى صعوبات التوصل الى تطبيق سياسة زراعية موحدة فيما بينها، أدى الى تعثر الاتفاق مع الولايات المتحدة بشأن ضمان حد أدنى لاسعار التعريفات الزراعية التى تفرضها الولايات المتحدة على صادراتها من الحبوب إلى دول السوق المشتركة.

ولاشك أن الصعوبات المتقدمة تحد من تيار التبادل التجارى فيما بين مجموعة دول السوق المشتركة والولايات المتحدة وهى أحد الدوافع الاساسية التى ساهمت فى بدء مفاوضات دورة كنيدى.

ثالثا ـ المؤتمر الاول للتنمية والتجارة (جنيف ـ ١٩٦٤)

أنعقد مؤتمر الامم المتحدة التجارة والتنمية بجنيف خلال المدة من ٢١ مارس إلى ١٦ يونيو ١٩٦٤، وكان انعقادة ثمره الجهود الذاتية التى بذلتها

---

(١) تم توقيع دخول انجلترا وبعض الدول الاخرى أعضاء بالسوق الاوربية المشتركه فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢وعلى أن يكون ذلك ابتداء من أول يناير ١٩٧٣.

الدول النامية ليكون الخطوة الاولى فى السبيل الى انشاء نظام اقتصادى عالمي جديد يتسم بالعدالة والديناميكية ويستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية[1]

وكان من دواعي عقد المؤتمر عدة اعتبارات أهمها الاحوال الدولية ذاتها والتى تتمثل - من وجهة نظر اقتصادية - فى شدة التباين بين الظروف الاقتصاديه التي تعيشها البلاد النامية ، بالاضافة إلى قصور بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية عن الوفاء بمقتضيات التنمية السريعة .

ولعل مافى الاعتبارين السابقين من عمق المشاكل التى تواجهها الدول النامية مايفسر تنوع المشاكل التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر والتي يمكن اجمالها فى نقاط ثمان على النحو التالى :

١ - التوسع فى التجارة الخارجية وأثر ذلك فى التنمية الاقتصادية .

٢ - المشاكل الدولية للمنتجات الاولية .

٣ - التجارة في المنتجات المصنوعة والمنتجات نصف المصنوعة .

٤ - تحسين ظروف التجارة غير المنظورة للبلاد النامية

٥ - تمويل التوسع فى التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية .

٦ - التنظيمات الاقتصادية الاقليمية .

٧ - القواعد التى يتعين مراعاتها فى ميدان العلاقات التجارية الدولية والسياسات التجارية المؤدية الى التنمية .

---

(١) د . محمد زكى سافعي - مجلة السياسه الدولية العدد الاول يوليو ١٩٦٥ .

٨ – التنظيمات الدولية والاساليب والاجهزة اللازمة لتنفيـذ التدابير المتعلقة بالتوسع فى التجارة الدولية .

ونيط الى خمس لجان تفرعت عن المؤتمر لدراسة أنجاز هذه المسائل .

وقد أنطوى المؤتمر على مواقف سلبية من جانب الدول الرأسمالية الصناعية (المتقدمه) لها تأثير على مدى أطراد تحسن العلاقات الاقتصادية الدولية انصافا للدول النامية ، ومن أبرز هذه المواقف مايلى :

١ – التوجس من أن يتمخض نجاح المؤتمر عن زعزعة أسس الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وهى عباره عن تنظيم تتمسك هذه البلاد (الرأسمالية) بأهداب الابقاء عليه .

٢ – التحرز من أن يجر المؤتمر على الدول الرأسمالية التزامات يكون من شأنها أضعاف موقفها فى الدورة التي أزمعت « الجات » عقدها عقب انفضاض المؤتمر (دورة كيندى) .

٣ – خشية الدول المنضمة الى السوق الاوربية المشتركة من أن يؤدى اتخاذ توصيات بخصوص التنظيمات الاقليمية القائمة بين البلاد المتقدمة إلى احراج مركزها ازاء السياسات التى تنتهجها ، حيث لا تتفق هذه السياسات مع مايستهدفه المؤتمر من قيام التجارة الدولية بدور أساسى فى تنشيط خطى التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من التأثير السلبى لهذه المواقف فان المؤتمر الاول للتجارة والتنمية ترتب عليه نتائج يعتد بها ويمكن ايجازها فيما يلى :

أولا يعد المؤتمر نقطه تحول بارزة فى تاريخ العلاقات الاقتصاديه الدوليه

ولا يعني ذلك أنه قد تسنى بفضله إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تجابهها الدول النامية ذلك أن هذه الدول ترى أنه لم يتأت للمؤتمر أن يحرز من التقدم عما يرتفع إلى مستوى إحتياجاتها الأساسية .

ثانيا : نجح المؤتمر في بلوره المشاكل التي تعترض سبيل انشاء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بتهيئة الفرصة للمواجهة الصريحة بين البلاد المتقدمة والنامية بل تخطى ذلك نحو الانجاز المادى فأحال تلك المشاكل لأجهزة تتولى متابعتها ودراسة أمكانيات إيجاد حلول لها ، ويعد نجاح المؤتمر في ذلك بارزاً خاصة بعد فشل مؤتمر هافانا عام ١٩٤٨ في اخراج «منطقه التجاره الدولية » إلى حيز الوجود .

ثالثا : ولعل أبرز ما تمخض عنه المؤتمر من نتائج يتمثل في تنظيم جهود البلاد النامية في اطار مجموعة السبعة والسبعين بما يمتنع عنه تشتتها بالرغم من اتفاق مصالحها من حيث المبدأ . وضمانا لتحقيق توصيات المؤتمر ، والتي تتصل أساسا بتمكين البلاد النامية من زيادة صادراتها وتعزيز أسباب الموارد المالية والمعونة الفنية من البلاد المتقدمة إليها ، فضلاً عن العمل على وضع قواعد يتعين مراعاتها في ميدان العلاقات التجارية الدولية . فقد أوصي بانشاء جهاز دولي دائم - في اطار الأمم المتحدة - يتألف من ثلاث هيئات هي :

ا - مؤتمر التجارة والتنمية ينعقد بصفة دورية كل ثلاث سنوات على الأكثر

ب - جهاز تنفيذ يطلق عليه مجلس التجاره والتنمية ويتألف من خمسة وخمسين عضوا منهم ٣١ عضوا منتمين إلى الدول النامية [١] و ١٨ عضو للبلاد الغربية و ٦ أعضاء لبلدان أوربا الشرقية .

---

(١) تشترك مصر في عضوية المجلس المذكور .

حـ ـ سكرتارية دائمة مستقلة تضع خدماتها في متنـــاول المؤتمر والمجلس واللجان المنبثقة عنه .

رابعا — مؤتمر الجزائر لمجموعة السبعة والسبعين

قدرت مجموعة الدول النامية الـ ٣١ من أعضاء مجلس التجارة والتنمية خلال الدوره الرابعـة للمجلس أنه من المناسبة عقد اجتمـــاع على مستوى الوزراء لمجموعة السبعة والسبعين دولة نامية للتحضير للمؤتمر الثانى للتجارة والتنميـة الذي عقـد في نيودلهي ، وقد استمد هذا المؤتمر أهمية انعقاده من اعتبارين أساسيين :

أولا : أن ماتحقق من توصيـات المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لايبلـغ شيئا مذكورا ، لقد أتخذت بعض البلاد المتقدمة من التدابير مايتنافى مع بعض أسس السياسة التجارية الدولية التي وضعها المؤتمر .

ثانيا : استمرار تدهـور المركز الاقتصادى للبلاد النامية منـذ أنفضاض المؤتمر الأول للتجارة والتنمية بصفة عامة منذ بداية « عقد التنمية »

وتتلخص أهداف المؤتمر الرئيسية في تمكين الدول النامية الـ ٧٧ من :

١ — الوصول إلى وجهة نظر موحدة تجاه الموضوعات التى يتضمنها جدول أعمال المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية .

٢ ـ الاتفاق على الموضوعات ذات الصفة العاجله بالنسبة للدول النـاميه والاجراءات اللازمة لتنفيذ توصيات المؤتمر الأول المتعلقة بها .

الأتفاق على خطة عمل يمكن أن تلقى قبولا عاما من المجتمع الدولى بما فيه الدول المتقدمة التي يقع عليها العبء الأول في تحقيق توصيات المؤتمر الأول .

٤ ـ أختيار بعثة وزارية لمقابلة رؤساء الدول المتقدمة لاطلاعهم على وجهات نظر الدول النامية .

وقد تقدم المؤتمر ببرنامج عمل[١] يعصل أساساً بمايلى :

ا ـ المشكلات والسياسة السلعية .

ب ـ زيادة الصادرات من السلع المصنعه وشبه المصنعة .

جـ ـ تمويل التنمية .

د ـ التجارة غير المنظورة بما فيها النقل الجوى .

هـ ـ المسائل العامة للسياسة التجارية .

و ـ توسيع التجارة والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية .

ز ـ اجراءات خاصة تتخذ لمصلحة أقل الدول النامية تقدما .

وإذا أمعنا النظر فى التوصيات العديدة التي أقرها المؤتمر بخصوص المسائل المتقدمة لألقينا أن أغلبها لايخرج عن توكيد التوصيات التى أتخذها المؤتمر الأول للتجارة والتنمية لتعزيز فاعليتها فى ضوء ما تكشفت عنه تطورات السنين التي تعاقب على أنعقاده ، وأهم من ذلك ـ فى تحليل هذه التوصيات ـ ماتوختة اللجان المختلفة التى أنبثقت عن المؤتمر من أن تضع توصياتها ـ ما أمكن ـ فى قلب برامج محددة تتطلب تدابير معينة وتخضع

(١) «ميثاق الجزائر» لمجموعة الدول السبع والسبعين .

ابرنامج زمنى مقرر وذلك خشية أن ينزلق المؤتمر الثانى للتجارة والتنمية ، وكان جدول أعمـ له المؤقت موضع دراسة المؤتمر ، الى جدول العموميات لا تخرج من ورائه بطائل فى تحسين الظروف المحيطة بتجارتها وتعزيز الجهود التى تبذلها فى ميدان التجارة والتنمية .

وتسفر النظرة الفاحصة الى أعمال مؤتمر الجزائر أنه قد تحقق بفضله — إلى حد كبير — ما أستهدفه من أغراض خاصة ماتوخاه من توحيد اتجاه الرأى بين البلاد النامية بخصوص المسائل المدرجة بجدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الثانى للتجارة والتنمية ، ونجح المؤتمر فى أن يتقدم للمجتمع الدولى بوثيقة تتضمن ماتعتبره البلاد النامية «الحقوق الاقتصادية» التى ينبغى أن يعترف بها العالم المتقدم لها .

خامسا : المؤتمر للتجارة والتنمية (نيودلهى ـ ١٩٦٨)

تشكلت للقيام بأعباء المؤتمر خمسة لجان رئيسية تتشابه أختصاصاتها إلى حد كبير بأعمال المؤتمر الأول ومؤتمر الجزائر، فهى تغطى مشاكل المنتجات الأولية ، مشاكل التجارة فى السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، وتمويل التنمية ، مشاكل التجارة غير المنظورة ، والمبادىء التى ينبغى أن تحكم التجارة الدولية والسياسات التجارية المؤدية للتنمية وموضوع العلاقات التجارية بين الدول التى تختلف فى النظم الإقتصادية ، وأثر التكتلات الإقتصادية الاقليمية بين البلاد المتقدمة على التجارة الدولية للبلاد الأخرى وخاصة البلاد النامية وكذلك مسألة تحسين البنيان الراهن لتقسيم العمل الدولى .

وفضلا عن هذه اللجان فقد تشكلت ثلاث مجموعات عمل أختصت أولاها

بمشكلة الغذاء العالمية وأيضاً مسألة انتقال التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، وعهد إلى الثانية بموضوع الاندماج الاقتصادى بين البلاد النامية، وتناولت اللجنة الثالثة مشكلة البلاد المعزولة عن البحر .

ويمكن ابداء الملاحظات التالية على أعمال المؤتمر :

١ ـ أنه على الرغم من أتساع آفاق المناقشات التي دارت فى اللجنة الاولى بخصوص مشاكل التجارة فى المنتجات الاولية ، وما كان قد أتفق عليه فى الاجتماع الخامس لمجلس التجارة والتنمية من ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة بخصوص ثلاث سلع هى : الكاكاو والسكر والمطاط، فإن المؤتمر لم يتمخض إلا عن التوصية بعقد مؤتمر للكاكاو قبل نهاية يونيو ١٩٦٨ لعله يوفق إلى عقد إتفاق دولى للكاكاو ولم يتجاوز الامر بالنسبة للسلع الاخرى مجرد التوجيه باجراء دراسات ،أو المتابعة والتقدم بتقارير ، أو إنشاء لجان استشارية دولية .

٢ ـ برغم تسليم البلاد الرأسمالية الغربية بمبدأ وجوب منح صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة تفضيلات جمركية ،مع التحفظ بأن يكون ذلك لمدة موقوته ، فلم يتمخض المؤتمر فى نهاية الامر إلا عن إحالة الموضوع الى لجنة خاصة تتولى تحديد المعالم الجوهرية للنظام المنشود مع وضع برنامج زمنى لدخوله فى حين التنفيذ وذلك فضلا عن الموقف المعاكس الذى اتخذته تلك الدول إزاء ماهية السلع التي ينبغى أن تتمتع بالتفضيلات الجمركية بإصرارها على استبعاد السلع الزراعية المجهزة ونصف المجهزة من مفعول التفضيلات مع ماهو معلوم من أن هذه السلع تشكل جانباً من صادرات الدول النامية ، فى حين يسمح للبلاد النامية بتفضيل جمركى على صادراتها من العقول الالكترونية،

وهى سلع لا يرى أحد ، لا من الدول النامية ولا من الدول المتقدمة . أن للبلاد النامية أملا في تصديرها قبل أجيال وأجيال .

٣ - مع التسليم بأن تمكين البلاد النامية من تحقيق معدل مناسب للنمو الإقتصادى يقتضي تعزيز مدخراتها الوطنية، حتي ولو بلغت المستوى المرغوب من الإستثمار ، بالموارد الأجنبية فإن المؤتمر لم يسفر في هذا الشأن سوى عن التوصية بأن يعمل كل بلد من البلدان المتقدمة على تزويد البلاد النامية بما لا يقل عن ١٪ من ناتجه القومى الإجمالي وذلك في صورة مدفوعات فعلية ، وإن لم يحدد القرار موعداً معيناً لبلوغ هذه النسبة ، ومن ناحية أخرى فقد تحللت الدول الأشتراكية (المتقدمة) من هذا الالتزام باعتبار أن الدول الغربية الاستعمارية هى المسئول عن تعويض البلاد النامية من أستغلالها ونهب ثرواتها طوال فترة التسلط الإستعمارى عليها .

٤ - حقق للمؤتمر نجاحاً ملموساً فيما يتعلق بالتجارة بين البلاد النامية والدول الأشتراكية حيث تعهدت الأخيرة بغالبية ماجاء من مطالب الدول النامية في هذا الشأن والتي كانت قد أفردت لها وضعاً خاصاً في «ميثاق الجزائر» ومن الإلتزامات التي أقرتها الدول الأشتراكية تجاه مطالب الدول النامية هذه مايلى :

ا - تحديد أهداف كمية في الخطط الطويلة الأجل للبلاد الأشتراكية لإستيراد المنتجات الأولية من البلاد النامية مع تنويع بنيان السلع المستوردة والهيكل الجغرافي للاستيراد .

ب - عقد الإتفاقات التجارية الطويلة الأجل مع البلاد النامية بما يتسق معه زيادة حجم التبادل التجارى وتأمين استقرار العلاقات التجارية .

جـ - إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات الدول النامية (أو على

الأقل تخفيضها) مع توفير ظروف ملائمة للاستيراد من البلاد النامية وتشجيع استهلاك منتجاتها في الداخل .

د ـ العمل على تسوية المدفوعات مع البلاد النامية على أساس متعدد الأطراف وذلك الى أقصى حد ممكن .

هـ ـ سداد القروض التي تزود بها البلاد النامية بالصادرات التقليدية أو بالسلع التي تنتجها المشروعات التي أسهمت هذه القروض في أنشائها .

و ـ التزام البلاد الاشتراكية بتفضيل الاستيراد من البلاد النامية حيث تتوفر السلع بشروط تنافسية، ومع التعهد بأن تشكل السلع المصنوعة والنصف مصنوعة نسبة متزايدة من واردات البلاد الأشتراكية من هذه السلع .

محتويات الكتاب

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير تلفون ٢٩٠١٣٢ - ٢٢٨٢٤٦ بيروت - لبنان